ICANN | GNSO

المنظمة الداعمة للأسماء العامة

التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD

31 تموز (يوليو) 2020

حالة هذه الوثيقة

هذا هو تقرير التوصيات النهائي للمرحلة 2 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) التابع للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD للعرض على مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

تمهيد

يهدف هذا التقرير النهائي إلى توثيق ما يلي لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP: (أولاً) المداولات بشأن مسائل الميثاق، و(ثانيًا) الإسهام الوارد بشأن التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP والتحليل اللاحق لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، و(ثالثًا) توصيات السياسات ومستويات التوافق في الآراء المرتبطة بها، و(رابعًا) إرشاد التنفيذ، وذلك لينظر فيه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي 4

1.1 نبذة خلفية 4
1.2 التقرير الابتدائي وملحق التقرير الابتدائي 5
1.3 النتائج والخطوات التالية 7
1.4 الأقسام الأخرى ذات الصلة لهذا التقرير 7

2 نَهج فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP 8

2.1 منهجية العمل 8
2.2 الخريطة الذهنية وأوراق العمل وكُتَل البناء 8
2.3 موضوعات الأولوية 1 والأولوية 2 9
2.4 اللجنة القانونية 10
2.5 أسئلة الميثاق 10

3 ردود فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على مسائل الميثاق وتوصياته 11

3.1 نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) 11
3.2 إسهام مجلس إدارة ICANN ومؤسسة ICANN 14
3.3 الافتراضات الأساسية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD 14
3.4 الاصطلاحات المستخدمة في هذا المستند 15
3.5 توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP 15
3.6 توصيات الأولوية 2 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP 50
3.7 نتائج الأولوية 2 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP 51

4 الخطوات التالية 52

مَسْرَد المصطلحات 53

الملحق "أ" – نظام الوصول / الإفصاح الموحد عن بيانات التسجيل غير العامة – معلومات أساسية 58

الملحق "ب" – معلومات أساسية عامة 87

الملحق ج – عضوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وحضوره 89

الملحق "د" – تحديدات التوافق فى الآراء 94

الملحق "هـ" – بيانات الأقلية 96

الملحق "و" – إسهام المجتمع 144

الملحق "ز" – اللجنة القانونية 146

تمت ترجمة هذه الوثيقة إلى العديد من اللغات بغرض المعلومات فقط. ويمكن العثور على النص الأصلي والموثوق (بالإنجليزية) من: https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-phase-2-temp-spec-gtld-registration-data-2-31jul20-en.pdf

1 الملخص التنفيذي

1.1 نبذة خلفية

اعتمد مجلس الإدارة لمؤسسة ICANN (يُشار إليه فيما يلي باسم مجلس إدارة ICANN) المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات المستوى العام الأعلى (gTLD) (يُشار إليها فيما يلي باسم "المواصفة المؤقتة")، وذلك بتاريخ 17 (أيار) مايو 2018. توفر المواصفة المؤقتة تعديلات على المتطلبات الحالية في اتفاقيات اعتماد أمناء السجلات واتفاقيات السجلات لجعلها متوافقة مع القواعد العامة لحماية البيانات ("GDPR") الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.[1] بموجب لوائح ICANN، ستنتهي المواصفة المؤقتة في 25 أيار (مايو) 2019.

في 19 يوليو (تموز) 2018، بدأ مجلس GNSO عملية معجّلة لوضع السياسات لمنظمة دعم الأسماء العامة (EPDP) وأسَّس فريق عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP المعنيّ بالمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD. وقد كانت عضوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP محدودة صراحةً وذلك بموجب الميثاق. ومع ذلك، فإن جميع مجموعات أصحاب المصلحة في ICANN والدوائر والمنظمات الداعمة المهتمة بالمشاركة ممثلة في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

خلال المرحلة 1 من عمله، عُهد إلى فريق EPDP تحديد ما لو كان ينبغي أن تصبح المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD سياسة من سياسات ICANN القائمة على التوافق في الآراء كما هي، أو مع إجراء بعض التعديلات عليها. ويتعلق هذا التقرير النهائي بالمرحلة 2 لميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الذي يعالج: (أولاً) مناقشة نظام الوصول / الإفصاح الموحد لبيانات التسجيل غير العامة، و(ثانيًا) القضايا المُشار إليها في ملحق المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD (يُشار إليها فيما يلي باسم "قضايا مهمة لمزيد من العمل المجتمعي")، و(ثالثًا) القضايا العالقة المؤجلة من المرحلة 1، على سبيل المثال، الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين وتنقيح حقل المدينة وما إلى ذلك. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع هنا.

اتفق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على تقسيم عمله إلى موضوعات الأولوية 1 والأولوية 2، وذلك من أجل تنظيم عمله. تتكون الأولوية 1 من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وجميع المسائل ذات الصلة المباشرة. وتشمل الأولوية 2 الموضوعات التالية:

- عرض معلومات مزودي خدمة الخصوصية / البروكسي التابعين مقابل المعتمدين
- الأفراد القانونيين مقابل الأشخاص الاعتياديين
- تنقيح وتصحيح حقل المدينة
- حفظ البيانات
- الغرض المحتمل لمكتب المدير الفني المسؤول في ICANN
- جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية
- نظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS

واتفق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على ضرورة إعطاء الأولوية لاستكمال المداولات لبنود الأولوية 1. ومع ذلك اتفق على أنه حيثما كان ذلك مُجديًا، سيسعى الفريق أيضًا إلى إحراز تقدم بشأن بنود الأولوية 2 بالتوازي مع ذلك.

[1] يُمكن العثور على القانون العام لحماية البيانات على الرابط https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj؛ وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن القانون العام لحماية البيانات، راجع، https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/lawful-basis-for-processing/contract/.

1.2 التقرير الابتدائي وملحق التقرير الابتدائي

بتاريخ 7 شباط (فبراير) 2020، نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تقريره الابتدائي للتعليق العام. وحدد التقرير الابتدائي القضايا الأساسية التي تمت مناقشتها فيما يتعلق بالمقترح لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD") والتوصيات الأولية المصاحبة.

وبتاريخ 26 أذار (مارس) 2020، نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ملحقًا للتقرير الابتدائي للتعليق العام. يتعلق الملحق بالتوصيات الأولية و / أو النتائج لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بنود الأولوية 2 المذكورة أعلاه.

وعقب نشر التقرير الابتدائي وملحق التقرير الابتدائي، قام فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما يلي: (أولاً) مواصلة التماس الإرشاد بشأن القضايا القانونية، و(ثانيًا) مراجعة التعليقات العامة التي تلقاها استجابةً لنشر التقرير الابتدائي والملحق بعناية، و(ثالثًا) مواصلة مراجعة العمل الجاري مع مجموعات المجتمع وأعضاء الفريق الممثل له، و(رابعًا) مواصلة مداولاته لإخراج هذا التقرير النهائي الذي سيراجعه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وإذا اعتمده، فسيُرسل إلى مجلس إدارة ICANN لاعتماده كسياسة توافق في الآراء في ICANN. نفذ رئيس فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP دعوات التوافق في الآراء بشأن التوصيات الواردة في هذا التقرير النهائي، وذلك حسب ما تفرض توجيهات مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وكما هو موضح في الملحق "د". وباختصار:

- حصلت إحدى عشرة (11) توصية على تحديد توافق في الآراء كامل (أرقام 1 و2 و3 و4 و11 و13 و15 و16 و17 و19 و21)
- حصلت ثلاث (3) توصيات على تحديد توافق في الآراء (أرقام 7 و20 و21)
- حصلت ست (6) توصيات على تحديد دعم قوي ولكن معارضة ذات دلالة (أرقام 5 و8 و9 و10 و12 و18)
- حصلت توصيتان (2) على تحديد اختلاف (رقمي 6 و14)

لمزيد من التفاصيل بشأن هذه التحديدات، يُرجى مراجعة الملحق "د" وكذلك القسم 3. 6 من توجيهات مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

توصيات للنظر فيها من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO (راجع الفصل 3 للحصول على النص الكامل للتوصيات):

توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD:

Recommendation #1. **الاعتماد**

Recommendation #2. **اعتماد الكيانات الحكومية**

Recommendation #3. **المعايير ومحتوى الطلبات**

Recommendation #4. **الإقرار بالاستلام**

Recommendation #5. **متطلبات الاستجابة**

Recommendation #6. **مستويات الأولوية**

Recommendation #7. **أغراض الطالب**

Recommendation #8. الترخيص للأطراف المتعاقدة

Recommendation #9. أتمتة معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

Recommendation #10. تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

Recommendation #11. شروط وأحكام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

Recommendation #12. متطلب الإفصاح

Recommendation #13. سياسة الإستفسار

Recommendation #14. الاستدامة المالية

Recommendation #15. التسجيل

Recommendation #16. عمليات التدقيق

Recommendation #17. متطلبات الإبلاغ

Recommendation #18. مراجعة تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO

توصيات الأولوية 2:

Recommendation #19. عرض معلومات مزودي خدمة الخصوصية / البروكسي التابعين و / أو المعتمدين

Recommendation #20. حقل المدينة

Recommendation #21. حفظ البيانات

Recommendation #22. الغرض 2

نتائج الأولوية 2:

النتيجة رقم 1. غرض مكتب المدير الفني المسؤول OCTO

النتيجة رقم 2. الدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS

ونتيجةً للاعتمادات الخارجية على الغير والقيود الزمنية، لا يعالج هذا التقرير النهائي جميع بنود الأولوية 2. وعلى وجه التحديد، لم تُعالج البنود التالية:

الأشخاص الاعتباريون مقابل الأشخاص الطبيعيين: على الرغم من أن القضية حصلت على بعض النظر في المرحلة 2، إلا أن هذا لم يؤد إلى اتفاق على توصيات سياسات جديدة. وردت الدراسة المطلوبة بشأن هذا الموضوع في وقت متأخر جدًا في العملية على أن تتلقى النظر على النحو الواجب. ونتيجةً لذلك، ووفقًا لتوصيات المرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، يُسمح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات بالتمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين أن يقوموا بذلك. وهناك عمل إضافي بشأن هذه القضية (بما في ذلك النظر في تمييز منظمة ICANN بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في دراسة خدمات دليل بيانات التسجيل لأسماء النطاقات (RDDS)) قيد نظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO."

جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية: تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا أشار إلى أن نشر عناوين بريد إلكتروني موحدة مُقنَّعة يؤدي إلى نشر البيانات الشخصية؛ مما يشير إلى أن النشر الواسع لعناوين البريد الإلكتروني المُقنَّعة قد لا يكون مُجديًا حاليًا بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR. وهناك عمل إضافي بشأن هذه القضية قيد نظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

سيتشاور فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مع مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO حول كيفية معالجة بنود الأولوية2 المتبقية.

1.3 النتائج والخطوات التالية

وسوف يتم تقديم التقرير النهائي إلى مجلس GNSO للنظر فيه والموافقة عليه.

1.4 الأقسام الأخرى ذات الصلة لهذا التقرير

للحصول على مراجعة كاملة للقضايا والتفاعلات ذات الصلة لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، الأقسام التالية مُضمنة في هذا التقرير النهائي:

- المعلومات الأساسية للقضايا قيد النظر؛
- توثيق المشاركين في مداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، بما في ذلك سجلات الحضور والروابط إلى رسائل بيانات الاهتمام، وذلك حسب الاقتضاء؛
- ملحق يتضمن اختصاص فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP كما هو محدد في الميثاق الذي اعتمده مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO؛
- وثائق حول التماس آراء المجتمع من خلال قنوات المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية وSG/C الرسمية، بما في ذلك الردود.

2 نَهج فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

يورد هذا القسم نظرة عامة على منهجية العمل ونَهج فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.
وتهدف النقاط الموضحة أدناه إلى تزويد القارئ بالمعلومات الأساسية ذات الصلة بشأن مداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وعملياته مجموعة العمل، ويجب ألا يُقرأ كتمثيل لمجمل جهود فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ومداولاته.

2.1 منهجية العمل

بدأ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مداولاته للمرحلة 2 بتاريخ 2 أيار (مايو) 2019.
واتفق الفريق على مواصلة عمله بصورة أساسية من خلال المكالمات الجماعية المقرر عقدها مرة أو أكثر في الأسبوع، بالإضافة إلى تبادلات البريد الإلكتروني على قائمة المراسلات الإلكترونية الخاصة به. بالإضافة إلى ذلك، عقد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أربعة اجتماعات وجهًا لوجه: جرت المجموعة الأولى للمناقشات وجهًا لوجه في اجتماع ICANN65 العام في مراكش، المغرب، وعُقِدت مجموعتان مخصصتان للاجتماعات وجهاً لوجه، الاجتماعان الثاني والرابع في مقر ICANN الرئيسي في لوس أنجلوس (LA) بتاريخ أيلول (سبتمبر) 2019 وكانون الثاني (يناير) 2020، وجرت المناقشة الثالثة وجهاً لوجه في اجتماع ICANN66 العام في مونتريال، كندا. وكل اجتماعات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وُثِقت على صفحتهم المخصصة للأعمال على wiki، بما في ذلك قائمة المراسلات الإلكترونية ومسودة المستندات والمواد الأساسية والإسهام الوارد من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN، بما في ذلك مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

كما أعدّ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP خطة عمل جرى مراجعتها وتحديثها بانتظام. ومن أجل تيسير عمله، استخدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP قالَبًا لجدولة كل الإسهامات الواردة استجابةً لطلبه الخاص ببيانات الدوائر ومجموعات أصحاب المصلحة (راجع الملحق "د"). كما استُخدِم هذا القالَب أيضًا لتسجيل الإسهامات من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الأخرى التابعة لمؤسسة ICANN ويمكن الاطلاع عليها في الملحق "د".

عقد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP جلسة مجتمعية في اجتماع ICANN66 العام في مونتريال، حيث قدَّم خلالها منهاجيته ونتائجه التمهيدية إلى مجتمع ICANN الأوسع للمناقشة والتعليق عليها.

2.2 الخريطة الذهنية وأوراق العمل وكُتَل البناء

وضع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تفصيلاً للموضوعات باستخدام الخرائط الذهنية التالية التي سمحت بإعادة تنظيم الموضوعات وتوحيدها (راجع الخريطة الذهنية)، وذلك لضمان فهم مشترك للموضوعات المراد معالجتها كجزء من مداولاته في المرحلة 2. وهذا شكَّل الأساس للتطوير اللاحق لأوراق عمل الأولوية 1 والأولوية 2 (راجع أوراق العمل) التي استخدمها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP للحصول على المُدخلات التالية:

- وصف المشكلة / أسئلة الميثاق ذات الصلة
- الناتج المتوقع
- القراءة المطلوبة
- الإحاطات المراد تقديمها
- الأسئلة القانونية
- الاعتماد على الغير
- التوقيت والنَهج المقترحان

كما طرح رئيس فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP عددًا من التعريفات العملية وذلك لضمان اتساق المصطلحات والفهم المشترك للمصطلحات المستخدمة أثناء مداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (راجع التعريفات العملية).

بعد مراجعة عدد من حالات الاستخدام الواقعية، أنشأ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مجموعة من كُتَل البناء التي سيتألف منها نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD")، وذلك مع الإقرار بأن القرار بشأن أدوار الأطراف المعنية المختلفة ومسؤولياتها قد تتأثر بالمشورة والتوجيهات القانونية من المجلس الأوروبي لحماية البيانات ("EDPB").

2.3 موضوعات الأولوية 1 والأولوية 2

اتفق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على تقسيم عمله إلى موضوعات الأولوية 1 والأولوية 2، وذلك من أجل تنظيم عمله. تتكون الأولوية 1 من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وجميع الأسئلة ذات الصلة المباشرة. وتشمل الأولوية 2 الموضوعات التالية:

- عرض معلومات مزودي خدمة الخصوصية / البروكسي التابعين مقابل المعتمدين
- الأفراد القانونيين مقابل الأشخاص الاعتياديين
- تنقيح وتصحيح حقل المدينة
- حفظ البيانات
- الغرض المحتمل لمكتب المدير الفني المسؤول في ICANN
- جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهُويّة
- نظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS

واتفق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على ضرورة إعطاء الأولوية لاستكمال المداولات لبنود الأولوية 1. ومع ذلك اتفق على أنه حيثما كان ذلك مُجديًا، سيسعى الفريق أيضًا إلى إحراز تقدم بشأن بنود الأولوية 2 بالتوازي مع ذلك.

ونتيجةً للاعتماد الخارجي على الغير والقيود الزمنية، لا يعالج هذا التقرير النهائي جميع بنود الأولوية 2. وعلى وجه التحديد، لم تُعالج البنود التالية:

الأشخاص الاعتباريون مقابل الأشخاص الطبيعيين: على الرغم من أن القضية حصلت على بعض النظر في المرحلة 2، إلا أن هذا لم يؤد إلى اتفاق على توصيات سياسات جديدة. وردت الدراسة المطلوبة بشأن هذا الموضوع في وقت متأخر جدًا في العملية على أن تتلقى النظر على النحو الواجب. ونتيجةً لذلك، ووفقًا لتوصيات المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، يُسمح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات بالتمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين أن يقوموا بذلك. وهناك عمل إضافي بشأن هذه القضية (بما في ذلك النظر في تمييز مؤسسة ICANN بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في دراسة خدمات دليل بيانات التسجيل لأسماء النطاقات (RDDS)) قيد نظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO."

جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهُويّة: تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا أشار إلى أن نشر عناوين بريد إلكتروني موحدة مُقنَّعة يؤدي إلى نشر البيانات الشخصية؛ مما يشير إلى أن النشر الواسع لعناوين البريد الإلكتروني المُقنَّعة قد لا يكون مُجديًا حاليًا بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR. وهناك عمل إضافي بشأن هذه القضية قيد نظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

2.4 اللجنة القانونية

إدراكًا لتعقيد العديد من المشكلات التي كُلِّف فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بالعمل من خلالها في المرحلة 2، طلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP موارد نظير الاستشارة القانونية الخارجية من Bird & Bird. اختارت قيادة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تشكيل لجنة قانونية، مُؤلّفة من أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من ذوي الخبرة القانونية، وذلك للمساعدة في إعداد مسودة الأسئلة القانونية لشركة Bird & Bird.

عمِلت اللجنة القانونية للمرحلة 2 معًا على مراجعة الأسئلة التي اقترحها أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لضمان:

1. أن الأسئلة قانونية الطابع، على عكس الأسئلة المتعلقة بتنفيذ السياسات أو السياسات؛
2. صياغة الأسئلة بطريقة محايدة، وتجنب النتائج المفترضة وكذلك تحديد مواقع الدوائر؛
3. أن الأسئلة مناسبة وفي الوقت المناسب لعمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP؛
4. استخدام الموازنة المحدودة للمستشار القانوني الخارجي بصورة مسؤولة.

قدمت اللجنة القانونية جميع الأسئلة المتفق عليها إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP للموافقة النهائية قبل إرسال الأسئلة إلى Bird & Bird، باستثناء الأسئلة المتعلقة بأتمتة اتخاذ القرار.

وحتى الآن، اتفق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على إرسال ثمانية أسئلة متعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى Bird & Bird. يمكن الاطلاع على النص الكامل للأسئلة والملخصات التنفيذية للمشورة القانونية الواردة ردًا على الأسئلة في الملحق "و".

2.5 أسئلة الميثاق

عند معالجة أسئلة الميثاق،[2] أخذ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في الاعتبار (1) الإسهام الذي قدَّمته كل مجموعة كجزء من المداولات؛ و(2) الإسهام ذات الصلة من المرحلة 1؛ و(3) الإسهام الذي قدَّمته كل مجموعة ردًّا على طلب الإسهام المبكر فيما يتعلق بأسئلة الميثاق المحددة؛ و(4) القراءة المطلوبة المحددة لكل موضوع في أوراق العمل، و(5) الإسهام المقدم ردًّا على منتديات التعليق العام، و(6) الإسهام الذي قدَّمه المستشارون القانونيون Bird & Bird لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

[2] ويغطي الملحق "أ" بتفصيل أكبر الارتباط بين كل من الموضوعات التي جرى تناولها في التوصيات وأسئلة الميثاق ذات الصلة.

3 ردود فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على مسائل الميثاق وتوصياته

بعد مراجعة التعليقات العامة على التقرير الابتدائي والملحق للتقرير الابتدائي، يقدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP توصياته لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر فيها. يعلن التقرير النهائي مستوى التوافق في الآراء الذي تحقق داخل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لمختلف التوصيات. باختصار:

- حصلت إحدى عشرة (11) توصية على تحديد توافق في الآراء كامل (أرقام 1 و2 و3 و4 و11 و13 و15 و16 و17 و19 و21)
- حصلت ثلاث (3) توصيات على تحديد توافق في الآراء (أرقام 7 و20 و21)
- حصلت ست (6) توصيات على تحديد دعم قوي ولكن معارضة ذات دلالة (أرقام 5 و8 و9 و10 و12 و18)
- حصلت توصيتان (2) على تحديد اختلاف (رقمي 6 و14)

لتفاصيل أكثر بشأن هذه التحديدات، يُرجى مراجعة الملحق "د" وكذلك القسم 3.6 من توجيهات مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

وفقط فيما يتعلق بالتوصيات ذات الصلة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، يَعتَبِر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP هذه التوصيات مترابطة، ونتيجةً لذلك، يجب أن ينظر فيها مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومن ثَمَّ مجلس إدارة ICANN كحزمة واحدة.

ملاحظة: خلال المرحلة 1 لعمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، كُلِّف فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بمراجعة المواصفة المؤقتة. أُقرّت المواصفة المؤقتة استجابةً للقانون العام لحماية البيانات (GDPR).[3] وبناءً عليه، فإن القانون العام لحماية البيانات GDPR هو القانون الوحيد المُشار إليه في هذا التقرير على وجه التحديد. تداول فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في ما إذا كان يمكن صياغة هذا التقرير النهائي بطريقة مرنة مع أي قانون محدد، لكن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP قرر أن التقرير سيستفيد من مراجع صريحة لتسهيل تنفيذ توصيات الفريق. القانون العام لحماية البيانات (GDPR) قانون إقليمي يغطي العديد من الولايات القضائية – نظرًا للمعايير الصارمة التي يتضمنها – وفي الامتثال لهذا القانون احتمالية عالية للامتثال لقوانين حماية البيانات الوطنية أو الإقليمية الأخرى المعمول بها. ويؤيد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تمامًا تطلُّع ICANN لأن تكون شاملة عالميًا، ولا يوجد في هذا التقرير ما يقلب المبدأ الأساسي الذي ينص على أن الأطراف المتعاقدة يمكنها ويجب عليها الامتثال للقوانين واللوائح القانونية السارية محليًا.

3.1 نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)

في الملحق "أ"، يتوفر تفاصيل أكثر فيما يتعلق بالنَهج والمواد التي راجعها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من أجل معالجة أسئلة الميثاق ووضع التوصيات التالية.

[3] "تحدد هذه المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD (المواصفة المؤقتة) متطلبات مؤقتة للسماح لمؤسسة ICANN ومشغلي سجلات نطاقات gTLD وأمناء السجلات بمواصلة الامتثال لشروط ICANN التعاقدية الحالية والسياسات التي وضعها المجتمع في ضوء القانون العام لحماية البيانات GDPR."

وكجزء من مداولاته، نظر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في نموذج مركزي، يجري فيه تنفيذ الطلبات وترخيص الإفصاح بمعرفة ICANN أو معالجها المفوض، ونموذج لامركزي، حيث يجري معالجة الطلبات وقرارات الإفصاح بمعرفة الأطراف المتعاقدة. لم يكن الفريق قادرًا على الاتفاق على أحد الخيارين وبدلاً من ذلك طرح نموذجًا هجينًا تكون فيه الطلبات مركزية وتُتخذ قرارات الإفصاح (في التنفيذ الابتدائي) عادةً بمعرفة الأطراف المتعاقدة. يعتمد النموذج الهجين لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على المبادئ عالية المستوى التالية:

- يجب أن يكون استلام طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والمصادقة عليها وإرسالها إلى الطرف المتعاقد مؤتمتًا بالكامل بقدر ما يكون ذلك مُجديًا فنيًا وتجاريًا وجائزًا قانونًا. عادةً ما تكون قرارات الإفصاح (في التنفيذ الابتدائي) بمعرفة الطرف المتعاقد ويجب أن تكون مؤتمتة فقط عندما يكون ذلك مُجديًا فنيًا وتجاريًا وجائزًا قانونًا. في المجالات التي لا تستوفي فيها الأتمتة هذه المعايير، يكون توحيد عملية قرار الإفصاح الهدف الأساسي. يجب أن توفر الخبرة المكتسبة بمرور الوقت مع طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والاستجابات لها تبسيطًا أكثر وتوحيدًا للاستجابات.
- اعترافًا بالحاجة إلى تعديلات قائمة على الخبرة في وظيفة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، يجب أن تكون هناك لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، التي ستراقب تنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وتوصي بالتحسينات التي يمكن إجراؤها. يجب ألا تُنتَهك التحسينات الموصى بها من خلال هذه العملية السياسات التي وضعتها العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أو قوانين حماية البيانات أو لوائح ICANN أو إجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومبادئها التوجيهية.
- تحتاج اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA) إلى التفعيل وأن تكون قابلة للتنفيذ، لكن قد تحتاج إلى التغيير بمرور الوقت للاعتراف بأنه سيكون هناك منحنى تعليمي.
- تُعاد الردود على طلبات الإفصاح، بغض النظر عما إذا كانت المراجعة تُجرى يدويًا أو يجري تشغيل ردود مؤتمتة، من الطرف المتعاقد ذي الصلة مباشرةً إلى الطالب، لكن يجب وضع آليات تسجيل مناسبة للسماح لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بتأكيد تلبية اتفاقيات مستوى الخدمة SLA وتتم معالجة الردود وفقًا للسياسة (على سبيل المثال، يجب إخطار البوابة المركزية عند رفض طلبات الإفصاح أو الموافقة عليها).

وفوائد هذا النموذج هي:

موقع واحد لتقديم الطلبات

- يقلل الوقت والجهد المبذولين من الطالبين لتعقب نقاط الاتصال الفردية أو اتباع الإجراءات الفردية
- يضمن توجيه الطلبات مباشرةً إلى الطرف المسؤول في كل كيان قائم بالإفصاح، وبالتالي القضاء على عدم اليقين من عدم تلقي الطلبات أو إرسالها إلى شخص غير مؤهل لمعالجتها
- يسمح بفرص تواصل واضحة للتواصل الاجتماعي مع الموقع وطريقة طلب بيانات التسجيل غير العامة
- يمكن تتبع الطلبات والردود لمعرفة ما إذا كان هناك امتثال لاتفاقيات مستوى الخدمة SLA

نماذج طلبات موحدة

- تقلل عدد طلبات الإفصاح المرفوضة بسبب عدم كفاية المعلومات
- تزيد الكفاءة التي يمكن بها للكيانات القائمة بالإفصاح مراجعة الطلبات
- تقلل عدم اليقين للطالبين الذين لديهم الآن مجموعة قياسية / موحدة من البيانات لتقديمها عند إرسال طلبات الإفصاح.
- تقلل من الحاجة إلى مجموعة فردية من المعلومات المطلوبة من الأطراف القائمة بالإفصاح

عملية مصادقة مدمجة

- تُسرّع عملية المراجعة للكيانات القائمة بالإفصاح لأنها لن تحتاج إلى إعادة التحقق من الطالب
- يمكن أن يزيد التأكيد الخارجي بأنه قد تم التحقق من الطالبين احتمالية و / أو سرعة الإفصاح

عملية موحدة للمراجعة والاستجابة

- تسمح بإنشاء نسق استجابة مشترك
- تسمح بإنشاء القواعد والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي يمكن للأطراف القائمة بالإفصاح اتباعها في مراجعة الطلبات والاستجابة لها
- تسمح باعتماد نظام مراجعة الاستجابة المشترك
- تسمح بأتمتة بعض الطلبات غير المحددة بعد من قِبل الطالبين غير المحددين بعد
- تُسهّل اتخاذ قرارات الإفصاح المؤتمتة في بعض السيناريوهات
- كما يسمح تسجيل الطلبات والردود أيضًا لمؤسسة ICANN بتدقيق إجراءات الكيانات القائمة بالإفصاح، وبذلك تحدد أي حالات لعدم الامتثال النظامي، وتتخذ إجراء التنفيذ المناسب

الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD:

- مدير البوابة المركزية – دور تؤديه مؤسسة ICANN أو تشرف عليه. مسؤول عن إدارة تلقي وتوجيه طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي تتطلب مراجعة يدوية للأطراف المتعاقدة المسؤولة. مسؤول عن إدارة وتوجيه الطلبات المؤكدة أنها مؤتمتة للأطراف المتعاقدة لإصدار البيانات، بما يتوافق مع المعايير الموضوعة والمتفق عليها في توصيات السياسات الحالية أو بناءً على توصية اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لمراجعة تنفيذ توصيات السياسات بخصوص نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. مسؤول عن جمع البيانات المتعلقة بالطلبات والاستجابات وقرارات الإفصاح المتخذة.
- سلطة الاعتماد – دور تؤديه مؤسسة ICANN أو تشرف عليه. كيان الإدارة الذي تم تعيينه ليتمتع بالسلطة الرسمية "لاعتماد" مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، أي للتأكيد والتحقق من هُويّة المستخدم (الممثلة ببيانات اعتماد المُعرِّف) والتأكيدات (أو المطالبات) المرتبطة ببيانات اعتماد الهُويّة (الممثلة بالتأكيدات المُوقَّعة).
- مُزوّد الهُويّة – مسؤول عن 1) التحقق من هُويّة الطالب وإدارة بيانات اعتماد المُعرِّف المرتبط بالطالب، 2) التحقق من التأكيدات المُوقَّعة المرتبطة ببيانات اعتماد المُعرِّف وإدارتها. ولغرض نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، قد يكون مُزوّد الهُوية سلطة الاعتماد نفسها أو قد تعتمد سلطة الاعتماد أو لا تعتمد على أطراف ثالثة أكثر لأداء خدمات مُزوّد الهُوية.
- الأطراف المتعاقدة – مسؤولة عن الردّ على طلبات الإفصاح التي لا تستوفي معايير الرد المؤتمت.[4]
- اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لمراجعة تنفيذ توصيات السياسات بخصوص نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD – ممثل لجنة مجتمع ICANN المسؤول عن تقييم مشكلات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التشغيلية الناشئة نتيجةً لسياسات التوافق في الآراء في ICANN المعتمدة و / أو تنفيذها. تهدف اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO إلى فحص البيانات التي تتولّد نتيجةً لعمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وتزويد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بتوصيات حول أفضل السبل لإجراء تغييرات تشغيلية على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وهي إجراءات تنفيذ صارمة، بالإضافة إلى التوصيات المستندة إلى مراجعة أثر سياسات التوافق في الآراء الحالية في عمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

ومن المتوقع أن تُحدد الأدوار والمسؤوليات المختلفة بالتفصيل ويجري التأكيد عليها في الاتفاقيات المعمول بها.

فيما يلي تحليل مفصل للافتراضات الأساسية وتوصيات السياسات التي يطرحها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من أجل إسهام المجتمع.

[4] كإعداد افتراضي، سيرسل مدير البوابة المركزية طلبات الإفصاح إلى أمناء السجلات، لكن هذا لا يمنع مدير البوابة المركزية من إرسال طلبات الإفصاح إلى السجلات في ظروف معينة (راجع التوصية رقم 5 لتفاصيل أكثر).

3.2 إسهام مجلس إدارة ICANN ومؤسسة ICANN

من أجل المساعدة في تزويد مداولاته بالحقائق والمعلومات، تواصل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مع مجلس إدارة ICANN ومؤسسة ICANN "لفهم موقف مجلس الإدارة بشأن نطاق المسؤولية التشغيلية ومستوى الالتزام (فيما يتعلق باتخاذ القرار بشأن الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة)، وهم على استعداد لقبولها نيابةً عن مؤسسة ICANN إلى جانب أي متطلبات مسبقة قد يلزم الوفاء بها من أجل القيام بذلك".

قدَّمت مؤسسة ICANN ردّها بتاريخ 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، مشيرةً جزئيًا إلى أن "مؤسسة ICANN قد اقترحت أنه يمكنها تشغيل بوابة للبيانات المرخص لها بالمرور. وكما هو مذكور أعلاه، لا يتخذ مشغل البوابة قرارًا بترخيص الإفصاح. وفي النموذج المقترح، يقرر مُزوِّد الترخيص ما إذا كانت معايير الإفصاح مستوفاة أم لا. وفي حالة ترخيص الطلب والمصادقة عليه، سيطلب مشغل البوابة البيانات من الطرف المتعاقد ويفصح عن مجموعة البيانات ذات الصلة للطالب".[5]

قدَّم مجلس إدارة ICANN ردّه بتاريخ 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 مشيرًا جزئيًا إلى أن "مجلس الإدارة دعا باستمرار إلى وضع نموذج وصول لبيانات تسجيل نطاقات gTLD غير العامة. إذا أدى عمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المرحلة 2 إلى توصية بتوافق في الآراء بأن تتحمل مؤسسة ICANN المسؤولية عن وظيفة تشغيلية أو أكثر ضمن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، فسيقوم مجلس الإدارة باعتماد هذه التوصية ما لم يقرر مجلس الإدارة، بتصويت أكثر من الثلثين، إن هذه السياسة لن تكون في مصلحة مجتمع ICANN أو ICANN. وبالنظر إلى دعوة مجلس الإدارة لوضع نموذج وصول، ودعم حوار مؤسسة ICANN مع المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB بشأن النموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM المقترح، فمن المحتمل أن يتبنى مجلس الإدارة توصية العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لهذا الغرض".

طرح فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP عددًا من الأسئلة التوضيحية الإضافية على مؤسسة ICANN، ويمكن العثور عليها، إلى جانب الردود هنا: https://community.icann.org/x/5BdIBg. تضمن هذا الإسهام أيضًا تقدير تكلفة مؤسسة ICANN لمقترح نظام موحد للوصول / الإفصاح.

نظر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في هذا الإسهام، والتعليقات الواردة من هيئة حماية البيانات DPA البلجيكية، والإسهام الوارد خلال فترة التعليق العام، لاتخاذ قرار نهائي لتقسيم الأدوار والمسؤوليات في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

3.3 الافتراضات الأساسية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

استخدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الافتراضات الأساسية الموضحة أدناه لوضع توصياته الخاصة بالسياسات. وهذه الافتراضات الأساسية لا تخلق بالضرورة متطلبات جديدة للأطراف المتعاقدة؛ بدلاً من ذلك، الافتراضات موضوعة لمساعدة قراء هذا التقرير النهائي ومنفذي السياسات النهائية في فهم القصد والافتراضات الأساسية لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في طرح نموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والتوصيات ذات الصلة.

- يهدف نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى توفير آلية يمكن التنبؤ بها وشفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة للوصول / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة.

[5] يُرجى ملاحظة أن النموذج الموصوف هنا ليس نفسه نموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المُقدَّم في هذا التقرير من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

- يجب أن يكون نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD متوافقًا مع القانون العام لحماية البيانات GDPR.
- يجب أن يتمتع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بالقدرة على الالتزام بهذه المبادئ للسياسات والتوصيات.
- بالنظر إلى القرارات التي اتخذها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP فيما يتعلق بنموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، فإن افتراض العمل هو أن ICANN والأطراف المتعاقدة سيكونون جهات متحكمة مشتركة. ويعتمد هذا التعيين على تحليل واقعي للسياسة كما هو مقترح.

3.4 الاصطلاحات المستخدمة في هذا المستند

الكلمات الأساسية "يجب" و"يجب ألا" و"المطلوب" و "يلتزم" و "لا يلتزم" و "ينبغي" و "ينبغي ألا" و"موصى به" و "غير موصى به" و"يجوز" و "غير إلزامي" الواردة في هذا المستند يجب تفسيرها على النحو الموضح في BCP 148 وRFC2119 وRFC8174.

ملاحظة: بالإشارة إلى اختيار فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP للنموذج، وفي انتظار المشورة القانونية المحددة فيما يتعلق بمسؤولية الأطراف وتحديد التحكم بالبيانات، حيثما يسري على النموذج المقترح، يلاحظ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن بعض البيانات، في كل مكان في التوصيات، يجوز أن تتطلب التنقيح من الإلزام إلى الجواز والعكس صحيح. (على سبيل المثال، "يلتزم" إلى "ينبغي"، "يجب" إلى "يجوز"، وما إلى ذلك).

وحيث يُشار إلى إرشاد التنفيذ، ينظر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في هذا السياق التكميلي و / أو المعلومات التوضيحية للمساعدة في تزويد تنفيذ توصيات السياسات بالحقائق والمعلومات، لكن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP يلاحظ أن إرشاد التنفيذ ليس له نفس الوزن والمكانة كنص توصية لوضع سياسة.

3.5 توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

3.5.1. التعريفات

- **الاعتماد** – إجراء إداري تعلن من خلاله سلطة الاعتماد أن المستخدم مؤهل لاستخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بتهيئة أمنية خاصة لها مجموعة ضمانات محددة.
- **سلطة الاعتماد** – كيان الإدارة الذي تم تعيينه ليتمتع بالسلطة الرسمية لاعتماد مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، أي للتأكيد والتحقق من هُويّة المستخدم (الممثلة ببيانات اعتماد المُعرِّف) والتأكيدات (أو المطالبات) المرتبطة ببيانات اعتماد الهُويّة (الممثلة بالتأكيدات المُوقَّعة).
- **مدقق سلطة الاعتماد** – الكيان المسؤول عن تنفيذ متطلبات التدقيق لسلطة الاعتماد، على النحو المبين في التوصية رقم 16 (عمليات التدقيق). يمكن أن يكون الكيان هيئة مستقلة، أو إذا كلَّفت مؤسسة ICANN في النهاية جهة خارجية بدور سلطة الاعتماد، فيجوز لمؤسسة ICANN أن تكون مدقق سلطة الاعتماد.
- **المصادقة** – عملية أو إجراء التحقق من صحة بيانات اعتماد الهُويّة والتأكيدات المُوقَّعة للطالب.

- **الترخيص** – عملية للموافقة أو رفض الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة.
- **مدير البوابة المركزية (CGM)** – دور تؤديه مؤسسة ICANN أو تشرف عليه. مسؤول عن إدارة تلقي وتوجيه طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي تتطلب مراجعة يدوية للأطراف المتعاقدة المسؤولة. مسؤول عن إدارة وتوجيه الطلبات المؤكدة أنها مؤتمتة للأطراف المتعاقدة لإصدار البيانات، بما يتوافق مع المعايير الموضوعة والمتفق عليها في توصيات السياسات الحالية أو بناءً على توصية اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لمراجعة تنفيذ توصيات السياسات بخصوص نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. مسؤول عن جمع البيانات المتعلقة بالطلبات والاستجابات وقرارات الإفصاح المتخذة.
- **إلغاء اعتماد سلطة الاعتماد** – إجراء إداري تُلغي بموجبه مؤسسة ICANN الاتفاقية مع سلطة الاعتماد، إذا كُلِّف بهذه الوظيفة جهة خارجية، فبعد ذلك لم يعد معتمدًا للعمل كسلطة اعتماد.
- **كيان حكومي مؤهل**: كيان حكومي (بما في ذلك الحكومة المحلية والمنظمات الحكومية الدولية) يهدف إلى الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لممارسة مهمة سياسة عامة ضمن ولايته.
- **بيانات اعتماد الهُويّة**: كائن بيانات وهو تمثيل قابل للنقل للارتباط بين المُعرّف والمعلومات المصدق عليها، ويمكن تقديمه للاستخدام في التحقق من صحة الهُويّة التي يدعيها كيان يحاول الوصول إلى نظام. مثال: اسم المستخدم / كلمة المرور، بيانات اعتماد OpenID، شهادة المفتاح العام X.509.
- **مُزوِّد الهُويّة** – مسؤول عن 1) التحقق من هُويّة الطالب وإدارة بيانات اعتماد المُعرِّف المرتبط بالطالب و2) التحقق من التأكيدات المُوقَّعة المرتبطة ببيانات اعتماد المُعرِّف وإدارتها. ولغرض نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، قد يكون مُزوِّد الهُوية سلطة الاعتماد نفسها أو قد تعتمد سلطة الاعتماد أو لا تعتمد على أطراف ثالثة أكثر لأداء خدمات مُزوِّد الهُوية.
- **الطالب** – مستخدم معتمد يسعى للإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق من خلال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.
- **إلغاء بيانات اعتماد المستخدم** – الحدث الذي يقع عندما يعلن مُزوِّد الهُوية أن بيانات الاعتماد الصالحة سابقًا أصبحت غير صالحة.
- **تأكيد مُوقَّع**: كائن بيانات وهو تمثيل قابل للنقل للارتباط بين بيانات اعتماد المُعرّف وتأكيد وصول أو أكثر، ويمكن تقديمه للاستخدام في التحقق من صحة تلك التأكيدات لكيان يحاول هذا الوصول. مثال: [بيانات اعتماد OAuth]، شهادة سمة X.509. قد تكون التأكيدات المُوقَّعة خاصة بالمستخدم (مثلاً للإشارة إلى الانتماء المهني أو تأكيد عمليات معالجة البيانات القانونية) أو خاصة بالطلب (مثلاً الإشارة إلى الأساس القانوني لطلب الإفصاح).
- **نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) لنطاقات gTLD** – نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مجموعة شاملة للأطراف والأجزاء التي تُشكِّل نظام الطلب والتحقق من الصحة والإفصاح.
- **يتحقق من الصحة / التحقق من الصحة –** لاختبار أو إثبات أو إقرار سلامة أو صحة مُنشأ. (مثال: سيتحقق القائم بالإفصاح من صحة بيانات اعتماد الهُويّة والتأكيدات المُوقَّعة كجزء من عملية الترخيص الخاصة به.)
- **يتحقق** – لاختبار أو إثبات صحة أو دقة واقعة أو قيمة. (مثال: يتحقق مُزوِّدو الهُوية من هُويّة الطالب قبل إصدار بيانات اعتماد الهُويّة.)
- **التحقق** – عملية فحص المعلومات لإثبات صدق واقعة أو قيمة مزعومة.

3.5.2. التوصيات

Recommendation #1. الاعتماد[6]

1.1. يُوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بإنشاء أو اختيار سلطة اعتماد.

[6] لاحظ أن الاعتماد لا يشير إلى الاعتماد / الشهادة كما تجري مناقشة ذلك في المادة 43/42 من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

1.2. يُوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن تضع سلطة الاعتماد سياسة لاعتماد مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وفقًا للتوصيات الموضحة أدناه.

1.3. يجب تضمين التوصيات التالية في سياسة الاعتماد:

1.3.1. يجب أن يقبل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD فقط طلبات الوصول / الإفصاح من المنظمات أو الأفراد المعتمدين. ومع ذلك، يجب أن تستوعب متطلبات الاعتماد أي مستخدم مقصود للنظام، بما في ذلك فرد أو مؤسسة تقدم طلبًا واحدًا. يجوز أن تختلف متطلبات الاعتماد للمستخدمين المتكررين للنظام ومستخدم النظام لمرة واحدة.

1.3.2. كل من الأشخاص الاعتباريين و / أو الأفراد مؤهلون للاعتماد. ويتعهد الفرد الذي يصل إلى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام بيانات اعتماد كيان معتمد (مثل الأشخاص الاعتباريين) أن الفرد يتصرف بناءً على سلطة الكيان المعتمد.

1.3.3. تحدد سياسة الاعتماد سلطة اعتماد واحدة، تديرها مؤسسة ICANN، المسؤولة عن التحقق والإصدار والإدارة المستمرة لكل من بيانات اعتماد الهوية والتأكيدات المُوقَّعة. يجب على سلطة الاعتماد وضع سياسة خصوصية. ويجوز أن تعمل سلطة الاعتماد مع مُزوّدي هُوية خارجيين أو من الغير الذين يمكن أن يكونوا بمثابة مراكز لتبادل المعلومات للتحقق من معلومات الهُويّة والترخيص المرتبطة بأولئك الذين يطلبون الاعتماد. وتظل مسؤولية معالجة البيانات الشخصية، بغض النظر عن الطرف الذي ينفذ هذه المعالجة، على عاتق سلطة الاعتماد. إذا اختارت مؤسسة ICANN الاستعانة تكليف طرف خارجي لوظيفة سلطة الاعتماد أو أجزاء منها، فستظل مؤسسة ICANN مسؤولة عن الإشراف على الطرف (الأطراف) الخارجي الذي عُهد إليه بالوظيفة أو أجزاء منها. ويجب أن يشمل الإشراف الرصد والمعالجة للانتهاكات المحتملة من جانب الطرف (الأطراف) الذي عُهد إليه بالوظيفة أو أجزاء منها.

1.3.4. قرار الترخيص بالإفصاح عن بيانات التسجيل، بناءً على التحقق من صحة بيانات اعتماد الهُويّة والتأكيدات المُوقَّعة والبيانات كما هو مطلوب في التوصية المتعلقة بمعايير الطلبات ومحتواها (التوصية رقم 3)، سيظل مسؤولية أمين السجل أو السجل أو مدير البوابة المركزية، حسب الاقتضاء.

1.4. متطلبات سلطة الاعتماد

1.4.1. التحقق من هُويّة الطالب: يجب أن تتحقق سلطة الاعتماد من هُويّة الطالب، مما ينتج عنه بيانات اعتماد الهُويّة.

1.4.2. إدارة التأكيدات المُوقَّعة: يجوز لسلطة الاعتماد التحقق من وإدارة مجموعة من التأكيدات / المطالبات الديناميكية المرتبطة ببيانات اعتماد هُويّة الطالب والمقيدة بها. وينتج عن هذا التحقق، الذي يمكن أن يقوم به مزود الهُويّة، تأكيد مُوقَّع. وتنقل التأكيدات المُوقَّعة[7] معلومات مثل:

- التأكيد على غرض (أغراض) الطلب
- تأكيد الأساس القانوني للطلب
- التأكيد على أن المستخدم المُعرَّف ببيانات اعتماد الهُويّة تابع للمؤسسة ذات الصلة
- تأكيد الامتثال للقوانين (على سبيل المثال، تخزين البيانات وحمايتها وحفظها / التخلص منها)

[7] للتوضيح، تكون التأكيدات المُوقَّعة ديناميكية وقد تتغير بناءً على الطلب (الغرض، الأساس القانوني، النوع، الضرورة القصوى، إلخ) مقارنةً ببيانات اعتماد المُعرّف، التي هي إستاتيكية ولا تتغير عادةً. تستخدم التأكيدات المُوقَّعة فقط لربط / تقييد السمات بهُويّة. وهذه السمات ديناميكية لكل طلب، ولكن يمكن فحصها وإدارتها مقدمًا كجزء من عملية الاعتماد حسب الحاجة. ويمكن لسلطة الاعتماد إنشاء تأكيدات مختلفة لبيانات اعتماد مُعرّف محدد مقدمًا أو إنشائها ديناميكيًا على أساس كل طلب. وطريقة تحديد هذا هي مزيد من العمل في مرحلة التنفيذ. يجوز لسلطة الاعتماد تخزين التأكيدات المُوقَّعة المتعددة لكل بيانات اعتماد مُعرّف، ولكن يجب على الطالب الاحتجاج بالتأكيدات ذات الصلة لكل طلب.

- التأكيد على الموافقة على استخدام البيانات المُفصح عنها للأغراض المشروعة والقانونية المذكورة
- التأكيد على الالتزام بالضمانات و / أو شروط الخدمة والخضوع للإلغاء في حالة الانتهاك
- التأكيدات المتعلقة بمنع إساءة الاستخدام، ومتطلبات التدقيق، وعملية تسوية المنازعات والشكاوى، إلخ.
- التأكيدات الخاصة بالطالب – ملكية / تسجيل العلامة التجارية على سبيل المثال
- بيانات التوكيل، عند الاقتضاء / إن كان معمولاً بها.

1.4.3. يجب أن تتحقق من صحة بيانات اعتماد الهُويّة والتأكيدات المُوقَّعة، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في الطلب، وتسهيل قرار قبول أو رفض ترخيص طلب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ولتجنب الشك، يجب ألا يؤدي وجود بيانات الاعتماد وحدها إلى وصول / إفصاح مؤتمت أو تفويضه. ومع ذلك، فإن القدرة على أتمتة عملية اتخاذ القرار بشأن ترخيص الوصول / الإفصاح ممكنة في ظل ظروف معينة حيثما تكون قانونية.

1.4.4. يجب أن تحدد سلطة الاعتماد "مدونة القواعد السلوكية"[8] الأساسية التي تحدد مجموعة من القواعد التي تسهم في التطبيق المناسب لقوانين حماية البيانات – مثل القانون العام لحماية البيانات GDPR، بما في ذلك:

- بيان توضيحي واضح وموجز.
- نطاق محدد يحدد عمليات المعالجة المشمولة (سيكون تركيز نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على عملية الإفصاح.)
- آلية تسمح بمراقبة الامتثال للأحكام.
- تحديد مدقق سلطة الاعتماد (المعروف أيضًا باسم هيئة المراقبة) وتحديد الآلية (الآليات) التي تُمكِّن تلك الهيئة من القيام بوظائفها.
- وصف لمدى إجراء "استشارة" مع أصحاب المصلحة.

1.4.5. يجب على سلطة الاعتماد وضع سياسة خصوصية لمعالجة البيانات الشخصية التي تتعهد بها وكذلك شروط الخدمة لمستخدميها المعتمدين (على النحو المُبين في التوصية رقم 11).

1.4.6. وضع إجراء طلب أساسي: يجب على سلطة الاعتماد وضع إجراء طلب أساسي موحد ومتطلبات مصاحبة لجميع مُزوّدي الهُويّة (عند الاقتضاء) وجميع الطالبين الذين يطلبون الاعتماد، بما في ذلك:

1. الجدول الزمني للاعتماد
2. تحديد متطلبات الأهلية للمستخدمين المعتمدين
3. التحقق من الهُويّة، الإجراءات
4. سياسات إدارة بيانات اعتماد الهُويّة: مدة الصلاحية / انتهاء الصلاحية وتكرار التجديد والخصائص الأمنية (كلمة المرور أو السياسات / القوة الرئيسية)، إلخ.
5. إجراءات إلغاء بيانات اعتماد الهُويّة: ظروف الإلغاء وآلية (آليات) الإلغاء، وما إلى ذلك (راجع أيضًا "قسم الإلغاء للمستخدم المعتمد وإساءة الاستخدام أدناه)
6. إدارة التأكيدات المُوقَّعة: مدة الصلاحية / انتهاء الصلاحية وتكرار التجديد، إلخ.
7. ملاحظة: قد تكون المتطلبات التي تتجاوز خط الأساس المذكور أعلاه ضرورية لفئات معينة من الطالبين.

1.4.7. تحديد عملية تسوية المنازعات والشكاوى: يجب أن تحدد سلطة الاعتماد عملية تسوية المنازعات والشكاوى للطعن في الإجراءات التي تتخذها سلطة الاعتماد. ويجب أن تتضمن العملية المحددة عمليات الفحص والتوازنات الواجبة للعملية.

1.4.8. عمليات التدقيق: يجب تدقيق سلطة الاعتماد من قِبل مدقق على أساس منتظم. في حالة انتهاك سلطة الاعتماد لسياسة الاعتماد ومتطلباته، فستُمنح فرصة لعلاج الخرق، ولكن في حالات

[8] لتجنب الشك، لا يُقصد بمدونة القواعد السلوكية المُشار إليها هنا الإشارة إلى مدونة القواعد السلوكية كما هي موضحة في القانون العام لحماية البيانات GDPR. تشير مدونة القواعد السلوكية المُشار إليها هنا إلى مجموعة من القواعد والمعايير التي يجب أن تتبعها سلطة الاعتماد.

الفشل المتكرر، يجب تحديد أو إنشاء سلطة اعتماد جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراجعة الكيانات المعتمدة للتأكد من امتثالها لسياسة الاعتماد ومتطلباته على أساس منتظم؛ (ملاحظة: يمكن العثور على معلومات مفصلة بشأن متطلبات التدقيق لكل من سلطة الاعتماد وأي من مُزوّدي الهُوية قد تستخدمهم في توصية التدقيق رقم 16).

1.4.9. مجموعات المستخدمين: قد تقوم سلطة الاعتماد بوضع مجموعات / فئات مستخدمين لتسهيل عملية الاعتماد حيث سيحتاج جميع الطالبين إلى الاعتماد، وسيشمل الاعتماد التحقق من الهُويّة.

1.4.10. الإبلاغ: يجب أن تُبلِّغ سلطة الاعتماد علنيًا وبانتظام عدد طلبات الاعتماد المستلمة، وطلبات الاعتماد التي تمت الموافقة عليها / تجديدها، والاعتمادات المرفوضة، والاعتماد اللاغية، والشكاوى الواردة والمعلومات حول مُزوّدي الهُويّة الذين تعمل معهم. راجع أيضًا التوصية رقم 17 بشأن الإبلاغ.

1.4.11. التجديد: يجب على سلطة الاعتماد وضع جدول زمني ومتطلبات لتجديد الاعتماد.

1.4.12. تأكيد بيانات المستخدم: يجب على سلطة الاعتماد إرسال تذكيرات دورية (على سبيل المثال، سنويًا) إلى المستخدمين المعتمدين لتأكيد بيانات المستخدم وتذكير المستخدمين المعتمدين بالحفاظ على المعلومات المطلوبة للاعتماد مُحدَّثة. ويجوز أن تؤدي التغييرات على هذه المعلومات المطلوبة إلى الحاجة إلى إعادة الاعتماد.

1.5. إلغاء المستخدم المعتمد

1.5.1. الإلغاء، في سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، يعني أن سلطة الاعتماد يمكنها إلغاء حالة المستخدم المعتمد كمستخدم معتمد لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.[9] تتضمن القائمة غير الشاملة للأمثلة حيث يجوز أن يسري الإلغاء 1) انتهاك المستخدم المعتمد لأي ضمانات أو شروط خدمة سارية، أو 2) تغيير في الانتماء للمستخدم المعتمد، أو 3) انتهاك متطلبات حفظ / تدمير البيانات، أو 4) حيث لم تعد المتطلبات الأساسية للاعتماد موجودة.

1.5.2. يجب أن تتيح سلطة الاعتماد آلية طعن للسماح للمستخدم المعتمد بالطعن في قرار إلغاء حالة المستخدم المعتمد خلال إطار زمني محدد تقرره سلطة الاعتماد. ومع ذلك، طوال مدة الطعن، ستظل حالة المستخدم المعتمد مُعلَّقة. يجب الإبلاغ عن نتائج الطعن بطريقة شفافة.

1.5.3. يجب أن يوفر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD آلية للإبلاغ عن انتهاك مستخدم معتمد لأي ضمانات أو شروط خدمة.[10] ويجب ترحيل التقارير إلى سلطة الاعتماد للتعامل معها. ويجوز أن تحصل سلطة الاعتماد أيضًا على معلومات من أطراف أخرى لاتخاذ قرار بحدوث إساءة استخدام.

1.5.4. ينبغي أن تتضمن سياسة الإلغاء للأفراد / الكيانات عقوبات متدرجة؛ ستُفصّل العقوبات بشكل أكبر أثناء التنفيذ، مع مراعاة كيفية تطبيق العقوبات المتدرجة في مجالات ICANN الأخرى. بمعنى آخر، لن يؤدي كل انتهاك للنظام إلى الإلغاء؛ ومع ذلك، يجوز أن يحدث الإلغاء إذا قررت سلطة الاعتماد أن الفرد أو الكيان المعتمد قد انتهك جوهريًا شروط اعتماده وفشل في العلاج بناءً على: أولاً) تلقي شكوى تم التحقق منها من جهة خارجية؛ ثانيًا) نتائج تدقيق أو تحقيق من قِبل سلطة الاعتماد أو مدقق؛ ثالثًا) أي سوء استخدام أو إساءة استخدام للامتيازات الممنوحة؛ رابعًا) الانتهاكات المتكررة لسياسة الاعتماد؛ خامسًا) نتائج التدقيق أو التحقيق من قِبل هيئة حماية بيانات DPA.

1.5.5. في حالة وجود نمط أو ممارسة للسلوك التعسفي داخل فرد / كيان، فيجوز تعليق بيانات الاعتماد للفرد / الكيان أو إلغاؤها كجزء من عقوبة متدرجة.

[9] للتوضيح، لن يُلغى اعتماد الكيان الاعتباري أوتوماتيكيًا لإجراء فردي لمستخدم فردي يرتبط اعتماده باعتماد الكيان الاعتباري، ولكن يجوز أن يكون الكيان مسؤولاً عن تصرفات المستخدم الفردي المرتبط اعتماده باعتماد الكيان الاعتباري.

[10] ملاحظة: يتم تناول إساءة استخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD من قِبل مستخدم معتمد في التوصية رقم 13.

1.5.6. يجب أن يمنع الإلغاء إعادة الاعتماد في المستقبل في حالة عدم تقديم ظروف خاصة بما يُرضي سلطة الاعتماد.

1.5.7. لتجنب الشك، لا يمنع إلغاء الاعتماد الأفراد أو الكيانات من تقديم طلبات مستقبلية بموجب طريقة الوصول المنصوص عليها في التوصية 18 (الطلبات المعقولة للإفصاح القانوني) من تقرير المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

1.6. إلغاء ترخيص مُزوّدي الهُويّة

1.6.1. إلغاء ترخيص مُزوّدي الهُويّة: ينبغي أن تتضمن إجراءات التحقق من مُزوّدي الهُويّة عقوبات متدرجة. بمعنى آخر، لن يؤدي كل انتهاك للسياسة إلى إلغاء الترخيص؛ ومع ذلك، يجوز أن يحدث إلغاء الترخيص إذا تم تحديد أن مزود الهُويّة قد انتهك جوهريًا شروط عقده وفشل في العلاج بناءً على: أولاً) تلقي شكوى من طرف خارجي؛ ثانيًا) نتائج التدقيق أو التحقيق من قِبل مدقق أو مدقق الاعتماد؛ ثالثًا) أي سوء استخدام أو إساءة استخدام للامتيازات الممنوحة؛ رابعًا) الانتهاكات المتكررة لسياسة الاعتماد. وحسب الطبيعة والظروف التي تؤدي إلى إلغاء ترخيص مُزوّد الهُوية، يجوز إلغاء بعض أو كل بيانات الاعتماد المُعلَّقة الخاصة به أو نقلها إلى مُزوّد هُويّة مختلف.

1.6.2. يجب أن تتيح سلطة الاعتماد آلية طعن للسماح لمُزوّد الهُوية بالطعن في قرار إلغاء ترخيص مزود الهُويّة. ومع ذلك، طوال مدة الطعن، ستظل حالة مُزوّد الهُوية مُعلَّقة. يجب الإبلاغ عن نتائج الطعن بطريقة شفافة.

1.7. اعتبارات إضافية للكيانات أو الأفراد المعتمدين:

1.7.1. يجب أن توافق على:
1.7.1.1. استخدام البيانات فقط للغرض المشروع والمشروع المذكور؛
1.7.1.2. شروط الخدمة، الموصوف فيها الاستخدامات القانونية للبيانات؛
1.7.1.3. منع إساءة استخدام البيانات المستلمة؛
1.7.1.4. التعاون مع أي طلبات تدقيق أو معلومات كأحد مكونات التدقيق؛
1.7.1.5. أن تخضع لإلغاء الاعتماد إذا وُجِد أنها تسيء استخدام البيانات أو سياسة / متطلبات الاعتماد؛
1.7.1.6. تخزين بيانات تسجيل نطاقات gTLD وحمايتها والتخلص منها وفقًا للقانون المعمول به؛

1.7.2. تحفظ فقط بيانات تسجيل نطاقات gTLD طالما كان ذلك ضروريًا لتحقيق الغرض المنصوص عليه في طلب الإفصاح.

1.7.3. يجب ألا تُقيّد عدد طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي يمكن تقديمها خلال فترة زمنية محددة، باستثناء الحالات التي يمثل فيها الكيان المعتمد تهديدًا واضحًا لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، أو بخلاف ذلك حيث قد تُقيَّد بموجب هذه التوصيات (بموجب التوصية 1.5(د) و13 (ب) على سبيل المثال). ومن المفهوم أنه يجوز أن تسري قيود محتملة على قدرة وسرعة استجابة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

1.7.4. يجب أن تحافظ على المعلومات المطلوبة للاعتماد والتحقق مُحدَّثة وإبلاغ سلطة الاعتماد على الفور عند حدوث تغييرات على هذه المعلومات. ويجوز أن تؤدي أي تغييرات إلى إعادة اعتماد أو إعادة التحقق من أجزاء معينة من المعلومات المقدمة.

إرشاد التنفيذ

1.8. فيما يتعلق بالاعتماد، يقدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشاد التنفيذ التالي، على أساس أنه ستُوضع تفاصيل أكثر في مرحلة التنفيذ:

1.8.1. يمكن للمنظمات المعترف بها والسارية والراسخة دعم سلطة الاعتماد كمُزوّد هُويّة. يجب أن يتم الفحص المناسب كما هو موضح في 1.3(و) أعلاه إذا تعاونت أي من هذه المنظمات ذات السمعة الطيبة والراسخة مع سلطة الاعتماد.

1.8.2. الأمثلة على المعلومات الإضافية التي يجوز أن تطلبها سلطة الاعتماد أو مُزوّد الهُويّة من مقدم طلب للاعتماد لتقديمها يمكن أن تشمل:

- رقم تسجيل النشاط التجاري واسم السلطة التي أصدرت هذا الرقم (إذا كان الكيان المتقدم للاعتماد شخصًا اعتباريًا)؛
- المعلومات التي تؤكد ملكية العلامة التجارية.[11]

1.9. التدقيق / التسجيل من قِبل سلطة الاعتماد ومُزوّدي الهُويّة

1.9.1. سيُسجل نشاط الاعتماد / التحقق (مثل طلب الاعتماد والمعلومات التي اتُخذ على أساسها قرار الاعتماد أو التحقق من الهُويّة) من قِبل سلطة الاعتماد ومُزوّي الهُويّة.

1.9.2. يجب فقط الإفصاح عن البيانات المسجلة، أو بخلاف ذلك إتاحتها للمراجعة، من قِبل سلطة الاعتماد أو مُزوّد الهُوية، حيث يعتبر الإفصاح ضروريًا لـ: أ) الوفاء أو استيفاء الالتزام القانوني المعمول به لسلطة الاعتماد أو مُزوّد الهُويّة؛ أو ب) إجراء مراجعة بموجب هذه السياسة؛ أو ج) دعم الوظائف المعقولة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وسياسة الاعتماد.

راجع أيضًا توصيات التدقيق والتسجيل لتفاصيل أكثر.

1.10. التحقق. يجب أن تستخدم مؤسسة ICANN خبرتها في المجالات الأخرى حيث يوجد التحقق، مثل اعتماد أمين السجل، لتقديم اقتراح للتحقق من هُويّة الطالب أثناء مرحلة التنفيذ.

1.11. فترات إعادة الاعتماد. كأفضل ممارسة، يمكن النظر في فترة إعادة الاعتماد ومتطلبات أمناء السجلات، وهي حاليًا 5 سنوات. لتجنب الشك، لا شيء يمنع سلطة الاعتماد من طلب وثائق إضافية عند تجديد الاعتماد.

1.12. من المتوقع أن تضع الجهة المعتمدة سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الاستخدام المناسب من قِبل الفرد لبيانات الاعتماد. ويجب أن يكون كل مستخدم معتمدًا، ولكن المستخدم الذي يتصرف نيابةً عن منظمة ما، يجب أن يكون اعتماده مرتبطًا باعتماد منظمته.

[11] للتوضيح، مُزوّدو الخدمات و / أو المحامون الذين يتصرفون نيابةً عن مالكي العلامات التجارية مؤهلون أيضًا للاعتماد. ومع ذلك، فإن مُزوّدي الخدمات و / أو المحامين يتصرفون (قانونيًا) نيابةً عن مالك العلامة التجارية. عندما يخالف مُزوّدو الخدمات و / أو المحامون قواعد نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، فمن الضروري تزويد الكيانات القائمة بالإفصاح بهذه البيانات، ويجب أن يكون واضحًا أنه يمكن النظر في هذا الانتهاك في عمليات الإفصاح المستقبلية لمالك العلامة التجارية الذي يتصرف الوكيل نيابةً عنه. لا يمكن استخدام توظيف وكلاء طرف ثالث مختلفين كوسيلة لتجنب العقوبات السابقة عن إساءة استخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

Recommendation #2. اعتماد الكيانات الحكومية

2.1. هدف الاعتماد

يجب أن يوفر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وصولاً معقولاً إلى بيانات التسجيل للكيانات التي تطلب الوصول إلى هذه البيانات لممارسة ما يخصهم من مهام السياسة العامة. وفي ضوء التزاماتهم بموجب قواعد حماية البيانات المعمول بها، ستظل المسؤولية النهائية لمنح الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة على عاتق الطرف الذي يُعتبر متحكمًا في معالجة بيانات التسجيل تلك التي تُشكِّل بيانات شخصية.

إن وضع وتنفيذ إجراء الاعتماد الذي يسري بشكل خاص على الكيانات الحكومية سيسهل القرارات التي سيجب على الأطراف المتعاقدة اتخاذها قبل منح الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لكيان معين أو المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح من قِبل مدير البوابة المركزية، إن كان معمولاً به. يمكن أن يزود إجراء الاعتماد المُتحكمين بالبيانات بالمعلومات اللازمة للسماح لهم بالتقييم واتخاذ القرار بشأن الإفصاح عن البيانات.

2.2. الأهليَّة

سيكون الاعتماد من قِبل هيئة حكومية لدولة / لإقليم أو هيئتها المرخص لها[12] متاحًا للعديد من الكيانات الحكومية[13] المؤهلة التي تتطلب الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لممارسة ما يخصهم من مهام السياسة العامة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- سلطات إنفاذ القانون المدني والجنائي
- سلطات حماية البيانات والسلطات الرقابية
- السلطات القضائية
- منظمات حقوق المستهلك الممنوحة مهمة سياسة عامة بموجب القانون أو تفويضًا من كيان حكومي
- سلطات الأمن السيبراني الممنوحة مهمة سياسة عامة بموجب القانون أو تفويضًا من كيان حكومي بما في ذلك فرق الاستجابة لحالات طوارئ الحاسب الآلي (CERT)

2.3. تحديد الأهليَّة

الكيانات الحكومية المؤهلة هي تلك التي تطلب الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لممارسة ما يخصها من مهام السياسة العامة، بما يتوافق مع قوانين حماية البيانات المعمول بها. وما إذا كان ينبغي للكيان أن يكون مؤهلاً تحدده سلطة الاعتماد المُعينة من الدولة / الإقليم. ولا يؤثر تحديد الأهلية هذا على المسؤولية النهائية للطرف المتعاقد لتحديد ما إذا كان سيُفصح عن البيانات الشخصية أم لا بعد طلب بيانات تسجيل غير عامة أو من قِبل مدير البوابة المركزية في حالة الطلبات التي تفي بمعايير المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح، إن كان معمولاً به.

2.4. متطلبات سلطة الاعتماد الحكومية

يجب أن تراعي متطلبات الاعتماد الحكومي المتطلبات المنصوص عليها في التوصية رقم 1.3.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إدراج المتطلبات وإتاحتها للجهات الحكومية المؤهلة. ويجوز أن يؤدي عدم الالتزام بهذه المتطلبات إلى إلغاء اعتماد سلطة الاعتماد من قِبل مؤسسة ICANN.

[12] اعتبار في التنفيذ: يمكن أن تكون هذه الهيئة منظمة حكومية دولية.

[13] المنظمات الحكومية الدولية (IGO) مؤهلة أيضًا للاعتماد بموجب التوصية رقم 2. يجب أن تسعى المنظمة الحكومية الدولية التي تريد الحصول على الاعتماد إلى الاعتماد من خلال سلطة الاعتماد للبلد المضيف.

2.5. إجراء الاعتماد

يجب تقديم الاعتماد من قِبل سلطة اعتماد معتمدة. وهذه السلطة
يجوز أن تكون إما وكالة حكومية لبلد / إقليم (على سبيل المثال، وزارة) أو مفوضة إلى منظمة حكومية دولية.
وينبغي لهذه السلطة أن تنشر متطلبات الاعتماد وتنفذ إجراءات الاعتماد للجهات الحكومية المؤهلة.

2.5.1. يؤكد الاعتماد على مسؤوليات طالب البيانات (المستلم)، وهو المسؤول عن الامتثال للقانون.
2.5.2. وسيركز الاعتماد على متطلبات القانون، مثل المتطلبات المتعلقة بطول مدة حفظ البيانات، والتخزين الآمن، وضوابط البيانات التنظيمية، والإخطارات بحدوث خرق.
2.5.3. وسيجري التعامل مع التجديد والتسجيل والتدقيق والشكوى وإلغاء الاعتماد وفقًا للتوصية رقم 1.

إرشاد التنفيذ:

2.6. الاعتماد مطلوب لجهة حكومية للمشاركة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. يمكن للكيانات الحكومية غير المعتمدة تقديم طلبات بيانات خارج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وينبغي للأطراف المتعاقدة أن يكون لديها إجراءات معمول بها لتوفير وصول معقول.

2.7. سيُطلب من المستخدمين المعتمدين اتباع الضمانات على النحو الذي حددته السياسة (راجع أيضًا التوصية رقم 11 شروط وأحكام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD). وهذا دون المساس باحترام الكيان للضمانات بموجب قانونه المحلي.

2.8. وينبغي للكيانات المعتمدة أن تقدم تفاصيل للمساعدة في قرار الإفصاح للأطراف المتعاقدة مثل أي قانون محلي معمول به يتعلق بالطلب.

Recommendation #3. معايير الطلبات ومحتواها

3.1. الهدف من هذه التوصية السماح بالتقديم الموحد لعناصر البيانات المطلوبة، بما في ذلك أي وثائق داعمة.

3.2. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن كل طلب لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يجب أن يتضمن جميع المعلومات اللازمة لقرار الإفصاح، بما في ذلك المعلومات التالية:

3.2.1. اسم النطاق المتعلق بطلب الوصول / الإفصاح؛
3.2.2. تحديد ومعلومات عن الطالب بما في ذلك معلومات الهُويّة والتأكيد المُوقَّع على النحو المحدد في التوصية رقم 1 القسم 1.4أ) والقسم 1.4ب)؛[14]
3.2.3. معلومات حول الحقوق القانونية للطالب الخاصة بالطلب والمصلحة المشروعة أو أي أساس قانوني آخر و / أو مبرر للطلب، (على سبيل المثال، ما هي المصلحة المشروعة أو أي أساس قانوني آخر؛ لماذا من الضروري للطالب أن يطلب هذه البيانات؟)؛
3.2.4. التأكيد على أن الطلب يجري تقديمه بحسن نية وأن البيانات المستلمة (إن وجدت) ستُعالج بصورة قانونية ووفقًا للغرض المحدد في (ج)؛
3.2.5. قائمة بعناصر البيانات التي يطلبها الطالب، ولماذا تكون عناصر البيانات المطلوبة ضرورية لغرض الطلب؛

[14] سيجب على جميع الأطراف المشاركة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD النظر في المتطلبات التي يجوز أن تسري على عمليات نقل البيانات عبر الحدود.

3.2.6. نوع الطلب (على سبيل المثال، عاجل – راجع أيضًا التوصية رقم 6 مستويات الأولوية، سري – راجع أيضًا التوصية رقم 12 – متطلبات الإفصاح).

3.3. يجب أن يؤكد مدير البوابة المركزية[15] أن جميع المعلومات المطلوبة يجرى تقديمها. إذا اكتشف مدير البوابة المركزية أن الطلب غير مستوفي، فيجب على مدير البوابة المركزية إخطار الطالب بأن الطلب غير مستوفي، مع توضيح البيانات المطلوبة المفقودة، وإتاحة الفرصة للطالب لاستكمال طلبه. يجب ألا يكون من الممكن للطالب تقديم طلب غير مستوفي.

إرشاد التنفيذ

يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ما يلي:

3.4. يجب أن يتضمن كل طلب بيانات مرتبطة بالمعلومات المُفصَّلة في القسم 3.2 أعلاه. في حين أن آلية جمع هذه البيانات ووضعها في طلب (سواء كانت نموذج ويب أو واجهة برمجة تطبيقات أو ما شابه ذلك) لم تحددها هذه السياسة، ينبغي النظر في عرض الحقول المعبأة مسبقًا و / أو مربعات الاختيار و / أو خيارات القائمة المنسدلة. ومع ذلك، فإن استخدام الحقول المعبأة مسبقًا أو مربعات الاختيار أو خيارات القائمة المنسدلة يجب ألا يستبعد قدرة الطالبين من إرسال ردود حُرة خالية من النماذج.

3.5. يجب أن تكون الطلبات باللغة الإنجليزية إلا إذا أشار الطرف المتعاقد الذي يتلقى الطلب إلى استعداده أيضًا لتلقي الطلب و / أو المستندات الداعمة بلغة (لغات) أخرى.

3.6. قد يوفر التأكيد المُوقَّع واحدًا أو أكثر من المتطلبات على النحو الوارد أعلاه.

Recommendation #4. إقرار الاستلام والترحيل لطلب الإفصاح

4.1. إقرار الاستلام

4.1.1. بعد التأكيد على أن الطلب صحيح من الناحية التركيبية وأن جميع الحقول المطلوبة قد تم ملؤها، يجب أن يستجيب مدير البوابة المركزية على الفور وبشكل متزامن بإقرار الاستلام والترحيل لطلب الإفصاح[16] إلى الطرف المتعاقد المسؤول.

4.1.2. ينبغي للاستجابة التي يقدمها مدير البوابة المركزية للطالب أن تتضمن أيضًا معلومات حول الخطوات اللاحقة، ومعلومات حول كيفية الحصول على بيانات التسجيل العامة بالإضافة إلى الجدول الزمني المتوقع المتوافق مع اتفاقيات مستوى الخدمة SLA الموضحة في التوصية رقم 10.

4.2. ترحيل طلب الإفصاح

4.2.1. بشكل افتراضي، يجب أن يقوم مدير البوابة المركزية بترحيل طلب الإفصاح إلى أمين السجل للسجل. ومع ذلك، حيثما يكون مدير البوابة المركزية على علم بأي ظرف، وكان تقييمه بما يتماشى مع هذه التوصيات، الذي يستلزم تقديم طلب إفصاح إلى مشغل السجل ذي الصلة، يجوز لمدير البوابةالمركزية ترحيل طلب الإفصاح إلى مشغل السجل ذي الصلة، بشرط أن الأسباب التي تقتضي هذا الترحيل للطلب،يُزوَّد بها مشغل السجل للنظر فيها. يجب أن يكون الطالب قادرًا على الإبلاغ عن هذا الظرف إلى مدير البوابة المركزية، ولكن يجب على مدير البوابة المركزية إجراء تقييمه الخاص لما إذا كان الظرف المحدد يستلزم تقديم طلب الإفصاح إلى مشغل السجل ذي الصلة. للتوضيح، لا يوجد في هذه التوصية ما يمنع الطالب من

[15] راجع التعريف في القسم 3.5.1 – التعريفات.

الاتصال مباشرة، خارج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، بمشغل السجل ذي الصلة بطلب الإفصاح.

إرشاد التنفيذ

يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ما يلي:

4.3. سيتضمن إقرار الاستلام "رقم بطاقة" أو آلية مشابهة لتسهيل التفاعلات بين الطالب ونظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وهي التفاصيل التي سيجري العمل عليها في التنفيذ.

4.4. يُرحِل مدير البوابة المركزية طلب الإفصاح وكذلك المعلومات الضرورية والمناسبة عن الطالب إلى الطرف المتعاقد. إذا كان الأمر يتعلق بطلبات الإفصاح التي يسري عليها المعالجة المؤتمتة لقرار الإفصاح (راجع التوصية الأتمتة)، فيجوز أن يحدث ترحيل طلب الإفصاح وجميع المعلومات ذات الصلة في نفس الوقت الذي يوجه فيه مدير البوابة المركزية الطرف المتعاقد إلى الإفصاح أوتوماتيكيًا عن البيانات المطلوبة للطالب.

Recommendation #5. متطلبات الاستجابة

5.1. بالنسبة لمدير البوابة المركزية:[17]

5.1.1. كجزء من ترحيله إلى الطرف المتعاقد المسؤول، يجوز لمدير البوابة المركزية تقديم توصية إلى الطرف المتعاقد سواء كان سيفصح أم لا.

5.2. بالنسبة للأطراف المتعاقدة:

5.2.1. يجوز للطرف المتعاقد مراعاة توصية مدير البوابة المركزية ولكنه غير ملزم بالقيام بذلك. إذا قرر الطرف المتعاقد عدم مراعاة توصية مدير البوابة المركزية، فيجب على الطرف المتعاقد أن يعلن أسبابه لعدم مراعاة توصية مدير البوابة المركزية حتى يتمكن مدير البوابة المركزية من التعلُّم وتحسين توصيات الاستجابة المستقبلية.

5.2.2. يجب أن يقدم استجابة إفصاح بدون إبطاء لا داعي له، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية. ويجوز أن تتضمن هذه الظروف الاستثنائية العدد الإجمالي للطلبات المستلمة إذا تجاوز العدد بكثير اتفاقيات مستوى الخدمة المحددة SLA.[18] يجب أن تتلقى طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي تستوفي معايير الاستجابة الأوتوماتيكية استجابة إفصاح أوتوماتيكية. بالنسبة للطلبات التي لا تستوفي معايير الاستجابة الأوتوماتيكية، فيجب أن تتلقى استجابة بما يتماشى مع اتفاقيات مستوى الخدمة SLA الموضحة في توصية اتفاقية مستوى الخدمة SLA.

5.2.3. يجب أن تتضمن الردود حيث رُفِض الإفصاح عن البيانات (كليًا أو جزئيًا) حيثيات كافية للطالب لفهم أسباب القرار بموضوعية، بما في ذلك، على سبيل المثال، تحليل وشرح كيفية تطبيق[19] اختبار الموازنة (إذا كان معمولاً به). بالإضافة إلى ذلك، في ردِّه، يجوز للطرف المتعاقد تضمين معلومات حول كيفية الحصول على بيانات التسجيل العامة.

5.2.4. إذا قرر الطرف المتعاقد أن الإفصاح سيكون انتهاكًا للقوانين المعمول بها أو يؤدي إلى عدم الاتساق مع توصيات السياسات الحالية، فيجب على الطرف المتعاقد توثيق الحيثيات وإبلاغ هذه المعلومات إلى الطالب، وإذا كان ذلك مطلوبًا، مؤسسة ICANN.

[17] تجدر الإشارة أن متطلبات طلبات الإفصاح التي تفي بمعايير قرارات الإفصاح المؤتمت يجري معالجتها في التوصية رقم 9.

[18] راجع التوصية رقم 12 للحصول على تفاصيل أكثر حول ما يعتبر استخدامًا تعسفيًا لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

[19] وفقًا للتوصية رقم 6، يجب توخي الحذر لضمان عدم الإفصاح عن أي بيانات شخصية للطالب ضمن هذا الشرح.

5.3. إذا رأى الطالب أن طلبه قد رُفِض بما يخالف المتطلبات الإجرائية لهذه السياسة، فيجوز رفع شكوى إلى مؤسسة ICANN. ويجب على مؤسسة ICANN التحقيق في الشكاوى المتعلقة بطلبات الإفصاح بموجب عمليات الإنفاذ الخاصة بها.

5.4. يجب على مؤسسة ICANN إتاحة آلية تنبيه يمكن بواسطتها للطالبين وكذلك موضوعات البيانات الذين أُفصِح عن بياناتهم تنبيه مؤسسة ICANN إذا كانوا يرون أن الإفصاح أو عدم الإفصاح نتيجة لإساءة نظامية من قِبل طرف متعاقد. وآلية التنبيه المذكورة ليست آلية طعن –للطعن في الإفصاح أو عدم الإفصاح، من المتوقع أن تستخدم الأطراف المتأثرة آليات تسوية المنازعات المتاحة مثل المحاكم أو هيئات حماية البيانات – ولكن ينبغي لها أن تساعد في إبلاغ امتثال ICANN بمزاعم الفشل النظامي في مراعاة المتطلبات الواردة في هذه السياسة، والتي ينبغي أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات إنفاذ مناسبة.

إرشاد التنفيذ

5.5. من المتوقع أيضًا تضمين المعلومات الناتجة عن آلية التنبيه في تقرير حالة تنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD (راجع التوصية رقم 18) للسماح بمزيد من النظر في العلاجات المحتملة لمعالجة السلوك التعسفي.

5.6. لا يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن مدير البوابة المركزية سيقدم توصية من اليوم الأول لأنه من المفهوم أن الخبرة ستحتاج إلى اكتسابها قبل أن يكون مدير البوابة المركزية في وضع يسمح له بتقديم هذه التوصية إلى الطرف المتعاقد. ومن المتوقع أن تُوضع توصية بطريقة مؤتمتة من خلال النظر في المعلومات الواردة في الطلب، والمعلومات حول الطالب، وتاريخ الطلبات من قِبل الطالب.

Recommendation #6. مستويات الأولوية

6.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن يستوعب مدير البوابة المركزية مستويات الأولوية الثلاثة (3) التالية على الأقل، التي يمكن للطالب الاختيار من بينها عند إرسال الطلبات من خلال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ويحدد مستوى الأولوية مدى الإلحاح الذي ينبغي أن يتخذ معه الطرف المتعاقد إجراءً لطلب الإفصاح:

6.1.1. **الأولوية 1** – الطلبات العاجلة – تقتصر معايير تحديد الطلبات العاجلة على الظروف التي تشكل تهديدًا وشيكًا للحياة أو إصابة جسدية خطيرة أو بنية تحتية حرجة (متصل بالإنترنت وغير متصل) أو استغلال الأطفال. ولتجنب الشك، لا تقتصر الأولوية 1 على الطلبات الواردة من وكالات إنفاذ القانون.

6.1.2. **الأولوية 2** – إجراءات ICANN الإدارية – طلبات الإفصاح الناتجة عن الإجراءات الإدارية بموجب شروط ICANN التعاقدية أو سياسات التوافق في الآراء الحالية، مثل طلبات التحقق من السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP والتعليق الموحّد السريع URS.[20]

6.1.3. **الأولوية 3** – جميع الطلبات الأخرى.

6.2. بالنسبة لطلبات الأولوية 3، يجب أن يتمتع الطالبون بالقدرة على الإشارة إلى أن طلب الإفصاح يتعلق بمشكلة حماية المستهلك (التصيُّد والاحتيال أو البرمجيات الضارة أو الاحتيال)، وفي هذه الحالة ينبغي للطرف المتعاقد أن يعطي الأولوية للطلب على طلبات الأولوية 3 الأخرى. ويمكن أن يؤدي استمرار إساءة استخدام هذا المؤشر إلى إلغاء اعتماد الطالب.

[20] للتوضيح، من المتوقع أن يقتصر تحديد الأولوية هذا على مُزوّدي خدمة تسوية الخلافات المعتمدين من ICANN أو موظفيها في سياق إجراءات ICANN الإدارية.

6.3. الطرف المتعاقد:

- يجوز له إعادة تحديد مستوى الأولوية أثناء مراجعة الطلب. على سبيل المثال، أثناء مراجعة الطلب يدويًا، يجوز أن يلاحظ الطرف المتعاقد أنه على الرغم من تحديد الأولوية كأولوية 2 (إجراء ICANN إداري)، فإن الطلب لا يُظهر أي دليل يوثق إجراء ICANN إداري مثل قضية الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق UDRP المرفوعة، وبالتالي، ينبغي إعادة تصنيف الطلب كأولوية 3.
- يجب تبليغ أي إعادة تصنيف إلى مدير البوابة المركزية والطالب.

6.4. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يجب أن يدعم طلبات الإفصاح "العاجلة" لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي يسري عليها المتطلبات التالية:

6.4.1. إساءة استخدام الطلبات العاجلة: ستؤدي انتهاكات استخدام الطلبات العاجلة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى استجابة من مدير البوابة المركزية لضمان معرفة متطلبات طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD العاجلة واستيفائها في المقام الأول، ولكن الانتهاكات المتكررة يجوز أن تؤدي إلى تعليق مدير البوابة المركزية للقدرة على تقديم طلبات عاجلة عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

6.4.2. يجب أن تحتفظ الأطراف المتعاقدة بجهة اتصال مخصصة للتعامل مع الطلبات العاجلة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي يمكن تخزينها واستخدامها من قِبل مدير البوابة المركزية، في الظروف التي يجري فيها تمييز طلب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على أنه عاجل.

6.5. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن تنشر الأطراف المتعاقدة ساعات العمل القياسية وأيام العمل والمنطقة الزمنية المصاحبة لها في بوابة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

إرشاد التنفيذ

6.6. راجع، للإحالة، إطار العمل لمشغل السجل للاستجابة إلى التهديدات الأمنية والذي يذكر: "ينبغي أن يكون الحكم الابتدائي على طلب ما " ذا أولوية مرتفعة" بديهيًا ولا يتطلب مهارات فريدة من أجل تحديد علاقة السلامة العامة. ويجب اعتبار "الأولوية المرتفعة" تهديدًا وشيكًا للحياة البشرية أو البنية التحتية الحرجة أو استغلال الأطفال".

6.7. تعني البنية التحتية الحرجة الأنظمة الجوهرية والسيبرانية الحيوية من حيث أن عدم قدرتها أو تدميرها سيكون له أثر ضار كبير في الأمن المادي أو الاقتصادي أو الصحة العامة أو السلامة.

6.8. راجع أيضًا التوصية رقم 10 التي تحتوي على تفاصيل أكثر فيما يتعلق بمتطلبات الطلب العاجل لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

كيف تُحدد الأولوية؟

الأولوية رمز يُحدد لطلبات الإفصاح التي تفترض أن المعالجة ستجري بناءً على أوقات استجابة الهدف لأفضل جهد متفق عليها.

مَنْ الذي يحدد الأولوية؟
تُحدد الأولوية الابتدائية لطلب الإفصاح من قِبل الطالب، باستخدام خيارات الأولوية التي تحددها هذه السياسة. وعند اختيار أولوية، سيحدد مدير البوابة المركزية بوضوح المعايير المطبقة على الطلب العاجل والعواقب المحتملة لإساءة استخدام إعداد الأولوية هذا.

ماذا يحدث إذا كانت الأولوية تحتاج إلى تغيير؟
من المحتمل أن الأولوية المحددة في البداية قد تحتاج إلى إعادة تحديد أثناء مراجعة الطلب. على سبيل المثال، عند مراجعة الطلب يدويًا، يجوز أن يلاحظ الطرف المتعاقد أنه على الرغم من تعيين الأولوية على أنها من المستوى 2 (الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق UDRP / التعليق الموحّد السريع URS)، فإن الطلب لا يُظهر أي دليل يوثق قضية UDRP المرفوعة، وبالتالي، ينبغي إعادة تصنيف الطلب على أنه أولوية 3. ويجب تبليغ أي إعادة تصنيف إلى مدير البوابة المركزية والطالب. بعد استلام طلب إفصاح غير مؤتمت من مدير البوابة المركزية، يكون الطرف المتعاقد مسؤولاً عن تحديد ما إذا كان سيفصح عن البيانات غير العامة. وخلال أوقات الاستجابة المحددة أعلاه، يجب على الطرف المتعاقد الاستجابة للطلب.

Recommendation #7. أغراض الطالب

7.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما يلي:

7.1.1. يجب على الطالبين إرسال طلبات الإفصاح عن البيانات لأغراض محددة، على سبيل المثال لا الحصر: (أولاً) إنفاذ القانون الجنائي، والأمن القومي أو العام، (ثانيًا) التحقيقات غير المتعلقة بإنفاذ القانون والمطالبات المدنية، بما في ذلك، انتهاك حقوق الملكية الفكرية ومطالبات الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق UDRP والتعليق الموحّد السريع URS، (ثالثًا) حماية المستهلك، ومنع إساءة الاستخدام وأمن الشبكة و(رابعًا) الالتزامات التي تسري على الكيانات الخاضعة للرقابة.[21] ويجوز للطالبين أيضًا إرسال طلبات التحقق من البيانات على أساس موافقة المالك المسجَّل لاسم النطاق (RNH) التي حصل عليها الطالب (وتقع على عاتق الطالب وحده)، على سبيل المثال للتحقق من صحة مطالبة ملكية اسم النطاق التسجيل أو العقد مع الطالب للمالك المسجَّل لاسم النطاق RNH.

7.1.2. لا يضمن تأكيد أحد هذه الأغراض المحددة الوصول في جميع الحالات، ولكنه سيعتمد على تقييم موضوع الطلب المحدد، والامتثال لجميع متطلبات السياسة المعمول بها، والأساس القانوني للطلب.

Recommendation #8. ترخيص الطرف المتعاقد.

من أجل الوضوح، تتعلق هذه التوصية بطلبات الإفصاح التي تُوجَّه إلى الطرف المتعاقد للمراجعة. ولا تسري هذه المتطلبات على طلبات الإفصاح التي تفي بمعايير المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح كما هو موضح في التوصية رقم 9، بغض النظر عما إذا كانت المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح إلزامية أو بناءً على طلب الطرف المتعاقد. ولا تبطل هذه التوصية قدرة الأطراف المتعاقدة على التمييز بين المشتركين بناءً على الأساس الجغرافي كما هو موضح في التوصية رقم 16 (من المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP) كما أنها لا تبطل قدرة الأطراف المتعاقدة على التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين وفقًا للتوصية رقم 17 (من المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP) لهذه التوصية المحددة.

[21] على سبيل المثال، يفرض توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن أمن الشبكات ونظم المعلومات (المعروفة باسم توجيه NIS) التزامات محددة على مُزوّدي الخدمات الرقمية ومشغلي الخدمات الأساسية.

المتطلبات العامة

الطرف المتعاقد

8.1. يجب عليه أن يراجع كل طلب بشكل فردي وليس جماعي، بغض النظر عما إذا كانت المراجعة تُجرى أوتوماتيكيًا أو من خلال مراجعة هادفة ويجب ألا يفصح عن البيانات على أساس فئة المستخدم المعتمد وحدها.

8.2. يجوز له أن يعهد بمسؤولية الترخيص إلى مُزوّد خارجي، لكن الطرف المتعاقد سيظل مسؤولاً في النهاية عن ضمان استيفاء المتطلبات المعمول بها.

8.3. يجب عليه أن يحدد الأساس القانوني الخاص به للمعالجة المتعلقة بقرار الإفصاح.[22] وسيتمتع الطالب بالقدرة على تحديد الأساس القانوني الذي يتوقع بموجبه أن يفصح الطرف المتعاقد عن البيانات المطلوبة؛ ومع ذلك، في جميع الحالات التي يكون فيها الطرف المتعاقد مسؤولاً عن اتخاذ قرار الإفصاح، يجب على الطرف المتعاقد اتخاذ القرار النهائي بشأن الأساس القانوني المناسب.

8.4. يجب عليه أن يدعم طلبات إعادة الفحص الواردة عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ويجب عليه أن ينظر فيها بناءً على الحيثيات المقدمة من الطالب. ومن أجل الوضوح، لا يحتاج الطرف المتعاقد إلى إعادة النظر في إعادة تقديم طلب إفصاح مطابق للطلب الأصلي، بدون حيثيات داعمة لسبب وجوب إعادة النظر في الطلب.

8.5. في حالة عدم وجود أي متطلبات قانونية تتعارض مع ذلك، يجب عدم رفض الإفصاح لمجرد عدم وجود أي مما يلي: (أولاً) أمر قضائي؛ أو (ثانيًا) أمر استدعاء إلى المحكمة؛ أو (ثالثًا) دعوى مدنية مُعلَّقة؛ أو (رابعًا) إجراء الإجراءات الموحّدة لتسوية خلافات اسم النطاق UDRP أو التعليق الموحّد السريع URS؛ ولا يمكن أن يستند رفض الإفصاح فقط إلى حقيقة أن الطلب قائم على انتهاك مزعوم للملكية الفكرية.

متطلبات قرار الترخيص

بعد استلام طلب من مدير البوابة المركزية، فإن الطرف المتعاقد:

8.6. يجب عليه أن يُجري مراجعة ظاهرية[23] لصحة الطلب، أي هل الطلب كافٍ للطرف المتعاقد لتأسيس مراجعة موضوعية ومعالجة البيانات الأساسية المرتبطة. إذا قرر الطرف المتعاقد أن الطلب غير صالح، على سبيل المثال لا يقدم أساسًا كافيًا لإجراء مراجعة موضوعية للبيانات الأساسية، فيجب على الطرف المتعاقد أن يطلب من الطالب تقديم معلومات أكثر قبل رفض الطلب؛

8.7. إذا اعتُبر الطلب صالحًا بناءً على المراجعة الظاهرية، فيجب عليه إجراء مراجعة موضوعية للطلب والبيانات الأساسية:

8.7.1. إذا قرر الطرف المتعاقد، بعد تقييم البيانات الأساسية، بصورة معقولة أن الإفصاح عن عناصر البيانات المطلوبة لن يؤدي إلى الإفصاح عن البيانات الشخصية، فيجب على الطرف المتعاقد

[22] راجع أيضًا إرشاد التنفيذ رقم 17.

[23] حسب قاموس كامبريدج، ظاهري (بناءً على ما يبدو أنه الحقيقة عند رؤيته أو سماعه لأول مرة).

أن يفصح عن البيانات، ما لم يكن الإفصاح محظورًا بموجب القانون المعمول به.[24] للتوضيح، إذا لم يؤد الإفصاح إلى الإفصاح عن البيانات الشخصية، فالطرف المتعاقد ليس عليه إجراء تقييم أكثر للطلب.

8.7.2. في حالة مراعاة تقييم البيانات الأساسية وقرر الطرف المتعاقد أن الإفصاح عن عناصر البيانات المطلوبة سيؤدي إلى الإفصاح عن البيانات الشخصية، فيجب على الطرف المتعاقد أن يحدد على الأقل كجزء من مراجعته الموضوعية للطلب والبيانات الأساسية ما يلي:

8.7.2.1. ما إذا كان الطرف المتعاقد لديه أساس قانوني للإفصاح؛[25]
8.7.2.2. ما إذا كانت كل عناصر البيانات المطلوبة ضرورية؛[26]
8.7.2.3. ما إذا كان إجراء الموازنة أو المراجعة مطلوبًا وفقًا للأساس القانوني المحدد من قِبل الطرف المتعاقد على النحو الوارد في 8.3.

8.8. إذا كان الطلب خاضعًا لإجراء الموازنة أو المراجعة وفقًا للفقرة 8.7.2.3:

8.8.1. يجب عليه الإفصاح عن البيانات إذا قرر الطرف المتعاقد، بناءً على تقييمه، أن المصلحة المشروعة للطالب لا ترجح عليها المصالح أو الحقوق والحريات الأساسية لموضوع البيانات. ويجب على الطرف المتعاقد توثيق الحيثيات لموافقته.

8.8.2. يجب عليه رفض الطلب، إذا قرر الطرف المتعاقد، بناءً على تقييمه، أن المصلحة المشروعة للطالب ترجح عليها المصالح أو الحقوق والحريات الأساسية لموضوع البيانات. ويجب أن يوثق الطرف المتعاقد الحيثيات لرفضه ويجب عليه إبلاغ سبب الرفض إلى مدير البوابة المركزية، مع الحرص على ضمان عدم تضمين أي بيانات شخصية في سبب الرفض.

8.9. إذا لم يكن الطلب خاضعًا لإجراء الموازنة أو المراجعة وفقًا للفقرة 8.7.2.3:

8.9.1. يجب عليه الإفصاح إذا قرر الطرف المتعاقد أن لديه أساسًا قانونيًا أو أنه غير محظور بموجب القانون المعمول به للإفصاح عن البيانات. ويجب على الطرف المتعاقد توثيق الحيثيات لموافقته.

8.9.2. يجب عليه رفض الطلب إذا قرر الطرف المتعاقد أنه ليس لديه أساس قانوني أو أنه محظور بموجب القانون المعمول به للإفصاح عن البيانات. ويجب أن يوثق الطرف المتعاقد الحيثيات لرفضه ويجب عليه إبلاغ سبب الرفض إلى مدير البوابة المركزية، مع الحرص على ضمان عدم تضمين أي بيانات شخصية في سبب الرفض.

الطالب:

8.10. يجوز له رفع طلب إعادة فحص إذا رأى أن الطلب رُفِض بصورة غير صحيحة.

8.11. يجب عليه أن يقدم، ضمن طلب إعادة الفحص، حيثيات داعمة لسبب وجوب إعادة النظر في طلبه. وينبغي أن توفر الحيثيات الداعمة تفاصيل كافية عن سبب اعتقاد الطالب بأن طلبه رُفِض بصورة غير صحيحة.

8.12. إذا رأى الطالب أن الطرف المتعاقد لا يمتثل لأي من متطلبات هذه السياسة، فينبغي للطالب أن يُخطر مؤسسة ICANN بآلية التنبيه الموضحة في التوصية رقم 5 – متطلبات الاستجابة.

---

[24] عند النظر في نشر البيانات غير العامة للأشخاص الاعتباريين، لا سيما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية NGO والأطراف المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان التي قد تكون محمية بموجب القانون المحلي (مثل القانون الدستوري وقانون حقوق الميثاق)، يجب على الطرف المتعاقد النظر في الأثر في الأفراد الذي يمكن تحديده بالإفصاح عن بيانات الشخص الاعتباري.

[25] راجع أيضًا إرشاد التنفيذ رقم 17

[26] لسياق أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتعريف ما هو ضروري، يُرجى الرجوع إلى الصفحة 7 من الإرشاد القانوني الذي أشار إليه فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP عند صياغة هذا التعريف.

إرشاد التنفيذ

8.13. يتصور فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن الطرف المتعاقد يتمتع بالقدرة على التواصل مع الطالب عبر بطاقة مخصصة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. كما يتصور فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD سيكون محميًا تمامًا بتكنولوجيا حماية البيانات القياسية في الصناعة بما في ذلك التشفير لحماية نقل البيانات الشخصية، وفقًا لقوانين حماية البيانات المعمول بها ومراسيم الأمن السيبراني.

8.14. يشير فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إلى تفاصيل كيفية تقييم الاتصال في الفقرة 8.6 في مرحلة تنفيذ السياسة؛ ومع ذلك، يوفر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP هذا التوجيه الإضافي للمساعدة. ويتصور فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن يرسل الطرف المتعاقد إخطارًا إلى الطالب، عبر بطاقة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ذات الصلة، مشيرًا إلى قراره برفض الطلب. وعندئذ يكون أمام الطالب عدد (x) يومًا لتقديم معلومات مُحدَّثة إلى الطرف المتعاقد. عند تقديم الطالب للمعلومات المُحدَّثة، ستتم إعادة تعيين وقت الردّ لاتفاقية مستوى الخدمة SLA. على سبيل المثال، سيكون أمام الطرف المتعاقد يوم عمل واحد للردّ على الطلب العاجل المُحدَّث. وإذا اختار الطالب عدم تقديم المعلومات، فستُحتسب اتفاقية مستوى الخدمة SLA عندما يرسل الطرف المتعاقد إخطار "نية الرفض" إلى الطالب. وإذا قرر الطالب عدم الردّ، فسيُرفض الطلب بمجرد انقضاء الفترة الزمنية.

8.15. في الحالات حيث يُجري الطرف المتعاقد تقييمًا للمصلحة المشروعة للطالب، ينبغي للطرف المتعاقد مراعاة ما يلي:

8.15.1. يجب أن تكون المصلحة محددة وواقعية وفي الوقت الحاضر وليست غامضة وتتطلب التوقع.

8.15.2. تعتبر المصلحة بشكل عام مشروعة طالما كان من الممكن متابعتها بما يتفق مع حماية البيانات والقوانين الأخرى.

8.15.3. تتضمن أمثلة المصالح المشروعة ما يلي: (أولاً) إنفاذ الدعاوى القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها، بما في ذلك خرق حقوق الملكية الفكرية IP؛ (ثانيًا) منع الاحتيال وإساءة استخدام الخدمات؛ (ثالثًا) الأمن المادي وأمن تكنولوجيا المعلومات والشبكات.

8.16. ينبغي للطرف المتعاقد، كجزء من مراجعته الموضوعية، تقييم ما يلي على الأقل:

8.16.1. عند الاقتضاء، ينبغي استخدام العوامل التالية لتحديد ما إذا كانت المصلحة المشروعة للطالب لا ترجح عليها المصالح أو الحقوق والحريات الأساسية لموضوع البيانات. لا يوجد عامل واحد مُحدِّد؛ بدلاً من ذلك، ينبغي للطرف المتعاقد أن ينظر في مجمل الظروف الموضحة أدناه:

8.16.1.1. تقييم الأثر. ينظر في الأثر المباشر على موضوعات البيانات وكذلك أي عواقب محتملة أوسع نطاقًا لمعالجة البيانات. ينظر في المصلحة العامة والمصالح المشروعة التي يسعى إليها الطالب، على سبيل المثال، للحفاظ على أمن نظام اسم النطاق DNS واستقراره. عندما تشير ظروف طلب الإفصاح أو طبيعة البيانات المراد الإفصاح عنها إلى زيادة المخاطر على موضوع البيانات المتأثر، فيجب أخذ ذلك في الاعتبار أثناء اتخاذ القرار.

8.16.1.2. طبيعة البيانات. ينظر في مستوى حساسية البيانات وكذلك ما إذا كانت البيانات متاحة بالفعل للجمهور.

8.16.1.3. وضع موضوع البيانات. ينظر في ما إذا كانت حالة موضوع البيانات تزيد من قابلية تعرضها للهجوم (مثل الأطفال وطالبي اللجوء والفئات المحمية الأخرى)

8.16.1.4. نطاق المعالجة. ينظر في المعلومات الواردة في طلب الإفصاح أو الظروف الأخرى ذات الصلة التي تشير إلى ما إذا كانت البيانات ستُحفظ بشكل آمن (أقل خطرًا) مقابل الإفصاح عنها للجمهور أو إتاحتها لعدد كبير من الأشخاص أو دمجها مع بيانات أخرى (أعلى خطرًا)،[27] بشرط ألا يهدف ذلك إلى حظر عمليات الإفصاح العامة للإجراءات القانونية أو إجراءات تسوية المنازعات الإدارية مثل السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP أو التعليق الموحّد السريع URS.

8.16.1.5. التوقعات المعقولة لموضوع البيانات. ينظر في ما إذا كان موضوع البيانات يتوقع بشكل معقول معالجة بياناته / الإفصاح عنها بهذه الطريقة.

8.16.1.6. وضع المُتحكم وموضوع البيانات. ينظر في القوة التفاوضية وأي اختلالات في السلطة بين المُتحكم وموضوع البيانات.[28]

8.16.1.7. أُطر العمل القانونية المعنية. ينظر في الأُطر القانونية للاختصاص القضائي للطالب، والطرف / الأطراف المتعاقدة، وموضوع البيانات، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في عمليات الإفصاح المحتملة.

8.16.1.8. عمليات نقل البيانات عبر الحدود. ينظر في المتطلبات التي يجوز أن تسري على عمليات نقل البيانات عبر الحدود.

8.17. يمكن أن يعتمد الأساس القانوني على وجود أساس قانوني بموجب سياسة ICANN (أو القانون المعمول به).

ينبغي مراجعة تطبيق اختبار الموازنة والعوامل التي جرى النظر فيها في هذا القسم، حسب الاقتضاء، لمعالجة السوابق المعمول بها لتفسير القانون العام لحماية البيانات GDPR، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB أو المراجعات على القانون العام لحماية البيانات GDPR أو غيرها من قوانين الخصوصية المعمول بها التي يجوز أن تصدر في المستقبل.

Recommendation #9. أتمتة معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

9.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إن مدير البوابة المركزية يجب عليه أتمتة استلام طلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والمصادقة عليها وإرسالها إلى الطرف المتعاقد ذي الصلة بقدر ما يكون ذلك ممكنًا فنيًا وتجاريًا وجائزًا قانونًا.

9.2. يجب أن يسمح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بأتمتة معالجة الطلبات المصممة جيدًا والصالحة والكاملة والمحددة بصورة صحيحة من المستخدمين المعتمدين كما هو موضح أدناه.

[27] لسياق أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالمخاطر الأعلى عند دمج البيانات، يُرجى الرجوع إلى الصفحة 5 من الإرشاد القانوني الذي أشار إليه فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP عند النظر في هذه العوامل.

[28] في سياق ترخيص الطرف المتعاقد، الأطراف ذات الصلة هم الطرف المتعاقد (يُشار إليه باسم المُتحكم) والمشترك (يُشار إليه باسم موضوع البيانات)؛ ومع ذلك، ستُناقش أدوار الأطراف ومسؤولياتها بصورة أكبر في التنفيذ.

المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح

9.3. يجب على الأطراف المتعاقدة معالجة قرارات الإفصاح بطريقة مؤتمتة لأي فئات من الطلبات يُحدد لها الأتمتة (راجع 9.4 والعمليات المُفصَّلة في التوصية رقم 18) على أن تكون[29] مجدية[30] فنيًا وتجاريًا وجائزة قانونًا. ولتجنب الشك، يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن أي فئات لقرارات الإفصاح لا تستوفي هذه المعايير حاليًا لن تُستبعد من اعتبار الإفصاح المؤتمت في المستقبل، وفقًا للعمليات المُفصَّلة في التوصية رقم 18. في المجالات التي لا تستوفي فيها قرارات الإفصاح هذه المعايير، يكون توحيد عملية قرار الإفصاح الهدف الأساسي.

9.4. وفقًا للإرشاد القانوني الذي تم الحصول عليه (راجع المشورة بشأن إعادة أتمتة حالات الاستخدام في سياق الإفصاح عن بيانات المشترك غير العامة – نيسان (أبريل) 2020)، يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن أنواع طلبات الإفصاح التالية، التي تمت الإشارة إلى الجواز القانوني لها بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR للأتمتة الكاملة (تلقي وكذلك المعالجة لقرار الإفصاح) يجب أن تُؤتمت من وقت إطلاق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD:

9.4.1. الطلبات الواردة من جهات إنفاذ القانون في الاختصاصات القضائية المحلية أو غيرها من الاختصاصات السارية مع إما 1) أساس قانوني مؤكد من البند 6(1)و للقانون العام لحماية البيانات GDPR أو 2) معالجة يجب تنفيذها بموجب المادة 2 الإعفاء من القانون العام لحماية البيانات GDPR،

9.4.2. التحقيق في انتهاك مزعوم لقانون حماية البيانات ارتكبته ICANN / الأطراف المتعاقدة التي تؤثر على المشترك؛

9.4.3. طلب حقل المدينة فقط لتقييم ما إذا كان يجب متابعة مطالبة أو لأغراض إحصائية؛

9.4.4. لا توجد بيانات شخصية في سجل التسجيل أُفصح عنها مسبقًا من قِبل الطرف المتعاقد.

9.5. للتوضيح، إذا قرر الطرف المتعاقد أن المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح لحالات الاستخدام المحددة في هذه التوصية أو من خلال العمليات المُفصَّلة في التوصية رقم 18 غير جائزة قانونًا أو تجلب معها خطرًا كبيرًا لم يُعترف به في الإرشاد القانوني الذي حصل عليه فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ولكن تم تحديده وتوثيقه لاحقًا من خلال، على سبيل المثال، تقييم أثر حماية البيانات (DPIA)، فيجب على الطرف المتعاقد إخطار مؤسسة ICANN بأنه يطلب إعفاء، من المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح لحالة (حالات) الاستخدام المحددة ويجب أن يرفق الوثائق الداعمة مع إخطاره. ويجوز أن تخضع إخطارات الإعفاء غير المعقولة للمراجعة من قِبل مؤسسة ICANN. ويجب على مؤسسة ICANN نقض الاعتراف بالإعفاء إذا وجدت أن إخطار الطرف المتعاقد غير صحيح أو تعسفي.

9.6. بمجرد إخطار مؤسسة ICANN، يجب أن يوقف مدير البوابة المركزية إرسال حالات الاستخدام المحددة باعتبارها تطلب معالجة مؤتمتة ويجب أن يرسل الطلب وفقًا للمتطلبات الواردة في التوصية 8 – ترخيص الطرف المتعاقد.

---

[29] أثناء التنفيذ، سيجب إيلاء مزيد من الاعتبار للجدوى التجارية لأمناء السجلات الذين قد يتلقون عددًا محدودًا جدًا من الطلبات التي ستفي بمعايير المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح وما إذا كان العبء المالي لتمكين هذه المعالجة المؤتمتة ذا طبيعة تتطلب توفير إعفاء. وكجزء من هذا الاعتبار، ينبغي لمدير البوابة المركزية أيضًا النظر في كيفية تسهيل تكامل نظام الطرف المتعاقد مع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لتقليل أي عبء محتمل للمعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح.

[30] ستعالج مؤسسة ICANN الاعتبار الابتدائي للجدوى المالية للأتمتة مع فريق مراجعة التنفيذ وبعد ذلك من خلال آلية تطوير نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، حسب الاقتضاء.

9.7. يجب أن توفر مؤسسة ICANN إخطارًا وعملية تعليق للسماح لأصحاب المصلحة المتأثرين بتقديم إسهام حول الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة 9.5. ويجوز أن تسهل مؤسسة ICANN المناقشة اللاحقة بين أصحاب المصلحة المتأثرين والطرف المتعاقد المعني لتسهيل الفهم المتبادل للإعفاء والمعلومات الداعمة. ستُحدد تفاصيل أكثر في التنفيذ، بما في ذلك السرية المحتملة للعملية.

9.8. بمجرد أن يدرك الطرف المتعاقد أن الإعفاء لم يعد قابلاً للتطبيق، يجب عليه إبلاغ مؤسسة ICANN وفقًا لذلك.

9.9. بعد إخطار الطرف المتعاقد بموجب الفقرة 9.8، يجب أن يرسل مدير البوابة المركزية الطلبات التي تستوفي معايير المعالجة المؤتمتة إلى الطرف المتعاقد وفقًا لهذه التوصية ويجب على الطرف المتعاقد استئناف المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح لحالات الاستخدام ذات الصلة.

9.10. فيما يتعلق بطلبات الإفصاح التي ستُرسل إلى الطرف المتعاقد للمراجعة، يجوز للطرف المتعاقد أن يطلب من البوابة المركزية أتمتة معالجة قرار الإفصاح لجميع، أو أنواع معينة من طلبات الإفصاح و / أو الطلبات الواردة من طالب معين،[31] بعد أن يزن الطرف المتعاقد الخطر ويُقيّم الجواز القانوني، حسب الاقتضاء.

9.11. يجوز للطرف المتعاقد سحب أو مراجعة طلب أتمتة قرار الإفصاح الذي لا تفرضه توصيات السياسات الحالية في أي وقت.

9.12. للتوضيح، يشرف مدير البوابة المركزية على ما إذا كان طلب الإفصاح قد استوفى معايير المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح التي يجوز أن تتضمن مراجعة غير مؤتمتة في البوابة المركزية. وبالمثل، يجوز للبوابة المركزية أن تطلب من الطرف المتعاقد الحصول على معلومات أكثر قد تساعد مدير البوابة المركزية في تحديد ما إذا كانت معايير المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح قد استُوفيت أم لا. ويجوز للطرف المتعاقد تقديم هذه المعلومات الإضافية، إذا كان ذلك مطلوبًا. ليس هناك توقع بأن البيانات الشخصية يجري نقلها استجابةً لهذا الطلب للمعلومات.

إرشاد التنفيذ

بالإضافة إلى المتطلبات المُفصَّلة في التوصية رقم 4 (إقرار الاستلام) والتوصية رقم 10 (اتفاقيات مستوى الخدمة SLA)، التي ستسري أيضًا على المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح، سيسري إرشاد التنفيذ التالي على المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح، أي الطلبات التي يحدد مدير البوابة المركزية لها قرارًا مؤتمتًا بشأن طلب الإفصاح من الطرف المتعاقد، وفقًا لهذه التوصية.

9.13. يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه يمكن أتمتة جوانب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مثل تلقي الطلبات وفحص بيانات الاعتماد والتحقق من صحة التقديم (التنسيق والاستكمال، وليس المحتوى)، في حين أنه من غير المحتمل على الأرجح أتمتة كل جوانب مراجعة طلب الإفصاح والإفصاح في جميع الحالات.

9.14. في سياق النظر الإضافي في حالات الاستخدام المحتملة التي تُعتبر جائزة قانونًا في سياق التوصية رقم 18، من المتوقع تحديد الجائز قانونًا، في ظل عدم وجود إرشاد ذي حجية (على سبيل المثال، المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB، محكمة العدل الأوروبية (ECJ)، قانون جديد)، من قِبل الطرف / الأطراف التي تتحمل التزام المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح.

[31] على سبيل المثال، يمكن للطرف المتعاقد أن ينظر في تنفيذ نظام المُشعِر الموثوق الذي يسمح بتأهيل الطالبين الذين يستوفون معايير معينة وضعها الطرف المتعاقد ذي الصلة للحصول على ردود مؤتمتة على طلبات الإفصاح الخاصة بهم.

9.15. إلحاقًا بالإرشاد القانوني المشار إليه أعلاه، يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO (راجع التوصية رقم 18)، في مراجعته، النظر بشكل أكبر في كل من الضمانات الموضحة في الملحق 2 من المشورة بشأن إعادة أتمتة حالات الاستخدام في سياق الإفصاح عن بيانات المشترك غير العامة – نيسان (أبريل) 2020 وحالات الاستخدام الموضحة في القسم 3.4 من تلك المشورة، للنظر فيما إذا كان الإفصاح سيُشكِّل تأثيرًا مهمًا قانونيًا أو مشابهًا، مما قد يمنع أتمتة الإفصاح.

9.16. الطريقة التي من المتوقع أن تعمل بها المعالجة المؤتمتة لقرارات الإفصاح عمليًا هي أن مدير البوابة المركزية سيؤكد أن الطلب يفي بمتطلبات المعالجة المؤتمتة ويوجه الطرف المتعاقد إلى الإفصاح أوتوماتيكيًا عن البيانات المطلوبة للطالب. ومن المتوقع تحديد الآلية أثناء التنفيذ.

9.17. سيجب على جميع الأطراف المشاركة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD النظر في المتطلبات التي يجوز أن تسري على عمليات نقل البيانات عبر الحدود.

Recommendation #10. تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

10.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأنه يجب على الأطراف المتعاقدة الالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة (SLA) الموضوعة والمنفذة والسارية والتي يجري تحديثها من وقت لآخر وفقًا للتوصية رقم 18، وفقًا لإرشاد التنفيذ الوارد أدناه.

10.2. لأغراض حساب وقت استجابة اتفاقية مستوى الخدمة (SLA)، يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ببدء اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) عند تقديم طلب تم التحقق من صحته بجميع المعلومات الداعمة إلى الطرف المتعاقد بواسطة مدير البوابة المركزية والتوقف عندما يستجيب الطرف المتعاقد (عبر البوابة المركزية) إما بالمعلومات المطلوبة، استجابة الرفض، أو طلب معلومات إضافية. ويعتبر طلب إعادة الفحص أو استجابة الطالب بمعلومات أكثر بمثابة بداية لطلب جديد لأغراض حساب اتفاقية مستوى الخدمة SLA.

مصفوفة الأولوية لطلبات الإفصاح غير المؤتمتة

نوع الطلب	الأولوية	اتفاقية مستوى الخدمة SLA المقترحة[32] (الامتثال في 6 أشهر / 12 شهرًا / 18 شهرًا)
الطلبات العاجلة	1	يوم عمل واحد، لا يتجاوز 3 أيام تقويمية (85% / 90% / 95%)
إجراءات ICANN الإدارية	2	كحد أقصى يومان عمل (85% / 90% / 95%)
كل الطلبات الأخرى*	3	راجع إرشاد التنفيذ أدناه.

*ملاحظة: لا شيء في توصيات السياسات الحالية يحظر صراحةً وضع فئات جديدة واتفاقيات مستوى خدمة محددة SLA.

إرشاد التنفيذ

[32] ملاحظة: أيام العمل المشار إليها في الجدول هي من لحظة استلام الطرف المتعاقد لطلب الإفصاح من مدير البوابة المركزية.

10.3. يُقصد بمتطلبات الأولوية 1 و 2 أن تكون مُلزِمة بموجب وثيقة سياسة التوافق في الآراء. ويمكن أيضًا جعل متطلبات مستوى الخدمة ذات الأولوية 3 مُلزِمة كجزء من وثيقة سياسة التوافق في الآراء، بالتشاور مع فريق عمل تنفيذ التوصيات IRT.

التعريفات المقترحة

أيام العمل:[33] على النحو المُعرَّف في اختصاص الطرف المتعاقد.
متوسط وقت الاستجابة: متوسط متحرك لجميع أوقات الاستجابة، يُحتسب أوتوماتيكيًا بشكل متكرر (على سبيل المثال يوميًا أو أسبوعيًا) كأداة مساعدة للطرف المتعاقد لتقييم أدائه في أي وقت.
الفترة الفاصلة لتقييم هدف الاستجابة: فترة 3 أشهر تسمح بمراجعة أداء وقت الاستجابة 4 مرات في السنة.
قيمة هدف الاستجابة: قيمة قياس متوسط وقت الاستجابة في يوم الإغلاق للفترة الفاصلة لتقييم هدف الاستجابة.
قيمة هدف الامتثال: نفس تعريف قيمة هدف الاستجابة، ولكن مع مراجعة الامتثال لهدف اتفاقية مستوى الخدمة SLA هذا.

ستزداد متطلبات وقت استجابة الطرف المتعاقد لطلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على مرحلتين:

- تبدأ المرحلة 1 بعد **ستة (6) أشهر** من تاريخ نفاذ سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.
- تبدأ المرحلة 2 بعد **لسنة (1) واحدة** من تاريخ نفاذ سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

المرحلة 1 (تسري فقط على طلبات الأولوية 3)

10.4. خلال المرحلة 1، والمتابعة بعد ذلك، ستكون أهداف استجابة الطرف المتعاقد لطلبات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ذات الأولوية 3 خمسة (5) أيام عمل.

10.5. يجب أن يقيس مدير البوابة المركزية أهداف الاستجابة باستخدام متوسط وقت الاستجابة، وليس على أساس كل استجابة.

10.6. يجب على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD حساب متوسط وقت الاستجابة المستمر للطرف المتعاقد كمتوسط متحرك، كأداة مساعدة للطرف المتعاقد لتقييم أدائه في أي وقت.

10.7. يجب على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أن يقيس أيضًا قيمة هدف الاستجابة للمتوسط المتحرك المستمر في نهاية الفترة الفاصلة لتقييم هدف الاستجابة. يجب استخدام قيمة هدف الاستجابة لمدة 3 أشهر فقط لتحديد النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف الاستجابة كما هو موضح أدناه. ولتجنب الشك، فإن القصد من تزويد نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD للطرف المتعاقد بمتوسط وقت الاستجابة هو تقديم تحذير للطرف المتعاقد بأنه قد تكون هناك مشكلة في أوقات استجابته والسماح للطرف المتعاقد بمعالجة المشكلة بطريقة تعاونية. لذلك يجب أن يكون لدى الأطراف المتعاقدة حق الوصول في جميع الأوقات لعرض قيمة هدف الاستجابة الحالية الخاصة بهم. إذا تجاوزت قيمة هدف الاستجابة للطرف المتعاقد خمسة (5) أيام عمل، فيجب ألا يؤدي هذا إلى انتهاك سياسة.

[33] راجع أيضًا التوصية رقم 6.5.

وبدلاً من ذلك، فإن الفشل في تلبية هدف الاستجابة سيدفع ICANN لتنبيه الطرف المتعاقد بشأن فشل هدف الاستجابة.

10.8. يجب أن يستجيب الطرف المتعاقد لإخطار فشل هدف استجابة ICANN في غضون خمسة (5) أيام عمل.

10.9. يجب أن تتضمن استجابة الطرف المتعاقد حيثية لعدم تمكُّن الطرف المتعاقد من تحقيق هدف الاستجابة.

10.10. يجب اعتبار فشل الطرف المتعاقد في الاستجابة لإخطار ICANN انتهاكًا للسياسة؛ ووفقًا لذلك، سيؤدي الفشل في الاستجابة لإخطار الامتثال إلى استعلام ICANN بشأن الامتثال.

المرحلة 2 (تسري فقط على طلبات الأولوية 3)

10.11. في المرحلة 2، ستكون أهداف الامتثال للطرف المتعاقد لطلبات الأولوية 3 لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD عشرة (10) أيام عمل.

10.12. يجب أن يقيس مدير البوابة المركزية أهداف الامتثال باستخدام متوسط وقت الاستجابة، وليس على أساس كل استجابة. وسيحسب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD متوسط هدف الامتثال للطرف المتعاقد في اليوم الأخير للفترة الفاصلة لتقييم هدف الاستجابة.

10.13. إذا تجاوزت قيمة هدف الاستجابة للطرف المتعاقد عشرة أيام عمل، فسيؤدي ذلك إلى انتهاك سياسة، وبناءً عليه، سيخضع الطرف المتعاقد لإنفاذ الامتثال.

10.14. يجب مراجعة أهداف الاستجابة وأهداف الامتثال، على الأقل، بعد كل ستة أشهر في السنة الأولى، وبعد ذلك سنويًا (حسب نتيجة المراجعة الأولى).

10.15. من المتوقع وضع أهداف الاستجابة لطلبات الإفصاح التي تستوفي معايير الاستجابات المؤتمتة بالكامل بشكل أكبر خلال مرحلة التنفيذ، ولكن من المتوقع أن تكون هذه أقل من 60 ثانية.

10.16. ينبغي لفريق مراجعة التنفيذ أن ينظر أكثر في تأثير اتفاقيات مستوى الخدمة SLA في الحالات حيث تُطلب معلومات إضافية من الطرف المتعاقد وتُقدَّم من قِبل الطالب. (يُرجى الاطلاع على التوصية رقم 8 ترخيص الطرف المتعاقد للحصول على معلومات إضافية.)

Recommendation #11. شروط وأحكام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

11.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن التوقعات الدُنيا للاتفاقيات والسياسات المناسبة، مثل شروط الاستخدام لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وسياسة الخصوصية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، واتفاقية الإفصاح، وسياسة الاستخدام المقبولة تُحدد بشكل أكبر أثناء مرحلة التنفيذ، لوضعها وتنفيذها لاحقًا من قِبل كيان مسؤول عن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD (بواسطة مؤسسة ICANN أو طرف ثالث تُكلِّفه مؤسسة ICANN لتولي وظيفة الإنفاذ هذه). ويجب أن تأخذ هذه الاتفاقيات والسياسات في الاعتبار جميع التوصيات الواردة من هذه السياسة. ومن المتوقع أن تُوضع هذه الاتفاقات والسياسات ويجري التفاوض بشأنها، حسب الاقتضاء،

من قِبل الأطراف المشاركة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، مع مراعاة إرشاد التنفيذ الوارد أدناه.

11.2. يجب أن تتضمن جميع الاتفاقيات الضرورية المتعلقة بمعالجة طلبات البيانات عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بنودًا تتعلق بعمليات النقل عبر الحدود، مما يضمن التزام الأطراف، عند الاقتضاء، لضمان وتوفير مستوى كافي لحماية البيانات.

11.3. يجوز تحديث شروط وأحكام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD حسب الاقتضاء من قِبل مؤسسة ICANN للتعامل مع القانون والممارسات المعمول بها.

إرشاد التنفيذ:

11.4. سياسة الخصوصية لمعالجة البيانات الشخصية لمستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD (طالبو نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والأطراف المتعاقدة) بواسطة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

توصي العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP كحد أدنى إن سياسة الخصوصية يجب أن تتضمن مبادئ حماية البيانات ذات الصلة، بما في ذلك:

- نوع (أنواع) البيانات الشخصية المُعالجة
- كيف ولماذا تُعالج البيانات الشخصية على سبيل المثال،
  - التحقق من الهُويّة
  - توصيل إخطارات الخدمة
- كم من الوقت ستُحفظ البيانات الشخصية
- أنواع الجهات الخارجية التي تُشارك البيانات الشخصية معها
- تفاصيل أي عمليات نقل بيانات دولية / متطلباتها، حيثما يسري ذلك
- معلومات حول حقوق موضوع البيانات والطريقة التي يمكنهم من خلالها ممارسة هذه الحقوق
- إخطار بكيفية تبليغ التغييرات التي تطرأ على سياسة الخصوصية
- متطلبات الشفافية
- متطلبات أمن البيانات
- إجراءات المساءلة (الخصوصية حسب التصميم، افتراضيًا، مسؤول حماية البيانات (DPO) أعلى من حجم معين، إلخ)

11.5. شروط الاستخدام لمستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD (طالبو نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والأطراف المتعاقدة)

توصي العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إن شروط الاستخدام يجب أن تكون تعالج على الأقل:

- تعويض المُتحكمين (الكيان المسؤول عن قرار الإفصاح) للطالب بناءً على المبادئ التالية:
  - الطالبون مسؤولون عن الأضرار أو التكاليف المتعلقة بمطالبات الطرف الخارجي الناشئة عن (أولاً) تحريفاتهم في عملية الاعتماد أو الطلب؛ أو (ثانيًا) إساءة استخدام البيانات المطلوبة بما ينتهك شروط الاستخدام المعمول بها أو القانون (القوانين) المعمول به.
  - لا يوجد في هذه الشروط ما يحدّ من التزام أي طرف أو حقوق الاسترداد بموجب القوانين المعمول بها (أي لا يُمنع الطالبون من طلب الاسترداد من المُتحكمين حيث هذه الحقوق منصوص عليها بموجب القانون).

- ولا يجوز تفسير أي شيء في هذه الشروط على أنه إنشاء التزامات تعويض على طالبي السلطة العامة الذين يفتقرون إلى السلطة القانونية لإبرام بنود التعويض المذكورة. علاوة على ذلك، لا يوجد في هذا البند ما يغير الالتزام الحكومي القائم المحتمل باعتباره رجوعًا على مشغلي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

- متطلبات طلب البيانات
- متطلبات التسجيل والتدقيق
- القدرة على إثبات الامتثال
- المحظورات المعمول بها
- متطلبات منع إساءة الاستخدام

11.6. اتفاقيات الإفصاح لطالبي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

توصي العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على الأقل أنه يجب أن تعالج اتفاقيات الإفصاح متطلبات الطالبين بعد الإفصاح عن البيانات للطالب:

- استخدام البيانات للغرض المبين في الطلب
- متطلبات استخدام البيانات لغرض جديد غير الغرض الموضح في الطلب
- حفظ البيانات وتدميرها: يجب أن يؤكد الطالبون أنهم سيقومون بتخزين بيانات تسجيل نطاقات gTLD وحمايتها والتخلص منها وفقًا للقانون المعمول به. يجب على الطالبين حفظ بيانات تسجيل نطاقات gTLD فقط طالما كان ذلك ضروريًا لتحقيق الغرض المذكور في طلب الإفصاح، ما لم يكن مطلوبًا بخلاف ذلك حفظ هذه البيانات لفترة أطول بموجب القانون المعمول به.
- الاستخدام القانوني للبيانات

11.7. سياسة الاستخدام المقبول لطالبي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. يجب على الطالب قبول سياسة الاستخدام المقبول قبل أن يتمكَّن من تقديم طلبات الإفصاح من خلال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

ويجب أن تتضمن سياسة الاستخدام المقبول كحد أدنى المتطلبات التالية:

الطالب:

11.7.1. يجب عليه أن يطلب فقط البيانات من مجموعة بيانات خدمات دليل التسجيل RDS الحالية (لا توجد بيانات تاريخية)؛

11.7.2. يجب عليه لكل طلب للحصول على بيانات خدمات دليل التسجيل RDS أن يقدم إقرارات للغرض المطابق والأساس القانوني للمعالجة، التي ستخضع للتدقيق (راجع توصية التدقيق رقم 16 لتفاصيل أكثر)؛

11.7.3. يجوز له أن يطلب بيانات من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لأغراض متعددة لكل طلب، لنفس مجموعة البيانات المطلوبة؛

11.7.4. لكل غرض مذكور، يجب تقديم (أولاً) إقرار بخصوص الاستخدام المقصود للبيانات المطلوبة و(ثانيًا) إقرار بأن الطالب سيعالج البيانات فقط للغرض (الأغراض) المحدد. وستخضع هذه الإقرارات للتدقيق (راجع توصية التدقيق رقم 16 لتفاصيل أكثر).

Recommendation #12. متطلب الإفصاح

12.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما يلي:

الأطراف المتعاقدة:

12.1.1. يجب عليها الإفصاح فقط عن البيانات التي يطلبها الطالب؛
12.1.2. يجب عليها إعادة البيانات الحالية أو مجموعة فرعية منها (لا توجد بيانات تاريخية)؛

12.2. الأطراف المتعاقدة ومدير البوابة المركزية:

12.2.1. يجب عليهم معالجة البيانات وفقًا للقانون المعمول به؛
12.2.2. حيثما يقتضي القانون المعمول به، يجب عليها الإفصاح للمالك المسجَّل لاسم النطاق (موضوع البيانات)، بناءً على طلب معقول، عن تأكيد معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بها، ومع ذلك مع ملاحظة طبيعة التحقيقات أو الإجراءات القانونية التي يجوز أن تطلب من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD و / أو الكيان القائم بالإفصاح أن يحافظ على سرية طبيعة أو وجود طلبات معينة من موضوع البيانات. ويجوز الإفصاح عن الطلبات السرية لموضوعات البيانات بالتعاون مع الكيان الطالب، ووفقًا لحقوق موضوع البيانات بموجب القانون المعمول به؛
12.2.3. عند الاقتضاء بموجب القانون المعمول به، يجب عليهم أن يوفروا آلية يمكن بموجبها لموضوع البيانات ممارسة حقه في المحو، وللاعتراض على المعالجة المؤتمتة لمعلوماته الشخصية إذا كان لهذه المعالجة تأثير قانوني أو تأثير هام مماثل، وأي حقوق أخرى سارية؛
12.2.4. يجب عليهم بشكل موجز وشفاف وواضح ويمكن الوصول إليه بسهولة وباستخدام لغة واضحة وصريحة، أن يقدموا إخطار لموضوعات البيانات، بأنواع الكيانات / الأطراف الثالثة الذين قد يعالجوا بياناتهم. ولتجنب الشك، يجب على الأطراف المتعاقدة تقديم الإخطار الموضح أعلاه لعملائهم المشتركين، ويجب على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تقديم الإخطار الموضح أعلاه لمستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. بالنسبة للأطراف المتعاقدة، يجب أن يحتوي هذا الإخطار على معلومات حول المستلمين المحتملين لبيانات التسجيل غير العامة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المستلمين المدرجين في التوصية رقم 7 أغراض الطالب، على النحو الجائز قانونًا. ويجوز أن تسري واجبات المعلومات وفقًا للقوانين المعمول بها بالإضافة إلى ذلك، ولكن يجب تضمين المعلومات المشار إليها أعلاه كحد أدنى.

<u>إرشاد التنفيذ</u>

12.3. تعني البيانات الحالية البيانات التي راجعها الطرف المتعاقد عند اتخاذ قرار الإفصاح عن البيانات. من أجل تقليل احتمالية إجراء تغييرات على البيانات أثناء تعليق طلب الإفصاح المُعلَّق، على سبيل المثال، إذا قام المشترك بتحديث بيانات الاتصال الخاصة به، فيوصى الأطراف المتعاقدة بالإفصاح عن البيانات في أقرب وقت ممكن بعد قرارها بشأن الإفصاح. ولتجنب الشك، تشير البيانات التاريخية إلى بيانات التسجيل الموجودة قبل تقديم طلب الإفصاح، وليس بيانات التسجيل التي ربما تكون قد تغيرت نتيجةً لأي تحديثات أجراها المشترك بين وقت مراجعة طلب الإفصاح وقرار الإفصاح عن بيانات التسجيل.

12.4. لا تقتصر طبيعة التحقيقات أو الإجراءات القانونية على التحقيقات الجنائية أو التحقيقات الأخرى (على سبيل المثال، تستلزم العديد من التحقيقات المدنية السرية).

Recommendation #13. سياسة الاستعلام

13.1 يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مدير البوابة المركزية بما يلي:

13.1.1. يجب عليه مراقبة النظام واتخاذ الإجراء المناسب،[34] مثل الإلغاء أو تقييد الوصول، للحماية من إساءة استخدام النظام أو سوء استخدامه؛

13.1.2. يجوز له أن يتخذ تدابير للحد من عدد الطلبات التي يُقدِّمها نفس الطالب إذا ثبت أن الطلبات ذات طبيعة تعسفية؛

يجوز أن يشمل الاستخدام "التعسفي" لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD (على سبيل المثال لا الحصر) اكتشاف واحد أو أكثر من السلوكيات / الممارسات التالية:

13.1.2.1. عمليات التقديم المؤتمتة كبيرة الحجم للطلبات المشوهة أو غير المستكملة.
13.1.2.2. طلبات مكررة [35]مؤتمتة كبيرة الحجم؛ تافهة أو خبيثة أو كيدية.
13.1.2.3. استخدام بيانات اعتماد كاذبة أو مسروقة أو مزيفة للوصول إلى النظام.
13.1.2.4. تخزين / تأخير وإرسال طلبات كبيرة الحجم تسبب فشل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أو فشل الأطراف الأخرى في أداء اتفاقية مستوى الخدمة SLA. وعند التحقيق في إساءة الاستخدام بناءً على هذا السلوك المحدد، ينبغي مراعاة مفهوم التناسب.

13.1.3. كما هو الحال مع انتهاكات سياسة الوصول الأخرى، يمكن أن يؤدي السلوك التعسفي في النهاية إلى تعليق أو إنهاء الوصول إلى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. وفي حالة قيام مدير البوابة المركزية باتخاذ قرار بناءً على إساءة الاستخدام للحدّ من عدد الطلبات من الطالب، يجوز للطالب أن يطلب الاستدراك [36]عبر مؤسسة ICANN إذا كان يرى أن القرار غير مبرر. لتجنب الشك، إذا تلقى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD حجمًا كبيرًا من الطلبات من نفس الطالب، فيجب ألا يؤدي الحجم وحده إلى قرار فعلي بإساءة استخدام النظام.

13.1.4. يجب عليه أن يستجيب فقط للطلبات الخاصة باسم نطاق معين المطلوب من أجله الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة الخاصة به ويجب عليه أن يفحص [37] كل طلب على حدة وليست مجمعة، بغض النظر عما إذا تم النظر أوتوماتيكيًا أو من خلال مراجعة هادفة.

13.2 يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الأطراف المتعاقدة بما يلي:

13.2.1. يجب عليهم ألا يرفضوا طلبات الإفصاح الواردة من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على أساس السلوك التعسفي الذي لم يحدده مدير البوابة المركزية بأنه تعسفي وفقًا لما ورد في أ) وب) أعلاه. ومع ذلك، يجب أن يكون لدى الأطراف المتعاقدة أيضًا بعض الوسائل للإبلاغ عن هذا السلوك دعمًا لمدير البوابة المركزية CGM / نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ويجب أن يوفر مدير البوابة المركزية آلية للأطراف

[34] يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إن "الإجراء المناسب" سيُحدد بشكل أكبر في مرحلة التنفيذ.
[35] يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن "كبيرة الحجم" ستُحدد بشكل أكبر في مرحلة التنفيذ.
[36] من أجل التوضيح، سيكون الاستدراك في شكل إعادة نظر من قِبل مدير البوابة المركزية، والذي قد يقدم الطالب معلومات جديدة بشأنه ولكن ليس مطلوبًا منه القيام بذلك.
[37] ومن المتوقع إجراء هذا الفحص أوتوماتيكيًا.

المتعاقدة للإبلاغ عن الطلبات / الطلبات التعسفية المتصورة وتقديم قرار بشأن الطالب / الطلب ضمن الإطار الزمني المسموح به للطرف المتعاقد لتقديم استجابة. بدلاً من ذلك، يجوز للطرف المتعاقد أن يؤخر تقديم الاستجابة حتى يحين الوقت الذي يقوم فيه مدير البوابة المركزية بمراجعة تقرير إساءة الاستخدام واتخاذ قرار.

13.3. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما يلي:

13.3.1. يجب أن يدعم مدير البوابة المركزية الطلبات المسجلة في أسماء النطاقات المؤهلة كليًا (بدون المحرفات البديلة).

13.3.2. يجب أن يدعم مدير البوابة المركزية قدرة الطالب على تقديم أسماء نطاقات متعددة في طلب واحد.[38]

13.3.3. بالنسبة لطلبات الإفصاح التي لا تخضع للمعالجة المؤتمتة لقرار الإفصاح، يجب على مدير البوابة المركزية توجيه كل نطاق على حدة إلى الطرف المتعاقد المسؤول عن قرار الإفصاح (قد يتطلب ذلك من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تقسيم الطلب إلى معاملات متعددة).

13.3.4. بصرف النظر عن التوصيات المتعلقة بإدارة السلوك التعسفي، يجب أن يكون لدى مدير البوابة المركزية والأطراف المتعاقدة القدرة على التعامل مع عدد معقول للطلبات بما يتماشى مع اتفاقيات مستوى الخدمة SLA القائمة.

13.3.5. يجب أن يدعم مدير البوابة المركزية طلبات البيانات الحالية فقط (لا توجد بيانات عن تاريخ تسجيل اسم النطاق).

13.3.6. يجب أن يكون نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قادرًا على حفظ تاريخ طلبات الإفصاح المختلفة، من أجل الحفاظ على إمكانية تتبع عمليات التبادل بين طالبي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والأطراف المتعاقدة عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ويجب العمل بالضمانات المناسبة لحماية هذه المعلومات. وينبغي توفير الوصول المناسب إلى إحصاءات الأنشطة ذات الصلة للأطراف المتعاقدة، حسب الضرورة، لضمان أن جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بطلبات الإفصاح متاحة للنظر في قرارات الإفصاح المذكورة.

راجع أيضًا متطلبات سياسة الاستخدام المقبول في التوصية رقم 11 – الشروط والأحكام.

إرشاد التنفيذ

13.4. يمكن أن يؤدي السلوك التعسفي في النهاية إلى تعليق أو إنهاء الوصول إلى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD؛ ومع ذلك، ينبغي النظر في خطة جزاءات متدرجة في التنفيذ. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات معينة من الإساءة الفاضحة، مثل تزوير أو سرقة بيانات الاعتماد، حيث يكون الإنهاء فوريًا.

13.5. يجب استلام طلب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لكل تسجيل اسم نطاق يُطلب الإفصاح عن التسجيل غير العام له ولكن يجب أن يكون من الممكن للطالبين تقديم طلبات متعددة في نفس الوقت، على سبيل المثال، بإدخال تسجيلات أسماء نطاقات متعددة في نفس نموذج الطلب على أن تنطبق نفس معلومات الطلب.

[38] يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن يحدد التنفيذ بشكل معقول عدد الطلبات التي يمكن تقديمها في المرة الواحدة، بما يتوافق مع سياسة الاستعلام.

13.6. فيما يتعلق "بالوصول المناسب إلى إحصاءات الأنشطة المذكورة ذات الصلة التي ينبغي توفيرها إلى الأطراف المتعاقدة، حسب الضرورة" في الفقرة 13.3، من المتوقع أن يقتصر ذلك على النشاط الخاص بالأطراف المتعاقدة.

Recommendation #14. الاستدامة المالية

14.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه عند النظر في التكاليف والاستدامة المالية لبرنامج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، يحتاج المرء إلى التمييز بين وضع وتنفيذ النظام والتشغيل اللاحق للنظام.

14.2. الهدف هو أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مكتفي ذاتيًا من الناحية المالية بدون التسبب في أي رسوم إضافية للمشتركين. ويجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة؛ ينبغي أن يتحمل طالبو بيانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بشكل أساسي تكاليف صيانة هذا النظام. علاوة على ذلك، يجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف معالجة طلبات الإفصاح عن البيانات، التي رفضها الأطراف المتعاقدة بعد تقييم الطلبات المقدمة من مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. يجوز أن تسهم ICANN في التغطية (الجزئية) لتكاليف صيانة البوابة المركزية. وللتوضيح، يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن المشتركين هم في النهاية مصدر الكثير من إيرادات ICANN. ولا ينتهك هذا الإيراد في حد ذاته القيد الذي ينص على أنه "[يجب] ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة." يجب ألا تفرض البوابة المركزية رسومًا منفصلة على موضوعات البيانات مقابل طلب بياناتهم أو الإفصاح عنها لأطراف ثالثة. ومع ذلك، يشير فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن الملاك المسجَّلين لأسماء النطاقات سيتحملون دائمًا أي تكاليف يتكبدها أمناء السجلات والسجلات بشكل غير مباشر. ويدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أيضًا أن اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA تمنع ICANN من تقييد ما قد يفرضه أمناء السجلات من رسوم. ينص البند 3.7.12 من اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA على ما يلي: "لا يفرض أو يحدّ شيء في هذه الاتفاقية من الرسوم التي قد يفرضها أمين السجل على الملاك المسجَّلين لأسماء النطاقات مقابل تسجيل الأسماء المسجَّلة."

14.3. يجب استشارة المستخدمين المحتملين لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، على النحو المحدد بناءً على تنفيذ عملية الاعتماد ومقدمي الهُويّة الذين سيُستخدمون، بشأن تحديد رسوم الاستخدام لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. على وجه الخصوص، يجب أن تتاح لطالبي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المحتملين الذين ليسوا جزءًا من مجتمع ICANN الفرصة للتعليق والتفاعل مع فريق مراجعة التنفيذ IRT. وينبغي لهذا الإسهام أن يساعد في إثراء مداولات فريق عمل تنفيذ التوصيات IRT بالحقائق والمعلومات حول هذا الموضوع.

14.4. ينبغي ألا يُعتبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD منصة مُولِّدة للربح لمؤسسة ICANN أو الأطراف المتعاقدة. يجب أن يكون تمويل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD كافيًا لتغطية التكاليف، بما في ذلك للمقاولين من الباطن بالقيمة السوقية العادلة ولإنشاء صندوق للمخاطر القانونية.[39] ومن الأهمية بمكان التأكد من أن أي مدفوعات في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تكون مرتبطة بالتكاليف التشغيلية وليست مجرد تبادل للأموال مقابل بيانات التسجيل غير العامة.

[39] نظرًا لاحتمال عدم اليقين القانوني والمخاطر القانونية والتشغيلية المتزايدة على جميع الأطراف المُشتركة في تقديم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، يشير إنشاء صندوق المخاطر القانونية إلى إنشاء خطة طوارئ قانونية مناسبة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التغطية التأمينية المناسبة، وأي إجراءات مناسبة أخرى قد تُعتبر كافية لتغطية الغرامات الرقابية المحتملة أو التكاليف القانونية ذات الصلة.

14.5. فيما يتعلق بإطار الاعتماد:

14.5.1. يجب أن تُحصَّل رسوم غير قابلة للاسترداد ستُحدد لطالبي الاعتماد تتناسب مع تكلفة التحقق من صحة الطلب، إلا في ظل ظروف معينة، حيث يجوز التنازل عن هذه الرسوم أو عدم احتسابها لأنواع أو فئات معينة لمقدمي الطلبات والتي ينبغي تحديدها بشكل أكبر أثناء مرحلة التنفيذ.

14.5.2. يجوز لمقدمي الطلبات المرفوضين إعادة التقديم، ولكن يجوز أن يخضع الطلب (الطلبات) الجديدة لرسوم الطلب.

14.5.3. تُحدد الرسوم من قِبل سلطة الاعتماد. وإذا استعانت سلطة الاعتماد بمصادر خارجية لوظيفة مُزوِّد الهُوية، فيجوز لمُزوِّد الهُوية تحديد الرسوم الخاصة به بعد استشارة سلطة الاعتماد.

14.5.4. يجب على المستخدمين والمؤسسات المعتمدين تجديد اعتمادهم بشكل دوري.

إرشاد التنفيذ

14.6. يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن تكاليف وضع ونشر وتشغيل النظام، على غرار تنفيذ توصيات السياسات المعتمدة الأخرى، تتحملها مؤسسة ICANN[40] والأطراف المتعاقدة والأطراف الأخرى التي قد تشارك في البداية.[41] كجزء من تنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، من المتوقع أن تنظر مؤسسة ICANN في الإضافة على الآليات الحالية أو استخدام عملية طلب تقديم المقترحات RFP لتقليل التكاليف بدلاً من بناء نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ومكوناتها من البداية. يتوقع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD سيؤدي في النهاية إلى تكاليف متساوية أو أقل للأطراف المتعاقدة مقارنةً بالاستلام اليدوي ومراجعة الطلبات كمقياس للجدوى التجارية والفنية.

14.7. من المتوقع أن يحدث التشغيل اللاحق للنظام على أساس استرداد التكلفة حيث يمكن النظر في التكاليف التاريخية[42]. على سبيل المثال، سيتحمل أولئك الذين يسعون للحصول على الاعتماد التكاليف المرتبطة بالاعتماد. وبالمثل، ينبغي تعويض بعض تكاليف تشغيل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بفرض رسوم على مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

14.8. عند تنفيذ وتشغيل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، ينبغي تجنب العبء الثقيل بشكل غير متناسب على صغار المشغلين.

14.9. يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن الرسوم المرتبطة باستخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قد تختلف للمستخدمين بناءً على حجم الطلب أو نوع المستخدم من بين عوامل أخرى محتملة. كما يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن الحكومات قد تخضع لقيود سداد معينة، التي ينبغي أخذها في الاعتبار كجزء من التنفيذ.

14.10. سيُحدد هيكل الرسوم بالإضافة إلى فترة التجديد في مرحلة التنفيذ، وفقًا للمبادئ الموضحة أعلاه. ويدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه قد لا يكون من الممكن تحديد الرسوم بدقة حتى تُعرف التكاليف الفعلية. كما يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن هيكل رسوم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قد يحتاج إلى المراجعة بمرور الوقت.

---

[40] راجع أيضًا الإسهام الذي قدمته مؤسسة ICANN بناءً على طلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP فيما يتعلق بتقدير التكلفة لمقترح النظام الموحد للوصول / الإفصاح (راجع https://community.icann.org/x/GIIEC)

[41] للتوضيح، سوف تتحمل مؤسسة ICANN التكاليف الخاصة بها لوضع النظام. وستكون الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن التكاليف الخاصة بها.

[42] تشير التكاليف التاريخية إلى تكاليف وضع النظام ونشره وتشغيله.

Recommendation #15. التسجيل

15.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه يجب العمل بإجراءات التسجيل المناسبة لتسهيل إجراءات التدقيق الموضحة في هذه التوصيات. وستغطي متطلبات التسجيل المذكورة ما يلي:

- سلطة الاعتماد
- مدير البوابة المركزية
- مُزوّد الهُوية
- الأطراف المتعاقدة
- نشاط المستخدمين المعتمدين مثل محاولات تسجيل الدخول والاستعلامات
- الاستعلامات وقرار (قرارات) الإفصاح التي يجري اتخاذها

15.2. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما يلي:

15.2.1. يجب أن يقوم مدير البوابة المركزية بعمل سجلات لجميع أنشطة جميع الكيانات التي تتفاعل مع مدير البوابة المركزية (لتفاصيل أكثر، يُرجى الاطلاع أدناه).

15.2.2. يجب أن تتضمن السجلات سجلاً لجميع الاستعلامات وجميع العناصر اللازمة لتدقيق أي قرارات متخذة في سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

15.2.3. يجب الاحتفاظ بالسجلات لفترة كافية لأغراض التدقيق وتسوية الشكاوى، مع مراعاة الحدود القانونية المتعلقة بالشكاوى ضد المُتحكم.

15.2.4. ينبغي ألا تحتوي السجلات على أي معلومات شخصية. وإذا سُجِلت أي معلومات تحتوي على معلومات شخصية، فيجب وضع الضمانات المناسبة. يجوز استخدام السجلات لتقارير الشفافية، التي قد تكون متاحة للجمهور. (راجع أيضًا التوصية رقم 17 بشأن متطلبات الإبلاغ). يجب أن تظل البيانات المسجلة التي تحتوي على معلومات شخصية سرية.

15.2.5. يجب الاحتفاظ بالسجلات بتنسيق شائع الاستخدام [43]ومقروء آليًا مصحوبًا بوصف واضح لجميع المتغيرات.

15.2.6. يجب الإفصاح عن البيانات المسجلة ذات الصلة، عندما يكون ذلك جائزًا قانونًا، في الحالات التالية:

- في حالة وجود ادعاء بسوء الاستخدام، قد تُطلب السجلات لفحصها من قِبل سلطة الاعتماد أو مُزوّد خدمة تسوية المنازعات.
- ينبغي أن تكون السجلات متاحة بشكل أكبر لمؤسسة ICANN وهيئة التدقيق.
- عند التكليف نتيجةً للإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك سلطات الإنفاذ والسلطات الرقابية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

15.2.7. يجوز الإفصاح عن البيانات المسجلة ذات الصلة لأجل:

- عملية فنية عامة لضمان التشغيل السليم للنظام.

15.2.8. ينبغي استخدام السجلات ذات الصلة كمصدر لإتاحة أي بيانات ذات صلة. وينبغي أن تُمكِّن هذه البيانات الطالبين والأطراف المتعاقدة من مراجعة إحصاءاتهم الخاصة.

15.3. كحد أدنى، يجب تسجيل الأحداث التالية:

- التسجيل المرتبط بمُزوّد الهُوية[44]
- التسجيل المتعلق بسلطة الاعتماد
  - تفاصيل طلبات الاعتماد الواردة

[43] من أجل الوضوح، يُقصد بكلمة "شائع" تنسيقًا يستخدمه الكثيرون، بدلاً من تنسيق موحد للجميع.
[44] للتفصيل بصورة أكبر في مرحلة التنفيذ.

- نتائج معالجة طلبات الاعتماد، على سبيل المثال، إصدار بيانات اعتماد الهُويّة أو أسباب الرفض
- تفاصيل طلبات الإلغاء
- داعي الاستعمال وقت التحقق من صحة بيانات اعتماد الهُويّة والتأكيدات المُوقَّعة.
- رقم مرجعي فريد

- التسجيل المتعلق بمدير البوابة المركزية
  - المعلومات المتعلقة بمحتويات الاستعلام نفسه.
  - نتائج معالجة الاستعلام، بما في ذلك تغييرات الحالة (على سبيل المثال، مُستَلم، مُعلَّق، قيد المعالجة، مرفوض، معتمد، معتمد مع وجود تغييرات)
  - معدلات:
    - الإفصاح وعدم الإفصاح؛
    - استخدام كل سبب من أسباب رفض عدم الإفصاح؛
    - الاختلاف بين قرارات الإفصاح وعدم الإفصاح لطرف متعاقد وتوصيات البوابة المركزية.

التسجيل المتعلق بالأطراف المتعاقدة

- تفاصيل طلب الاستجابة، على سبيل المثال، سبب الرفض وإخطار الموافقة وحقول البيانات الصادرة. ويجب تخزين قرارات الإفصاح التي تتضمن سبب الرفض.

Recommendation #16. عمليات التدقيق

16.1 يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأنه يجب العمل بعمليات التدقيق والإجراءات المناسبة لضمان الرصد المناسب والامتثال للمتطلبات الموضحة في هذه التوصيات.

16.2 كجزء من أي تدقيق، يجب أن يخضع المدقق لالتزامات السرية المعقولة فيما يتعلق بعمليات الملكية والمعلومات الشخصية المُفصح عنها أثناء المراجعة.

وبتفصيل أكثر:

عمليات التدقيق لسلطة الاعتماد

16.3 إذا أسندت ICANN وظيفة سلطة الاعتماد إلى جهة خارجية مؤهلة، فيجب أن تُدَقق سلطة الاعتماد بشكل دوري لضمان الامتثال لمتطلبات السياسة على النحو المحدد في توصية الاعتماد. وفي حالة اكتشاف انتهاك سلطة الاعتماد لسياسة الاعتماد ومتطلباته، فستُمنح فرصة لعلاج الخرق، ولكن في حالات عدم الامتثال المتكرر أو فشل التدقيق، يجب تحديد أو إنشاء سلطة اعتماد جديدة. ومؤسسة ICANN بصفتها سلطة الاعتماد ليست مُطالبة بتدقيق الكيانات الحكومية، التي متطلبات الاعتماد والتدقيق الخاصة بها محددة في التوصية رقم 2.

16.4 يجب أن يكون أي تدقيق لسلطة الاعتماد مُصممًا لغرض تقييم الامتثال، ويجب على المدقق تقديم إخطار مسبق معقول بأي تدقيق من هذا القبيل، ويجب أن يحدد هذا الإخطار بتفصيل معقول فئات المستندات والبيانات والمعلومات الأخرى المطلوبة.

16.5 يجب على سلطة الاعتماد كجزء من عمليات التدقيق المذكورة أن تزوّد المدقق في الوقت المناسب بجميع المستندات والبيانات باستجابة سريعة وأي معلومات أخرى ضرورية لإثبات امتثاله لسياسة الاعتماد.

16.6 إذا عملت ICANN كسلطة اعتماد، فمن المتوقع أن تُعالج آليات المساءلة الحالية أي انتهاكات لسياسة الاعتماد، مع ملاحظة أنه في هذه الحالة القصوى، ستُراجع بيانات الاعتماد الصادرة خلال وقت الانتهاك. وينبغي تحديد طرق هذه المراجعة في مرحلة التنفيذ.

عمليات التدقيق لمُزوّد (مُزوّدي) الهُوية

16.7. يجب أن يُدَقق مُزوّدو الهُويّة بشكل دوري لضمان الامتثال لمتطلبات السياسة على النحو المحدد في توصية الاعتماد. وفي حالة اكتشاف انتهاك مُزوّد الهُويّة لسياسة الاعتماد ومتطلباته، فسيُمنح فرصة لعلاج الخرق، ولكن في حالات عدم الامتثال المتكرر أو فشل التدقيق، يجب تحديد مُزوّد هُويّة جديد.

16.8. يجب أن يكون أي تدقيق لمُزوّد الهُويّة مُصممًا لغرض تقييم الامتثال، ويجب على المدقق تقديم إخطار مسبق معقول بأي تدقيق من هذا القبيل، ويجب أن يحدد هذا الإخطار بتفصيل معقول فئات المستندات والبيانات والمعلومات الأخرى المطلوبة.

16.9. يجب على مُزوّد الهُوية كجزء من عمليات التدقيق المذكورة أن يزوّد المدقق في الوقت المناسب بجميع المستندات والبيانات باستجابة سريعة وأي معلومات أخرى ضرورية لإثبات امتثاله لسياسة الاعتماد.

عمليات التدقيق للجهات / الأفراد المعتمدين

16.10. يجب وضع الآليات المناسبة في مرحلة التنفيذ لضمان امتثال الكيانات والأفراد المعتمدين لمتطلبات السياسة على النحو المحدد في توصيتي الاعتماد رقمي 1 و2. ويمكن أن تشمل هذه الآليات، على سبيل المثال، عمليات التدقيق الناتجة عن شكاوى مُتحقق منها أو عمليات تدقيق عشوائية أو عمليات تدقيق استجابةً لشهادة ذاتية أو تقييم ذاتي. وفي حالة اكتشاف انتهاك الكيان أو الفرد المعتمد لسياسة الاعتماد ومتطلباته، فسيُمنح فرصة لعلاج الخرق، ولكن في حالات عدم الامتثال المتكررة أو فشل التدقيق، ينبغي إعادة الأمر إلى سلطة الاعتماد و / أو مزود الهُويّة، إن كان معمولاً بذلك، لاتخاذ إجراء.

16.11. يجب أن يكون أي تدقيق للكيانات / الأفراد المعتمدين مُصممًا لغرض تقييم الامتثال، ويجب على المدقق تقديم إخطار مسبق معقول بأي تدقيق من هذا القبيل، ويجب أن يحدد هذا الإخطار بتفصيل معقول فئات المستندات والبيانات والمعلومات الأخرى المطلوبة.

16.12. يجب على الكيان / الفرد المعتمد كجزء من عمليات التدقيق المذكورة في الوقت المناسب، أن يزوّد المدقق بجميع المستندات والبيانات باستجابة سريعة وأي معلومات أخرى ضرورية لإثبات امتثاله لسياسة الاعتماد.

Recommendation #17. متطلبات الإبلاغ

17.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأنه يجب على مؤسسة ICANN أن تُنشئ إبلاغًا عامًا منتظمًا بشأن الاستخدام وأداء الوظائف لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ولتجنب الشك، لا تهدف هذه التوصية إلى منع مؤسسة ICANN من إجراء إبلاغ إضافي غير عام لمستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

17.2. في موعد لا يسبق 3 أشهر ولا يتجاوز 9 أشهر بعد تنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، يجب أن تنشر مؤسسة ICANN تقرير حالة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أو صفحة رئيسية له، وتستمر في القيام بذلك على أساس ربع سنوي، الذي سيتضمن كحد أدنى:

- عدد طلبات الإفصاح الواردة؛
- متوسط أوقات الاستجابة لطلبات الإفصاح، مصنفة حسب مستوى الأولوية؛
- عدد الطلبات المصنفة حسب أغراض / مبررات الطرف الثالث (على النحو المحدد في التوصية رقم 4)؛
- عدد طلبات الإفصاح المقبولة والمرفوضة؛

- عدد طلبات الإفصاح المؤتمتة؛
- عدد الطلبات المُعالجة يدويًا؛
- معلومات حول الاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD؛
- إرشاد المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB جديدة أو تشريع موضوعي جديد (إن وجد)؛
- صعوبات فنية أو صعوبات النظام؛
- تحسينات التشغيل وتحسينات النظام.

إرشاد التنفيذ:

17.3. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بإعطاء اعتبار أكبر أثناء التنفيذ إلى ما يلي:

- تواتر الإبلاغ العام – سيُعتبر الإبلاغ العام على أساس ربع سنوي معقولاً؛
- البيانات التي سيُبلغ عنها، التي من المتوقع أن تتضمن معلومات مثل: أ) عدد طلبات الإفصاح؛ ب) طلبات الإفصاح حسب فئة الطالبين؛ ج) طلبات الإفصاح لكل طالب (للكيانات الاعتبارية)؛ طلبات الإفصاح المقبولة / المرفوضة؛ أوقات الاستجابة. يُرجى ملاحظة أن هذه قائمة غير شاملة.
- آلية للإبلاغ العام – النظر في إمكانية وجود صفحة رئيسية متاحة للجمهور بدلاً من التقارير المنشورة أو بالإضافة إليها؛
- احتياجات السرية الممكنة في بعض الحالات مثل المعلومات بشأن الأشخاص الطبيعيين وطلبات سلطات إنفاذ القانون LEA. ويمكن النظر في البيانات المجمعة أو تحديد الأسماء المستعارة لمعالجة مخاوف السرية المحتملة.

Recommendation #18. **مراجعة تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO**

18.1. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن يقوم مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بإنشاء لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لتقييم مشكلات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التشغيلية الناشئة نتيجةً لسياسات التوافق في الآراء المعتمدة في ICANN و / أو تنفيذها. وتهدف اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO إلى فحص البيانات التي تتولّد نتيجةً لعمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وتزويد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بتوصيات حول أفضل السبل لإجراء تغييرات تشغيلية على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وهي إجراءات تنفيذ صارمة، بالإضافة إلى التوصيات المستندة إلى مراجعة أثر سياسات التوافق في الآراء الحالية في عمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

18.2. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أيضًا بأن يستخدم مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المبادئ التالية كأساس تنفذ به اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO مهمتها، الذي يجب أن ينعكس في ميثاقها:

18.2.1 <u>التشكيل:</u> يجب أن يكون تكوين اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ممثلًا للجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN ومجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة في GNSO الممثلة في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الحالي بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD. ويجب أن

يشتمل هذا التشكيل على عضو واحد على الأقل من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ومجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG ومجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG ومجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG ودائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC ودائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP، بالإضافة إلى عضو بديل على الأقل من كل مجموعة. ملاحظة، ينبغي ألا يؤثر عدد الأعضاء لكل مجموعة على عملية تحديد التوافق في الآراء حيث من المتوقع أن يُنظر في المواقف لكل مجموعة وليس على مستوى الأعضاء الفرديين. ويجوز أن ينظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أيضًا في دعوة مسؤولي اتصال مؤسسة ICANN كأعضاء إلى اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

18.2.2. النطاق: يجب وضع ميثاق من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بالتعاون مع اللجان الاستشارية، على سبيل المثال، اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC للجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. ويجب أن يسمح الميثاق للجنة بمعالجة أي قضايا تشغيلية تتعلق بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، موضوعات مثل اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA) والمركزية / اللامركزية والأتمتة وأغراض الطرف الثالث والاستدامة المالية وتحسينات التشغيل / النظام. ويجب أن يكون الحد الأدنى لقبول قضية ما على جدول أعمال اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO منخفضًا بما يكفي للسماح لأي من المجموعات المعنية بالقدرة على أن يُنظر في مصالحها بجدية في عمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD من قِبل اللجنة. يجري تحديد القضايا التي قد تعالجها اللجنة باستخدام الطريقتين التاليتين:

أولاً: أي سياسة أو موضوع تنفيذ يتعلق بعمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يمكن طرحه من قِبل عضو في اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، ويجب وضعه على جدول أعمال اللجنة إذا أيده عضو واحد على الأقل في اللجنة من "مجموعة" أخرى.

ثانيًا: بالإضافة إلى ذلك، قد يحدد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المشكلات التشغيلية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. وقد يختار مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO تكليف اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بتقييم المشكلات التي تحددها، حتى تتمكن اللجنة من تزويد المجلس بتوصيات بتوافق في الآراء من قِبل أصحاب المصلحة المتأثرين حول أفضل السبل لمعالجتها.

يجب إرسال التوصيات المتعلقة بإرشاد التنفيذ إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر فيها واعتمادها، وبعد ذلك تُرسل إلى مؤسسة ICANN لمزيد من عمل التنفيذ. ويجب تسجيل التوصيات التي تتطلب إجراء تغييرات على سياسات التوافق في الآراء الحالية في ICANN والمحافظة عليها، لاستخدامها في مرحلة تحديد نطاق المشكلات لوضع سياسات و / أو مراجعة في المستقبل.

18.2.3. التوافق في الآراء المطلوب: مستوى التوافق في الآراء لتوصيات اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO: يجب أن تحقق التوصيات المتعلقة بعمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والسياسات التي وضعتها اللجنة الدائمة التوافق في الآراء لأعضاء اللجنة حتى تُرسل كتوصيات رسمية إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. ولكي تحقق التوصيات التوافق في الآراء، سيلزم دعم الأطراف المتعاقدة. ولغرض تقييم مستوى التوافق في الآراء، يُطلب من الأعضاء

تمثيل الموقف الرسمي لأصحاب المصلحة / الدائرة SG/C أو المنظمة الداعمة / اللجنة الاستشارية SO/AC، وليس الآراء أو المواقف الفردية. ولأغراض تحديد مستوى التوافق في الآراء، يجب أن يكون لكل مجموعة من المجموعات التسع التي تكوّن التوافق في الآراء وزن متساوي مع مراعاة المتطلب أن الأطراف المتعاقدة يجب أن تدعم توصيات محددة.

18.2.4. حلّ اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO: قد توصي اللجنة الدائمة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بحلّ اللجنة لنفسها، إذا دعت الحاجة. ومن أجل أن توصي اللجنة الدائمة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بحلِّها، يلزم إجراء تصويت مؤيد بأغلبية بسيطة للمجموعات المعنية. وستحتاج هذه التوصية لاحقًا أن يعتمدها مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

3.6 توصيات الأولوية 2 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

Recommendation #19. عرض معلومات مُزوِّدي خدمة الخصوصية / البروكسي التابعين و / أو المعتمدين

19.1. في حالة تسجيل اسم النطاق حيث تُستخدم خدمة خصوصية / بروكسي تابعة و / أو معتمدة، على سبيل المثال، حيث تُخفى البيانات المرتبطة بشخص طبيعي، يجب أن يُضمِن أمين السجل (والسجل، عند الاقتضاء) بيانات خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS الكاملة لخدمة الخصوصية / البروكسي السارية استجابةً لاستعلام خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS. وقد تتضمن بيانات خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS للخصوصية / البروكسي الكاملة أيضًا بريدًا إلكترونيًا مستعارًا.

ملاحظات على التنفيذ:

19.2. بمجرد أن تنفذ مؤسسة ICANN برنامج اعتماد خدمة الخصوصية / البروكسي، فإن هذه التوصية رقم 19 ستحل محل أو خلافًا لذلك تُبطل توصية المرحلة 1 رقم 14 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

19.3. الغرض من هذه التوصية تقديم تعليم واضح لأمناء السجلات (والسجلات عند الاقتضاء) أنه حيث يُنفّذ تسجيل النطاق عبر مُزوّد خصوصية / بروكسي تابع و / أو معتمد، يجب ألا يجري تنقيح هذه البيانات أيضًا. وتقصد مجموعة العمل أن بيانات تسجيل النطاق وكذلك الخصوصية / البروكسي يجب ألا يجري تنقيحها.

Recommendation #20. حقل المدينة

يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بتحديث التوصية رقم 11 من المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لتوضيح أنه يجوز تطبيق التنقيح على حقل المدينة بشأن معلومات الاتصال الخاصة بالمشترك، بدلاً من "يجب".

Recommendation #21. حفظ البيانات

يؤكد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على توصيته من المرحلة 1 بأنه يجب على أمناء السجلات الاحتفاظ فقط بعناصر البيانات التي تعتبر ضرورية لأغراض سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP، لمدة خمسة عشر شهرًا بعد عمر التسجيل بالإضافة إلى ثلاثة أشهر لتنفيذ الحذف، أي 18 شهرًا. ويستند هذا الحفظ إلى نص السياسة المنصوص عليه في سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP أنه لا يجوز رفع المطالبات بموجب السياسة إلا لمدة 12 شهرًا بعد الانتهاك المزعوم (حاشية: راجع سياسة فض خلافات نقل

ملكية اسم النطاق TDRP القسم 2.2) من سياسة النقل (حاشية: راجع القسم 1.15 من سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP). وللتوضيح، هذا لا يمنع الطالبين، بما في ذلك قسم امتثال ICANN، من طلب الإفصاح عن عناصر البيانات المحفوظة المذكورة لأغراض أخرى غير سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP، ولكن الإفصاح عن هذه العناصر سيخضع لقوانين حماية البيانات ذات الصلة، على سبيل المثال، وجود أساس قانوني للإفصاح. ولتجنب الشك، لا تقيد فترة الحفظ المذكورة قدرة السجلات وأمناء السجلات على حفظ عناصر البيانات لفترات أطول.

إرشاد التنفيذ:
لتجنب الشك، يُطلب من أمناء السجلات الاحتفاظ بالبيانات لمدة 15 شهرًا بعد عمر التسجيل ويجوز لهم حذف تلك البيانات بعد فترة 15 شهرًا.

للتوضيح، لا يمنع هذا تحديد فترات حفظ إضافية للأغراض المذكورة من قِبل المُتحكمين، على النحو المحدد وعلى النحو المقرر من قِبل المُتحكمين، لأغراض أخرى غير سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP؛ هذا لا يستبعد الإفصاح المحتمل عن هذه البيانات المحفوظة لأي طرف، مع مراعاة قوانين حماية البيانات ذات الصلة.

Recommendation #22. الغرض 2

يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بإضافة الغرض التالي إلى أغراض المرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، الذي يُشكِّل أساس سياسة ICANN الجديدة:

- الإسهام في الحفاظ على أمن نظام اسم النطاق واستقراره ومرونته وفقًا لمهمة ICANN.

3.7 نتائج الأولوية 2 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

النتيجة – غرض مكتب المدير الفني المسؤول OCTO
بعد النظر في هذا الإسهام، وافق معظم أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على أنه في هذه المرحلة، ليست هناك حاجة لاقتراح غرض (أغراض) إضافي لتسهيل مكتب المدير الفني المسؤول (OCTO) لدى ICANN في تنفيذ مهمته. ويعود سبب هذه الاتفاقية إلى أن غرض ICANN رقم 2 المُجرى عليه التحديث حديثًا يغطي عمل مكتب المدير الفني المسؤول OCTO بشكل كافٍ، جنبًا إلى جنب مع عمل فرق مؤسسة ICANN الأخرى مثل الامتثال التعاقدي وغيره. كما وافق معظمهم على أن قرار فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بالامتناع عن اقتراح غرض (أغراض) إضافي لن يمنع مؤسسة ICANN و / أو المجتمع من تحديد أغراض إضافية لدعم الأنشطة المستقبلية غير المحددة التي قد تتطلب الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة.

النتيجة – الدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS
وفقًا لتعليمات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، لن ينظر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في هذا الموضوع مرة أخرى؛ بدلاً من ذلك، من المتوقع أن يُشكِّل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO فريق تحديد النطاق لمواصلة استكشاف المشكلات المتعلقة بالدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات ARS للمساعدة في اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية المناسبة لمعالجة المشكلات المحتملة المحددة.

4 الخطوات التالية

4.1 الخطوات التالية

سيُقدَّم هذا التقرير النهائي إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر فيه والموافقة عليه. وإذا اعتمده مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، فسيُرسل التقرير النهائي بعد ذلك إلى مجلس إدارة ICANN للنظر فيه وربما الموافقة عليه باعتباره سياسة توافق في الآراء في ICANN.

مَسْرَد المصطلحات

1. اللجنة الاستشارية
اللجنة الاستشارية هيئة استشارية رسمية مُؤلّفة من ممثلين من مجتمع الإنترنت لتقديم المشورة إلى ICANN بشأن مشكلة معينة أو مجال من مجالات السياسات. تنص لوائح ICANN على العديد منها بينما يجوز إنشاء لجان أخرى عند الحاجة. وليس للجان الاستشارية أي سلطة قانونية لتنوب عن ICANN، ولكنها تقوم بتقديم معطيات وتوصيات إلى مجلس إدارة ICANN.

2. ALAC – اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) التابعة لمؤسسة ICANN مسؤولة عن النظر في المشورة بشأن أنشطة ICANN وتقديمها، حيث تتعلق بمصالح مستخدمي الإنترنت الفرديين (المجتمع الشامل لعموم المستخدمين "At-Large"). وستعتمد ICANN، كقطاع خاص ومؤسسة غير ربحية لها مسؤوليات إدارية فنية لنظام أسماء وعناوين النطاق للإنترنت، على اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC وبنيتها الأساسية الداعمة للمشاركة والتمثيل في مجموعة ICANN الواسعة لمصالح المستخدمين الفرديين.

3. دائرة الأعمال
تمثل دائرة الأعمال المستخدمين التجاريين للإنترنت. وتُعد دائرة الأعمال واحدة من الدوائر داخل المجموعة التجارية لأصحاب المصلحة (CSG) المُشار إليها في المادة 11.5 من لوائح ICANN. وتعد دائرة الأعمال واحدة من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) التي تتولى المسئولية عن تقديم النصائح والتوصيات إلى مجلس إدارة ICANN بخصوص مشكلات السياسات ذات الصلة بإدارة نظام أسماء النطاقات.

4. ccNSO – منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد
منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO المنظمة الداعمة المسئولة عن وضع السياسات الشاملة لمجلس إدارة ICANN والتوصية بها، ذات الصلة بنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد. وهي توفر منتدى لمديري نطاق المستوى الأعلى لرموز البدان للالتقاء ومناقشة القضايا ذات الاهتمام من منظور عالمي. وتختار ccNSO شخصًا واحدًا ليعمل في مجلس الإدارة.

5. ccTLD – نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد
نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD نطاقات تتكون من حرفين، مثل UK. (المملكة المتحدة) وDE. (ألمانيا) وJP. (اليابان) (على سبيل المثال)، ويطلق عليها نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان (ccTLD) وتتوافق مع بلد أو إقليم أو موقع جغرافي آخر. وتختلف القوانين والسياسات الخاصة بتسجيل أسماء النطاق في ccTLDs بشكل كبير ويقصر مزودو امتداد ccTLD استخدام ccTLD على مواطني البلد المتوافق.

للحصول على مزيد من المعلومات فيم يخص نطاقات ccTLD، بما في ذلك قاعدة بيانات كاملة خاصة بنطاقات ccTLD المخصصة والمديرين، الرجاء الرجوع إلى الموقع http://www.iana.org/cctld/cctld.htm.

6. بيانات تسجيل اسم النطاق
بيانات تسجيل أسماء النطاقات، ويُشار إليها أيضًا باسم بيانات التسجيل، تشير إلى المعلومات التي يقدّمها المشتركون عند تسجيل اسم نطاق ويجمعها أمناء السجلات أو السجلات. يتم توفير بعض هذه المعلومات بشكل عام. وبالنسبة للتفاعلات الحادثة بين أمناء سجلات ومسجلي نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLD) المعتمدين من ICANN، فإن عناصر البيانات محددة في اتفاقية اعتماد أمين السجل الحالية. أما بالنسبة لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD)، يضع مشغلو نطاقات TLD السياسة الخاصة بهم أو يتبعون السياسة الخاصة بحكوماتهم فيما يتعلق بطلب معلومات التسجيل وعرضها.

7. اسم النطاق
كجزء من نظام اسم النطاق، تُحدِّد أسماء النطاقات مصادر بروتوكولات الإنترنت، مثل أي موقع ويب على الإنترنت.

8. DNS – نظام اسم النطاق
يشير مختصر DNS إلى نظام أسماء نطاقات الإنترنت. ويساعد نظام اسم النطاق (DNS) المستخدمين على اكتشاف طريقهم عبر الإنترنت. لكل جهاز كومبيوتر مرتبط بشبكة الإنترنت عنوان فريد – تمامًا يشبه رقم الهاتف – وهو سلسلة أكبر تعقيدًا من الأرقام. ويُسمى "عنوان IP" (ترمز IP إلى "بروتوكول الإنترنت"). ومن الصعب تذكر عناوين IP. لذا يسهل DNS استخدام الإنترنت عن طريق السماح باستخدام سلسلة مألوفة من الأحرف ("اسم النطاق") بدلاً من عنوان IP المعقد. وهكذا فبدلاً من كتابة 207.151.159.3، يمكنك كتابة www.internic.net. وهو أداة "موجزة" تجعل من السهل تذكر العناوين.

9. EPDP – العملية المعجّلة لوضع السياسات
مجموعة من الخطوات الرسمية، كما هي مُعرَّفة في لوائح ICANN، لتوجيه التهيئة، والمراجعة الداخلية والخارجية، والتوقيت واعتماد السياسات المطلوبة لتنسيق نظام الإنترنت للمُعرّفات الفريدة العالمي. ويجوز لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن يبدأ العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP فقط في الظروف المحددة التالية: (1) التعامل مع مشكلة سياسة محددة بدقة كانت قد تم تحديدها في أضيق نطاق ووضع النطاق الخاص بها سواء بعد اعتماد توصية سياسة GNSO بمعرفة مجلس إدارة ICANN أو من خلال تنفيذ هذه التوصية المعتمدة؛ أو (2)، من أجل توفير توصيات جديدة أو إضافية فيما يخص مشكلة خاصة بالسياسة والتي تم تحديدها بشكل أساسي في السابق لدرجة توافر تلك المعلومات الواسعة ذات الصلة بالخلفية، على سبيل المثال (أ) في تقرير مشكلات من أجل عملية PDP محتملة لم يتمك البدء فيها؛ أو (ب) كجزء من عملية PDP سابقة لم يتم الانتهاء منها؛ أو (ج) من خلال مشروعات أخرى مثل GGP.

10. GAC – اللجنة الاستشارية الحكومية
اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لجنة استشارية تضم ممثلين معينين من قِبل الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية متعددة الجنسيات ومنظمات المعاهدات والاقتصادات المتميزة. وتكمن وظيفتها في تقديم النصيحة لمجلس إدارة ICANN بشأن الأمور التي تهم الحكومة. وستعمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كمنتدى لمناقشة المصالح والمخاوف الحكومية، بما في ذلك مصالح المستهلك. وكلجنة استشارية، لا تمتلك GAC أي سلطة قانونية لتنوب عن ICANN، ولكنها ستقوم بتقديم المعطيات والتوصيات التي لديها إلى مجلس إدارة ICANN.

11. القانون العام لحماية البيانات (GDPR)
القانون العام لحماية البيانات (GDPR) 2016/679 (EU) لائحة في قانون الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات والخصوصية لكل الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي (EU) والمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA). كما يتناول تصدير البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي ونواحي المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

12. GNSO – المنظمة الداعمة للأسماء العامة
المنظمة الداعمة المسئولة عن وضع السياسات الموضوعية والتوصية بها لمجلس إدارة ICANN فيما يتعلق بنطاقات المستوى الأعلى العام. ويضم أعضاؤها ممثلين من سجلات نطاقات gTLD وأمناء سجلات نطاقات gTLD ومصالح الملكية الفكرية ومُزوّدي خدمات الإنترنت وشركات الأعمال والمصالح غير التجارية.

13. نطاق المستوى الأعلى العام (gTLD)
يشير "gTLD" أو "gTLDs" إلى نطاق (نطاقات) المستوى الأعلى لنظام اسم النطاق DNS التي تفوضها ICANN وفقًا لاتفاق سجل ساري المفعول ونافذ، بخلاف أي نطاق مستوى أعلى TLD لرمز بلد (ccTLD) أو نطاق مستوى أعلى TLD لرمز لاسم نطاق مدوّل (IDN).

14. مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات لنطاقات gTLD (RySG)
مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات (RySG) لنطاقات gTLD كيان معترف به داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) مُشكَّل وفقًا للمادة 10، القسم 5 (أيلول (سبتمبر) 2009) من لوائح مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة (ICANN).

ويتمثل الدور الرئيسي الذي تقوم به مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات في تمثيل مصالح مشغلي سجلات gTLD (أو الجهات الراعية في حالة نطاقات gTLD المدعومة) (المشار إليها بلفظ "السجلات") (1) التي تخضع في الوقت الحالي لتعاقد مع ICANN من أجل توفير خدمات سجل gTLD دعمًا لنطاق gTLD واحد أو أكثر؛ و(2) الذي يوافق على أن يكون ملتزمًا بسياسات الإجماع في ذلك التعاقد؛ و(3) الذي يختار طوعًا أن يكون عضوًا في مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات. قد تشمل RySG مجموعات المصالح كما هو محدد في المادة الرابعة. تقدم مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات RySG وجهات نظرها إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN مع التركيز بشكل خاص على سياسات ICANN المتفق عليها والتي لها علاقة بقابلية التبادل، والصلاحية التقنية والتشغيل المستقر للإنترنت أو لنظام أسم النطاق.

15. ICANN – مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة
تعتبر مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة (ICANN) منظمة عالمية وغير ربحية، تضطلع بمسؤولية تخصيص فضاء عنوان بروتوكول الإنترنت (IP)، وتعيين مُعرِّف البروتوكول، وإدارة نظام اسم نطاق المستوى الأعلى لنطاق المستوى الأعلى العام (gTLD) ونطاق المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD)، ووظائف إدارة نظام خادم الجذر. في الأصل، قامت هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة (IANA) وكيانات أخرى بأداء هذه الخدمات بموجب عقد مُبرم مع حكومة الولايات المتحدة. وتقوم ICANN الآن بأداء وظيفة IANA. وكشراكة تجمع بين القطاعين الخاص والعام، خُصِصت ICANN للحفاظ على الاستقرار التشغيلي للإنترنت؛ وتعزيز المنافسة؛ وتحقيق تمثيل واسع لمجتمعات الإنترنت العالمية؛ ووضع سياسة مناسبة لمهمتها من خلال عمليات تستند إلى نموذج الإدارة من الأدنى فالأعلى وقائمة على التوافق في الآراء.

16. دائرة الملكية الفكرية (IPC)
تمثل دائرة الملكية الفكرية (IPC) وجهات نظر ومصالح مجتمع الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم في ICANN، مع تأكيد خاص على حقوق العلامات التجارية المسجلة وحقوق النشر والتوزيع وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة وتأثيرها وتفاعلها مع أنظمة أسماء النطاقات (DNS). وتعد دائرة الملكية الفكرية واحدة من مجموعات الدوائر في منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) التي تتولى المسئولية عن تقديم النصائح والتوصيات إلى مجلس إدارة ICANN بخصوص مشكلات السياسات ذات الصلة بإدارة نظام أسماء النطاقات.

17. دائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)
دائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت ISP ومُزوّدي الاتصال إحدى الدوائر داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. ويتمثل الهدف المنوط بالدائرة في إنجاز الأدوار والمسئوليات التي تستحدثها لوائح وسياسات وقواعد ICANN وGNSO ذات الصلة خلال مسيرة ICANN نحو إنجاز أنشطة المنظمة بها. وتضمن دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال أن تكون تسهم وجهات نظر موفري خدمات الإنترنت وموفري الاتصال في إنجاز أهداف ومقاصد ICANN.

18. خادم الاسم:
خادم الاسم أحد مكونات نظام اسم النطاق DNS الذي يخزن معلومات حول منطقة واحدة (أو أكثر) لفضاء الاسم لنظام اسم النطاق DNS.

19. مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية (NCSG)
مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية (NCSG) إحدى مجموعات أصحاب المصلحة داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. يتم الغرض من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين في تمثيل مصالح ومخاوف المسجلين غير التجاريين ومستخدمي الإنترنت غير التجاريين لنطاقات المستوى الأعلى العامة، وذلك من خلال

ممثليها المنتخبين ودوائرها. كما توفير رأيًا وتمثيلاً في عمليات ICANN من أجل: المنظمات غير الربحية التي تخدم المصالح غير التجارية؛ والخدمات غير الربحية مثل التعليم وأعمال الخير وحماية المستهلك وتنظيم المجتمعات والارتقاء بالفنون والدفاع عن سياسات المصلحة العامة ورفاهية الأطفال والدين والأبحاث العلمية وحقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى المصلحة العامة ومخاوف البرمجيات؛ والأسر والأفراد الذين يسجلون الأسماء من أجل الاستخدام الشخصي غير التجارية؛ ومستخدمي الإنترنت المعنيين بالأساس بالجوانب غير التجارية للمصلحة العامة في سياسة أسماء النطاقات.

20. إجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض (PDDRP)

لقد وُضعت إجراءات تسوية خلافات ما بعد التفويض لكي توفر للمتضررين من أي تصرف لمشغل سجلات نطاقات gTLD الجديدة نَهجًا بديلاً لتقديم شكاوى حول ذلك التصرف. وتُدار جميع إجراءات تسوية المنازعات تكل عن طريق موفري خدمات من خارج ICANN والتي تطالب المدعين باتخاذ خطوات محددة لمعالجة قضاياهم قبل تقديم شكاوى رسمية. وستُقرر هيئة خبراء ما إذا كان مشغل السجل مخالفًا وتقدم التوصية إلى ICANN بالتدابير.

21. الاسم المسجَّل

يشير مصطلح "الاسم المسجَّل" إلى اسم نطاق ضمن نطاق gTLD، سواء كان مكونًا من مستويين (2) أو أكثر (على سبيل المثال، john.smith.name)، الذي يحتفظ مشغل سجل gTLD (أو شركة تابعة أو مقاول من الباطن تابع له مشارك في تقديم خدمات السجل) ببيانات حوله في قاعدة بيانات سجل، أو يرتب لهذا الاحتفاظ، أو يستمد الإيرادات من هذا الاحتفاظ. قد يكون اسم في قاعدة بيانات السجل والاسم المسجل على الرغم من أنها لا تظهر في ملف المنطقة (على سبيل المثال، وهو الاسم المسجل ولكن غير نشط).

22. أمين السجل

تشير كلمة "أمين السجل"، عند ظهورها بدون حرف استهلالي كبير في الإنجليزية، إلى شخص أو كيان يتعاقد مع المالكين المسجَّلين لاسم النطاق ومع مشغل السجل ويجمع بيانات التسجيل حول المالكين المسجَّلين لاسم النطاق ويقدم معلومات التسجيل للإدخال في قاعدة بيانات السجل.

23. مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات (RrSG)

مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات إحدى مجموعات أصحاب المصلحة العديدة داخل مجتمع ICANN والهيئة التمثيلية لأمناء السجلات. وهي عبارة عن مجموعة متنوعة ونشطة تعمل على ضمان تعزيز مصالح أمناء السجلات وعملائهم بفاعلية. ونحن ندعوكم لمعرفة المزيد حول أمناء سجلات أسماء النطاقات والأدوار الهامة التي يشغلونها في نظام أسماء النطاقات.

24. مُشغل السجل

"مشغل السجل" شخص أو كيان مسئول في حينها، وفقًا لاتفاقية مبرمة بين ICANN (أو من ينوب عنها) وذلك الشخص أو الكيان (أولئك الأشخاص أو الكيانات)، أو أُنهيت تلك الاتفاقية أو انتهت مدتها، وفقًا لاتفاق بين الحكومة الأمريكية وذلك الشخص أو الكيان (أولئك الأشخاص أو الكيانات)، من أجل توفير خدمات السجل لنطاق gTLD محدد.

25. خدمات دليل بيانات التسجيل (RDDS)

تشير خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS إلى الخدمة (الخدمات) المقدمة من السجلات وأمناء السجلات من أجل توفير الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق.

26. إجراء تسوية الخلافات القائمة حول قيود التسجيل (RRDRP)

تهدف إجراءات تسوية الخلافات القائمة حول قيود التسجيل (RRDRP) إلى معالجة الظروف التي يحيد فيها مشغل سجل نطاقات gTLD الجديدة المستندة على المجتمع عن قيود التسجيل المحددة في اتفاقية السجل الخاصة به.

27. SO – المنظمات الداعمة
المنظمات الداعمة SO هي الهيئات الاستشارية المتخصصة الثلاث التي تقدم المشورة لمجلس إدارة ICANN بشأن القضايا المتعلقة بأسماء النطاقات (المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومنظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد CCNSO) وعناوين بروتوكول الإنترنت IP (منظمة دعم العناوين ASO).

28. SSAC – اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار
لجنة استشارية لمجلس إدارة ICANN مُؤلفة من خبراء فنيين من مجال الصناعة والقطاع الأكاديمي إضافةً إلى مشغلي خوادم جذر الإنترنت وأمناء سجلات وسجلات نطاق TLD.

29. TLD – نطاق المستوى الأعلى
نطاقات المستوى الأعلى TLD هي الأسماء الموجودة في أعلى التسلسل الهرمي لنظام لتسمية نظام اسم النطاق DNS. وهي تظهر في أسماء النطاقات في صورة سلسلة حروف تلي النقطة "." الأخيرة (أقصى اليمين) مثل "net" في http://www.example.net. يتحكم المسؤول عن نطاق المستوى الأعلى TLD في أسماء المستوى الثاني المعترف بها في نطاق TLD المذكور. ويتحكم المسؤولون عن "نطاق الجذر" أو "منطقة الجذر" في نطاقات المستوى الأعلى TLD التي يعترف بها نظام اسم النطاق DNS. تشمل نطاقات TLD شائعة الاستخدام COM. وNET. وEDU. وJP. وDE.، إلخ.

30. السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات (UDRP)
السياسة الموحدة لفض النزاعات (UDRP) عبارة عن آلية لحماية الحقوق تحدد الإجراءات والقواعد التي يطبقها أمناء السجلات فيما يتصل بالنزاعات التي تنشأ على تسجيل واستخدام أسماء نطاقات gTLD. توفر السياسة الموحدة لفض النزاعات إجراءً إداريًا إلزاميًا يعمل بالأساس على حل دعاوى إساء استخدام تسجيل أسماء النطاقات وعمليات تسجيل أسماء النطاقات بسوء النية. حيث أنها تطبق في حالات الخلافات بين المسجلين والأطراف الثالثة فقط وليس في الخلافات بين أمناء السجلات وعملائهم.

31. التعليق الموحّد السريع (URS)
نظام التعليق الموحّد السريع آلية حماية حقوق تتمم السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات (UDRP) الحالية بتقديم مسار أقل تكلفة وأسرع لإغاثة أصحاب الحقوق الذين يعانون من حالات الانتهاك الأكثر وضوحًا.

32. نظام WHOIS
بروتوكول نظام WHOIS عبارة عن بروتوكول إنترنت يُستخدم للاستعلام عن قواعد البيانات للحصول على معلومات حول تسجيل اسم نطاق (أو عنوان بروتوكول إنترنت IP). وبروتوكول نظام WHOIS محدد أصلا في طلب تقديم التعقيبات رقم 954، المنشور في عام 1985. وتم توثيق المواصفة الحالية في طلب تقديم التعقيبات رقم 3912. تفرض اتفاقيات ICANN بشأن نطاقات gTLD على أمناء السجلات تقديم صفحة ويب تفاعلية وخدمة نظام WHOIS للمنفذ 43 توفر وصولاً عامًا مجانيًا إلى البيانات على الأسماء المسجَّلة. يُشار بشكل شائع إلى هذه البيانات باعتبارها "بيانات نظام WHOIS"، وتشتمل على عناصر مثل تواريخ إنشاء وانتهاء صلاحية تسجيل النطاق، وخوادم الاسم، ومعلومات الاتصال الخاصة بالمشترك وجهات الاتصال الإدارية والفنية المعينة.

يتم استخدام خدمات WHOIS بشكل نموذجي للتعرف على مالكي النطاقات بخصوص الأغراض التجارية وكذلك للتعرف على الأطرف التي لديها القدرة على تصحيح المشكلات الفنية المرتبطة بالنطاق المسجل.

الملحق "أ" – نظام الوصول / الإفصاح الموحد عن بيانات التسجيل غير العامة – معلومات أساسية

وصف المشكلة و / أو أسئلة الميثاق

من ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP:

(أ) أغراض الوصول إلى البيانات – ما هي أسئلة السياسة التي لم يُجاب عليها والتي سترشد التنفيذ؟

أ1) بموجب القانون المعمول به، ما هي الأغراض المشروعة للأطراف الثالثة للوصول إلى بيانات التسجيل؟

أ2) ما هي الأسس القانونية الموجودة لدعم هذا الوصول؟

أ3) ما هي معايير الأهليَّة للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة؟

أ4) هل تتكون تلك الأطراف / المجموعات من أنواع مختلفة للطالبين من أطراف ثالثة؟

أ5) ما هي عناصر البيانات التي ينبغي لكل مستخدم / طرف الوصول إليها بناءً على أغراضه؟

أ6) إلى أي مدى يمكننا تحديد مجموعة عناصر البيانات والنطاق المحتمل (الحجم) لأطراف ثالثة و / أو أغراض محددة؟

أ7) كيف يمكن لبروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP، القادر فنيًا، أن يسمح للسجلات / أمناء السجلات بقبول رموز الاعتماد المميزة وغرض الاستعلام؟ بمجرد أن يضع المعتمدون المناسبون نماذج الاعتماد وتوافق عليها السلطات القانونية ذات الصلة، كيف يمكننا ضمان أن بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP قادر فنيًا وجاهز لقبول رمز الطالب المعتمد وتسجيله والاستجابة له؟

(ب) منح بيانات الاعتماد – ما هي أسئلة السياسة التي لم يُجاب عليها والتي سترشد التنفيذ؟

ب1) كيف ستُمنح بيانات الاعتماد وتُدار؟

ب2) مَنْ المسؤول عن تقديم بيانات الاعتماد؟

ب3) كيف ستُدمج بيانات الاعتماد المذكورة في الأنظمة الفنية لأمناء السجلات / السجلات؟

(ج) شروط الوصول والامتثال لشروط الاستخدام – ما هي أسئلة السياسة التي لم يُجاب عليها والتي سترشد التنفيذ؟

ج1) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم وصول المستخدمين إلى البيانات؟

ج2) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم استخدام المستخدمين للبيانات بمجرد الوصول إليها؟

ج3) من سيكون مسؤولاً عن إنشاء القواعد / السياسات المذكورة وإنفاذها؟

ج4) ما هي العقوبات أو العقوبات، إن وجدت، التي سيواجهها المستخدم لإساءة استخدام البيانات، بما في ذلك القيود المستقبلية على الوصول أو التعويض لموضوعات البيانات الذين أُسيء استخدام بياناتهم بالإضافة إلى أي عقوبات منصوص عليها بالفعل في القانون المعمول به؟

ج5) ما هي أنواع الرؤى التي ستكون للأطراف المتعاقدة بشأن البيانات التي يتم الوصول إليها وكيفية استخدامها؟

ج6) ما هي الحقوق التي يتمتع بها موضوعات البيانات في التحقق من وقت وكيفية الوصول إلى بياناتهم واستخدامها؟

ج7) كيف يمكن لنموذج وصول طرف ثالث أن يستوعب المتطلبات المختلفة لإخطار موضوع البيانات بالإفصاح عن البيانات؟

من ملحق المواصفة المؤقتة:

- وضع طرق لتزويد المشتكين المحتملين من التعليق الموحّد السريع URS والسياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP الذين يتمتعون بالوصول الكافي إلى بيانات التسجيل لدعم عمليات تقديم الشكاوى بحسن نية
- القيود من حيث حجم الاستعلام المتصور في إطار برنامج الاعتماد الموزون مقابل الاحتياجات الاستقصائية الواقعية بالإحالة المرجعية.
- سرية الاستعلامات عن بيانات التسجيل من قِبل سلطات إنفاذ القانون
- وفقًا للقسم 4.4، مواصلة العمل المجتمعي لوضع نموذج الاعتماد والوصول الذي يتوافق مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، مع الاعتراف بالحاجة للحصول على إرشاد إضافي من فريق عمل المادة 29 المجلس الأوروبي لحماية البيانات.
- عملية متسقة للوصول المستمر إلى بيانات التسجيل، بما في ذلك البيانات غير العامة، للمستخدمين الذين لديهم غرض مشروع، حتى تشغيل آلية الاعتماد النهائي والوصول بشكل كامل، على أساس إلزامي لجميع الأطراف المتعاقدة.

من التقرير النهائي للمرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP:

التوصية رقم 3 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.
طبقًا لميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP واتساقًا مع الغرض رقم 2، يتعهد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بتقديم توصية فيما يخص نموذج موحد للإفصاح القانوني عن بيانات التسجيل غير العامة (المُشار إليها في الميثاق باسم "الوصول الموحد") بما أن أسئلة الإطلاق الواردة في الميثاق أُجيب عنها. سيتضمن ذلك معالجة أسئلة مثل:

- هل يجب اعتماد هذا النظام
- ما هي الأغراض المشروعة للأطراف الثالثة للوصول إلى بيانات التسجيل؟
- ما معايير الأهلية للدخول إلى بيانات التسجيل غير العامة؟
- هل تتكون تلك الأطراف / المجموعات من أنواع مختلفة للطالبين من أطراف ثالثة؟
- ما هي عناصر البيانات التي ينبغي لكل مستخدم / طرف الوصول إليها؟

في هذا السياق، سينظر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من بين قضايا أخرى، في الإفصاح في سياق انتهاك حقوق الملكية الفكرية وحالات انتهاك DNS. هناك حاجة لتأكيد أن الإفصاح للأغراض المشروعة ليس مخالفًا للأغراض التي تم من أجلها جمع تلك البيانات.

أسئلة سياسة مجموعة الدراسة الفنية TSG

1. نتيجة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، أو مبادرات السياسة الأخرى، فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق لنطاقات gTLD غير العامة.
2. تحديد واختيار مُزوّدي الهُويّة (إذا تم ذلك الاختيار) الذين يمكنهم منح بيانات الاعتماد لاستخدامها في النظام.[45]
3. وصف المؤهلات العامة للطالب المرخص له بالوصول إلى بيانات تسجيل اسم نطاق gTLD غير العامة، مثل أنواع الطالبين الذين يحصلون على حق الوصول إلى حقول بيانات تسجيل اسم نطاق gTLD غير العامة ("سياسة الترخيص").
4. حدد بالتفصيل ما إذا كان بإمكان فئة معينة من الطالبين أو الطالبين بوجه عام تنزيل سجلات نشاطهم.
5. وصف متطلبات حفظ البيانات المفروضة على كل مكون من مكونات النظام.

[45] أشار العديد إلى أن هذا السؤال قد لا يكون في نطاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لمعالجته.

6. وصف متطلبات مستوى الخدمة (SLR) لكل مكون من مكونات النظام، بما في ذلك ما إذا كانت اتفاقيات مستوى الخدمة SLR وتقييمات مشغلي المكونات مقابلهم تُعلن، وللتعامل مع الشكاوى حول الوصول.
7. تحديد الأسباب المشروعة لرفض الطلب.
8. إيجاز دعم الارتباط عبر استعلام مستعار الاسم كما هو موضح في القسم 7.2.
9. إيجاز نموذج الفاعل كما هو موضح في القسم 8 والمكونات المدعومة المناسبة واكتشاف الخدمة كما هو موضح في الأقسام 10.1 إلى 10.5.
10. وصف الشروط، إن وجدت، التي بموجبها سيُفصح عن الطلبات إلى الأطراف المتعاقدة.
11. تقديم التحليل القانوني فيما يتعلق بالتزام مشغلي المكونات المختلفة للنظام.
12. إيجاز إجراء لتقديم الشكاوى حول الإفصاحات غير الملائمة، وبالتالي، سياسة الاستخدام المقبول.

الناتج المتوقع

توصيات السياسات لنموذج موحد للإفصاح / الوصول القانوني إلى بيانات التسجيل غير العامة

القراءة العامة المطلوبة

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
عناصر إطار العمل للنموذج الموحد للوصول إلى البيانات للوصول المستمر إلى بيانات نظام WHOIS الكاملة (18 حزيران (يونيو) 2018)	https://www.icann.org/en/system/files/files/framework-elements-unified-access-model-for-discussion-18jun18-en.pdf	
مسوَّدة نموذج الاعتماد والوصول لبيانات نظام WHOIS غير العامة (دائرة الأعمال BC / دائرة الملكية الفكرية IPC)	نسخة النموذج 1.7 بتاريخ 23 تموز (يوليو) 2018	
نموذج الوصول إلى بيانات المشتركين المتمايزين Palage (المعروف أيضًا باسم Philly Special)	نموذج الوصول إلى بيانات المشتركين المتمايزين Palage (المعروف أيضًا باسم Philly Special) – النسخة 2.0 بتاريخ 30 أيار (مايو) 2018	

النموذج الموحد للوصول إلى البيانات للوصول المستمر إلى بيانات بنظام WHOIS الكاملة – مقارنة بين النماذج المقدمة من المجتمع (18 حزيران (يونيو) 2018)	https://www.icann.org/en/system/files/files/draft-unified-access-model-summary-elements-18jun18-en.pdf	
رأي فريق عمل WP المادة 29 رقم 2003/2 بشأن تطبيق مبادئ حماية البيانات لأدلة نظام Whois (2003)	https://ec.europa.eu/justice/article-documentation/opinion-/29recommendation/files/2003/wp76_en.pdf	
تقرير فريق عمل الخبراء EWG، القسم 4ج، مبادئ اعتماد مستخدم خدمات دليل التسجيل RDS (حزيران (يونيو) 2014)	https://www.icann.org/en/system/files/files/final-report-06jun14-en.pdf	
بحوث فريق عمل الخبراء EWG – طلب معلومات RFI اعتماد مستخدم خدمات دليل التسجيل RDS	https://community.icann.org/download/attachments/45744698/EWG%20USER%20ACCREDITATION%20RFI%20SUMMARY%2013%20March%202014.pdf	
الجزء 1: طريقة العمل: بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP – بتاريخ 10 آذار (مارس) 2019	https://64.schedule.icann.org/meetings/963337/	
الجزء 2: فهم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP والدور الذي يمكن أن يلعبه في سياسة خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS – 13 أذار (مارس) 2019	https://64.schedule.icann.org/meetings/961941/	
النموذج الفني للوصول إلى البيانات غير العامة للمجموعة المعنية بالدراسة الفنية حول الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة (30 نيسان (أبريل) 2019)	مجموعة الدراسة الفنية TSG01، النموذج الفني للوصول إلى البيانات غير العامة	
التقرير النهائي بشأن مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي (07 كانون الأول (ديسمبر) 2015) • التعريفات – الصفحات 6-8	https://gnso.icann.org/sites/default/files/filefield_48305/ppsai-final-07dec15-en.pdf	

• الملحق "ب" – إطار الإفصاح التوضيحي المطبق على طلبات الإفصاح لأصحاب حقوق الملكية الفكرية – الصفحات 85-93 • مسوَّدة اتفاقية اعتماد مُزوّد خدمة الخصوصية والبروكسي		

الإحاطات المراد تقديمها

الموضوع:	المقدمون المحتملون	مهم للأسباب
بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP – مراجعة تالية لجلسة أسئلة وأجوبة لجلسات ICANN65	فرانسيسكو آرياس، مؤسسة ICANN	ضمان الفهم المشترك لأعمال وقدرات بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP

الاعتماد على الغير

وصف الاعتماد	معتمد على	التوقيت المتوقع أو الموصى به
التفاوض والانتهاء من اتفاقيات حماية البيانات المطلوبة وفقًا لتقرير المرحلة 1 متطلب أساسي لكثير من العمل في المرحلة 2 (مقترح من قِبل دائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP)	الأطراف المتعاقدة / مؤسسة ICANN	

التوقيت والنَهج المقترحان

مقدمة

هدف فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP هو وضع توصيات السياسات والاتفاق عليها لمشاركة بيانات التسجيل غير العامة[46] مع الأطراف الطالبة (نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة).

[46] من التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP: تعني "بيانات التسجيل" عناصر البيانات المحددة في الملحق "د" [من التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP]، التي تُجمع من شخص طبيعي واعتباري فيما يتعلق بتسجيل اسم النطاق.

إلى أن يتم تقديم ضمانات قانونية مُرضية للأطراف ذات الصلة، فإن وضع توصيات السياسات لنظام الإفصاح / الوصول الموحد سيكون مرنًا مع النظام.

بالتوازي مع ذلك، ينبغي لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ككل المشاركة مع مؤسسة ICANN في وضع أسئلة السياسة التي ستساعد في إثراء المناقشات مع هيئات حماية بيانات DPA التي تهدف إلى تحديد نموذج نظام الإفصاح الموحد الذي سيكون متوافقًا تمامًا مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، وقابلاً للتنفيذ ويعالج / يخفف المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة.

قائمة غير شاملة بالموضوعات المُتوقع معالجتها:

- المصطلحات والتعريفات العملية
- الإرشاد القانوني المطلوب
- المتطلبات، بما في ذلك تحديد مجموعات المستخدمين والمعايير ومعايير / محتوى الطلب
- نشر العملية والمعايير ومحتوى الطلب المطلوبة
- الجدول الزمني للعملية
- استلام الإقرار
- الاعتماد
- المصادقة والترخيص
- أغراض إفصاح الطرف الثالث
- الأساس القانوني للإفصاح
- سياسة الاستخدام المقبول
- شروط الاستخدام / اتفاقيات الإفصاح، بما في ذلك استيفاء المتطلبات القانونية
- سياسات الخصوصية
- سياسة الاستعلام
- حفظ البيانات وتدميرها
- اتفاقيات مستوى الخدمة
- الاستدامة المالية

النَهج

تحديد البداية:

أ) المصطلحات والتعريفات العملية
ب) تحديد الإرشاد القانوني المطلوب (ملاحظة: هذا أيضًا نشاط مستمر في جميع الموضوعات).

الترتيب المنطقي المحتمل لمعالجة الموضوعات المتبقية:

ج) تحديد مجموعات المستخدمين والمعايير والأغراض / الأساس القانوني لكل مجموعة مستخدمين
↓
د) المصادقة / الترخيص / اعتماد مجموعات المستخدمين
↓
ه) معايير / محتوى الطلبات لكل مجموعة مستخدمين
↓
و) سياسة الاستعلام
↓

ز) استلام الإقرار، بما في ذلك الجدول الزمني

↓

ح) متطلبات الاستجابة / التوقعات، بما في ذلك الجدول الزمني / اتفاقيات مستوى الخدمة SLA

↓

ط) سياسة الاستخدام المقبول

↓

ي) شروط الاستخدام / اتفاقيات الإفصاح / سياسات الخصوصية

↓

ك) حفظ البيانات وتدميرها

ل) الموضوع العام للاعتبار: الاستدامة المالية

فيما يلي تفاصيل أكثر لكل موضوع من هذه الموضوعات. للانتقال إلى كل قسم، يُرجى استخدام الروابط أدناه:

أ) المصطلحات والتعريفات العملية
ب) الأسئلة القانونية
ج) تحديد مجموعات المستخدمين والمعايير والأغراض / الأساس القانوني لكل مجموعة مستخدمين
د) المصادقة / اعتماد مجموعات المستخدمين
ه) تنسيق الطلبات لكل مجموعة مستخدمين
و) سياسة الاستعلام
ز) استلام الإقرار، بما في ذلك الجدول الزمني
ح) متطلبات الاستجابة / التوقعات، بما في ذلك الجدول الزمني / اتفاقيات مستوى الخدمة SLA
ط) سياسة الاستخدام المقبول
ي) شروط الاستخدام / اتفاقيات الإفصاح / سياسات الخصوصية
ك) حفظ البيانات وتدميرها
ل) الاستدامة المالية

بعد الانتهاء من أوراق العمل المذكورة وأوراق العمل الأخرى، سيُشكِّل كل موضوع (بما في ذلك موضوعات المرحلة 1) ونطاق عمله الأساس لخطة شاملة مقررة المواعيد. قد تُعالج بعض الموضوعات بالتوازي، مع اعتماد موضوعات أخرى على عمل أخر قبل إمكانية إجراء مداولات أكثر استنارة. سيُمنح كل موضوع وقتًا محددًا لإجراء مداولات حول المشكلة، وصياغة النتائج المحتملة و / أو التوصيات المحتملة لأسئلة السياسة. النتائج أو التوصيات التي تحصل على مستوى عام من الدعم ستُرحّل لمزيد من النظر والصقل نحو التقرير الابتدائي. والهدف هو تحقيق مستويات توافق في الآراء بشأن المقترح (المقترحات) حيثما أمكن ذلك قبل النشر.

أ) الموضوع: المصطلحات والتعريفات العملية

الهدف: ضمان ارتباط نفس المعنى بالمصطلحات المستخدمة في سياق هذه المناقشة وتجنب الالتباس، يجب أن يتفق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على مجموعة من التعريفات العملية. ومن المفهوم أن التعريفات العملية تعمل فقط على توضيح المصطلحات المستخدمة، ولا يُقصد بأي حال من الأحوال تقييد نطاق العمل أو تحديد النتيجة مُسبقًا. ومن المفهوم أن التعريفات العملية المذكورة ستحتاج إلى المراجعة والتنقيح، حسب الحاجة، في نهاية العملية.

مواد للمراجعة:
- المصطلحات المستخدمة في القانون العام لحماية البيانات GDPR وغيرها من تشريعات حماية البيانات
- التقرير النهائي بشأن مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي (07 كانون الأول (يناير) 2015) – التعريفات الإلكترونية – الصفحات 8-6

سؤال الخريطة الذهنية ذات الصلة: لا يوجد

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة: يجب التأكيد – قد يتضمن تنفيذ التوصية رقم 18 تعريفات قد تحتاج إلى أخذها في الاعتبار في مداولات المرحلة 2 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

المهام:
- تأكيد ما إذا كان من المتوقع وضع أو تطبيق أي تعريفات في تنفيذ التوصية رقم 18 (العاملون)
- وضع المسوَّدة الأولى للتعريفات العملية. (العاملون)
- فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لمراجعة وتقديم إسهام (EPDP)
- الحصول على اتفاق على مجموعة أساسية من التعريفات (العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP)
- الاحتفاظ بوثيقة عملية للتعريفات من خلال المداولات (الجميع)

التاريخ المستهدف للإنجاز: 30 أيار (مايو) 2019

ب) الموضوع: الأسئلة القانونية

الهدف: تحديد الأسئلة القانونية الضرورية للمساعدة في إثراء مداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP حول هذا الموضوع.

الأسئلة المقدمة حتى الآن:

السؤال	الحالة	المالك
1. هناك حاجة لتأكيد أن الإفصاح للأغراض المشروعة ليس مخالفًا للأغراض التي تم من أجلها جمع تلك البيانات.	**مُعلَّق** أشارت اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 إلى أن هذا السؤال سابق لأوانه في هذا الوقت، وسوف تحدد السؤال على أنه "مُعلَّق". وسيُعاد النظر في السؤال بمجرد أن يحدد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أغراض الإفصاح.	
2. الإجابة عن سؤال التحكم والأساس القانوني لنظام الوصول الموحد إلى بيانات التسجيل غير العامة، بافتراض إطار فني يتوافق مع مجموعة الدراسة الفنية TSG، وبطريقة تعالج بشكل كافٍ المشكلات المتعلقة بالمسؤولية وتخفيف المخاطر بهدف تقليل مخاطر المسؤولية للأطراف المتعاقدة من خلال اعتماد نظام الوصول الموحد (دائرة الملكية الفكرية IPC)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
3. ينبغي التماس الإرشاد القانوني بشأن إمكانية وجود نظام إفصاح قائم على الاعتماد على هذا النحو. دائرة مزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)	**مُعلَّق** أشارت اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 إلى أن هذا السؤال سابق لأوانه في هذا الوقت، وسوف تحدد السؤال على أنه "مُعلَّق". وسيُعاد النظر في السؤال بمجرد أن يحدد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أغراض الإفصاح.	

4. ينبغي عرض مسألة الإفصاح إلى جهات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي استنادًا إلى المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR على مستشار قانوني. دائرة مزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور الحصول على إرشاد أكبر من مؤلف هذا السؤال، وبعد مراجعة الإرشاد و / أو النص المُحدَّث، ستُحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
5. هل يمكن تصميم نموذج وصول / إفصاح مركزي (نموذج يكون فيه كيان واحد مسؤولاً عن تلقي طلبات الإفصاح، وإجراء اختبار الموازنة، والتحقق من الاعتماد، والاستجابة للطلبات، وما إلى ذلك) بطريقة تحدّ من مسؤولية الأطراف المتعاقدة إلى أقصى حد ممكن؟ التقييم الابتدائي IE – هل يمكن القول إن الكيان المركزي يمكن أن يكون إلى حد كبير (إن لم يكن بالكامل) مسؤولاً عن الالتزام المرتبط بالإفصاح (بما في ذلك الاعتماد والترخيص) وهل يمكن أن تقتصر مسؤولية الأطراف المتعاقدة على الأنشطة المرتبطة بشكل صارم بمعالجة أخرى غير المرتبطة بالإفصاح، مثل جمع البيانات ونقلها بشكل آمن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما الذي يجب مراعاته / توضيحه في السياسة لاستيعاب ذلك؟ دائرة مزوّدي خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
6. في سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، بالإضافة إلى تحديد الأساس القانوني للإفصاح عن البيانات، هل يحتاج المطلوب منه (الكيان الذي يستضيف البيانات المطلوبة) إلى تقييم الأساس القانوني للطالب الطرف ثالث؟ (سؤال من ICANN65 من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC / دائرة الملكية الفكرية IPC)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
7. إلى أي مدى، إن وجد، تكون الأطراف المتعاقدة مُساءلة عندما يقوم طرف ثالث بتحريف المعالجة المرتقبة، وكيف يمكن الحد من هذه المُساءلة؟ دائرة الأعمال (BC)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	

8. تقترح دائرة الأعمال BC أن تقسم العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الغرض 2 إلى غرضين منفصلين: • تمكين ICANN من الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات وفقًا لمهمة ICANN ولوائحها من خلال التحكم في بيانات تسجيل نطاقات gTLD ومعالجتها. • تمكين الأطراف الثالثة من التعامل مع حماية المستهلك، والأمن السيبراني، والملكية الفكرية، وجرائم الإنترنت، وانتهاك نظام اسم النطاق DNS بما في ذلك استخدام أو تسجيل أسماء النطاقات. استشارة مستشار لتحديد ما إذا كان الغرض 2 المُعدَّل (كما هو مذكور أعلاه) هل يمكن استشارة مستشار قانوني لتحديد ما إذا كان الغرض 2 المُعدَّل (كما هو مذكور أعلاه) ممكنًا بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR؟ وإذا كانت اللغة أعلاه غير ممكنة، فهل هناك اقتراحات يمكن أن يقدمها المستشار لتحسين هذه اللغة؟ دائرة الأعمال (BC)	**مُعلَّق** أشارت اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 إلى أن هذا السؤال سابق لأوانه في هذا الوقت، وسوف تحدد السؤال على أنه "مُعلَّق". وسيُعاد النظر في السؤال بمجرد إعادة النظر في مشاورات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس الإدارة بخصوص: التوصية 1، الغرض 2 أُنجزا.	
9. هل يمكن تقديم تحليل قانوني حول كيفية إجراء اختبار الموازنة بموجب 6(1)(و)، وفي ظل أي ظروف قد يتطلب 6(1)(و) مراجعة يدوية للطلب؟ دائرة الأعمال (BC)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
10. إذا لم تستفد جميع الطلبات من المراجعة اليدوية، فهل هناك منهجية قانونية لتحديد فئات الطلبات (مثل الاستجابة السريعة لهجوم البرمجيات الضارة أو الاتصال بمنتهك بروتوكول الإنترنت IP غير المستجيب) التي يمكن هيكلتها لتقليل الحاجة إلى المراجعة اليدوية؟ دائرة الأعمال (BC)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
11. هل يمكن استشارة مستشار قانوني لتحديد ما إذا كان القانون العام لحماية البيانات (GDPR) يمنع وصول عدد أكبر من محترفي الأمن السيبراني المعتمدين بشكل صحيح، الذين اتفقوا على ضمانات مناسبة؟ وإذا لم يكن هذا الوصول محظورًا، فهل يمكن للمستشار تقديم أمثلة على الضمانات (مثل تحديد الأسماء المستعارة) التي ينبغي أخذها في الاعتبار؟ دائرة الأعمال (BC)	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	

12. لتحديد 6(1)(ب) كغرض لمعالجة بيانات التسجيل، ينبغي لنا متابعة مشورة B & B أنه – "سيكون من الضروري مطالبة الطرف الثالث المحدد أو على الأقل المعالجة بواسطة الطرف الثالث، على الأقل بشكل تجريدي، معروف بالفعل لموضوع البيانات في وقت إبرام العقد وأن المُتحكم، بصفته الشريك التعاقدي، يُبلغ موضوع البيانات بذلك قبل نقله إلى الطرف الثالث" ينبغي لـ B&B أن توضح سبب اعتقادها أن الأساس الوحيد لتوفير نظام WHOIS هو لمنع انتهاك نظام اسم النطاق DNS. إن نتيجتها في الفقرة 10 لا تأخذ في الاعتبار الأغراض الأخرى التي حددتها العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في التوصية 1، وعلى أي حال يجب أن تأخذ في الاعتبار اعتراف المفوضية الأوروبية الأخير بأن لدى ICANN غرضًا واسعًا من أجل: "الإسهام في الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق وفقًا لمهمة ICANN"، الذي هو في صميم دور ICANN باعتبارها "الوصيّ" على نظام اسم النطاق."	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	
13. ينبغي لـ B&B أن تُقدِّم المشورة بشأن مدى سريان 6(1)هـ أساس المصلحة العامة للقانون العام لحماية البيانات GDPR، في ضوء إقرار المفوضية الأوروبية بما يلي: "فيما يتعلق بصياغة الغرض 2، تُقر المفوضية الأوروبية بدور ICANN الرئيسي ومسؤوليتها عن ضمان أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق للإنترنت، وبقيامها بذلك فإنها تعمل من أجل المصلحة العامة."	**إعادة العمل** اللجنة القانونية LC للمرحلة 2 في طور إعادة صياغة هذا السؤال، وبعد مراجعة النص المُحدَّث، ستحدد ما إذا كان ينبغي إحالة السؤال إلى مستشار خارجي.	

المهام:
- تحديد أسئلة الأولوية للموضوعات ذات الصلة بالمرحلة 2
- الاتفاق على النَهج وعملية الموافقة على الأسئلة التي تظهر خلال المداولات

التاريخ المستهدف للإنجاز: مستمر

ج) الموضوع: تحديد مجموعات المستخدمين والمعايير والأغراض / الأساس القانوني لكل مجموعة مستخدمين

الهدف:
- تحديد فئات مجموعات المستخدمين التي قد تطلب الإفصاح عن / الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة بالإضافة إلى المعايير التي ينبغي تطبيقها لتحديد ما إذا كان فرد أو كيان ينتمي إلى هذه الفئة.
- تحديد الأغراض والأساس القانوني لكل مجموعة مستخدمين لمعالجة البيانات
- تقرير ما إذا كان يمكن لإطار المرحلة 2 الموحد أن يلبي الطلبات الفريدة لمجموعات الأثر الكبيرة وكيف يمكن ذلك. النظر في ما إذا كان يمكن لأولئك الذين ليسوا مناسبين في أي من مجموعات المستخدمين المحددة الاستمرار في طلب الإفصاح / الوصول من خلال تنفيذ التوصية رقم 18 أو وسائل أخرى.

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-أ
(أ) أغراض الوصول إلى البيانات – ما هي أسئلة السياسة التي لم يُجاب عليها والتي سترشد التنفيذ؟
أ1) بموجب القانون المعمول به، ما هي الأغراض المشروعة للأطراف الثالثة للوصول إلى بيانات التسجيل؟
أ2) ما هي الأسس القانونية الموجودة لدعم هذا الوصول؟
أ3) ما هي معايير الأهليَّة للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة؟
أ4) هل تتكون تلك الأطراف / المجموعات من أنواع مختلفة للطالبين من أطراف ثالثة؟

ملحق المواصفة المؤقتة:
3. وضع طرق لتزويد المشتكين المحتملين من التعليق الموحّد السريع URS والسياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP الذين يتمتعون بالوصول الكافي إلى بيانات التسجيل لدعم عمليات تقديم الشكاوى بحسن نية

توصيات المرحلة 1
التوصية رقم 3 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
- ما هي الأغراض المشروعة للأطراف الثالثة للوصول إلى بيانات التسجيل؟
- ما معايير الأهلية للدخول إلى بيانات التسجيل غير العامة؟
- هل تتكون تلك الأطراف / المجموعات من أنواع مختلفة للطالبين من أطراف ثالثة؟

يطلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه عندما يبدأ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مداولاته حول إطار وصول موحد، يجب أن يُقدِّم ممثل مجموعة عمل عملية وضع السياسات لآليات حماية الحقوق RPMs PDP WG تحديثًا حول الوضع الحالي للمداولات حتى يتمكِّن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من تحديد ما إذا كان /كيف يمكن أن تؤثر توصيات مجموعة العمل في النظر في التعليق الموحّد السريع URS والسياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP في سياق مداولات إطار الوصول الموحد.

لاحظ أن الغرض 2 مؤقت وبانتظار المزيد من العمل على مشكلة الوصول في المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ومن المتوقع أن يُعاد النظر بمجرد الانتهاء من عمل المرحلة 2. [ملاحظة العاملين – مرتبط بالأغراض ولكن توقيت إعادة النظر في الغرض 2 هو بمجرد اكتمال عمل المرحلة 2]

مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم3
3. وصف المؤهلات العامة للطالب المرخص له بالوصول إلى بيانات تسجيل اسم نطاق gTLD غير العامة، مثل أنواع الطالبين الذين يحصلون على حق الوصول إلى حقول بيانات تسجيل اسم نطاق gTLD غير العامة ("سياسة الترخيص").

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
في نهاية حزيران (يونيو) 2017، طلبت ICANN من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المهتمين تحديد أنواع المستخدمين وأغراض عناصر البيانات التي تفرضها سياسات ICANN وعقودها. والوارد أدناه هو الاستجابات الفردية المستلمة وتجميع للاستجابات.	مصفوفة تدفق البيانات، تجميع الاستجابات المستلمة – النسخة الحالية	أحدث الجهود لتحديد أنواع المستخدمين
يستعرض التقرير النهائي لفريق عمل الخبراء EWG ملخصًا غير شامل لمستخدمي نظام WHOIS الحالي، بما في ذلك أولئك الذين لديهم أغراض بنَّاءة أو ضارة. واتساقًا مع تفويض فريق عمل الخبراء EWG، فُحِص كل هؤلاء المستخدمين للتعرف على تدفقات العمل الحالية والمحتملة في المستقبل بالإضافة إلى أصحاب المصلحة والبيانات المشمولة فيها.	https://www.icann.org/en/system/files/files/final-report-06jun14-en.pdf – الصفحات 20-25	
حُدِدت أغراض المراجعة وحُدِد الأساس القانوني في المرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP	https://gnso.icann.org/en/drafts/epdp-gtld-registration-data-specs-final-20feb19-en.pdf (الصفحات 36-34 / 71-67)	
الأحكام ذات الصلة بالقانون العام لحماية البيانات GDPR	الأحكام ذات الصلة في القانون العام لحماية البيانات (GDPR) – راجع المادة 6(1) والمادة 6 (2) والحيثية 40	
صفحة مكتب مفوض المعلومات ICO الأساس القانوني لمعالجة المعلومات	https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/lawful-basis-/for-processing	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة:
لا شيء مُتوقع

المهام:
- وضع القائمة الأولى لفئات الطالبين بناءً على مواد المصدر. (العاملون)
- مراجعة قائمة فئات الطالبين وتحديد معايير الأهليّة. (الجميع)
- وضع الأنواع والسيناريوهات لإساءة الاستخدام لصياغة حالات الاستخدام التي تحدد متطلبات كل طالب
- تحديد الأغراض والأساس القانوني لكل مجموعة مستخدمين لمعالجة البيانات (الجميع)
- تقرير ما إذا كان يمكن لإطار المرحلة 2 الموحد أن يلبي الطلبات الفريدة لمجموعات الأثر الكبيرة وكيف يمكن ذلك. النظر في ما إذا كان يمكن لأولئك الذين ليسوا مناسبين في أي من مجموعات المستخدمين المحددة الاستمرار في طلب الإفصاح / الوصول من خلال تنفيذ التوصية رقم 18 أو وسائل أخرى. (الجميع)
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها.

التاريخ المستهدف للإنجاز: 13 حزيران (يونيو) 2019
(إعادة النظر في الغرض 2 – بمجرد اكتمال عمل المرحلة 2)

د) المصادقة / الترخيص / اعتماد مجموعات المستخدمين

الهدف:

- تحديد ما إذا كانت المصادقة و / أو الترخيص و / أو اعتماد مجموعات المستخدمين مطلوبة
  - هل يمكن لنموذج الاعتماد أن يتمم أو يُستخدم مع ما تم تنفيذه من التوصية رقم 18 للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP؟
- وإذا كان الأمر كذلك، ضع مبادئ سياسة للمصادقة و / أو الترخيص و / أو الاعتماد، بما في ذلك معالجة أسئلة مثل:
  - ما إذا كان يجب على المستخدم المُصادق عليه الذي يطلب الوصول إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة تقديم مصلحته المشروعة لكل استعلام / طلب فردي أم لا.
- وإذا لم يكن الأمر كذلك، فاشرح لماذا لا وما الآثار التي قد تترتب على الاستعلامات الواردة من مجموعات مستخدمين معينة، إن وجدت.

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-أ/ب

(أ) أغراض الوصول إلى البيانات – ما هي أسئلة السياسة التي لم يُجاب عليها والتي سترشد التنفيذ؟
أ7) كيف يمكن لبروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP، القادر فنيًا، أن يسمح للسجلات / أمناء السجلات بقبول رموز الاعتماد المميزة وغرض الاستعلام؟ بمجرد أن يضع المعتمدون المناسبون نماذج الاعتماد وتوافق عليها السلطات القانونية ذات الصلة، كيف يمكننا ضمان أن بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP قادر فنيًا وجاهز لقبول رمز الطالب المعتمد وتسجيله والاستجابة له؟

(ب) منح بيانات الاعتماد – ما هي أسئلة السياسة التي لم يُجاب عليها والتي سترشد التنفيذ؟
ب1) كيف ستُمنح بيانات الاعتماد وتُدار؟
ب2) مَنْ المسؤول عن تقديم بيانات الاعتماد؟
ب3) كيف ستُدمج بيانات الاعتماد المذكورة في الأنظمة الفنية لأمناء السجلات / السجلات؟

ملحق المواصفة المؤقتة

1. وفقًا للقسم 4.4، مواصلة العمل المجتمعي لوضع نموذج الاعتماد والوصول الذي يتوافق مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، مع الاعتراف بالحاجة للحصول على إرشاد إضافي من فريق عمل المادة 29 المجلس الأوروبي لحماية البيانات.

مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم2

تحديد واختيار مُزوّدي الهُويّة (إذا تم ذلك الاختيار) الذين يمكنهم منح بيانات الاعتماد لاستخدامها في النظام.

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
تحديد الهُويّة والمصادقة في نموذج مجموعة الدراسة الفنية TSG	https://www.icann.org/en/system/files/files/technical-model-access-non-public-registration-data-30apr19-en.pdf الصفحات 24-23	

التقرير النهائي لفريق عمل الخبراء EWG – ترخيص استخدام جهة اتصال خدمات دليل التسجيل RDS ومبادئ اعتماد مستخدم خدمات دليل التسجيل RDS	https://www.icann.org/en/system/files/files/final-report-06jun14-en.pdf الصفحتان 40-39 والصفحات 67-62	
مسوَّدة إطار عمل لنموذج موحد للوصول إلى البيانات ممكن للوصول المستمر إلى بيانات نظام WHOIS الكاملة – كيف يمكن وضع متطلبات المصادقة للمستخدمين المشروعين؟	https://www.icann.org/en/system/files/files/framework-elements-unified-access-model-for-discussion-20aug18-en.pdf الصفحات 10-9 و11-10 و18 و23	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة:
لا شيء مُتوقع.

المهام:
- مراجعة المواد المذكورة أعلاه ومناقشة وجهات النظر حول المصادقة / الترخيص (العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP)
- تأكيد تعريفات المصطلحات الرئيسية، الترخيص والاعتماد والمصادقة
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: ICANN 65

هـ) معايير / محتوى الطلبات لكل مجموعة مستخدمين

الهدف: وضع الحد الأدنى من متطلبات السياسة والمعايير والمحتوى للطلبات لكل مجموعة مستخدمين على النحو المحدد في ج.

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-ج
ج1) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم وصول المستخدمين إلى البيانات؟

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
• الملحق "ب" – إطار الإفصاح التوضيحي المطبق على طلبات الإفصاح لأصحاب حقوق الملكية الفكرية – الصفحات 93-85 • اتفاقية اعتماد مُزوِّد خدمة الخصوصية والبروكسي	التقرير النهائي بشأن مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي (07 كانون الأول (ديسمبر) 2015)	
مثال: معلومات DE. ونموذج الطلب	https://www.denic.de/en/service/whois-service/third-party-requests-for-holder-/data https://www.denic.de/fileadmin/public/downloads/Domaindatenanfrage/Antrag_Domaindaten_Rechteinhaber_EN.pdf	
مثال: نموذج طلب Nominet	https://s3-eu-west-amazonaws.com/.1nominet-prod/wp-content/uploads/201Data/22101442/05/8request-form.pdf-	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة:

التوصية رقم 18 (لكنها لا تتطلب الإفصاح الأوتوماتيكي عن المعلومات)

الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة للطلبات المعقولة للإفصاح القانوني:
- تحديد ومعلومات عن الطالب (بما في ذلك طبيعة / نوع الكيان التجاري أو الفرد، بيانات التوكيل، عند الاقتضاء وحيثما يكون ذات صلة)؛
- معلومات حول الحقوق القانونية للطالب والحيثيات المحددة و / أو مبرر الطلب، (على سبيل المثال، ما هو أساس أو سبب الطلب؛ لماذا من الضروري للطالب أن يطلب هذه البيانات؟)؛
- تأكيد بأن الطلب يجري تقديمه بحسن النية.
- قائمة بعناصر البيانات التي يطلبها الطالب وسبب اقتصار هذه البيانات على الحاجة؛
- الاتفاق على المعالجة قانونًا لأي بيانات مستلمة استجابةً للطلب.

المهام:
- تأكيد نُهج التنفيذ للتوصية رقم 18
- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: ICANN 65

و) سياسة الاستعلام

الهدف: وضع الحد الأدنى من متطلبات السياسة لتسجيل الاستعلامات، وتحديد الضوابط المناسبة للوقت الذي ينبغي فيه إتاحة سجلات الاستعلام، وما إذا كان ينبغي أن تكون هناك قيود استعلام لمستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المصادق عليهم وغير المصادق عليهم.

- كيف سيتم تقييد الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة من أجل تقليل مخاطر الوصول والاستخدام غير المرخص به (على سبيل المثال عن طريق تمكين الوصول على أساس استعلامات محددة فقط بدلاً من عمليات النقل الكبيرة و / أو القيود الأخرى على عمليات البحث أو خدمات الدليل العكسي، بما في ذلك آليات لتقييد الوصول إلى الحقول على ما هو ضروري لتحقيق الغرض المشروع المعني)؟
- هل ينبغي النظر في سرية الاستعلامات، على سبيل المثال من قِبل سلطات إنفاذ القانون؟
- كيف ينبغي موازنة قيود الاستعلام مقابل الاحتياجات الاستقصائية الواقعية بالإحالة المرجعية؟

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-أ
أ7) كيف يمكن لبروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP، القادر فنيًا، أن يسمح للسجلات / أمناء السجلات بقبول رموز الاعتماد المميزة وغرض الاستعلام؟ بمجرد أن يضع المعتمدون المناسبون نماذج الاعتماد وتوافق عليها السلطات القانونية ذات الصلة، كيف يمكننا ضمان أن بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP قادر فنيًا وجاهز لقبول رمز الطالب المعتمد وتسجيله والاستجابة له؟

ملحق المواصفة المؤقتة:
6 القيود من حيث حجم الاستعلام المتصور في إطار برنامج الاعتماد الموزون مقابل الاحتياجات الاستقصائية الواقعية بالإحالة المرجعية.

7 سرية الاستعلامات عن بيانات التسجيل من قِبل سلطات إنفاذ القانون.

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
SSAC 101 – الدليل الإرشادي للجنة SSAC حول الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق	https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-101-en.pdf	وصف تأثيرات تحديد المعدل.

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة: لا يوجد.

المهام:
- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: ICANN 65

ز) استلام الإقرار، بما في ذلك الجدول الزمني

الهدف: تحديد متطلبات السياسة حول الجدول الزمني لإقرار الاستلام والمتطلبات الإضافية (إن وجدت) التي يجب أن يحتوي عليها الإقرار.

ما هو الحد الأدنى الأساسي لمتطلبات الاستلام الموحد للإقرار لأمناء السجلات / السجلات، إن وجد؟ ماذا عن الطلبات "العاجلة" وكيف يتم تحديدها؟

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-ج
ج1) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم وصول المستخدمين إلى البيانات؟

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
التقرير النهائي للمرحلة 1، التوصية رقم 18 الجدول الزمني والمعايير لاستجابات أمين السجل ومشغل السجل	https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-gtld-registration-data-specs-final-20feb19-en.pdf صفحة 19	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة: – التوصية رقم 18:
الجدول الزمني والمعايير لاستجابات أمين السجل ومشغل السجل -
يجب على أمناء السجلات والسجلات النظر بشكل معقول في طلبات الإفصاح القانوني واستيعابها:
• وقت الاستجابة لإقرار استلام طلب معقول للإفصاح القانوني. وبدون إبطاء لا داعي له، على ألا يزيد عن يومي (2) عمل اعتبارًا من الاستلام، ما لم تجعل الظروف الموضحة هذا الأمر ممكنًا.

المهام:
- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: سيتم تحديدها

ح) متطلبات الاستجابة / التوقعات، بما في ذلك الجدول الزمني / اتفاقيات مستوى الخدمة SLA

الهدف: تحديد متطلبات السياسة حول متطلبات الاستجابة، بما في ذلك معالجة أسئلة مثل:

- إدراج معالجة أسئلة مثل:
- ما إذا كان يجب إرجاع بيانات نظام WHOIS الكاملة أم لا عندما يقوم مستخدم مصادق عليه بإجراء استعلام.
- ما ينبغي أن تكون التزامات اتفاقية مستوى الخدمة SLA للاستجابات على طلبات الوصول / الإفصاح
- ما هي المتطلبات الدُنيا للاستجابات على الطلبات، بما في ذلك رفض الطلبات؟

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-أ/ج
أ5) ما هي عناصر البيانات التي ينبغي لكل مستخدم / طرف الوصول إليها بناءً على غرضه؟
أ6) إلى أي مدى يمكننا تحديد مجموعة عناصر البيانات والنطاق المحتمل (الحجم) لأطراف ثالثة و / أو أغراض محددة؟
ج1) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم وصول المستخدمين إلى البيانات؟

توصية المرحلة 1 – رقم 3
ما هي عناصر البيانات التي ينبغي لكل مستخدم / طرف الوصول إليها؟

ملحق المواصفة المؤقتة
2. معالجة جدوى طلب جهات اتصال فريدة من نوعها للحصول على عنوان بريد إلكتروني مجهول موحد عبر تسجيلات اسم النطاق مع أمين سجل معين، مع ضمان الأمن/الاستقرار وتلبية متطلبات القسم 2.5.1 من الملحق "أ".

مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم6
وصف متطلبات مستوى الخدمة (SLR) لكل مكون من مكونات النظام، بما في ذلك ما إذا كانت اتفاقيات مستوى الخدمة SLR وتقييمات مشغلي المكونات مقابلهم تُعلن، وللتعامل مع الشكاوى حول الوصول.
مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم7
تحديد الأسباب المشروعة لرفض الطلب.
مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم8
إيجاز دعم الارتباط عبر استعلام مستعار الاسم كما هو موضح في القسم 7.2.

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
التقرير النهائي للمرحلة 1، التوصية رقم 18 الجدول الزمني والمعايير لاستجابات أمين السجل ومشغل السجل	https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-gtld-registration-data-specs-final-20feb19-en.pdf صفحة 19	
التقرير النهائي بشأن مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي (07 كانون الأول (ديسمبر) 2015) • الملحق "ب" – إطار الإفصاح التوضيحي المطبق على طلبات الإفصاح لأصحاب حقوق الملكية الفكرية – الصفحات 92-90	https://gnso.icann.org/sites/default/files/filefield_48305/ppsai-final-07dec15-en.pdf	قسم من إطار الإفصاح التوضيحي لمجموعة عمل مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي PPSAI يوضح بالتفصيل الحد الأدنى المطلوب للاستجابة

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة:
التوصية رقم 18:

- المتطلبات الخاصة بما ينبغي أن تحتوي عليه استجابات المعلومات. يجب أن تتضمن الردود حيث رُفِض الإفصاح عن البيانات (كليًا أو جزئيًا) حيثيات كافية للطالب لفهم أسباب القرار، بما في ذلك، على سبيل المثال، تحليل وشرح كيفية تطبيق اختبار الموازنة (إذا كان معمولاً به).
- ينبغي الاحتفاظ بسجلات الطلبات والإقرارات والاستجابات بما يتفق مع ممارسات تسجيل الأعمال القياسية بحيث تكون متاحة لتقديمها عند الحاجة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما يكون لأغراض التدقيق من جانب قسم الامتثال في ICANN.
- سيحدث وقت الاستجابة للاستجابة للطالب بدون إبطاء لا داعي له، ولكن في غضون 30 يومًا كحد أقصى ما لم تكن هناك ظروف استثنائية. وقد تشتمل تلك الظروف على العدد الإجمالي للطلبات المستلمة. وتلتزم الأطراف المتعاقدة بإبلاغ ICANN بعدد الطلبات الواردة بصفة منتظمة بحيث يمكن تقييم المعقولية.
- وسوف تتم مراعاة إطار زمني منفصل [لا يقل عن X يوم عمل] من أجل الرد على طلبات الإفصاح المعقولة "العاجلة"، وهي الطلبات التي يتم تقديم دليل معها يوضح الحاجة الفورية للإفصاح [من المفترض الانتهاء من الإطار الزمني والمعايير الخاصة بالطالبات "العاجلة" خلال عملية التنفيذ].

المهام:

- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: أغسطس (آب)

ط) سياسة الاستخدام المقبول

الهدف: تحديد متطلبات السياسة حول:

1. كيف ينبغي وضع مدونة القواعد السلوكية (إن وجدت) وتطويرها وإنفاذها باستمرار؟
2. إذا وضعت ICANN والأطراف المتعاقدة معها مدونة القواعد السلوكية لأطراف ثالثة ذات مصلحة مشروعة، فما هي الميزات والاحتياجات التي يجب أخذها في الاعتبار؟
3. هل هناك تدفقات بيانات إضافية يجب توثيقها خارج ما تم توثيقه في المرحلة 1؟

هل يمكن لمدونة القواعد السلوكية أن تُتمم أو تُستخدم مع ما تم تنفيذه من التوصية رقم 18 للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP؟

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-ج
ج1) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم وصول المستخدمين إلى البيانات؟
ج2) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم استخدام المستخدمين للبيانات بمجرد الوصول إليها؟
ج3) من سيكون مسؤولاً عن إنشاء القواعد / السياسات المذكورة وإنفاذها؟
ج4) ما هي العقوبات أو العقوبات، إن وجدت، التي سيواجهها المستخدم لإساءة استخدام البيانات، بما في ذلك القيود المستقبلية على الوصول أو التعويض لموضوعات البيانات الذين أُسيء استخدام بياناتهم بالإضافة إلى أي عقوبات منصوص عليها بالفعل في القانون المعمول به؟
ج5) ما هي أنواع الرؤى التي ستكون للأطراف المتعاقدة بشأن البيانات التي يتم الوصول إليها وكيفية استخدامها؟

ج6) ما هي الحقوق التي يتمتع بها موضوعات البيانات في التحقق من وقت وكيفية الوصول إلى بياناتهم واستخدامها؟
ج7) كيف يمكن لنموذج وصول طرف ثالث أن يستوعب المتطلبات المختلفة لإخطار موضوع البيانات بالإفصاح عن البيانات؟

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
المادة 40 من القانون العام لحماية البيانات GDPR، مدونة القواعد السلوكية	https://gdpr-/info.eu/art-40-gdpr	
رسالة فريق عمل المادة 29 إلى ICANN 11 نيسان (أبريل) 2018	https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/jelinekto-marby-11apr18--en.pdf	
Bird & Bird – مدونة القواعد السلوكية والمواد المرجعية للشهادات (أيار (مايو) 2017)	https://www.twobirds.com/~/media/pdfs/gdpr-pdfs/43--guide-to-the-gdpr--codes-of-conduct-and-=certifications.pdf?la en	
مثال: مدونة القواعد السلوكية لمُزوّدي السحابة (CISPE) (كانون الثاني (يناير) 2017)	https://cispe.cloud/c/ode-of-conduct	
مثال: مدونة القواعد السلوكية لمُزوّدي السحابة (السحابة الأوروبية) (تشرين الثاني (نوفمبر) 2018)	https://eucoc.cloud/en/contact/request-the-eu-cloud-code-of-conduct.html	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة: لا يوجد.

المهام:
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت

- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: أغسطس (آب)

ي) شروط الاستخدام / اتفاقيات الإفصاح / سياسات الخصوصية

الهدف: تحديد متطلبات السياسة حول شروط الاستخدام للأطراف الثالثة الذين يسعون إلى الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة:

- كحد أدنى، ما هي التدبير المطلوبة اللازمة لحماية البيانات الشخصية التي قد تُتاح لمستخدم / طرف ثالث معتمد بشكل كافٍ؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي وضعها للوصول إلى البيانات؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي وضعها للحدّ من استخدام البيانات التي يتم الوصول إليها بشكل سليم؟
- هل ينبغي أن تكون شروط الاستخدام المنفصلة مطلوبة لمجموعات مستخدمين مختلفة؟
- مَنْ الذي سيراقب ويفرض الامتثال لشروط الاستخدام؟
- ما هي الآلية التي ستُستخدم لفرض الامتثال لشروط الاستخدام؟

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-ج
ج1) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم وصول المستخدمين إلى البيانات؟
ج2) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم استخدام المستخدمين للبيانات بمجرد الوصول إليها؟
ج3) من سيكون مسؤولاً عن إنشاء القواعد / السياسات المذكورة وإنفاذها؟
ج4) ما هي العقوبات أو العقوبات، إن وجدت، التي سيواجهها المستخدم لإساءة استخدام البيانات، بما في ذلك القيود المستقبلية على الوصول أو التعويض لموضوعات البيانات الذين أُسيء استخدام بياناتهم بالإضافة إلى أي عقوبات منصوص عليها بالفعل في القانون المعمول به؟

مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم4
حدد بالتفصيل ما إذا كان بإمكان فئة معينة من الطالبين أو الطالبين بوجه عام تنزيل سجلات نشاطهم.
مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم10
وصف الشروط، إن وجدت، التي بموجبها سيُفصح عن الطلبات إلى الأطراف المتعاقدة.
مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم11
تقديم التحليل القانوني فيما يتعلق بالتزام مشغلي المكونات المختلفة للنظام.
مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم12
إيجاز إجراء لتقديم الشكاوى حول الإفصاحات غير الملائمة، وبالتالي، سياسة الاستخدام المقبول.

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
مسوَّدة إطار عمل لنموذج موحد للوصول إلى البيانات ممكن للوصول المستمر إلى بيانات نظام WHOIS الكاملة – ما هو دور شروط الاستخدام في نموذج موحد للوصول إلى البيانات؟	https://www.icann.org/en/system/files/files/framework-elements-unified-access-model-for-discussion-20aug18-en.pdf الصفحات 14-16	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة:

المهام:
- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: سبتمبر (أيلول)

ك) حفظ البيانات وتدميرها

الهدف: وضع الحد الأدنى لمتطلبات السياسة لحفظ البيانات المحتفظ بها وحذفها وتسجيلها للأطراف المشاركة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بيانات تسجيل نطاقات gTLD ومعلومات حساب المستخدم وسجلات المعاملات والبيانات الوصفية مثل تاريخ ووقت الطلبات

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة:

المرحلة1-الميثاق-ج
ج2) ما هي القواعد / السياسات التي ستحكم استخدام المستخدمين للبيانات بمجرد الوصول إليها؟

مجموعة الدراسة الفنية-النهائي-السؤال رقم5
وصف متطلبات حفظ البيانات المفروضة على كل مكون من مكونات النظام.

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب
المادة 5(1)(هـ) من القانون العام لحماية البيانات GDPR	https://gdpr.algolia.com/gdpr-article-5	
حفظ البيانات في نموذج مجموعة الدراسة الفنية TSG	https://www.icann.org/en/system/files/files/technical-model-access-non-public-registration-data-30apr19-en.pdf الصفحة 26	

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة: التوصية رقم 15:
1. من أجل إثراء مداولات المرحلة 2، يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن تقوم مؤسسة ICANN، كمسألة عاجلة، بمراجعة جميع عملياتها وإجراءاتها النشطة لتحديد وتوثيق الحالات التي يتم فيها طلب البيانات الشخصية من أمين السجل بعد فترة "حياة التسجيل". ويجب بعد ذلك ينبغي تحديد فترات الاحتفاظ بعناصر البيانات المحددة وتوثيقها والاعتماد عليها لوضع توقعات الاحتفاظ بالبيانات الدُنيا ذات الصلة والمحددة المطلوبة لأمناء السجلات. ويوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بدعوة أعضاء المجتمع للإسهام في ممارسة جمع البيانات من خلال تقديم إسهام حول أغراض مشروعة أخرى قد تسري عليها فترات احتفاظ مختلفة.

2. في غضون ذلك، أدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق ("TDRP") قد تم تحديدها على أنها تشتمل على أطول فترة احتفاظ مبررة مدتها عام واحد، وبالتالي أوصت بأن يُطلب من أمناء السجلات الاحتفاظ فقط بعناصر البيانات التي تُعتبر ضرورية لأغراض سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP، لمدة خمسة عشر شهرًا بعد حياة التسجيل بالإضافة إلى ثلاثة أشهر لتنفيذ الحذف، أي 18 شهرًا. ويستند هذا الحفظ إلى نص السياسة المنصوص عليه في سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP أنه لا يجوز رفع المطالبات بموجب السياسة إلا لمدة 12 شهرًا بعد الانتهاك المزعوم (حاشية: راجع سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP القسم 2.2) من سياسة النقل (حاشية: راجع القسم 1.15 من سياسة فض خلافات نقل ملكية اسم النطاق TDRP). لا تُقيّد فترة الحفظ المذكورة قدرة السجلات وأمناء السجلات على الاحتفاظ بعناصر البيانات الواردة في التوصيات 7-4 لأغراض أخرى محددة في التوصية 1 لفترات أقصر.

3. يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن الأطراف المتعاقدة قد تكون لديهم احتياجات أو متطلبات لفترات حفظ مختلفة بما يتماشى مع القانون المحلي أو المتطلبات الأخرى. ويشير فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه لا يوجد شيء في هذه التوصية، أو في سياسة منفصلة صادرة عن ICANN، يحظر على الأطراف المتعاقدة تحديد فترات الحفظ الخاصة بهم، والتي قد تكون أطول أو أقصر مما هو محدد في سياسة ICANN.

4. يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن تقوم مؤسسة ICANN بمراجعة إجراء التنازل عن حفظ البيانات الحالي لتحسين الكفاءة وأوقات الاستجابة للطلب والامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR، على سبيل المثال، إذا مُنِح أمين سِجل من ولاية قضائية معينة بنجاح تنازلًا عن حفظ البيانات، فقد يطبق أمناء السجلات في نفس الوضع نفس التنازل من خلال إجراء إخطار وبدون الحاجة إلى تقديم طلب منفصل.

المهام:

- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: سبتمبر (أيلول)

ل) الاستدامة المالية

الهدف: ضمان أن جميع جوانب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مُستدامة ماليًا. النظر في كيفية تحمل تكاليف تنفيذ وإدارة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ومَنْ يتحملها.

- تحديد ما إذا كانت أوجه القصور في السوق موجودة قبل أيار (مايو) 2018 وما إذا كانت موجودة في عالم ما بعد تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.
- هل ينبغي للأطراف المتعاقدة و / أو ICANN أن تتحمل تكلفة الحل الموحد، حتى إذا اعتُبر الإفصاح عن بيانات التسجيل في المصلحة العامة؟
- إذا كان الاعتماد حلاً قابلاً للتطبيق، فهل ينبغي أن تكون هناك رسوم طلب مرتبطة، أم هل ينبغي أن يعتمد هيكل الرسوم على النوع (المتدرج) أو الحجم أو الكمية للإفصاحات؟
- هل ينبغي أم هل يمكن تعويض موضوعات البيانات مقابل الإفصاح عن بياناتهم؟

أسئلة الخريطة الذهنية ذات الصلة: لا يوجد

مواد للمراجعة:

الوصف	الرابط	مطلوب للأسباب

تنفيذ المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذات الصلة: لا يوجد

المهام:

- تأكيد تعريفات المصطلحات الأساسية
- تحديد قائمة كاملة بأسئلة السياسة والمداولة حول كل منها
- تحديد الحلول الممكنة أو التوصيات المقترحة، إن وجدت
- تأكيد معالجة جميع أسئلة الميثاق وتوثيقها

التاريخ المستهدف للإنجاز: سيتم تحديدها

الملحق "ب" – معلومات أساسية عامة

معلومات أساسية للعملية والمشكلات

بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2018، بدأ مجلس GNSO العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) ووضع ميثاقًا للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD. وعلى العكس من جهود عملية وضع السياسات PDP الأخرى للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المتاحة أمام مشاركة الجميع، فقد اختار مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO تقييد تشكيل العضوية في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المذكورة، اعترافًا في الأساس بالحاجة إلى إتمام العمل في إطار زمني قصير نسبيًا ولتوفير الجهد بمسئولية. تمت دعوة كل من مجموعات أصحاب المصلحة في GNSO، واللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، ومنظمة دعم رموز البلدان (ccNSO)، واللجنة الاستشارية العامة (ALAC) واللجنة الاستشارية لنظام خادم الجذر (RSSAC) واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) من أجل تعيين عدد محدد من الأعضاء والبدلاء، وفقًا لما هو محدد في الميثاق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت دعوة مجلس إدارة ICANN ومؤسسة ICANN إلى تعيين عدد محدود من مسؤولي الاتصال من أجل هذا الجهد. وأُصدرت دعوة لمتطوعين إلى المجموعات المشار إليها آنفًا وذلك في شهر تموز (يوليو) وعقد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أول اجتماعاته للمرحلة 1 بتاريخ 01 آب (أغسطس) 2018.

○ معلومات أساسية عن المشكلة

بتاريخ 17 أيار (مايو) 2018، وافق مجلس إدارة ICANN على المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD. وقد اتخذ مجلس الإدارة هذا الإجراء لوضع متطلبات مؤقتة لكيفية قيام ICANN والأطراف المتعاقدة معها بمواصلة الامتثال للشروط التعاقدية الحالية لمؤسسة ICANN والسياسات الموضوعة من قِبل المجتمع ذات الصلة بنظام WHOIS مع الامتثال أيضًا للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) الخاص بالاتحاد الأوروبي (EU). واعتُمدت المواصفة المؤقتة بموجب إجراء السياسات المؤقتة الموضح في اتفاقية السجل (RA) واتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA). وعقب اعتماد المواصفة المؤقتة، مجلس الإدارة "سينفذ في الحال عملية وضع السياسات بالتوافق في الآراء المنصوص عليها في لوائح ICANN".[47] وسيجب تنفيذ عملية وضع السياسات بالتوافق في الآراء بشأن المواصفة المؤقتة في غضون سنة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، يشمل النطاق مناقشة نظام الوصول الموحد إلى بيانات التسجيل غير العامة.

وفي اجتماعه المنعقد بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2018، بدأ مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) عملية مُعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD واعتمد ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. وعلى العكس من جهود عملية وضع السياسات الأخرى PDP للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المتاحة أمام مشاركة الجميع، فقد اختار مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO تقييد تشكيل العضوية في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المذكورة، اعترافًا في الأساس بالحاجة إلى إتمام العمل في إطار زمني قصير نسبيًا ولتوفير الجهد بمسئولية. تمت دعوة كل من مجموعات أصحاب المصلحة في GNSO، واللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، ومنظمة دعم رموز البلدان (ccNSO)، واللجنة الاستشارية العامة (ALAC) واللجنة الاستشارية لنظام خادم الجذر (RSSAC) واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) من أجل تعيين عدد محدد من الأعضاء والبدلاء، وفقًا لما هو محدد في الميثاق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت دعوة مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN إلى تعيين عدد محدود من منسقي العلاقات من أجل هذا الجهد.

نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تقريره الابتدائي للمرحلة 1 للتعليق العام بتاريخ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018. قام فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بدمج التعليقات العامة في تقريره

[47] راجع القسم 3.1(أ) من اتفاقية السجل: https://www.icann.org/resources/unthemed-pages/org-agmt-html-2013-09-12-en

النهائي للمرحلة 1، وصوَّت مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على اعتماد جميع 29 توصية جميعًا ضمن التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في اجتماعه بتاريخ 04 أذار (مارس) 2019. بتاريخ 15 أيار (مايو) 2019، اعتمد مجلس إدارة ICANN التقرير النهائي للمرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، باستثناء أجزاء لتوصيتين: 1) الغرض 2 في التوصية 1، و2) خيار حذف البيانات في حقل المنظمة في التوصية 12. وفقًا للوائح ICANN، ستُجرى استشارة بين مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN لمناقشة أجزاء توصيات المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التي لم يعتمدها مجلس إدارة ICANN. في الوقت نفسه، سيقوم فريق مراجعة التنفيذ (IRT)، المكون من مؤسسة ICANN (ICANN org) وأعضاء من مجتمع ICANN، بتنفيذ التوصيات المعتمدة للتقرير النهائي للمرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. لتفاصيل أكثر حول حالة التنفيذ، يُرجى الاطلاع هنا.

بتاريخ 2 أيار (مايو) 2019، بدأ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المرحلة 2 من عمله. ويتضمن نطاق EPDP المرحلة 2 (أولاً) مناقشة نظام الوصول / الإفصاح الموحد لبيانات التسجيل غير العامة، و(ثانيًا) القضايا المُشار إليها في ملحق المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD (يُشار إليها فيما يلي باسم "قضايا مهمة لمزيد من العمل المجتمعي")، و(ثالثًا) المشكلات المؤجلة من المرحلة 1، على سبيل المثال، الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين وتنقيح حقل المدينة وما إلى ذلك. لتفاصيل أكثر، يُرجى الاطلاع هنا.

الملحق ج – عضوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وحضوره

عضوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وحضوره

ملخص نشاط الاجتماعات:

الاجتماعات العامة:

- 75 مكالمة جلسة عامة لمدة 155.5 ساعة
- 12 اجتماعًا وجهًا لوجه لمدة 77.5 ساعة
- 01 ندوة عبر الويب لمدة 1.0 ساعة
- 86% معدل المشاركة الإجمالية

اجتماعات الفريق الصغيرة:

- 10 مكالمات مجموعات فرعية لمدة 18.0 ساعة

اجتماعات اللجنة القانونية:

- 19 مكالمة مجموعات فرعية لمدة 29.4 ساعة
- 01 اجتماع وجهًا لوجه لمدة 1.5 ساعة

اجتماعات القيادة:

- 48 مكالمة للقيادة لمدة 47.5 ساعة
- 04 اجتماعات للقيادة وجهًا لوجه لمدة 20.5 ساعة

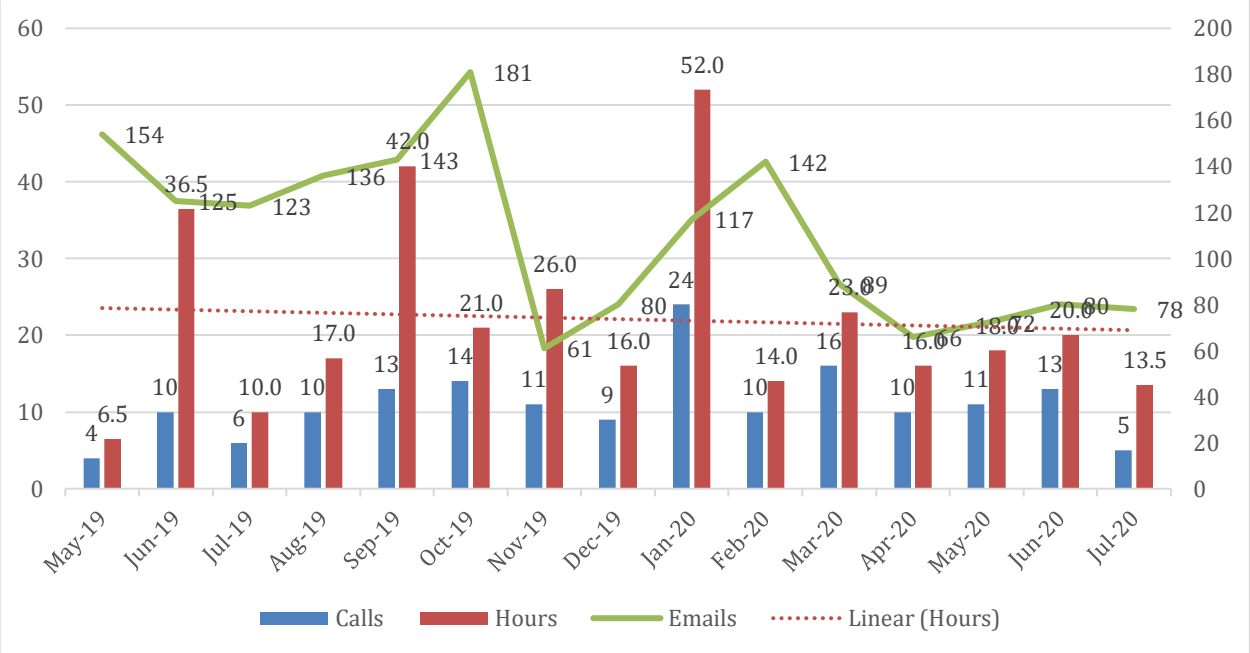

يمكن العثور على القائمة التفصيلية ورسائل بيان الاهتمام SOIوالحضور على https://community.icann.org/x/kBdIBg.

يمكن العثور على أرشيفات البريد الإلكتروني على
https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/.

الأعضاء النشيطون في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP العام: (اللجنة القانونية LC – عَمِلَ في اللجنة القانونية)

نوع العضو / الجهة التابع لها / الاسم	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	الحضور %	الدور
مُشارك حالي			%87.9	
عضو				
اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين			%97.7	
آلان غرينبرغ	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%97.7	
هاديه الميناوي	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%97.7	اللجنة القانونية LC
دائرة مستخدمي الأعمال التجارية			%94.8	
مارجي ميلام	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%95.4	اللجنة القانونية LC
مارك سفانكاريك	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%94.3	
مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO			%98.3	
رفيق دمّاك	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%98.3	رئيس
اللجنة الاستشارية الحكومية			%93.6	
كريستوفر لويس إيفانز	رسالة بيان الاهتمام	15 مايو (أيار) 2019	%96.6	
جورجيس تسيليتس	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%88.5	
لورين كابين	رسالة بيان الاهتمام	21 تشرين الأول (أكتوبر) 2019	%96.1	اللجنة القانونية LC
مجلس إدارة ICANN			%84.6	
بيكي بير	رسالة بيان الاهتمام	09 أيلول (سبتمبر) 2019	%93.5	اللجنة القانونية LC
كريس ديسبين	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%78.2	
دائرة الملكية الفكرية			%91.0	
بريان كينج	رسالة بيان الاهتمام	04 آب (أغسطس) 2019	%88.5	اللجنة القانونية LC
فرانك جورنود	رسالة بيان الاهتمام	12 كانون الثاني (يناير) 2019	%95.7	
مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة			%95.9	
دانييل هالوران	-	03 نيسان (أبريل) 2019	%94.3	
إيليزا أكوبيان	-	06 كانون الأول (ديسمبر) 2019	%98.4	
دائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت ومُزوّدي الاتصال			%65.5	
فيونا أسونغا	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%44.8	
توماس ريكيرت	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%86.2	اللجنة القانونية LC
مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية			%78.9	
عمرو الصدر	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%67.8	
يوهان (جلف) هلسينغاس	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%75.9	
ميلتون موللير	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%81.4	
ستيفان فليبوفتش	رسالة بيان الاهتمام	21 أيار (مايو) 2019	%84.5	
ستيفاني بيرين	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%86.2	اللجنة القانونية LC
<vacant>	-			
مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات			%85.0	
جيمس بلاديل	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%76.7	
مات سيرلن	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%86.2	
فولكير غرينمان	رسالة بيان الاهتمام	16 نيسان (أبريل) 2019	%92.0	اللجنة القانونية LC

مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات			%90.0	
آلان وودز	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%90.8	
مارك أندرسون	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%95.4	
ماثيو كروسمان	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%83.1	اللجنة القانونية LC
اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار			%92.1	
بين بتلر	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%93.1	
تارا والين	رسالة بيان الاهتمام	15 مايو (أيار) 2019	%90.9	اللجنة القانونية LC

البُدلاء النشطون لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP العام:

نوع العضو / الجهة التابع لها / الاسم	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	الحضور %	الدور
البديل				
اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين				
بستيان غوزلنغس	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%50.0	
هولي ريتشي	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%33.3	
دائرة مستخدمي الأعمال التجارية				
ستيف ديلبيانكو	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%100.0	
اللجنة الاستشارية الحكومية				
أولغا كافالي	رسالة بيان الاهتمام	22 أيار (مايو) 2019	%95.6	
راؤول غوسين	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%75.0	
رايان كارول	رسالة بيان الاهتمام	18 كانون الأول (ديسمبر) 2019	%100.0	
دائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت ومُزوّدي الاتصال				
سومان لال برادهان	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%33.3	
مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية				
ديفيد كيك	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%90.0	
تاتيانا تروبينا	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%77.8	اللجنة القانونية LC
ياوري كار غويروس	رسالة بيان الاهتمام	17 شباط (فبراير) 2020	%100.0	
مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات				
أوين سميغلسكي	رسالة بيان الاهتمام	16 نيسان (أبريل) 2019	%100	
سارة ويلد	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%98.7	
ثيو غويرتس	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%80.0	
مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات				
أرنو ويترشيم	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%80.0	
بيث بيكون	رسالة بيان الاهتمام	22 نيسان (أبريل) 2019	%95.7	
شون بسيري	رسالة بيان الاهتمام	06 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019	%100.0	
اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار				
غريغ آرون	رسالة بيان الاهتمام	05 تشرين الأول (أكتوبر) 2019	%77.8	
رود راسموسين	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%25.0	

دعم العاملين النشيطين لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP العام:

نوع العضو / الجهة التابع لها / الاسم	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	الحضور %	الدور
دعم العاملين				
ICANN (مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة)				
كيتلين توبيرغان		03 نيسان (أبريل) 2019		اللجنة القانونية LC
ماريكا كوننغس		03 نيسان (أبريل) 2019		
بيري كوب		03 نيسان (أبريل) 2019		اللجنة القانونية LC
أيمي بيڤينز		03 حزيران (يونيو) 2019		اللجنة القانونية LC
تيري آغنيو		03 نيسان (أبريل) 2019		
أندريا غلاندون		03 نيسان (أبريل) 2019		
جولي بسلاند		20 حزيران (يونيو) 2019		
ميشيل ديسميتر		20 حزيران (يونيو) 2019		
ناتالي بيريغرين		03 نيسان (أبريل) 2019		

المشاركون السابقون في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP العام:

نوع العضو / الجهة التابع لها / الاسم	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	الحضور %	الدور	تاريخ المغادرة
مشارك سابق	-				
عضو	-				
مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO	-				
جانيس كاركلينز	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%97.6	رئيس	03 تموز (يوليو) 2020
اللجنة الاستشارية الحكومية	-				
آشلي هينيمان	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%75.7		21 تشرين الأول (أكتوبر) 2019
مجلس إدارة ICANN	-				
ليون فيليب سانشيز أمبيا	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%88.5	اللجنة القانونية LC	09 أيلول (سبتمبر) 2019
دائرة الملكية الفكرية	-				
أليكس ديكون	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%87.5		01 كانون الأول (ديسمبر) 2019
مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة	-				
ترانغ نغيوين	-	03 نيسان (أبريل) 2019	%88.9	اللجنة القانونية LC	10 أبريل (نيسان) 2019
مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية	-				
أيدن فابيان فيردلاين	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%73.5		27 كانون الثاني (يناير) 2020
فرزانه بادي	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%69.2		27 كانون الثاني (يناير) 2020
مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات	-				
كريستينا روزيت	رسالة بيان الاهتمام	22 أبريل (نيسان) 2019	%97.6		07 آب (أغسطس) 2019
البديل	-				
دائرة الملكية الفكرية	-				
جنيفر غور	رسالة بيان الاهتمام	03 نيسان (أبريل) 2019	%97.6		13 شباط (فبراير) 2020

يمكن العثور على سجلات الحضور التفصيلية على https://community.icann.org/x/4opHBQ.

يمكن الاطلاع على أرشيفات البريد الإلكتروني لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات على https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/.

الملحق "د" – تحديدات التوافق في الآراء

يوجد أدناه تحديد الرئيس فيما يتعلق بمستوى التوافق في الآراء على كل توصية في التقرير النهائي لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. أُجريت هذه التحديدات وفقًا للعملية الموضحة هنا ووفقًا للقسم 3.6 – المنهجية القياسية لاتخاذ القرارات الخاصة بتوجيهات مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بالإضافة إلى ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

رقم التوصية	التحديد المقترح للرئيس	المجموعات التي لا تدعم التوصية أو جزء منها
رقم 1 الاعتماد	توافق في الآراء كامل	
رقم 2 اعتماد الكيانات الحكومية	توافق في الآراء كامل	
رقم 3 المعايير ومحتوى الطلبات	توافق في الآراء كامل	
رقم 4 إقرار الاستلام	توافق في الآراء كامل	
رقم 5 متطلبات الاستجابة	دعم قوي مع وجود معارضة ذات دلالة	اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (الدقة) دائرة الملكية الفكرية IPC دائرة الأعمال BC
رقم 6 مستويات الأولوية	اختلاف	اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (لا تدعم البند 6.2) دائرة الأعمال BC (لا تدعم البند 6.2) دائرة الملكية الفكرية IPC (لا تدعم البند 6.2) اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC (لا تدعم البند 6.2) اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC
رقم 7 أغراض الطالب	توافق في الآراء	مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG (اشتراط حذف الحاشية)
رقم 8 ترخيص الطرف المتعاقد	دعم قوي مع وجود معارضة ذات دلالة	اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (الدقة واعتراض على البند 8.17) دائرة الملكية الفكرية IPC دائرة الأعمال BC
رقم 9 أتمتة معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD	دعم قوي مع وجود معارضة ذات دلالة	دائرة الملكية الفكرية IPC دائرة الأعمال BC اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC
رقم 10 تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD	دعم قوي مع وجود معارضة ذات دلالة	مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG (لا تدعم اتفاقية مستوى الخدمة SLA للطلبات العاجلة)

		اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC دائرة الملكية الفكرية IPC دائرة الأعمال BC
رقم 11 شروط وأحكام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD	توافق في الآراء كامل	
رقم 12 متطلبات الإفصاح	دعم قوي مع وجود معارضة ذات دلالة	اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (الدقة) اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC
رقم 13 سياسة الاستعلام	توافق في الآراء كامل	
رقم 14 الاستدامة المالية	اختلاف	اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC اللجنة الاستشارية الحكومية GAC اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC دائرة الملكية الفكرية IPC دائرة الأعمال BC
رقم 15 التسجيل	توافق في الآراء كامل	
رقم 16 عمليات التدقيق	توافق في الآراء كامل	
رقم 17 متطلبات الإبلاغ	توافق في الآراء كامل	
رقم 18 مراجعة تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO	دعم قوي مع وجود معارضة ذات دلالة	اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC دائرة الأعمال BC IPC اللجنة الاستشارية الحكومية GAC
رقم 19 عرض معلومات مُزوّدي الخصوصية / البروكسي التابعين	توافق في الآراء كامل	
رقم 20 حقل المدينة	توافق في الآراء	مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG
رقم 21 حفظ البيانات	توافق في الآراء كامل	
رقم 22 الغرض 2	توافق في الآراء	مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG

الملحق "هـ" – بيانات الأقلية

اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)
دائرة الأعمال (BC) / دائرة الملكية الفكرية (IPC)
اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)
مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية (NCSG)
مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات (RrSG)
مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات (RySG)
اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)

EN

AL-ALAC-ST-0720-04-01-EN
الأصل: الإنجليزية
التاريخ: 29 تموز (يوليو) 2020
الحالة: تم التصديق عليها

اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
بيان اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP)

بيان اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC لإدراجه في التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD

اشتركت اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وقدمت البيان التالي:

1. ترى اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC أن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP يجب أن تنجح وستعمل لتحقيق هذه الغاية.
2. لدينا هيكل دعم نقوم بتنظيمه لضمان أن يفهم مجتمعنا ما نقدمه هنا وأن له إسهامه ودعمه.
3. ترى اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC أن المشتركين الفرديين مستخدمون وقد عملنا بانتظام نيابةً عنهم (كما هو الحال في عملية وضع السياسات PDP التي بدأناها لحماية حقوق المشتركين عند انتهاء صلاحية النطاقات الخاصة بهم)، إذا كانت احتياجات المشترك تختلف عن احتياجات مستخدمي الإنترنت البالغ عددهم 4 مليارات الذين ليسوا مشتركين، فهذه الاحتياجات الأخيرة لها الأسبقية. ونرى أن القانون العام لحماية البيانات GDPR وهذه العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP يمثلان هذا الموقف.
4. على الرغم من أن بعض مستخدمي الإنترنت يستشيرون نظام WHOIS ولن يتمكنوا من القيام بذلك في بعض الحالات من الآن فصاعدًا، فإن شاغلنا الرئيسي هو الوصول إلى تلك الأطراف الثالثة التي تعمل لضمان أن الإنترنت مكان آمن ومأمون للمستخدمين وهذا يعني أن إنفاذ القانون والباحثين في مجال الأمن السيبراني وأولئك الذين يكافحون الاحتيال في أسماء النطاقات وغيرهم ممن يساعدون في حماية المستخدمين من التصيّد والاحتيال والبرمجيات الضارة والبريد غير المرغوب فيه والاحتيال وهجمات الحجب المنتشر للخدمة DDoS، وغيرها يمكن أن يعمل مع أدنى تقليل في الوصول إلى بيانات نظام WHOIS. وكل ذلك ضمن قيود القانون العام لحماية البيانات GDPR بطبيعة الحال.

عملنا بجسارة لدعم عملية العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP والعمل نيابةً عن ما يقرب من 5 مليارات مستخدم للإنترنت الآن.

كان الهدف من المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP هو وضع ما يسمى الآن بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)، بالإضافة إلى معالجة عدد من المشكلات التي لم تكتمل خلال المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

أُنجز قدر هائل من العمل، لكن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC ترى أنه إذا تم نشر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، فإن احتمالية تحقيقه للأهداف التي تحتاجها المجتمعات التي ندعم جهودها ستكون منخفضة. وتحتاج هذه المجتمعات إلى الوصول إلى بيانات محددة دقيقة وغير عامة وقابلة للاستخدام وتحتاج إليها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها.

تشمل المنهجيات الرئيسية لتحقيق ذلك ما يلي:

- عدم توسيع نطاق تشريعات الخصوصية. تنقيح البيانات المحمية بموجب هذه القوانين فقط؛
- التأكد من أن البيانات دقيقة، وأن معلومات الاتصال قابلة للاستخدام – وهذا هو السبب الوحيد لوجود معلومات الاتصال؛
- إلى أقصى حد ممكن وقانوني، معالجة الاستعلامات بطريقة مؤتمتة مما يؤدي إلى استجابات سريعة (قريبة من الفورية إن أمكن).

التقرير النهائي للأسف لا يلبي أي شيء من هذا على وجه اليقين.

وعلى وجه التحديد:

- سمحت المرحلة 1 بتنقيح المعلومات حول الأشخاص الاعتباريين (الشركات) وكذلك الأشخاص الطبيعيين (الأشخاص) ويقوم معظم أمناء السجلات والسجلات بهذا التنقيح الكامل. كما يقومون بالتنقيح بغض النظر عن الموقع الجغرافي.
- كان من المفترض أن تعالج المرحلة 2 بشكل كامل قضية الاعتباريين مقابل الطبيعيين، ولكن على الرغم من وجود بعض المناقشات، أُعيدت المشكلة إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لمعالجتها المحتملة في وقت ما في المستقبل.
- يتطلب القانون العام لحماية البيانات (GDPR) أن تكون البيانات دقيقة للأغراض التي تتم معالجتها فيها. وفي حالة بيانات خدمات دليل التسجيل RDS، هو معرفة مَنْ هو المشترك وتسهيل الاتصال. أثبتت دراسات دقة نظام WHOIS أنه عندما كانت المعلومات متاحة للجمهور، كانت غير دقيقة على الإطلاق. وكان من المفترض أن تناقش المرحلة 2 بشكل كامل مشكلة الدقة فيما يتعلق بالبيانات المنقحة الآن. ولم يتم ذلك. صدر توجيه لعملية وضع السياسات PDP من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بعدم معالجة هذا الموضوع وسوف ينظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في معالجته بطريقة غير محددة حتى الآن.
- يجري حاليًا الاتصال بالمشتركين من خلال طرق (نماذج ويب إلى حد كبير) التي أظهرت الدراسات أنها غير فعالة وبدون تغذية راجعة إلى المُرسل حول مدى وصول الرسالة إلى المشترك. أُعيدت مناقشة إضافية إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لإمكانية معالجتها في وقت ما في المستقبل.
- هناك عدد قليل من حالات الاستخدام التي سيستجيب لها نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أوتوماتيكيًا. وكان القصد من ذلك أنه مع تقدم القوانين والفقه القانوني والمسائل التعاقدية، فإن آلية "التطور" ستسمح بمعالجة المزيد من حالات الاستخدام بطريقة مؤتمتة. آلية التطور الموصى بها هي اللجنة الدائمة (SC) التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO التي تتطلب الموافقة على حالات الاستخدام الجديدة ليس فقط من قِبل الأطراف المتعاقدة (التي قد تكون عُرضة للعقوبات إذا لم تُنفذ بشكل صحيح)، ولكن أيضًا من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. يُسمح للجنة الدائمة SC بالتوصية بالتنفيذ الخالص (الذي يتطلب موافقة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للمضي قدمًا في التنفيذ) وبالسياسة (التي تتطلب عملية سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO مثل عملية وضع السياسات PDP قبل أن تتمكن من المتابعة). ليس من الواضح ما إذا كان سيتم التعامل مع توصيات حالة استخدام قرار نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الجديد على أنها تنفيذ، أم إذا كان

يجب وضع ميثاق لعملية وضع سياسات PDP جديدة (أو ما يعادلها) للسماح فعليًا بهذه الأتمتة (من المحتمل إضافة سنوات للسماح بحالات استخدام جديدة).

وافقت اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، مع العديد من المجموعات الأخرى، على نموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الحالي على الرغم من التحفظات القوية لأننا تأكدنا من أن آلية التطور ستسمح بالتغيير بطريقة عملية وفي الوقت المناسب. لم يتم ضمان هذه التغييرات بسبب المشكلات القانونية والمسؤولية، لكنها كانت ممكنة. واستنادًا إلى ما هو معروف الآن عن آلية التطور، وعدم الوضوح حول كيفية عملها وكيف سيتم التعامل مع توصياتها من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، فإن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC بالتأكيد لم توافق أبدًا على نموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الحالي.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن توصية اللجنة الدائمة تتطلب افتراضيًا تصويت الأغلبية المعياري لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، فمن الممكن أن يتم تغيير ذلك ليتطلب أغلبية ساحقة.[48]

- النموذج المالي مزعج. للوهلة الأولى، قد لا يكون من غير المعقول بالنسبة لمستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أن يتحملوا جزءًا كبيرًا من التكاليف التشغيلية، ولكن عند تحديد الأسعار لمحاولة ضمان ذلك، من الممكن أن يتم تحديدها مرتفعة جدًا بحيث لا تشجع على الاستخدام. وهذا لن يؤدي فقط إلى عدم تحقيق تلك الأهداف المالية، ولكن يؤدي بشكل فعال إلى إلغاء الجهد بأكمله. يجب أن تكون هناك مرونة في التسعير لضمان أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قابل للاستخدام حقًا. ولتحقيق هذه الغاية، من غير الواضح حاليًا إلى أي مدى قد تحتاج ICANN إلى دعم الخدمة.

ترجع كل هذه المشكلات إما إلى المشكلات التي صدرت تعليمات للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بعدم معالجتها، أو اختارت عدم معالجتها، أو تركت صياغة التوصية غامضة بدرجة كافية بحيث لا تقدم أي مستوى من الثقة في النتائج.

يمكن تتم معالجة كل هذه المشكلات بشكل مناسب من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أثناء تداوله حول هذا التقرير النهائي.

ووفقًا لذلك، تدعم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC هذا التقرير بصورة مشروطة وفقًا لإجراءات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المحددة أدناه.

إذا لم تتحقق هذه النتائج، فإن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC ترى أن هذا التقرير سينتج عنه تنفيذ متعدد السنوات، وبدوره سيؤدي إلى نظام إصدار بطاقات مُضخَّم ومفرط التعقيد ومكلف للغاية. وعلى هذا النحو، فإن التقرير النهائي في مجمله باستثناء التوصيات أرقام 22-19 لن يحظى بدعمنا[49].

[48] يسمح تصويت الأغلبية الساحقة لمجموعة أصحاب مصلحة واحدة بالإضافة إلى عضو آخر في المجلس باستخدام حق النقض ضد أي إجراء من إجراءات GNSO.

[49] لتجنب الشك، في حالة عدم استيفاء الشروط، ستظل اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC تدعم التوصيات 22-19 ولكن ليس بقية التقرير.

نتائج مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المطلوبة لكي تدعم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP:

1. يوافق مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على أن أي توصية من اللجنة الدائمة للتطور بشأن حالات استخدام قرارات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الإضافية (التي تتوافق تمامًا مع توصية سياسة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP رقم 9.3) سيتم التعامل معها على أنها تنفيذ ولن تتطلب مزيدًا من مداولات السياسة.
2. الاعتباري مقابل الطبيعي، والدقة، ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS والبريد الإلكتروني مجهول الهُويّة سيتم التعامل معها بشكل كامل مع المشاركة الكاملة في جميع جوانب المناقشات من قِبل لجان ICANN الاستشارية التي ترغب في المشاركة. وإذا تم اعتبار هذه القضايا على أنها سياسة، فيجب معالجتها من قِبل مجموعة مخولة لتقديم توصيات السياسات، بقيادة رئيس مؤهل وغير متعارض. يجب أن تشارك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC و اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC في وضع تفويض أو ميثاق لهذه المجموعات. ويجب ألا يتجاوز هدف إنجاز جميع الأعمال في موعد أقصاه نيسان (أبريل) 2021.
3. يوافق مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على أن التصديق على توصيات اللجنة الدائمة للتطور سوف يتطلب فقط أغلبية GNSO كما هو مطلوب حاليًا في دليل سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.
4. يُقر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بأن المداولات أثناء تحديد الأسعار لتنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يجب أن تشمل المستخدمين المحتملين المستقبليين لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وليس فقط النظر في استرداد التكلفة ولكن القدرة الفعلية ورغبة مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD في دفع الأسعار التي يتم تحديدها.

وافقت عليه بالإجماع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، **بتاريخ 29 تموز (يوليو) 2020**
قدَّمه آلان غرينبرغ نيابةً عن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC

ملحق ببيان الأقلية للجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC للتقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

يُثمن أعضاء اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) الفرصة لتقديم هذا الملحق للبيان الذي تم تقديمه بتاريخ 29 تموز (يوليو) 2020.

لقد أتيحت الآن للجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، مع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، الفرصة لمراجعة ومناقشة البيانات المقدمة من قِبل دائرة الأعمال BC / دائرة الملكية الفكرية IPC واللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC، إلى جانب تلك المقدمة من مجموعات أعضاء العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الأخرى.

على الرغم من أن كل من اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC ودائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC واللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC اتبعت نهجًا مختلفًا إلى حد ما لمعالجة مواقفنا فيما يتعلق بالتقرير، فإن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC تتفق بشكل عام مع المواقف التي تم اتخاذها في بيانات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ودائرة الأعمال BC / دائرة الملكية الفكرية IPC. وعلى وجه الخصوص، تُثمن اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC التحليل المتعمق والثاقب المقدم من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ودائرة الأعمال BC / دائرة الملكية الفكرية IPC.

لم يكن الاعتراض على نتائج ما مضى أكثر من عام من النقاش الصعب للغاية شيئًا استخفت به اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC. ولكي نكون واضحين، هذا ليس موقفًا، كما تم الإشارة إليه ضمنيًا، أننا معارضون لأننا "لم نصل إلى طريقنا". إن الاستمرار بدون معالجة المشكلات التي نرى أنها حاسمة لنجاح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD سيؤدي إلى نظام لن يلبي احتياجات مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، مع فرصة ضئيلة لتصحيح هذه المشكلات بشكل كبير في المستقبل. ونأمل أن تأخذ المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس الإدارة هذا الأمر في الاعتبار، إن أمكن، مع تقدم هذه العملية.

صدقت عليه اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، بتاريخ 24 آب (أغسطس) 2020.

بيان الأقلية لدائرة الأعمال (BC) ودائرة الملكية الفكرية (IPC) بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP يفشل في تقديم نظام للوصول الموحد يلبي احتياجات مستخدميه. ووفقًا لذلك، يجب أن تعارض دائرة الأعمال (BC) ودائرة الملكية الفكرية (IPC).

كما هو مذكور في بياننا حول التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، فإن دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC من المؤيدين الراسخين لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN من الأدنى فالأعلى والذي يدفعه التوافق في الآراء، كما يتضح من مشاركتنا الحسنة والنشطة في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. وضع ميثاق للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لإنشاء نظام موحد، مع وجود هدفين مزدوجين لحماية البيانات الشخصية للمشتركين وتزويد المستخدمين بوصول متسق وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به إلى بيانات المشترك عندما يحتاج المستخدمون إلى معالجة هذه البيانات بشكل قانوني لأغراضهم المشروعة. ولأن تقرير المرحلة 2 النهائي فشل في القيام بذلك، فإن التقرير النهائي للمرحلة 2 غير مقبول.

مخاوف مشتركة

تدعم دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC حماية خصوصية البيانات الشخصية، ويسعى قانون الخصوصية إلى تحقيق التوازن بين الحق الفردي في الخصوصية والمصالح المشروعة الأخرى. ولسوء الحظ، فشل التقرير النهائي للمرحلة 2 في تحقيق هذا التوازن. هذا الفشل يضر بأولئك الذين يحمون حقوقهم الأساسية وأولئك الذين يعملون من أجل المصلحة العامة أو المصالح المشروعة الأخرى. تشمل مصالح أعضاء الدائرة التجارية BC تعزيز ثقة المستخدم في الاتصالات عبر الإنترنت والتفاعلات التجارية (كما هو متقدم في توجيه الاتحاد الأوروبي لأمن الشبكات ونظم المعلومات NIS، على سبيل المثال). وتشمل مصالح أعضاء دائرة الملكية الفكرية IPC حماية المستهلكين من التصيّد والاحتيال والمنتجات المقلدة الخطيرة وغير ذلك من أشكال الاحتيال على النحو المنصوص عليه في المادة 38 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، بالإضافة إلى حماية الملكية الفكرية على النحو المنصوص عليه في المادة 17 القسم 2 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

لاحظت دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC أن التقرير النهائي للمرحلة 2 فشل في معالجة العديد من المخاوف التي أثارتها المفوضية الأوروبية وهيئة حماية البيانات البلجيكية (DPA)، بالإضافة إلى لجان ICANN الاستشارية: اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التي تمثل جهات إنفاذ القانون ومصالح حماية المستهلك، واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) التي تمثل مصالح المستخدم النهائي للإنترنت، واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) المسؤولة عن تقديم المشورة لمجلس إدارة ICANN بشأن الأمور المتعلقة بأمن وسلامة أنظمة تخصيص الأسماء والعناوين على الإنترنت.

مخاوف مشتركة مع المفوضية الأوروبية وهيئة حماية البيانات DPA البلجيكية

حثت المفوضية الأوروبية[50] "ICANN والمجتمع على وضع نموذج وصول موحد يسري على جميع السجلات وأمناء السجلات ويوفر طريقة مستقرة وقابلة للتنبؤ وقابلة للتطبيق للوصول إلى بيانات تسجيل نطاقات gTLD غير العامة للمستخدمين الذين لديهم مصلحة مشروعة أو أساس قانوني آخر على النحو المنصوص عليه في القانون العام لحماية البيانات (GDPR)." وذكرت المفوضية الأوروبية بأنها تعتبر هذا الأمر "حيويًا وعاجلًا" وحثت ICANN على "وضع وتنفيذ نموذج وصول عملي وقابل للتطبيق في أقصر إطار زمني ممكن ..." هيئة حماية البيانات DPA البلجيكية، وهي السلطة الرقابية على ICANN نظرًا لتأسيسها الأوروبي في بلجيكا، وصفت النموذج المركزي بأنه خيار "أفضل، سليم المنطق من حيث الأمن وموضوعات البيانات."[51] ولسوء الحظ، فشل

[50] راجع: https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/odonohue-to-marby-03may19-en.pdf
[51] راجع: https://www.icann.org/news/blog/icann-meets-with-belgian-data-protection-authority

التقرير النهائي للمرحلة 2 في توفير طريقة للوصول على الإطلاق، ناهيك عن الطريقة التي يمكن وصفها بأنها "مستقرة ويمكن التنبؤ بها وقابلة للتطبيق." على العكس من ذلك، فإن التقرير النهائي للمرحلة 2 يوفر فقط موقعًا مركزيًا لتقديم الطلبات. وبذلك، فإنها ترفض إرشاد هيئة حماية البيانات DPA البلجيكية لصالح ترك القرار بشأن الإفصاح عن البيانات من عدمه وفقًا لتقدير أكثر من ألفي طرف متعاقد منفصل، ولا يُطلب من أي منهم بموجب عقود أو سياسات ICANN تعيين مستشار قانوني، أو مسؤول حماية بيانات، أو متخصص في الخصوصية.

مخاوف دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC التي شاركتها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

نشارك أيضًا مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن فشل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في معالجة قضايا دقة البيانات والتمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين. في رسالتها بتاريخ 22 حزيران (يونيو) إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO[52]، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى أن "هذه المشكلات حرجة للمصلحة العامة. إن عدم معالجة هذه القضايا كجزء للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الحالي يخاطر بنظام غير كامل يفتقر إلى القدرات الأساسية التي تعزز السلامة العامة. علاوة على ذلك، فإن الفشل في التعامل مع هذه القضايا الهامة يلقي بظلال من الشك على شرعية وفعالية عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لمعالجة القضايا ذات الأهمية لأصحاب المصلحة من غير المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO والمصلحة العامة." ولسوء الحظ، تم تجاهل مناشدات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في المرحلة 2. على الرغم من أن القانون العام لحماية البيانات (GDPR) يتطلب دقة البيانات، فقد أزال مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الدقة من اختصاص عمل المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، وفشل التقرير النهائي للمرحلة 2 في معالجة الحاجة إلى التمييز بين المشتركين من الشخص الاعتباري والطبيعي.

مخاوف دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC التي شاركتها اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC

أثار تعليق اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على التقرير الابتدائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (SSAC 111[53]) مخاوف عديدة من أن التوصيات "لن تبلغ الهدف تمامًا لما تعتقد اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC أنه ضروري وممكن لمعالجة قضايا الأمن والاستقرار مع اختصاص ICANN". وبالمثل، أعربت اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC أيضًا عن قلقها بشأن الفشل في معالجة المشكلات المتعلقة بالتمييز بين المشتركين من الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والدقة، من بين أمور أخرى، في بيانها بتاريخ 05 أيار (مايو) 2020 بشأن ملحق التقرير الابتدائي[54].

الإخفاقات الجوهرية للتقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

بالإضافة إلى المخاوف التي ذُكرت سابقًا من قِبل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC، فإن الإخفاقات التالية في تقرير المرحلة 2 تتسبب في معارضة دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC.

- **<u>عدم وجود إفصاح مركزي وآليات غير كافية للتطور</u>**. بعد المرحلة 1، توقعنا وضع سياسة تدعم اتخاذ القرار المركزي. إن أوجه القصور والتناقضات المتأصلة في اتخاذ القرارات اللامركزية واضحة: ارتفاع التكاليف للأطراف المتعاقدة، وبطء معالجة طلبات الإفصاح، وزيادة احتمالية حدوث نزاعات بين الطالبين والقائمين بالإفصاح حيث يطبق كل طرف متعاقد حكمه الشخصي على كل طلب.

[52] راجع: https://gac.icann.org/advice/correspondence/outgoing/GAC%20Chair%20letter%20to%20GNSO%20Council%20Chair%20-%20Next%20Steps%20on%20Key%20Policy%20Issues%20not%20Addressed%20in%20EPDP%20Phase%202.pdf

[53] راجع: https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-111-en.pdf

[54] راجع: https://atlarge.icann.org/advice_statements/13775

ومع ذلك، من أجل التوصل إلى حل وسط، اتفقنا على النظر (على الرغم من عدم قبولنا) في نموذج هجين مقترح تكون بموجبه قرارات الإفصاح لا مركزية ويدوية في الغالب، ولكنها ستتطور إلى معالجة مؤتمتة ومركزية على أساس الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وزيادة الوضوح القانوني فيما يتعلق بتفسير متطلبات القانون العام لحماية البيانات GDPR.

بمرور الوقت، توقعنا أن النظام، مع الضمانات المناسبة، سيوفر أوتوماتيكيًا بيانات المشترك المطلوبة للأغراض المشروعة المقررة، إلى الطالبين المعتمدين بقواعدهم القانونية الخاصة. على سبيل المثال، الطالبون المعتمدون الذين لديهم دليل معقول على المبيعات المزيفة أو انتهاك حقوق النشر، المؤكد تحت طائلة عقوبة الحنث باليمين، ينبغي أن يتلقوا بيانات المشترك لأسماء النطاقات ذات الصلة بسرعة وبشكل يمكن التنبؤ به. فالوضوح والاتساق والقابلية للتوسع في هذا النظام سيعزز بشكل كبير الثقة والمساءلة في نظام اسم النطاق DNS كما كان الوصول إلى هذه البيانات دائمًا، ولكن لم يتم توفيره في التقرير النهائي للمرحلة 2.

وتقرير المرحلة 2 لا يُمكِّن ICANN من التطور إلى دورها الطبيعي كصانع قرار مركزي. بدلاً من ذلك، يكون له تأثير منح الأطراف المتعاقدة تقديرًا غير ضروري لتفسير التزاماتها بشكل فردي بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR وعقودها مع ICANN بدون أي شرط للمعقولية أو التوحيد أو غيرها من الضمانات. كما أنه يفشل في توفير آلية مناسبة للسماح بالمركزية والأتمتة في المستقبل. وبفعله ذلك، فإنه ينغلق بشكل دائم في أوجه القصور في اتخاذ القرار اللامركزي، وتلك تؤدي إلى اتفاقيات مستوى خدمة SLA طويلة بشكل غير معقول حتى بالنسبة للطلبات العاجلة المتعلقة بالتهديدات وشيكة الحدوث للحياة أو البنية التحتية الحرجة. (التوصيتان 9 و18)

- **<u>الفشل في التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين</u>**. من خلال منح الأطراف المتعاقدة السلطة التقديرية وحدها لتحديد ما إذا كان يجب التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، يفشل تقرير المرحلة 2 في توفير الوضوح فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات المشترك للأشخاص الاعتباريين الذين لا يشملهم القانون العام لحماية البيانات GDPR. سعى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وحصل على مشورة قانونية من Bird & Bird، المستشار القانوني الخارجي الذي وكَّلته العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لتقديم إرشاد حول التزامات القانون العام لحماية البيانات GDPR، حول كيفية التمييز بين المشتركين من الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين. لكنها فشلت بعد ذلك في مناقشتها، بسبب اعتراضات دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC واللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC. لا يشترط القانون العام لحماية البيانات العامة GDPR[55] إجراء التنقيح الشامل المستمر لبيانات الاتصال الخاصة بالأشخاص الاعتباريين، كما أنه يقوّض الثقة والمساءلة والشفافية في نظام اسم النطاق DNS. وعلى هذا النحو، يمثل هذا فشلاً غير مقبول للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. (التوصية 8)

- **<u>الفشل في معالجة دقة البيانات</u>**. فشل تقرير المرحلة 2 في معالجة المشكلة الأساسية المتمثلة في دقة بيانات المشترك، كما تم الاتفاق عليه من قِبل العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في المرحلة 1، على الرغم من حقيقة أن هناك أدوات كافية اليوم للتحقق من دقة بيانات المشترك. كانت عدم دقة بيانات نظام WHOIS تمثل مشكلة لأكثر من 20 عامًا. فشل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في مراعاة المشورة القانونية التي طلبها فيما يتعلق بتفسير متطلبات الدقة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR. كما فشل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في مراعاة مشورة المفوضية الأوروبية، التي أكدت أن دقة البيانات ليست في مصلحة موضوع البيانات على الإطلاق.

[55] التعليقات المقدمة من الجمعية الفرنسية للتعاون في مجال تسمية الإنترنت AFNIC إلى ملحق المرحلة 2 تدعم هذا الرأي. "نود أن نشارك قلقنا بشأن النَهج الذي يقترح عدم التمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين. كما أشار العديد من المعلقين بالفعل، نرى أن هذا هو تطبيق مفرط للقانون العام لحماية البيانات GDPR. وعلى الرغم من حقيقة أن القانون العام لحماية البيانات GDPR لا يحمي البيانات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين، إلا أننا نود تذكير ICANN بذلك في رسالتها بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 2017، فريق عمل المادة 29 WP29

البيانات الخاطئة بشكل واضح غير محمية بموجب قوانين خصوصية البيانات، ويمثل الحفاظ على التنقيح الشامل لبيانات المشترك الخاطئة أو الوهمية من نظام اسم النطاق DNS فشلًا آخر للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، مما يزيد من تقويض الثقة والمساءلة والشفافية في نظام اسم النطاق DNS. (النتيجة 2)

- **قصور سياسات الإنفاذ**. يفتقر تقرير المرحلة 2 إلى أي مساءلة تعاقدية للأطراف المتعاقدة لتقديم البيانات استجابةً للطلبات المشروعة. وكما ذكرنا أعلاه، فشل تقرير المرحلة 2 في توفير أساس موضوعي وإجراء متسق وقابل للتنبؤ وقابل للتطور للمستخدمين المعتمدين للحصول على بيانات دقيقة للمشترك بشكل موثوق عندما تكون هناك أسس قانونية وأغراض مشروعة لطلب البيانات واستخدامها، وحتى عندما تكون البيانات لا ينبغي أن تكون مخفية في المقام الأول. ثم يفشل تقرير المرحلة 2 في تمكين ICANN لفرض الامتثال للتوصيات الضعيفة الواردة في التقرير. إن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD اللامركزي له قيمة ضئيلة إذا لم تكن هناك آلية لضمان الامتثال لسياسة التوافق في الآراء. لسوء الحظ، لا يفكر هذا التقرير إلا في إنفاذ المتطلبات الإجرائية ولا يسمح لامتثال ICANN بمراجعة الرفض الخاطئ للطلبات المشروعة. وهذا يقوّض السياسة وينزع عنها الشرعية بأكملها. (التوصيتان 5 و8)

النتيجة هي تقرير للمرحلة 2 يوصي بنظام وسياسات غير كافية على الإطلاق لتلبية الأهداف المعلنة والمتفق عليها لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، بما في ذلك احتياجات مستخدميه. ونتيجةً لذلك، فشل تقرير المرحلة 2 في الحفاظ على ثقة وأمن ومرونة نظام اسم النطاق DNS.

عند صياغة هذه السياسة، من الضروري أن يدعم مجتمع ICANN الجهود المبذولة لمعالجة الانتهاكات المتزايدة لأسماء النطاقات التي تهدد أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق DNS ومنظومة الإنترنت على نطاق أوسع – بما في ذلك سلامة وأمن المستخدمين النهائيين. ذكرت Neustar مؤخرًا، وهي طرف متعاقد تناول النمو الإجمالي في حركة مرور الإنترنت بسبب جائحة كوفيد - 19 COVID-19 والهجمات الإلكترونية المصاحبة: "توقعت Neustar زيادة، لكننا نشهد ارتفاعًا كبيرًا في الهجمات باستخدام كل المقاييس التي نقيسها تقريبًا. لاحظنا زيادة في العدد الإجمالي للهجمات وكذلك في شدة الهجوم ..."[56] بالإضافة إلى الإشارة إلى أنها "خففت أكثر من ضعف عدد الهجمات في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأول من عام 2019"، وذكرت Neustar "زيادة في اختطاف نظام اسم النطاق DNS، وهي تقنية تعيد فيها إعدادات نظام اسم النطاق DNS توجيه المستخدم إلى موقع ويب قد يبحث عن نفس الشيء على السطح ولكنه غالبًا يحتوي على برمجيات ضارة متخفية في شكل شيء مفيد."

تحديدات التوافق في الآراء

تُذَّكر دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN بأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP يحدد سياسة **نظام** وحيد (أي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD). بينما تقع دعوة التوافق في الآراء على أساس كل توصية على حدة، فإن التوصيات مترابطة ومتصلة بطبيعتها بسبب أثرها وتأثيرها على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بشكل عام. وعلى هذا النحو، ينبغي النظر إلى نتيجة دعوة التوافق في الآراء بشكل كلي على مستوى النظام مقابل بشكل صارم على أساس كل توصية.

رقم التوصية	
رقم 1 الاعتماد	دعم
رقم 2 اعتماد الكيانات الحكومية	دعم
رقم 3 المعايير ومحتوى الطلبات	دعم

[56] راجع: https://www.home.neustar/resources/whitepapers/covid-19-online-traffic-and-attack-data-report

رقم 4 إقرار الاستلام	دعم
رقم 5 متطلبات الاستجابة	معارضة
رقم 6 مستويات الأولوية	معارضة
رقم 7 أغراض الطالب	دعم
رقم 8 ترخيص الطرف المتعاقد	معارضة
رقم 9 أتمتة معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD	معارضة
رقم 10 تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD	معارضة
رقم 11 شروط وأحكام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD	دعم
رقم 12 متطلبات الإفصاح	دعم
رقم 13 سياسة الاستعلام	دعم
رقم 14 الاستدامة المالية	معارضة
رقم 15 التسجيل	دعم
رقم 16 عمليات التدقيق	دعم
رقم 17 متطلبات الإبلاغ	دعم
رقم 18 مراجعة تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO	معارضة
رقم 19 عرض معلومات مُزوّدي الخصوصية / البروكسي التابعين	دعم
رقم 20 حقل المدينة	دعم
رقم 21 حفظ البيانات	دعم
رقم 22 الغرض 2	دعم

بالإضافة إلى ذلك، تعارض دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC اللغة في الأقسام التالية التي لا تتضمن توصيات:

- القسم 1.2 و2.3 (وصف "لم تُعالج البنود"). لا ندعم وصف نتيجة الاعتباري مقابل الطبيعي.
- القسم 3.1 (وصف كيف وصلنا إلى النموذج "الهجين"). كان قبولنا للانتقال إلى نموذج هجين مشروطًا بالقدرة على نقل القرارات المركزية إلى مدير البوابة المركزية CGM بمرور الوقت باستخدام آلية للتطور تدعم ذلك.
- الخاتمة – الدقة (الصفحة 60).

تقييم القيمة الإجمالية بالنسبة للطالبين

بينما قضى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المرحلة 2 الكثير من الوقت والجهد في تحليل الاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نفسه، نعتقد أنه من المهم بنفس القدر تحليل التكاليف والفوائد من وجهة نظر المستخدمين (أي مستخدمي النظام الذين يسعون للإفصاح عن بيانات المشترك). وهذا أمر بالغ الأهمية نظرًا لأن سياسة المرحلة 2 تنص على أن يدفع الطالبون معظم إن لم يكن جميع تكاليف التشغيل والصيانة المستمرة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وبالتالي نتوقع أن يدفع الطالبون رسوم الاعتماد والطلب بشكل كبير.

علاوة على ذلك، فإن سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على النحو المحدد حاليًا سيكون لها تأثير مادي يتجاوز التكاليف المباشرة على أولئك الذين اعتمدوا تاريخيًا على بيانات نظام WHOIS. تتعلق هذه التكاليف غير المباشرة بما يلي:

- **الاستجابة في الوقت غير المناسب**: بسبب الإخفاقات الموصوفة سابقًا، سيكون الإطار الزمني للاستجابات على طلبات الإفصاح طويلًا بشكل غير مقبول، مما يؤثر على كفاءة العمليات المتعلقة بالتحقيق في قضايا إساءة الاستخدام وعدم القانونية وإدارتها.

- **عدم الاكتمال**: نظرًا لأنه لم تعد هناك القدرة على إجراء عمليات البحث "العكسية" المزعومة، فقد أصبح من الصعب الآن تحديد جميع المجالات المرتبطة بواقعة أو هجوم.
- **عدم الإسناد**: يتعارض منع عمليات البحث العكسي مع القدرة على إسناد نشاط إجرامي أو إساءة مع المشترك (الفاعل) في نافذة استجابة هادفة (إن وجدت). وسيعتمد الطالبون، وخاصةً المستجيبون الأوائل للهجوم الإلكتروني، على عوامل القرب بدلاً من الإسناد إلى حد كبير لنشر الإجراءات المضادة أو التخفيف من الهجمات.
- **عدم دقة**: ليس هناك ما يضمن أن البيانات التي يتم إرجاعها ستكون دقيقة، ولا توجد أحكام للأطراف المستقلة لمراجعة بيانات التسجيل للتأكد من دقتها. ويتحمل الطالبون تكلفة طلبات الإفصاح بدون التأكد من فائدة أو قيمة الاستجابة.
- **عدم الشمول**: يؤدي عدم القدرة على إجراء تعداد كامل وفي الوقت المناسب للنطاقات المرتبطة بنشاط إجرامي أو إساءة استخدم إلى تأخير الاستجابة الأولى للهجمات الإلكترونية. ولذلك ستستمر الهجمات إلى ما بعد أهداف التخفيف التاريخية التي تبلغ مدتها 4-1 ساعات. اتفاقيات مستوى الخدمة SLA على النحو المحدد حاليًا غير كافية لمعالجة مشكلات مثل التصيّد والاحتيال الذي يمتد لساعات بدلاً من أيام، أو هجمات البرمجيات الضارة التي تكبد ضحاياها تكاليف أو خسائر فادحة ومباشرة.
- **عدم القدرة على التنبؤ**: سينتج عن نموذج الإفصاح اللامركزي والموزع نظام لا يمكن التنبؤ به وغير موثوق به للوصول والإفصاح. ويؤدي هذا إلى حظر الجهود التي يبذلها الطالبون الذين يسعون إلى الإفصاح عن العديد من الأطراف المتعاقدة لعدد كبير من النطاقات المرتبطة بجريمة إنترنت واحدة أو نشاط إساءة استخدام.

لقد اعترفنا دائمًا بالحاجة إلى دفع رسوم الاعتماد من أجل استخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ومع ذلك، فمن الواضح أن قيمة وفوائد نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، على النحو المحدد في التقرير النهائي للمرحلة 2، لا تقترب من تبرير التكاليف (المباشرة وغير المباشرة) لاستخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

الخاتمة

عندما اعتمد مجلس إدارة ICANN المواصفة المؤقتة في أيار (مايو) 2018، أشار أنه "من المتوقع أن يكون لإجراءات المجلس أثر فوري على استمرار الأمن أو الاستقرار أو المرونة لنظام اسم النطاق DNS، حيث ستساعد في الحفاظ على نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن بينما يعمل المجتمع على وضع سياسة توافق في الآراء."[57] وفي اجتماع مونتريال ICANN66 بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، أكد مجلس إدارة ICANN ورئيسها التنفيذي في المنتدى المفتوح على أهمية الوصول القابل للتطور إلى بيانات المشترك لضمان سلامة وأمن الإنترنت ومستخدميه. ونتائج أكثر من عامين من العمل المكثف الذي قام به فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لا تزيد قليلاً عن تأكيد الوضع الراهن [قبل العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP]: عناصر بيانات نظام WHOIS الضرورية لتحديد مالكي ومستخدمي أسماء النطاقات يتعذر الوصول إليها إلى حد كبير للأفراد والكيانات التي تخدم المصالح المشروعة العامة والخاصة.

للأسباب المذكورة أعلاه، فإن مهامنا وأغراضنا التي وافق عليها مجلس الإدارة تجبرنا على الاعتراض على مجموعة توصيات السياسات المنصوص عليها في التقرير النهائي للمرحلة 2.

وعلى الرغم من أفضل نوايا دائرة الملكية الفكرية IPC ودائرة الأعمال BC، إلا أن تجربة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP فشلت. وثبت أنها غير قادرة على التعامل مع مشكلة قانونية بحتة أنشأنها القانون العام لحماية البيانات GDPR. ينبغي أن تلاحظ الجهات الرقابية والمشرعون أن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في

[57] راجع: https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2018-05-17-en

ICANN قد فشل في تلبية احتياجات حماية المستهلك والأمن السيبراني وإنفاذ القانون. ونتيجةً لذلك، هناك حاجة إلى إرشاد رقابي واضح للقانون العام لحماية البيانات GDPR، واتباع نُهج قانونية ورقابية بديلة.

نُبذة عن دائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC

تتمثل مهمة دائرة مستخدمي قطاع الأعمال والاستثمارات (BC) على النحو المعتمد من قِبل مجلس إدارة ICANN في "ضمان أن تكون ICANN مسؤولة وشفافة في أداء وظائفها وأن مواقف سياستها تتفق مع تطوير الإنترنت الأمر الذي ... يعزز ثقة المستخدم في الاتصالات والتفاعلات التجارية عبر الإنترنت ..."

والغرض من دائرة الملكية الفكرية (IPC) على النحو المعتمد من قِبل مجلس إدارة ICANN هو "تمثيل آراء ومصالح أصحاب الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم مع التركيز بشكل خاص على العلامات التجارية وحقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة وتأثيرها والتفاعل مع نظام اسم النطاق (DNS)، وضمان أن هذه الآراء، بما في ذلك آراء الأقلية، تنعكس في التوصيات التي يقدمها مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO إلى مجلس إدارة ICANN."

بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD

ملاحظة: تدعم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) ودائرة الأعمال (BC) ودائرة الملكية الفكرية (IPC) الآراء الواردة في هذا التعليق.

مقدمة

تُثمن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بصدق الجهود التي بذلها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأكمله، ورؤسائه المتفانون، وطاقم دعم ICANN على مدار الثلاثة وعشرين 23 شهرًا الماضية، وتُقر بالوقت والالتزام الهائلين المبذولين لوضع توصيات السياسات المعقدة والمهمة هذه فيما يتعلق بالوصول والإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق (المعروف سابقًا باسم نظام WHOIS). تُقر لوائح ICANN الداخلية أن بيانات نظام WHOIS ضرورية "للاحتياجات المشروعة لإنفاذ القانون" و"تعزيز ثقة المستهلك".[58] كما أقرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مرارًا وتكرارًا بهذه الأغراض المهمة، مشيرةً إلى أن بيانات نظام WHOIS تُستخدم في عدد من الأنشطة المشروعة بما في ذلك: مساعدة سلطات إنفاذ القانون في التحقيقات؛ ومساعدة الشركات في مكافحة الاحتيال وإساءة استخدام الملكية الفكرية، وحماية مصالح الجمهور؛ والمساهمة في ثقة المستخدم في الإنترنت كوسيلة موثوقة للمعلومات والاتصالات.[59]

وإدراكًا لهذه الأغراض الحاسمة، تهدف مواصفة ICANN المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD إلى "ضمان استمرار توافر نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن مع الحفاظ على أمن واستقرار نظام الإنترنت للمعرفات الفريدة."[60] تحتوي التوصيات النهائية على عناصر مفيدة تعد تحسينًا للمواصفة المؤقتة الحالية التي تحكم الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق. ومع ذلك، يجب على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حجب الدعم لبعض التوصيات التي لا تحقق في شكلها الحالي التوازن المناسب بين حماية حقوق أولئك الذين يقدمون البيانات إلى السجلات وأمناء السجلات، وحماية الجمهور من الأضرار المرتبطة بالجهات السيئة التي تسعى لاستغلال اسم النطاق النظام.[61] وفي هذا الصدد، تُسلِّط اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على أن نظام اسم النطاق هو مورد عام عالمي يجب أن يخدم احتياجات جميع المستخدمين، بما في ذلك المستهلكين والشركات والمشتركين والحكومات.

في بيان الأقلية المذكور، تُقدِّم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إسهامًا حول مخاوف السياسة العامة الخاصة بها فيما يتعلق بالطرق التي بها التوصيات النهائية:

1) حاليًا خلُصت إلى نظام إفصاح مجزأ بدلاً من أن يكون مركزيًا،
2) لا تحتوي حاليًا على معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الإفصاح،
3) لا تعالج بشكل كافٍ مخاوف حماية المستهلك وثقة المستهلك؛
4) لا تحتوي حاليًا على آليات موثوقة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) للتطور استجابةً لزيادة الوضوح القانوني؛ و
5) قد تفرض شروطًا مالية تخاطر بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يدعو إلى تكاليف غير متناسبة لمستخدميه بما في ذلك أولئك الذين يكتشفون تهديدات الأمن السيبراني ويتصرفون وفقًا لها.

[58] لوائح ICANN، مراجعة خدمات دليل التسجيل، الفقرة 4.6(هـ).
[59] راجع على سبيل المثال بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GACالصادر في أبو ظبي، القسم سابعًا.3 الصفحة 11 ومبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في 2007 فيما يتعلق بخدمات نظام WHOIS.
[60] راجع صفحة الويب الخاصة بقضايا حماية البيانات / الخصوصية ICANN في: https://www.icann.org/dataprotectionprivacy
[61] اعترضت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (إلى جانب مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين) على التوصيات التالية: 5 - متطلبات الاستجابة؛ 6 - مستويات الأولوية؛ 8 - ترخيص الطرف المتعاقد؛ 14 - الاستدامة المالية؛ 18 - مراجعة تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. راجع تحديدات التوافق في الآراء في الملحق "د" للتقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح في تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الخاص بنا على ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، لا يعالج التقرير النهائي حاليًا بعض المشكلات الرئيسية (أبرزها دقة البيانات، وإخفاء البيانات من الكيانات الاعتبارية غير المحمية بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، و استخدام رسائل بريد إلكتروني مجهولة الهُويّة). قد يستفيد النموذج من زيادة توضيح الحالة والدور لكل من المُتحكمين بالبيانات والمُعالجين لها. وتطلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ضمان معالجة هذه المشكلات المهمة على الفور في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP كمرحلة 3 تالية ونهائية.

نظام الإفصاح المجزأ

على الرغم من أن التوصيات النهائية توفر نظامًا مركزيًا لتقديم الطلبات، إلا أنه يفتقر إلى هذه المركزية فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات. وتخلق التوصيات الحالية نظامًا مجزأً قد يؤدي إلى الوصول غير الكافي إلى بيانات التسجيل وقد يؤدي إلى تأخير تحقيقات إنفاذ القانون والملكية الفكرية والأمن السيبراني. حذرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من إنشاء "نظام مجزأ لتوفير الوصول يتكون من آلاف محتملة من السياسات المميزة اعتمادًا على المشترك المعني" مشيرةً إلى أن "عدم وجود سياسات متسقة للوصول إلى المعلومات غير العامة يتسبب في حدوث تأخيرات" مما قد يعيق التحقيقات وقد يجيز سلوكًا ضارًا لمواصلة إيذاء الجمهور.[62] ومن وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لا تتوافق هذه النتيجة مع توقعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC "لآليات وصول مستقرة وقابلة للتنبؤ وقابلة للتطبيق لمعلومات نظام WHOIS غير العامة."[63] والجدير بالذكر أن هيئة حماية البيانات البلجيكية أقرت بالمزايا المحتملة للنموذج المركزي وأقرت صراحةً أن القانون العام لحماية البيانات GDPR لا يحظر أتمتة الوظائف المختلفة في نموذج الإفصاح.[64]

ومع ذلك، فإن توصيات الإفصاح:

- تعتمد بالكامل تقريبًا على التقييمات والقرارات الفردية لأكثر من 2000 أمين سجل ICANN معتمد؛[65]
- تعالج دور الأتمتة بشكل غير كاف وتوفر فئتين فقط من الاستجابات المؤتمتة؛[66] و
- تعالج الآليات الموثوقة بشكل غير كاف لتوسيع فئات الطلبات المناسبة لعمليات الإفصاح المؤتمت استجابةً للإرشاد القانوني المستقبلي أو حتى التغييرات في قانون الخصوصية المعمول به.[67]

إن النظام المجزأ حاليًا للإفصاحات إلى جانب إطار عمل غير مؤكد نسبيًا للنظر والتوصية بالمركزية المستقبلية، قد يؤدي إلى إعاقة استقرار نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وإمكانية التنبؤ به.

عدم وجود معايير قابلة للتنفاذ لمراجعة قرارات الإفصاح

تُقر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه بموجب قواعد حماية البيانات المعمول بها، بما في ذلك القانون العام لحماية البيانات GDPR، من المحتمل أن تظل الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن قرار الإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق، وقد تواجه بعض مخاطر المسؤولية المتعلقة بهذا القرار. وتدرك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن الأطراف المتعاقدة سعت بالتالي إلى الحفاظ على التحكم في قرار الإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق.

---

[62] بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في برشلونة (القسم IV.2 مشكلات أخرى – بالإشارة إلى المواصفة المؤقتة، الصفحة 6).

[63] بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في بنما، راجع الحيثيات لمشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN (القسم V.1، الصفحة 7)

[64] https://www.icann.org/news/blog/icann-meets-with-belgian-data-protection-authority

[65] التوصية 8

[66] التوصية 9.41 و9.42

[67] التوصية 8.17 و18

ومع ذلك، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تلك القرارات اللامركزية بشأن الإفصاح عن البيانات معفاة إلى حد كبير من إجراءات الطعن والإنفاذ، ولا سيما عبر امتثال ICANN.[68]

تعد بيانات التسجيل مهمة لأمن واستقرار نظام اسم النطاق DNS وهناك قلق حقيقي من أن الأطراف المتعاقدة قد لا تزن، عن غير قصد أو عن قصد، المصلحة العامة للطالب للحصول على هذه البيانات. ونقل رئيس ICANN التنفيذي مؤخرًا هذا القلق إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، مشيرًا إلى أنه "بسبب الافتقار إلى اليقين القانوني، من المرجح أن يقوم أمناء السجلات، بوصفهم متحكمين، بتقييم الخصوصية وحماية البيانات بشكل مطلق، بدون النظر في الحقوق الأخرى والمصالح المشروعة، لتجنب العقوبات الرقابية المحتملة أو إصدار حكم ضدهم."[69] إن رفض الطلبات المشروعة للوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق له عواقب حقيقية. وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيانها الصادر في برشلونة إلى أن الاستطلاعات والدراسات أشارت إلى أن تنفيذ المواصفة المؤقتة استجابةً للقانون العام لحماية البيانات GDPR كان له تأثير سلبي على قدرة إنفاذ القانون ومحترفي الأمن السيبراني على التحقيق في الجريمة والتخفيف من حدتها باستخدام المعلومات التي كانت متاحة للجمهور في السابق في نظام WHOIS.[70]

لا توفر التوصيات الحالية آلية لمراجعة قرارات الإفصاح. ولا يتضمن النظام المقترح في هذه المرحلة دورًا لامتثال ICANN لمراجعة الطعون الموضوعية لقرارات الإفصاح. بدلاً من ذلك، يلعب امتثال ICANN دورًا محدودًا في مراجعة الشكاوى المتعلقة بالفشل في الالتزام بالمتطلبات الإجرائية أو الإساءة المنهجية.[71] ونتيجةً لذلك، تعزز توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نظامًا يخاطر بتشجيع اتباع نَهج متحفظ لقرارات الإفصاح لتقليل مخاطر المسؤولية ولا يوفر بشكل كافٍ مراجعة قوية لقرارات الإفصاح ضمن آليات إنفاذ ICANN. وقد يؤدي منح الأطراف المتعاقدة السلطة التقديرية الكاملة في مراجعة طلبات الإفصاح إلى تقويض الالتزام بضمان استمرار صلاحية بيانات تسجيل النطاق كأداة للدفاع عن حقوق ومصالح الجمهور، والوكالات المكلفة بحماية الجمهور، ودوائر الملكية التجارية والفكرية. وترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن هذا النهج المقترح الحالي قد يُعيق استقرار نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وإمكانية التنبؤ به.

تحديد أولويات الطلبات التي تثير مخاوف بشأن حماية المستهلك

تشعر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالقلق إزاء عدم كفاية تحديد الأولويات لطلبات حماية المستهلك (إثارة المشكلات المتعلقة بالتصيّد والاحتيال والبرمجيات الضارة والاحتيال)[72] التي تثير مخاوف عامة مهمة تتطلب غالبًا إجراءً فوريًا.[73] وتضع التوصيات الحالية طلبات حماية المستهلك في أدنى مستويات الأولوية الثلاثة. علاوة على ذلك، فإن متطلبات مستوى الخدمة المقابلة التي تحكم أوقات الاستجابة لطلبات الأولوية 3 توفر أوقات استجابة طويلة: في غضون خمسة أيام خلال الأشهر الستة الأولى من التنفيذ ثم يتضاعف وقت الاستجابة إلى 10

68 التوصية 8 والتوصية 5.3 و5.4. **راجع أيضًا** رسالة بتاريخ 22 أيار (مايو) 2020 من رئيس ICANN التنفيذي إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/marby-to-jelinek-22may20-en.pdf.

69 راجع رسالة بتاريخ 22 أيار (مايو) 2020 من رئيس ICANN التنفيذي إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/marby-to-jelinek-22may20-en.pdf ("إن عدم اليقين بشأن كيفية موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات مع مصالح موضوع البيانات يترك الكثير للحكم الذاتي وتقدير أمين السجل، حيث يتلقى المُتحكم طلب وصول، بشأن منح أو رفض الوصول إلى بيانات تسجيل نطاقات gTLD غير العامة.").

70 راجع أيضًا القسم 5.2.1 في التقرير النهائي لفريق مراجعة خدمات دليل التسجيل 2 (03 أيلول (سبتمبر) 2019) و استطلاع مشترك من مجموعات العمل المختصة بمكافحة التصيّد والاحتيال والرسائل والبرمجيات الخبيثة وسوء استخدام الهواتف النقّالة (18 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).

71 التوصية 5.5-5.3. علاوة على ذلك، لا يفرض إرشاد التنفيذ حتى على الأطراف المتعاقدة تعديل تحليلها فيما يتعلق بقرارات الإفصاح "لمعالجة السوابق المعمول بها لتفسير القانون العام لحماية البيانات GDPR، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB أو المراجعات على القانون العام لحماية البيانات GDPR أو غيرها من قوانين الخصوصية المعمول بها التي يجوز أن تصدر في المستقبل." راجع التوصية 8.17. يستخدم الدليل كلمة "ينبغي" بدلاً من "يجب" وبالتالي فهو غير قابل للإنفاذ (راجع رسالة البريد الإلكتروني بتاريخ 19 كانون الأول (ديسمبر) 2019 إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من ممثلي ICANN لمناقشة قابلية الإنفاذ للفعلين "ينبغي" و"يجب").

72 كما تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التعريف المقترح لطلبات حماية المستهلك يبدو مُقيّدًا بشكل غير ملائم وتطلب تفسير الجملة الاعتراضية المقترحة بالتوضيح وليس بالشمول.

73 راجع تعليق اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD (SAC 111) في الصفحتين 10-9.

أيام بعد ذلك.[74] قد يؤدي هذا النقص في تحديد الأولويات وأوقات الاستجابة الطويلة إلى أضرار كبيرة يمكن أن تسببها عمليات الاحتيال والهجمات الإلكترونية بسرعة. وتوصي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتعيين طلبات حماية المستهلك إلى الأولوية 2.

حتى إذا قَبِل المرء التحديد الحالي إلى الأولوية 3، فإن التشغيل المقترح للتوصية 6 يثير القلق. ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بحقيقة أن التوصية تتطلب قدرة الطالب على الإبلاغ عن الطلبات التي تثير مخاوف بشأن حماية المستهلك ("يجب أن يتمتع الطالبون بالقدرة على الإشارة إلى أن طلب الإفصاح يتعلق بمشكلة حماية المستهلك. . .").[75] ومع ذلك، لا تتضمن التوصية مطلبًا قابلاً للتنفيذ بالمثل للأطراف المتعاقدة لإعطاء الأولوية للطلبات المتعلقة بحماية المستهلك على الطلبات الأخرى التي لها نفس مستوى الأولوية. وبدلاً من استخدام كلمة "يجب"، تنص التوصيات على أن الأطراف المتعاقدة "ينبغي" أن يعطوا الأولوية لهذه الطلبات.[76] ومع ذلك، أبلغ امتثال ICANN صراحةً فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن استخدام كلمة "ينبغي" لا ينشئ التزامًا واجب النفاذ[77]. ومن ثم، فإن هذه التوصية غير متسقة داخليًا من حيث أنها تطلب القدرة على تحديد قضايا حماية المستهلك ولكنها لا تطلب من الأطراف المتعاقدة العمل على هذا التحديد. عكست مناقشات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP حول هذه المسألة أنه يمكن تحقيق هذا الهدف ببساطة عن طريق استخدام آلية الفرز. تثير الطلبات المتعلقة بحماية المستهلك قضايا تؤثر على الأمن العام لنظام اسم النطاق DNS، ومن ثم توصي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بجعل هذه الأولوية إلزامية وليست جائزة.

آليات موثوقة لتحسين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

سيواجه نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، مثل أي نظام جديد، تحديات في تنفيذه وتطبيقه وسيحتاج إلى الاستجابة في الوقت المناسب. قد تتطلب الآليات تعديلاً، وقد تنحسر الطلبات من طالبي البيانات وتتدفق، وقد تظهر استخدامات جديدة وغير متوقعة للبيانات، خاصة في مجال الأمن السيبراني. ونتيجةً لذلك، فإن إمكانية تحسين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بمرور الوقت، والتكيف مع العقبات الجديدة، والاستجابة لإرشاد قانوني جديد أمر بالغ الأهمية.

فيما يتعلق بموضوع الأتمتة، تتطلب التوصية النهائية بشأن قرارات الإفصاح المؤتمت أتمتة لأي فئات من الطلبات التي يتم تحديد الأتمتة لها "على أن تكون مجدية فنيًا وتجاريًا وجائزة قانونًا".[78] على الرغم من أن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP نظر في مجموعة من حالات الاستخدام للأتمتة، فقد تمكَّن من الاتفاق على حالتين فقط لتضمينهما في التقرير النهائي.[79] توقعت بعض مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يتضمن مزيدًا من الأتمتة والمركزية لأنه، كما اعترف ممثلون من هيئة حماية البيانات البلجيكية، نموذج مركزي "يبدو خيار "منطقي" أفضل من حيث الأمن وأيضًا لصالح أصحاب البيانات."[80] ومع ذلك، وافقت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وبعض مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين على هذا النموذج "الهجين" بدلاً من النموذج المركزي طالما أن التوصيات النهائية تتضمن آلية توفر المرونة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD للتطور والتغيير بدون الحاجة إلى الانخراط في جهد عملية وضع سياسات PDP جديدة لكل تعديل كان متسقًا مع التقرير النهائي.

تنشئ التوصية 18 لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن جميع مجموعات أصحاب المصلحة الذين شاركوا في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP للتعامل مع هذه القرارات. ومع ذلك، تعتقد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التوصية 18، التي تنص على مراجعة تنفيذ توصيات السياسات، لا يبدو أنها تفي بهدف توفير آلية فعالة لتطور

74 التوصية 6.2 والتوصية 10.4 و10.11.
75 التوصية 6.2.
76 التوصية 6.2
77 راجع الحاشية 14 أعلاه
78 التوصية 9.3.
79 راجع التوصية 9.41 و9.42 (9.43 و9.44 يتعلقان بفئات الطلبات الضيقة فقط لحقل المدينة أو السجلات التي لا تحتوي على بيانات شخصية).
80 https://www.icann.org/news/blog/icann-meets-with-belgian-data-protection-authority

نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. على وجه الخصوص، لا يوجد وضوح كاف فيما يتعلق بما إذا كانت حالات الاستخدام الجديدة للأتمتة تشتمل على سياسة جديدة أو تنفيذ سياسة قائمة. تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه إذا تم اعتبار كل حالة استخدام جديدة سياسة جديدة تتطلب عملية وضع سياسات PDP جديدة، فليس من الواضح في هذه المرحلة أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD سوف يتطور بشكل فعال ويتحرك بشكل خاص نحو المزيد من المركزية. في ظل هذا السيناريو، يمكن أن يظل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مجزأً مع كل المخاوف التي تترافق مع هذا التجزئة. ومن ثم، تطلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تضمن المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن توصيات العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP توفر قدرًا كافيًا من اليقين في هذا الصدد، مما يسمح بأتمتة المزيد من العناصر كلما تم استيفاء اختبار "مجديًا فنيًا وتجاريًا وجائزًا قانونًا".

إن المتطلبات الأخرى حتى لاقتراح التغيير لا تشمل فقط التوافق في الآراء من قِبل اللجنة الدائمة ولكن أيضًا موافقة الأطراف المتعاقدة. ستحتاج التوصيات بعد ذلك إلى موافقة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO (الذي يفتقر إلى التمثيل من اللجان الاستشارية) قبل أن يتم اعتمادها. ويمكن أن تصبح عملية "التطور" هذه معقدة وطويلة وغير مناسبة للتعامل مع قضايا التنفيذ التي تتطلب إجراءات سريعة وحاسمة.

الاستدامة المالية

يمكن أن تنشئ التوصيات نظامًا مكلفًا للغاية بالنسبة للمستخدمين المعنيين به، بما في ذلك مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذين يقومون بالتحقيق في تهديدات الأمن السيبراني ومكافحتها. تنص التوصيات على أنه "ويجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة؛ ينبغي أن يتحمل طالبو بيانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بشكل أساسي تكاليف صيانة هذا النظام."[81] بينما تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الطعن المتمثل في عدم فرض رسوم على المشتركين عندما يرغب الآخرون في الوصول إلى بياناتهم، تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا أن المشتركين يتحملون تكاليف خدمات تسجيل النطاق ككل عندما يقومون بتسجيل اسم النطاق. وكما أشارت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC مؤخرًا:

> يجب أن تتضمن هذه التكاليف إفصاحات لأطراف ثالثة لهم حقوق الحصول على بيانات منقحة من أجل الوفاء بأنشطة الأمن والاستقرار والمرونة (SSR) المشروعة والأنشطة القانونية الأخرى المحتملة (مثل حماية الحقوق) التي تقع خارج نطاق أنشطة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC. يتطلب الأمن والاستقرار والمرونة SSR العام لنظام اسم النطاق DNS القدرة على الوصول إلى هذه البيانات لتمكين الاتصالات مع مالكي الموارد المخترقة، فضلاً عن تحديد الأنشطة الاحتيالية والضارة التي تُمكِّن من تعليق خدمات التسجيل التي يحصل عليها الفاعلون الإجراميون.[82]

بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن الكثير من نفقات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تتعلق باستخدامها الواسع للمعالجة اليدوية (مقابل المؤتمتة)، وهو نَهج ذو قابلية محدودة للتوسع بطبيعته وبتكلفة عالية جوهريًا. لا يمكن فصل الاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD عن اعتماده على المعالجة اليدوية. وسيساهم تقليل المعالجة اليدوية إلى أقصى حد ممكن في الاستدامة المالية لبرنامج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.[83] بشكل عام، التوصيات المتعلقة بتمويل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قد تكون صعبة التنفيذ وتثير أسئلة أكثر مما تجيب، على وجه الخصوص،

[81] التوصية 14.2.

[82] SAC 111.

[83] هناك موضوع آخر من شأنه أن يشجع على تقليل المعالجة اليدوية وهو استكشاف الآليات الجائزة قانونًا التي يمكن للأطراف المتعاقدة تنفيذها للسماح لموضوعات البيانات بتقديم موافقة أو اعتراض على الإفصاح عن بياناتهم في وقت تسجيل اسم النطاق. وهذا من شأنه أن يسهل صيانة قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات المحمية مقابل المعلومات غير المحمية، وفتح قواعد البيانات غير المحمية للمعالجة المؤتمتة منخفضة التكلفة.

1) إلى أي مدى يمكن أن تساعد ICANN في دعم النظام؛ 2) إلى أي مدى يجوز لأمناء السجلات تمرير تكاليف نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى عملائهم؛ 3) ما هو الدور الذي سيلعبه الطالبون في تحديد الرسوم والموافقة عليها للنظام، وما إلى ذلك. ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه من المستحسن إجراء "تقييم رسمي للأثار على المستخدم والآثار على الأمن والاستقرار".[84]

المشكلات التي لم تُعالج في التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

دقة البيانات

كلف ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الفريق بتقييم "إطار (أُطر) للإفصاح [...] لمعالجة (أولاً) المشكلات التي تنطوي على إساءة استخدام تسجيلات اسم النطاق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حماية المستهلك والتحقيق في جرائم الإنترنت وانتهاك نظام اسم النطاق DNS وحماية الملكية الفكرية، [و] (ثانيًا) تلبية احتياجات إنفاذ القانون المناسبة. . . " تعتمد فعالية بيانات تسجيل اسم النطاق لهذه الأغراض (في الواقع لأي غرض، بما في ذلك قدرة الأطراف المتعاقدة على الوصول إلى عملائها) على دقة البيانات. علاوة على ذلك، تُعد دقة بيانات التسجيل مطلبًا أساسيًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR وذكر التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، "من المتوقع أن يتم النظر أكثر في موضوع الدقة فيما يتعلق بالامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR. . ." ومن ثم، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تشعر بالقلق إزاء عدم وجود أي توصيات بشأن هذا الموضوع الحيوي في التقرير النهائي.

وكما أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC سابقًا:

> تُعد دقة بيانات تسجيل اسم النطاق أمرًا أساسيًا لكل من القانون العام لحماية البيانات GDPR وهدف الحفاظ على نظام اسم نطاق DNS آمن ومرن. يتطلب القانون العام لحماية البيانات GDPR، بالإضافة إلى أنظمة حماية البيانات الأخرى واتفاقية اعتماد أمين السجل الخاصة بمؤسسة ICANN، دقة البيانات وهذه الدقة أمر بالغ الأهمية لولاية ICANN في ضمان أمن واستقرار وموثوقية ومرونة نظام اسم النطاق DNS. كما ورد في رسالة المفوضية الأوروبية إلى ICANN بتاريخ 07 شباط (فبراير) 2018: "[على] النحو المنصوص عليه في إطار العمل القانوني لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي وبما يتماشى مع التزامات الأطراف المتعاقدة بموجب عقودهم مع ICANN، يجب أن تكون البيانات الشخصية دقيقة ومُحدَّثة. ويجب اتخاذ كل خطوة معقولة لضمان أن البيانات الشخصية غير الدقيقة، مع مراعاة الأغراض التي تتم معالجتها من أجلها، يتم محوها أو تصحيحها بدون إبطاء [...]. وللامتثال لمبدأ جودة البيانات، ينبغي اتخاذ خطوات معقولة لضمان دقة أي بيانات شخصية يتم الحصول عليها."[85]

تماشيًا مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، من الضروري ضمان دقة البيانات وجودتها فيما يتعلق "بالغرض الذي تتم معالجة البيانات من أجله".[86] والإفصاح عن البيانات غير الدقيقة من شأنه أن يُبطل غرض نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وقد يخاطر بانتهاك قواعد حماية البيانات. فالدقة مبدأ أساسي لحماية البيانات في معظم قوانين حماية البيانات في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، فإن متطلبات الدقة مفروضة بموجب المادة 5 من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

يبدو أن فعالية متطلبات العقد الحالية المعمول بها لتعزيز دقة نظام WHOIS غير مؤكدة. وتثير تقارير فرق المراجعة الأخيرة أسئلة حول فعالية إجراءات التحقق، مثل تقارير فريق مراجعة خدمات دليل التسجيل RDS

---

84 راجع SAC 111.

85 تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على ملحق المرحلة 2.

86 راجع القانون العام لحماية البيانات GDPR المادة 5(1)(d). راجع أيضًا دليل مكتب مفوض المعلومات البريطاني إلى القانون العام لحماية البيانات GDPR، إرشاد للمنظمات، https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/principles/accuracy/

وفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT، وكلاهما صادقت عليه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.[87] علاوة على ذلك، فمنذ عام 2014، تشتمل دقة نظام WHOIS على أكبر فئة شكاوى فردية من بين الشكاوى التي تم الإبلاغ عنها إلى امتثال ICANN فيما يتعلق بأمناء السجلات.[88]

لذلك، تطالب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن يطلب من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الحالية معالجة هذه المشكلة بحيث يتم تضمين دقة البيانات كمكون أساسي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

الطبيعي / الاعتباري

في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في ICANN68 بتاريخ 27 حزيران (يونيو) 2020، سعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للحصول على تحديث من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، في أقرب وقت ممكن، بشأن التقدم المحرز نحو وضع خطة محددة لمواصلة عملية وضه السياسات لمعالجة المشكلة التي لم يتم حلها المتعلقة بالتمييز بين الكيانات الطبيعية والاعتبارية. هذه المشكلة مهمة لأن لوائح حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك القانون العام لحماية البيانات GDPR، تسري فقط على معالجة البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين وتحميها.[89] ولا تعتبر المعلومات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين بيانات شخصية بموجب لوائح حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك القانون العام لحماية البيانات GDPR، إذا كانت لا تسمح بتحديد هُويّة الأفراد. لذلك، يمكن للأطراف المتعاقدة إتاحة هذه البيانات للجمهور بدون إثارة مخاوف بشأن حماية البيانات. ومع ذلك، وكما هو مبين في التقرير النهائي، يستمر الجواز لأمناء السجلات ومشغلي السجلات، ولكنهم غير ملزمين بالتمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.[90] لا تضمن هذه الممارسة "استمرار توافر نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن"[91]، كما أن افتقار التقرير النهائي للإجراءات الموصى بها المطبقة على هذا التمييز تفشل في تلبية التوجيه الصريح لفريق المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.[92]

إن تأثير إخفاء البيانات الجائز قانونًا بالبقاء متاحة للجمهور مهم بسبب العدد الكبير من النطاقات المسجلة للكيانات الاعتبارية. أشارت دراسة بتكليف من ICANN عام 2013 إلى أن **الكيانات الاعتبارية تضم أعلى نسبة مئوية من مشتركي أسماء النطاقات**.[93] تتمثل إحدى طرق تقييم شرعية موقع الويب ولأجل سلطات إنفاذ القانون في

---

87 راجع، على سبيل المثال، التقرير النهائي لمراجعة نظام WHOIS 2 لخدمات دليل التسجيل في الصفحات 61-49 (مع ملاحظة أن معدلات عدم دقة نظام WHOIS لا تزال مرتفعة ومن المحتمل عدم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ)؛ تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية على التقرير النهائي لفريق مراجعة RDS-WHOIS2، بتاريخ 23 كانون الأول (ديسمبر) 2019 في الصفحات 7-5؛ التقرير النهائي لفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك واختيار المستهلك في الصفحات 103-06. راجع أيضًا تقرير فريق مراجعة WHOIS (11 أيار (مايو) 2012) في الصفحات 13-11 ("المستوى المنخفض لبيانات نظام WHOIS الدقيقة غير مقبول، ويقلل ثقة المستهلك في نظام WHOIS، في الصناعة التي توفر ICANN قواعد لها وتنسقها، وبالتالي في ICANN نفسها").

88 راجع التقارير السنوية للامتثال التعاقدي في ICANN، تفاصيل التقرير فيما يتعلق بأمناء السجلات، 2014-2019، https://features.icann.org/compliance/dashboard/report-list.

89 لا يعالج القانون العام لحماية البيانات GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما التعهدات المنشأة كأشخاص اعتباريين، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري (الحيثية (14) القانون العام لحماية البيانات GDPR. "في حين أن تفاصيل الاتصال بشخص اعتباري خارج نطاق القانون العام لحماية البيانات GDPR، فإن تفاصيل الاتصال المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين تقع ضمن نطاق القانون العام لحماية البيانات GDPR، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن التعرف عليه" (راجع رسالة المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB إلى ICANN بتاريخ 05 تموز (يوليو) 2018).

90 راجع القسم 2.3 من التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، وموضوعات الأولوية 1 والأولوية 2.

91 راجع صفحة الويب الخاصة بقضايا حماية البيانات / الخصوصية ICANN في: https://www.icann.org/dataprotectionprivacy

92 راجع ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP: https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/temp-spec-gtld-rd-epdp-19jul18-en.pdf (تضمن توجيهات للفريق للنظر فيما إذا كان ينبغي السماح للأطراف المتعاقدة أو مطالبتها بمعاملة الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين بشكل مختلف، وما هي الآلية اللازمة لضمان التحديد الموثوق للحالة).

93 راجع دراسة تعريف المشترك بنظام WHOIS: https://gnso.icann.org/sites/default/files/filefield_39861/registrant-identification-summary-23may13-en.pdf بناءً على تحليلنا لسجلات نظام WHOIS المسترجعة من عينة عشوائية بلغت 1600 نطاق من أعلى خمسة نطاقات gTLD،

- يبدو أن 39 بالمائة (± 2.4 بالمائة) مسجلين من قِبل أشخاص اعتباريين
- يبدو أن 33 بالمائة (± 2.3 بالمائة) مسجلين من قِبل أشخاص طبيعيين

معرفة الكيانات التي تقف وراءه، في الرجوع إلى معلومات تسجيل اسم النطاق المتاحة للجمهور، والتي يجب أن تتضمن بيانات الكيانات الاعتبارية.

بشكل ملحوظ، تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا اقترح عدة خطوات لتقليل مخاطر المسؤولية.[94] وما يعنيه هذا الإرشاد هو أنه يمكن أن تكون هناك مجموعة متنوعة من التدابير لضمان أن المشتركين يصنفون أنفسهم بدقة ككيانات اعتبارية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD (بما في ذلك ccTLD الموجودة في الاتحاد الأوروبي) تجعل بالفعل بعض بيانات المشترك الخاصة بالكيانات الاعتبارية متاحة للجمهور، مما يدل على أن هذا التمييز جائز قانونًا ومجديًا.[95]

كما أن التمييز بين معالجة البيانات من الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة المعالجة المؤتمتة. وكما هو مذكور أعلاه، لا يتمتع الأشخاص الاعتباريون بحماية القانون العام لحماية البيانات GDPR. وبالتالي، فإن التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين أثناء عملية التسجيل يمكن أن يشمل تعيين الأشخاص الاعتباريين في فئة الأشخاص الذين ينبغي معالجة بياناتهم أوتوماتيكيًا.[96]

ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن حل مشكلة الاعتباري مقابل الطبيعي أمر بالغ الأهمية لنموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بأكمله لتلبية الغرض منه، وفي نفس الوقت، يكون متوافقًا مع قوانين حماية البيانات المعمول بها. لذلك تطلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بذل كل جهد ممكن لمعالجة هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC طلبها بأن يركز فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على الإرشاد القانوني المقدم لوضع سياسات معقولة للسماح لمعلومات الكيانات الاعتبارية بالبقاء عامة.

عنوان البريد الإلكتروني مجهول الهُويّة

قد يكون استخدام رسائل البريد الإلكتروني مجهولة الهُويّة حلاً لحماية هَويّة المشترك أثناء خدمة بعض من أغراض الباحثين عن الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق الشرعي. يسرد التقرير النهائي من بين عناصر الأولوية 2 "جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهُويّة".[97] تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا مفاده أن إخفاء الهُويّة وإخفاء الهُويّة المستعارة هما "تقنية تحسين خصوصية / تدبير خصوصية حسب التصميم مفيد."[98] وكما هو معترف به في نفس الإرشاد القانوني، تود اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تشير إلى أن المعلومات مجهولة الهُويّة تقع خارج نطاق القانون العام لحماية البيانات GDPR.[99] بينما تُقر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بإمكانية إنشاء رابط بين المعلومات مجهولة الهُويّة والبيانات الشخصية، فإنها تتفق مع المشورة القانونية بأن إخفاء الهُويّة هو أسلوب مفيد لتعزيز الخصوصية، وعلى هذا النحو، يجب فحصه بمزيد من التفصيل.

- كان 20 بالمائة (± 2.0 بالمائة) مسجلين باستخدام خدمة الخصوصية أو البروكسي.
- لم نتمكن من تصنيف نسبة 8 بالمائة المتبقية (± 1.4 بالمائة) باستخدام البيانات المتاحة من نظام WHOIS.

94 راجع المشورة بشأن المسؤولية فيما يتعلق بالتعريف الذاتي للمشترك باعتباره شخصًا طبيعيًا أو غير طبيعي وفقًا للقانون العام لحماية البيانات (اللائحة GDPR") (EU) 2016/679")" من Bird & Bird (الطرق المُوصى بها بما في ذلك تطوير لغة إخطار واضحة حتى يتجنب المشتركون الأخطاء؛ التأكد من أن المشتركين يفهمون عواقب التسجيل ككيان اعتباري؛ والتحقق من أن معلومات الاتصال لا تحتوي على بيانات شخصية).

95 راجع على سبيل المثال، بلجيكا (.BE)، الاتحاد الأوروبي (.EU)، إستونيا (.EE)، فنلندا (.FI)، فرنسا (.FR)، النرويج (.NO)، إلخ.

96 كضمانة، يمكن تعيين الأشخاص الذين يتمتعون بحمايات قانونية مشددة إلى مجموعات استعلام غير مؤتمتة. يمكن أن يشمل ذلك الأشخاص الاعتباريين المحميين بموجب القانون الوطني (مثل قوانين السرية المصرفية)، والأشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بحماية قانونية محددة مثل أوامر الحماية القضائية، والوضع الضعيف لموضوع البيانات (على سبيل المثال، الأطفال وطالبي اللجوء والفئات المحمية الأخرى) والسكان المواطنون بأكملهم في الولايات القضائية التي تؤكد حقًا مؤكدًا في الخصوصية الشخصية بشكل افتراضي.

97 التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في الصفحة 3.

98 Bird & Bird المشورة القانونية، ""الدفعة 2" لأسئلة القانون العام لحماية البيانات GDPR بشأن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD")، الخصوصية / البروكسي ورسائل البريد الإلكتروني مستعارة الأسماء،" (04 شباط (فبراير) 2020)

99 راجع الحيثية 26 للقانون العام لحماية البيانات GDPR.

في ضوء ما سبق، تعتبر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن هناك حاجة إلى مزيد من تحليل الجدوى لفهم فوائد ومخاطر هذا الخيار بشكل أفضل، بدلاً من رفضه بدون مزيد من الفحص.

التحكُّم

تم ذكر التحكم المشترك المحتمل بين الأطراف المتعاقدة ومؤسسة ICANN في التقرير النهائي. ومع ذلك، تتوقع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مزيدًا من الوضوح حول حالة ودور كل من المُتحكمين والمُعالجين في البيانات في نموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. على وجه الخصوص، فإن وجود اتفاقيات معالجة بيانات ملموسة سارية المفعول من شأنه أن يوضح بشكل أوضح كيفية توزيع المسؤولية بين الأطراف المتعاقدة ومؤسسة ICANN لعمليات معالجة البيانات المختلفة. وستدعو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ليطلب من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP معالجة هذه المشكلة بشكل أكبر.

الخاتمة

تُشيد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بجهود أصحاب المصلحة والعاملين ورؤساء العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المشاركين في المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لتفانيهم المستمر في المشاركة في مسائل السياسة العامة الهامة هذه. هناك العديد من الجوانب الجديرة بالثناء في التقرير النهائي. ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن بعض التوصيات الرئيسية والموضوعات التي لم يتم تناولها تتطلب مزيدًا من العمل، وبالتالي، ينبغي لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن يطلب من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إنهاء العمل عليها بما يتفق مع النقاط التي أثيرت في بيان الأقلية الحالي. وتتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى استمرار المشاركة مع زملائنا بشأن هذه القضايا المهمة.

بيان الأقلية لمجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية (NCSG)

لم توافق مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG على التوصيات 22 و20 و7 للأسباب المبينة أدناه

التوصية رقم 22: الغرض 2

الغرض 2 في التوصية رقم 22 ينص حاليًا على ما يلي: "الإسهام في الحفاظ على أمن نظام اسم النطاق واستقراره ومرونته وفقًا لمهمة ICANN."

تعارض مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG بشدة هذا الغرض. فهو غامض للغاية وفضفاض، مما يسمح لمؤسسة ICANN بمعالجة بيانات تسجيل نطاقات gTLD بأي طريقة تراها مناسبة. كل ما يتطلبه الأمر من جانب مؤسسة ICANN، هو تحديد سبب يتوافق مع تفسيرها للوائحها، كما اعترفت بيكي بير في رسالة بريد إلكتروني أُرسلت إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP نيابةً عن مجلس إدارة ICANN.

في رسالة البريد الإلكتروني المذكورة، يقول بير، "الأمن والاستقرار والمرونة SSR، كما هو محدد في اللوائح، *هي* مهمة ICANN. تنص المادة 1، القسم 1.1 من لوائح ICANN، بوضوح على أن مهمة ICANN هي ضمان التشغيل المستقر والآمن والمرن (SSR) لأنظمة المعرفات الفريدة للإنترنت. وتستمر اللوائح نفسها في تقديم تفاصيل مهمة بشأن نطاق تلك المهمة في سياق الأسماء ونظام خادم الجذر والأرقام والبروتوكولات."

في المرحلة 1، وضعنا أوراق عمل لكل غرض من أغراض ICANN توضح بالتفصيل الأسس القانونية وأنشطة المعالجة لكل منها. وفشلت المرحلة 2 في القيام بذلك. وبالتالي، فإن هذا الغرض 2 المُعاد صياغته لا يشير إلى سبب الحاجة إلى الإفصاح عن البيانات، ولا لمَنْ، ولا يشير إلى سبب الحاجة للاحتفاظ بها وإلى متى. الغرض 2، كما تمت صياغته حاليًا في التقرير النهائي للمرحلة 2، يتعارض أيضًا مع مبدأ تقييد الغرض للقانون العام لحماية البيانات GDPR – المادة 5(1)(ب)، التي تتطلب "جمع البيانات لأغراض محددة وصريحة ومشروعة وليس معالجة أخرى بطريقة لا تتوافق مع تلك الأغراض". إن ضمان التشغيل المستقر والآمن والمرن (SSR) لأنظمة المعرفات الفريدة للإنترنت ليس محددًا ولا صريحًا، كما أن تفسير مجلس إدارة ICANN للأمن والاستقرار والمرونة SSR ضمن اختصاص ICANN يجعله حتى أقل تحديدًا.

طلبت مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG في مناسبات متعددة أن يتوصل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إلى فهم مشترك لما تتضمنه مهمة ICANN فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والمرونة SSR، وكيف يسري ذلك على معالجة بيانات تسجيل نطاقات gTLD بواسطة ICANN. تم رفض هذه الطلبات باستمرار، على الرغم من مطالبتها بالوفاء بالتزام ICANN القانوني كمُتحكم بالبيانات لهذا الغرض.

ولم يتوصل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بنجاح إلى فهم كيفية تطبيق الأمن والاستقرار والمرونة SSR ضمن مهمة ICANN على هذا الغرض، ولم تُشر ICANN إلى امتلاكها أي فكرة عن ذلك. ومع ذلك، كما هو الحال مع القواعد القانونية الأخرى في القانون العام لحماية البيانات GDPR، فإن المادة 6(1)(و) تنشئ التزامات إضافية من جانب المُتحكم تجاه موضوع البيانات، بما في ذلك حماية حقوقهم ومصالحهم.

في مبادئه التوجيهية حول استخدام المادة 6(1)(و) كأساس قانوني، يقول مكتب مفوض المعلومات البريطاني إن استخدام هذا الأساس القانوني هو الأنسب عندما (من بين ظروف أخرى) يتم استخدام بيانات الأشخاص بطرق يتوقعونها بطريقة معقولة والتي لها تأثير ضئيل على الخصوصية. يكاد يكون من المستحيل على مشتركي gTLD أن يكون لديهم أي توقعات حول سبب أو كيفية قيام ICANN بالإفصاح عن بياناتهم أو الاحتفاظ بها بناءً على الغرض 2. ولم يتم تحديد هذه الظروف غير المعروفة من قِبل ICANN أو فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، والوسيلة الوحيدة التي يمكن للمشترك من خلالها الحصول على شكل من أشكال الفهم لهذا هو إذا كان تسجيل اسم نطاق gTLD يتطلب أن يكتسب المشترك أيضًا خبرة في تفسير لوائح ICANN وتطبيقها.

ومثل هذا التوقع غير واقعي، إنا يتجاوز قدرات العاملين في ICANN أنفسهم وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

تعتقد مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG أن هذا الغرض ليس مطلوبًا في الواقع لكي تفي ICANN بمهمتها؛ تم وضعه في موضعه حتى تتمكن مؤسسة ICANN من تلبية رغبات الأطراف الثالثة، على الرغم من إزالة الإشارة إلى المصالح المشروعة للطرف الثالث من التوصية المنقحة. ويبدو أن مجلس إدارة ICANN يعتقد أن هذا الأساس القانوني يوفر له غطاءً من المسؤولية، وهو ما لا يفعله على الأرجح، بينما يتجاهل تمامًا مصالح موضوعات البيانات، التي يهدف القانون العام لحماية البيانات GDPR إلى تمكينها.

ولكي يكون هذا الغرض عادلاً للمشتركين، يجب تقسيم الغرض إلى عدة أغراض محددة بوضوح تحدد أنشطة المعالجة المحددة بوضوح، والتي سيتم إبلاغها وشرحها للمشتركين بطريقة يمكنهم فهمها بسهولة.

التوصية رقم 20: حقل المدينة

لا تعتقد مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG أنه تم تقديم حجة مقنعة لتغيير التوصية المقدمة بشأن "حقل المدينة" في المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، من "يجب تنقيحها" إلى "يجوز تنقيحها". التوصية السابقة التي تتطلب تنقيح هذا الحقل كانت تستند إلى المشورة القانونية التي قدمتها Bird and Bird والتي تم التعبير فيها عن ما يلي:

"3.16 مع أخذ كل ما سبق في الاعتبار، قد تتمكن الأطراف ذات الصلة من الوفاء اختبار المصالح المشروعة لنشر حقل "المدينة". ومع ذلك، هذا غير واضح لنا من المعلومات المتاحة حتى الآن. وتحديداً:

أ) ستكون هناك حاجة إلى معلومات أكثر لإثبات أن الفوائد التي تعود على أصحاب الحقوق هادفة بصورة كافية لتبرير النشر العالمي لحقل المدينة، بدلاً من استخدامه في حالات محدودة للغاية؛ و

ب) هناك حاجة إلى معلومات أكثر حول الأثر المحتمل على حقوق ومصالح موضوعات البيانات.

3.17 ستحتاج الأطراف ذات الصلة بعد ذلك إلى إجراء تقييم مفصل للحقائق والظروف لتحديد ما إذا كانت المصالح المنشودة تفوق مصالح موضوعات البيانات."

يشير هذا بوضوح إلى أن إجراء اختبار موازنة سيكون مطلوبًا للموازنة بين المصالح المشروعة للطرف الثالث الذي يسعى إلى الإفصاح عن بيانات تسجيل نطاقات gTLD مقابل حقوق المشترك المعني. وتعتقد مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG اعتقادًا راسخًا أن هذا يجب إجراؤه كجزء من معالجة طلب الإفصاح عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، ولا ينبغي الخلط بينه وبين أغراض ICANN في معالجة بيانات تسجيل نطاقات gTLD، وهو ما عالجته توصيات المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

تم تأكيد هذه النتيجة من قِبل Bird and Bird في بريدهم الإلكتروني إلى كيرت بريتز، حيث قالوا فيه، "التحليل القانوني واضح – هذه بيانات شخصية؛ يمكن تبرير النشر من حيث المبدأ على أساس المصالح المشروعة لأصحاب الحقوق، ما لم تطغى مصالح الأفراد على ذلك.

إن كيفية تطبيق ذلك على الحقائق – تحديد ما إذا كانت هناك مصلحة كافية لأصحاب الحقوق وتحقيق التوازن بين ذلك ومصالح المالكين المسجَّلين لاسم النطاق – ليست واضحة تمامًا."

وكل هذا يوحي بشدة بأنه يجب معاملة حقل المدينة في بيانات تسجيل نطاقات gTLD مثل جميع المعلومات الشخصية الأخرى، ويجب تنقيحها.

التوصية رقم 7: أغراض الطالب

تحافظ مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG على عدم موافقتها على تضمين حاشية تحدد توجيه الاتحاد الأوروبي لأمن الشبكات ونظم المعلومات NIS كمثال تشريعي ينشئ التزامات على الكيانات المنظمة السارية. تمت إضافة هذا المثال إلى التوصية خلال مرحلة في عمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP حيث تم تعديل التقرير النهائي والتوصيات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الدعم، ولم يتم، في رأي مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG، إعطاء الوقت أو الاهتمام الكافي أن يتم تضمينها في التقرير النهائي، ولم يتم النظر بشكل كافٍ في الآثار المترتبة على السياسة التي تسمح بالإفصاح لأطراف ثالثة.

علاوة على ذلك، لا تعتقد مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG أن استبعاد هذا المثال سيكون له أي تأثير ملموس على قدرة الكيانات السارية التي ينظمها توجيه أمن الشبكات ونظم المعلومات NIS أو أي تشريعات أخرى مماثلة، من طلب الإفصاح عن بيانات تسجيل نطاقات gTLD المنقحة من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

بيان الأقلية لمجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات (RrSG)

يمثل التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تتويجًا لسنوات من العمل التعاوني بين مجتمع ICANN. وتواصل مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG الاعتقاد بأنه من مصلحتنا جميعًا إنشاء سياسات ونظام يوازن بين متطلبات حماية بيانات المشترك واحتياجات أولئك الذين يعتمدون على الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لأغراض مشروعة وقانونية.

أعرب أمناء السجلات عن مخاوف كبيرة خلال عملية المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المذكورة مع الشرعية والجدوى الفنية والتكاليف المرتبطة بوضع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ونشره وتشغيله. في حين أن أمناء السجلات يدعمون بعض التوصيات أكثر من غيرهم، فإن التوصيات كلها مترابطة بشكل كبير ويجب النظر إليها بشكل شامل، وندرك أن النتيجة النهائية أكبر من مجموع أجزائها.

لذلك، بروح التوصل إلى تفاهم المستمرة مع مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، ندعم نتيجة المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وتوصيات هذا التقرير النهائي، وسنلتزم بسياسات التوافق في الآراء الناتجة.

نعتقد أن التوصيات النهائية توفر إرشادًا كافيًا يمكن على أساسه بناء نظام موحد وقابل للتنبؤ، بمراعاة توصيات المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مع السماح أيضًا بالمرونة اللازمة لكل أمين سجل لتنفيذ عملياتهم على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بالطريقة التي يحددونها بما يتوافق مع الالتزامات القانونية والمتعلقة بالخصوصية التي غالبًا ما تكون متعددة الاختصاصات القضائية.

ونحثّ مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN على تبني جميع التوصيات الواردة في التقرير، حتى نتمكن من الانتقال إلى أعمال التنفيذ والبدء السريع لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

بيان مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

تُثمن مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات ("RySG") العمل المُنجز في المرحلة 2، وتُقر بفائدة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD للأطراف الثالثة، وتدعم التوصيات الواردة في التقرير النهائي. تعكس التوصيات أفضل الجهود التي يبذلها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لوضع حل للوصول إلى البيانات الشخصية الذي يوازن بين حقوق الخصوصية لموضوعات البيانات والمصالح المشروعة لأطراف ثالثة. وعلى الرغم من أن هذا البيان يعالج المخاوف بشأن جوانب معينة من التقرير النهائي، إلا أننا مع ذلك نقبل التسويات التي تشكل أساس توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ونظل متفائلين بشأن التطوير المستقبلي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

خلال أكثر من عام من الاجتهاد، ظلت السجلات ثابتة على المبادئ التي تنص على أن هذا النظام يجب أن (أولاً) يعكس واقع قانون حماية البيانات كما هو اليوم، (ثانيًا) يعطي الأولوية للبيانات الشخصية للمشترك وحمايتها بشكل مناسب قبل مصالح الطرف الثالث، و(ثالثًا) الاحتفاظ بقدرتنا كمُتحكمين للوفاء بالتزاماتنا القانونية لحماية البيانات الشخصية. لاحظ البعض عدم الرضا عن نظام يقوم على هذه المبادئ. ومع ذلك، فإننا نشعر بالارتياح تجاه هذه المبادئ باعتبارها أفضل طريقة لحماية البيانات الشخصية للمشتركين والوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون.

شاركت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG بحسن نية

وُضِع ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP "لتحديد ما إذا كان يجب أن تصبح المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD سياسة توافق في الآراء لمؤسسة ICANN، كما هي أو مع التعديلات، مع الامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR وغيره من قوانين الخصوصية وحماية البيانات ذات الصلة."[100] ويقر الميثاق بأن العمل الثانوي لتقييم نظام لصالح الأطراف الثالثة للوصول إلى البيانات الشخصية للمشترك لن يبدأ إلا بمجرد "الإجابة على المشكلات الأساسية والانتهاء منها في التحضير للتقرير الابتدائي للمواصفات المؤقتة".[101] صدر التقرير النهائي للمرحلة 1 في 19 شباط (فبراير) 2019، بما في ذلك توصية مفصلة وقابلة للتنفيذ لتوحيد العملية للأطراف الثالثة للحصول على البيانات الشخصية للمشترك.[102]

انخرطت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG في المرحلة 2 بحسن نية لوضع نظام لصالح الأطراف الثالثة التي لها مصلحة مشروعة في الوصول إلى البيانات الشخصية للمشترك. لا تحتاج السجلات إلى مثل هذا النظام من أجل الوفاء بالتزاماتنا لحماية البيانات الشخصية للمشترك والاستجابة لطلبات الطرف الثالث للحصول على تلك البيانات الشخصية. ويستجيب أعضاؤنا بشكل منتظم ومسؤول لطلبات البيانات اليوم بدون نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، بما يتماشى مع متطلبات تقرير المرحلة 1 والتزاماتنا بموجب القانون. وسنستمر في القيام بذلك حتى بمجرد تشغيل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. لسوء الحظ، سيجعل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مهمتنا أكثر صعوبة من نواح كثيرة من خلال تقديم معالجة ومخاطر إضافية للبيانات الشخصية للمشترك.

استمعنا بذهن متفتح لتلك المجتمعات التي تصر على مزيد من الوصول إلى البيانات الشخصية وشاركنا في هذه العملية من أجل إيجاد حلول. بينما ندعم التقرير النهائي والعديد من التنازلات التي قدمتها المجموعة، للأسباب المذكورة أدناه، إلا أن لدينا مخاوف كبيرة ستتطلب الاجتهاد المستمر للمضي قدمًا بينما يعالج المجتمع التنفيذ.

[100] الميثاق النهائي المعتمد للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP – 19 تموز (يوليو) 2018، متاح هنا.
[101] الميثاق النهائي المعتمد للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP – 19 تموز (يوليو) 2018، متاح هنا.
[102] *راجع* التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، التوصية 18، المتاح هنا.

أعطت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG الأولوية لحماية البيانات

ولطالما كانت نقطة انطلاقنا في هذه المناقشات مبادئ حماية البيانات. حماية البيانات بشكل عام، والقانون العام لحماية البيانات GDPR على وجه التحديد، "يحمي الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص الطبيعيين ولا سيما حقهم في حماية البيانات الشخصية."[103] وكما كررت مفوضية الاتحاد الأوروبي القول مؤخرًا، "إن الهدف النهائي للقانون العام لحماية البيانات GDPR هو تغيير ثقافة وسلوك جميع الجهات الفاعلة المعنية لصالح الأفراد."[104] ببساطة، الهدف من حماية البيانات هو حماية البيانات الشخصية للأفراد. وعلى الرغم من أن هذا يجب أن يكون غير مثير للجدل، إلا أن تجربتنا على مدى العامين الماضيين تشير إلى خلاف ذلك.[105]

من الناحية العملية، يعني تحديد أولويات حماية البيانات وضع موضوع البيانات في المقام الأول عند النظر في تأثير كيفية معالجة البيانات ومن يقوم بها. وهذا يعني تطويق تقليل البيانات والخصوصية بشكل افتراضي كخط أساس لتجنب المعالجة غير الضرورية للبيانات الشخصية للفرد. كما يعني ضمان عدم تنفيذنا لمتطلبات السياسة التي تُقيّد قدرتنا كمُتحكمين للوفاء بالتزامنا القانوني بالعناية الكافية بالبيانات الشخصية التي يعهد بها الأفراد إلينا.

ومع وضع هذه المبادئ في الاعتبار، فقد أظهرنا مرارًا وتكرارًا المرونة وعَمِلنا على استيعاب مصالح الأطراف الثالثة، حتى عندما يتطلب منا القيام بذلك تقديم تنازلات يمكن أن تزيد من المخاطر للأطراف المتعاقدة. في حين أن بعض الأطراف ترغب في الذهاب إلى أبعد من ذلك، يجب علينا رسم الحدود عندما يُطلب منا التنازل في المجالات التي قيل لنا فيها مرارًا وتكرارًا – من خلال المستشار القانوني المستقل للمرحلة 2، وهيئات حماية البيانات، وأعضاء هيئة الأطراف المتعاقدة CPH الذين يتمتعون بخبرة حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي – أن شيئًا ما غير جائز قانونًا أو يمثل مخاطر كبيرة لموضوع البيانات.

كان الهدف من المرحلة 2 هو توحيد العملية للأطراف الثالثة لطلب البيانات الشخصية للمشترك. ومع ذلك، فإن الإصرار المستمر على إيجاد مسار لتمكين الوصول الأوتوماتيكي تقريبًا إلى البيانات الشخصية ليس مفيدًا لموضوعات البيانات، بعد عدة أشهر من التحليل. ونُعرب عن قلقنا من أن محاولات متابعة الوصول الأوتوماتيكي بأي ثمن ستُقوّض في النهاية شرعية واستمرارية نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD في المستقبل.

النموذج الهجين يعكس الواقع القانوني والعملي

يُعد النموذج الهجين (أي الاستلام المركزي مع اتخاذ القرار اللامركزي) حلاً عمليًا نعتقد أنه سيحل العديد من المشكلات التي يستشهد بها الطالبون مع طريقة الوضع الراهن لطلب الوصول إلى البيانات الشخصية للمشتركين. والأهم من ذلك، أن النموذج الهجين يعكس حقيقة ما هو ممكن بموجب القانون اليوم.

أكدت Bird & Bird أن المسؤولية تقع على المُتحكمين بالبيانات، وحتى بافتراض وجود نظام مركزي ومؤتمت بالكامل أزال السلطة التقديرية من الأطراف المتعاقدة، فإن "النتيجة الأكثر ترجيحًا – وبالتأكيد موقف بداية معظم السلطات الرقابية – هي أن الأطراف المتعاقدة مُتحكمون."[106] علاوة على ذلك، أكدت هيئة حماية البيانات البلجيكية أن التحكم دور واقعي لا يحق للأطراف "تحديده" ببساطة وبالمثل "لا يمكنهم التنازل عنه . . . بموجب اتفاق مشترك."[107]

---

[103] المادة 1 (2) من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

[104] رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، المفوضية الأوروبية، بتاريخ 24 حزيران (يونيو) 2020، الصفحة 5 (التشديد مضاف)، متاحة هنا.

[105] بينما تُقر المادة 17 من ميثاق الحقوق الأساسية بأن "[الملكية] الفكرية يجب أن تكون محمية"، أوضح البرلمان الأوروبي أن ممارسة هذا الحق "لا ينبغي له أن يعيق . . . حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك على الإنترنت." راجع التوجيه 2004/48/EC للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 29 نيسان (أبريل) 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، المتاح هنا.

[106] فيل برادلي شميج وروث بوردمان (Bird & Bird LLP)، "السؤلان 1 و2: المسؤولية والضمانات والمُتحكم والمُعالج "، 09 أيلول (سبتمبر) 2019، الصفحة 6، 2.18.

[107] هيئة حماية البيانات (بلجيكا)، رسالة إلى يوران ماربي، 04 كانون الأول (ديسمبر) 2019، الصفحة 3, متاحة هنا.

نقبل مشورة Bird & Bird وهيئة حماية البيانات DPA بشأن هذه المسألة، ومنذ كانون الثاني (يناير) حذرنا من أن "المزيد من المداولات حول نموذج مركزي بالكامل فقط يصرف انتباهنا ويؤخرنا عن تقديم مهام عملنا في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة."[108] لسوء الحظ، حتى في المراحل الأخيرة للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، ما زلنا نسمع اقتراحات حول كيفية اتخاذ قرارات معينة حول البيانات الشخصية للمشترك يمكن أن تكون مركزية ويمكن تخصيص التحكم من خلال توصيات سياستنا.[109]

لم يتغير شيء منذ أن وافقت العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على رفض المركزية باعتبارها لا تفي بالشرط الأساسي لتقليل المسؤولية للأطراف المتعاقدة.[110] ونشعر بالقلق من أن بعض الأطراف إما لا تفهم أو تتجاهل عمدًا المشورة القانونية التي لا تتوافق مع نتائج السياسة المفضلة لديهم. لا يعتبر أي من السيناريوهين مثاليًا للتوصل إلى توافق في الآراء حول توصيات السياسات القابلة للتنفيذ.

حتى مصطلح "المركزية" لا يعكس بدقة ما تم اقتراحه بالفعل من قِبل أولئك الذين يدافعون عن هذا النموذج. لقد كان اتخاذ القرار فقط، وليس البيانات الفعلية نفسها، جزءًا من مناقشة النظام "المركزي". وبدون امتلاك البيانات الأساسية، فهذا ليس نظامًا "مركزيًا" من شأنه أن يحدّ من المعالجة غير الضرورية ويعزز الأمن لموضوعات البيانات. بدلاً من ذلك، يضيف هذا النظام خطوات معالجة إضافية غير ضرورية، ولا يتوافق مع المبادئ الأساسية لتقليل البيانات والخصوصية افتراضيًا.

وما زلنا قلقين بشأن الإصرار المستمر على أن "مركزية" الإفصاح عن البيانات الشخصية جائز قانونًا أو واقعيًا في منظومة ICANN على الرغم من عدم حدوث تغيير في الحقائق التي أدت بنا إلى رفض المركزية في المقام الأول. بينما دعمنا جهود ICANN للعثور على إجابات حول تخصيص المسؤولية في ظل نظام مركزي، لا يوجد حتى الآن إرشاد يشير إلى أن تحويل المسؤولية المطلوبة مسبقًا ممكن قانونيًا.

اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO

تدعم مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG مفهوم أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يجب أن يكون مرنًا وقادرًا على إعادة المعايرة للظروف القانونية أو العملية المتغيرة. وندرك أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يجب أن يكون ذكيًا وقادرًا على التكيف مع المشهد المتغير باستمرار للإرشاد الإداري، وقرارات القضاء، واللوائح الجديدة في مختلف الولايات القضائية. ومع ذلك، فإننا نرفض الفكرة القائلة بأن عمل اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO يجب أن يكون له نتيجة محددة مسبقًا. وبالتحديد، لا يمكننا قبول افتراض أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD سيتطور حتمًا نحو المزيد من المركزية والمزيد من أتمتة عمليات الإفصاح عن البيانات الشخصية في المستقبل. يجب أن يتطور نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بناءً على الحقائق والبيانات بدلاً من الافتراضات والتخمينات.

---

[108] رسالة الخطوات التالية هيئة الأطراف المتعاقدة CPH، بتاريخ 07 كانون الثاني (يناير) 2020.

[109] راجع، على سبيل المثال، تعليقات تموز (يوليو) 2020 الفئة 2 بشأن التوصية 9، دائرة الأعمال / دائرة الملكية الفكرية IPC/BC اللذين يقترحان "مفهوم عدم الأتمتة عن طريق اتخاذ القرار المركزي في مدير البوابة المركزية CGM" على الرغم من المشورة القانونية والاتفاق على نموذج هجين: "وفقًا للإرشاد القانوني التي تم الحصول عليه، يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن الأنواع التالية من طلبات الإفصاح جائزة قانونًا بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR لتقييم الإفصاح المركزي (تلقي وكذلك معالجة قرار الإفصاح) في مدير البوابة المركزية عندما تخضع للمعالجة اليدوية والمراجعة من البداية:
· قرارات الإفصاح المؤتمت لطلبات "مطابقة النطاق للعلامات التجارية" الواضحة
· قرارات الإفصاح المؤتمت عن حالات التصيّد والاحتيال الواضحة
مؤسسة ICANN هي المُتحكم عند معالجة قرار الإفصاح المذكور."

[110] "وهذا يعني أنه في جوهر الأمر، إذا كان لديك أي نموذج وصول موحد مهما كان نوعه، فإما أن تتوصل إلى اتفاق مع 2500 طرف متعاقد حول ما يعتقدون أنه الخطر القانوني الذي يواجههم أو أن تتوصل إلى اقتراحات [كذا] تقلل من المسؤوليات القانونية للأطراف المتعاقدة." يوران ماربي، نص اجتماع العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وجهًا لوجه، 25 أيلول سبتمبر 2018، الصفحة 2، متاح هنا.

وكما هو مذكور أعلاه، يعكس النموذج الهجين ما هو ممكن قانونيًا اليوم. لم نوافق على النموذج الهجين بشرط أن يتطور يومًا ما إلى نموذج مركزي لأنه ليس لدينا أساس لمعرفة إلى أين سيصل القانون. ووافقنا على النموذج الهجين كحل لتحسين الوضع الراهن مع الاستمرار في حماية البيانات الشخصية للأفراد بشكل مناسب.

يجب على أعضاء مجموعة عمل العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تحديد التوقعات المناسبة داخل مجموعات أصحاب المصلحة حول كيفية تغيُر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بمرور الوقت. في حين أن هذا النظام قد يتحرك في الاتجاه الذي يرغب فيه بعض أعضاء العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، فمن المرجح (إن لم يكن الأرجح) أن النظام سيحتاج إلى أن يصبح أكثر تقييدًا أو أقل أتمتة أو أكثر لامركزية.[111] إن الترويج للتطور باعتباره طريقًا ذا اتجاه واحد بدلاً من الاستجابة للحقائق والبيانات يُعرِّض هذا النظام للفشل في نظر بعض أفراد المجتمع.

وبالمثل، في حين أننا دعمنا بشكل عام نطاق عمل اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، إلا أن لدينا مخاوف كبيرة بشأن أي جهد لهيكلة هذه الآلية بطريقة من شأنها أن تتنازل عن التحكم في التزاماتنا القانونية كمُتحكمين. لقد قاومنا الجهود الرامية إلى التأكيد بشكل قاطع على أن بعض التغييرات، مثل إضافة حالات استخدام الأتمتة الجديدة، هي تنفيذ أو سياسة لأننا لا نستطيع التنبؤ بالشكل الذي قد يتخذه الإرشاد المستقبلي بشأن هذه المشكلات. وما لم تقدم المفوضية الأوروبية إرشادًا مثاليًا ونهائيًا وغير قابل للمراجعة حول موضوع ما، فمن المحتمل أن تنطوي مقترحات الأتمتة المستندة إلى إرشاد جديد على مخاطر متبقية أو التزامات إضافية أو تتطلب مراجعات تعاقدية للأطراف المتعاقدة أو مدير البوابة المركزية (CGM).

ويمكننا أن نتخيل بسهولة الحالات حيث قد يتطلب حتى الإرشاد المباشر الجائز بشأن الأتمتة الإضافية تغييرات في السياسة. على سبيل المثال، في حالة إصدار إرشاد جديد، يُسمح دائمًا بالأتمتة الكاملة بشرط أن يكون لدى أي كيان له أي دور في معالجة البيانات مسؤول حماية بيانات مُعيَّن على النحو المحدد في القانون العام لحماية البيانات GDPR. لا تتطلب توصياتنا حاليًا من أي طرف (مدير البوابة المركزية CGM، سلطة الاعتماد، السجلات، المشتركين، الطالبين) أن يكون لديه مسؤول حماية البيانات. في هذا السيناريو، إذا تم فرض المزيد من حالات استخدام الأتمتة على الأطراف المتعاقدة من خلال التنفيذ، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر القانونية للأطراف المتعاقدة بشكل كبير إذا لم يقم أي من الأطراف المشاركة في المعالجة بتعيين مسؤول حماية البيانات.

ويوضح هذا المثال مدى أهمية ألا نحدد مسبقًا أن التغييرات التي من المحتمل أن تنطوي على مخاطر قانونية هي بشكل قاطع مسائل تنفيذ وليست سياسة. وبصفتنا متحكمين، نطلب القدرة على الاستجابة للالتزامات التي نحملها تجاه الأفراد الذين نعالج بياناتهم الشخصية.

الأتمتة الكاملة ممكنة فقط في ظل ظروف ضيقة

تدعم مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG مفهوم الأتمتة حيث "يكون ذلك مجديًا فنيًا وتجاريًا وجائز قانونًا."[112] ونعتبر هذه المعايير بمثابة ضمانات ضرورية لضمان عدم خضوع موضوعات البيانات للمعالجة المؤتمتة غير المعقولة لبياناتهم.

كنقطة انطلاق، يجب ألا يكون هناك جدل في أن أتمتة القرارات على نطاق واسع التي تؤثر على موضوعات البيانات – ولكن لا يحصلون على أي فائدة منها – لا تكون عمومًا في مصلحة موضوع البيانات. وكما ينص القانون العام لحماية البيانات GDPR، "[يحق] لموضوع البيانات عدم التعرض لقرار يعتمد فقط على المعالجة المؤتمتة، بما في ذلك التنميط، الذي ينتج عنه آثار قانونية تتعلق به أو يؤثر عليه بشكل كبير بالمثل."[113]

---

[111] يبدو أن العديد من أهم القرارات والإرشاد الحديث في هذا المجال يشير إلى مزيد من القيود والإنفاذ بدلاً من تخفيف المتطلبات. راجع، على سبيل المثال، القضية C-311/18 مفوض حماية البيانات ضد Facebook Ireland Limited وMaximillian Schrems (المشار إليها باسم "Schrems II") التي تبطل نظام حماية الخصوصية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ راجع أيضًا، رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، المفوضية الأوروبية، بتاريخ 24 حزيران (يونيو) 2020، التي تدعو إلى زيادة إنفاذ القانون العام لحماية البيانات (GDPR) بدلاً من تخفيف القيود، المتاحة هنا.

[112] التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، المرحلة 2، 9.3.

[113] المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

أكدت Bird & Bird لنا أنه عند تقديم جميع حالات استخدام الأتمتة الممكنة التي اقترحها الفريق، فإن أربع حالات فقط لم تنتج تأثيرات قانونية أو ذات أهمية بالمثل لموضوع البيانات.[114]

إن ما نستخلصه من تلك المشورة القانونية هو أن مجموعة قرارات محددة بشكل ضيق للغاية لا تخلق تأثيرًا قانونيًا أو تأثيرًا مهمًا مشابهًا لموضوعات البيانات. وبالمثل، فإن المذكرة تقيّم فقط حالات الاستخدام هذه بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR. نتيجةً لذلك، يجب أن نكون حذرين بشأن استخلاص استنتاجات عامة حول الجواز القانوني الذي سيجبر الأطراف المتعاقدة على تنفيذ المتطلبات التي من شأنها زيادة المخاطر القانونية.

نشعر بالقلق أيضًا من أن حالات الاستخدام الأربع المذكورة مطلوبة الآن للأتمتة الكاملة في اليوم الأول لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD[115] على الرغم من أن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لم يبدأ حتى في المشاركة في أي مناقشة فنية حول كيف يمكن للخوارزمية بموثوقية (أولاً) تحديد الطلبات المناسبة للأتمتة، أو (ثانيًا) اتخاذ القرارات بطريقة موثوقة ودقيقة وشفافة. واتفقنا جميعًا على أن الأتمتة يجب أن تستوفي ثلاثة معايير: (أولاً) مجدية فنيًا، (ثانيًا) مجدية تجاريًا، (ثالثًا) جائزة قانونًا.[116] ومن خلال طلب أتمتة حالات الاستخدام في 9.4 على أساس الجواز القانوني، فقد قمنا بتقسيم هذه الضمانات الثلاثة الهامة إلى تقييم فردي لقانونية حالات الاستخدام المذكورة.

في الواقع، أقرب ما توصلنا إليه إن أي اعتبار موضوعي لكيفية قيام الخوارزمية بتقييم واتخاذ هذه القرارات هو اقتراح أن يقدم مدير البوابة المركزية CGM توصيات بشأن الإفصاح للأطراف المتعاقدة، وأن الخوارزمية ستتعلم من التعليقات حول ما إذا كان قرار الإفصاح للطرف المتعاقد يطابق التوصية المؤتمتة.[117] ولا يمثل هذا فقط سوء فهم لكيفية عمل تعلُّم الآلة بشكل عام، ولكن لدينا شكوك جدية حول موثوقية التوصيات التي يقدمها نظام لا يمتلك المعلومات الأساسية التي تشكل أساس قراراتنا. وحتى إذا كانت قراراتنا "تتطابق" مع انتظام كافٍ، فإن هذا الارتباط لا يعني أن الخوارزمية في الواقع تتخذ قرارات دقيقة وموثوقة.

هناك حاجة إلى نهج أكثر تعقيدًا لتعلم الآلة والتدريب على الخوارزمية لتقييم ما إذا كانت حالات الاستخدام هذه مجدية فنيًا. وهذا هو السبب في أن طلب الجدوى الفنية كعامل مستقل هو جزء مهم من النظر في حالات استخدام الأتمتة. إذا لم تتمكن الأطراف التي يتعين عليها الآن الانخراط فعليًا في عمل تحديد الجدوى الفنية وبناء خوارزمية من القيام بذلك بنجاح، فلا ينبغي أن نكون محبوسين بالفعل في الأتمتة الإلزامية لأن متطلبات الجدوى الفنية لم يتم الوفاء بها.

إيلاء الانتباه إلى الاستدامة المالية

منذ وقت مبكر في المرحلة 2، دعت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG إلى إجراء تقييم مالي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المقترح من أجل توفير بيانات مهمة لإرشاد عملية اتخاذ القرار لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. وثُمن العمل الذي قام به فريق ICANN بتزويدنا بتقييم للتكلفة. في ضوء تكاليف ICANN التقديرية الكبيرة لوضع وصيانة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المقترح، فإننا نشعر بالقلق من أن هذا التقييم قد تم تنحيته إلى حاشية واحدة في التقرير النهائي، خاصةً وأننا نواصل ملاحظة معارضة من الدوائر الأخرى على أساس أن

[114] التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، المرحلة 2، 9.4: (أولاً) الطلبات الواردة من جهات إنفاذ القانون في الولايات القضائية المحلية أو غيرها من السلطات المعمول بها مع إما 1) قاعدة قانونية مؤكدة حسب 6(1)هـ من القانون العام لحماية البيانات GDPR أو 2) يجب تنفيذ المعالجة بموجب القانون العام لحماية البيانات، وهو إعفاء من المادة 2؛ (ثانيًا) التحقيق في انتهاك تشريعات حماية البيانات المزعوم ارتكابه من قِبل ICANN / الأطراف المتعاقدة الذي تؤثر في المشترك من قِبل هيئة حماية البيانات؛ (ثالثًا) طلب حقل المدينة فقط، لتقييم ما إذا كان يجب متابعة مطالبة أو لأغراض إحصائية؛ (رابعًا) عدم وجود بيانات شخصية في سجل التسجيل أُفصح عنها مسبقًا من قِبل الطرف المتعاقد.

[115] التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، 9.4: "وفقًا للإرشاد القانوني الذي تم الحصول عليه . . يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن أنواع طلبات الإفصاح التالية، التي تمت الإشارة إلى الجواز القانوني لها بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR للأتمتة الكاملة (تلقي وكذلك المعالجة لقرار الإفصاح) يجب أن تُؤتمت من وقت إطلاق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD . . ."

[116] التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، المرحلة 2، 9.3.

[117] التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، المرحلة 2، 5.1.1، 5.5.

مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يجب أن يتحملوا تكاليف تشغيل النظام.

لتكرار نقطة أثرناها مرارًا وتكرارًا أثناء المداولات، لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن يدعم موضوع البيانات قدرة طرف ثالث على الوصول إلى بياناته الشخصية. يهدف نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى توفير وصول يمكن التنبؤ به وموحد إلى البيانات ويجب تمويله من قِبل أولئك الذين يتمتعون مباشرةً بفوائد هذه الخدمة.

علاوة على ذلك، ندعم إجراء ICANN لتحليل التكلفة والمنفعة لتحديد الجدوى المالية لهذا النظام. بالنظر إلى العمل المكثف في المرحلة 1 لإنشاء عملية موحدة للأطراف الثالثة لطلب البيانات مباشرةً من الأطراف المتعاقدة (التوصية 18)، لا يوجد طرف (موضوع البيانات أو طالب طرف ثالث) بدون عملية يمكن التنبؤ بها لطلب البيانات الشخصية. علاوة على ذلك، لا يزال أي مستخدم لا يرغب في الدفع مقابل خدمة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يحتفظ بخيار متابعة طلبات الإفصاح على النحو المحدد في المرحلة 1، التي لا تُحمِّل الطالب أي تكلفة.

في رأينا، يشير الافتقار إلى تحليل التكلفة والمنفعة أيضًا إلى مشكلة أكبر: لم تثبت العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أبدًا – بخلاف الحكايات والتخمين – المشكلة الفعلية التي يهدف هذا النظام إلى حلها. ولم نر أي بيانات موثوقة تُظهر أن استجابات الأطراف المتعاقدة لطلبات الإفصاح تمثل مشكلة. تشير البيانات في الواقع إلى أنه يتم الاستجابة للاستعلامات المستوفية بشكل مناسب وأن عدم الاستجابة يرتبط عمومًا بـ (أولاً) الطلبات غير الملائمة للبيانات المحمية بالخصوصية / البروكسي، أو (ثانيًا) عدم استجابة الطالبين عند الحاجة إلى معلومات إضافية.[118] ولن يقوم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بإصلاح أي من أخطاء الطالب هذه.

تمت معالجة مشكلات الأولوية 2

بينما تدعم مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG مزيدًا من العمل على قضايا الأولوية 2 المتعلقة بالدقة، والاعتباري مقابل الطبيعي، وجدوى جهات الاتصال الفريدة، فإننا نعترض على السرد القائل بأن هذه المشكلات لم يتم معالجتها خلال المرحلة 2. في الواقع، تمت معالجة كل من هذه المشكلات بعمق، بما في ذلك التحليل التفصيلي من Bird & Bird الذي يوفر الدعم للحفاظ على الوضع الراهن. ونوصي بعدم بدء المزيد من العمل على هذه الموضوعات من الصفر، ولكن بدلاً من ذلك، يتم تهيئة العمل الهام الذي قام به فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن هذه الموضوعات. ونعتقد أنه من المهم ضمان الشفافية والدقة بشأن دراستنا لهذه المشكلات لتجنب المفاهيم الخاطئة في المجتمع. فعلى سبيل المثال:

الدقة – أكدت Bird & Bird أن الدقة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR هي حق لموضوع البيانات (وليس الأطراف الثالثة) والتزام للمُتحكمين بالبيانات.[119] علاوة على ذلك، أكدت Bird & Bird أن الإجراءات الحالية بموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل لتأكيد بيانات المشترك ليست كافية لتلبية متطلبات الدقة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR.[120]

الاعتباري مقابل الطبيعي – لا نعارض أن القانون العام لحماية البيانات GDPR يسري على الشخص الطبيعي وليس بيانات الشخص الاعتباري. لقد أكدنا أن التحدي العملي يكمن في تحديد ما إذا كانت البيانات تندرج في أي من المجموعتين، وكيفية التعامل مع سجلات الأشخاص الاعتباريين التي قد تحتوي على بيانات الأشخاص

[118] راجع الخصوصية والوصول القانوني إلى البيانات الشخصية في Tucows، 13 أذار (مارس) 2020، متاح هنا.
[119] روث بوردمان وكاترينا تاسي (Bird & Bird LLP)، "مشورة بشأن مبدأ الدقة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR (اللائحة (EU) 2016/679) ("GDPR")": متابعة الاستعلامات حول مذكرات "الاعتباري مقابل الطبيعي" و"الدقة""، بتاريخ 09 نيسان (أبريل) 2020.
[120] روث بوردمان وجابي مالدوف (Bird & Bird LLP)، "مشورة بشأن معنى مبدأ الدقة وفقًا القانون العام لحماية البيانات (اللائحة (EU) 2016/679) ("GDPR")،" بتاريخ 08 شباط (فبراير) 2019.

الطبيعيين. بينما اقترح البعض الاعتماد على الموافقة كآلية لتقليل المخاطر، أكدت Bird & Bird أن الاعتماد على الموافقة ليس حلاً سهلاً ولا يزال ينطوي على مخاطر كبيرة تتعلق بالمسؤولية للأطراف المتعاقدة.[121]

جدوى جهات الاتصال الفريدة – تلقينا إرشادًا قانونيًا دقيقًا حول هذه المشكلة مع الاعتراف بأنه في حين أن استعمال الاسم المستعار وإخفاء الهُويّة من التدابير المفيدة لتعزيز الخصوصية، فإن نشر رسائل البريد الإلكتروني المخفية لن يفي بهذه المعايير لأنها تهدف تحديدًا إلى ضمان إمكانية الاتصال بالأفراد.[122] علاوة على ذلك، نلاحظ أن لغة التوصية المقترحة بشأن هذه المشكلة قد تم تقديمها في الجلسة العامة في 12 أذار (مارس) 2020 ولم نتلق أي اعتراض، ليتم حذفها لاحقًا من التقرير النهائي.[123]

يحتاج المُتحكمون إلى المرونة للوفاء بالتزاماتهم

نؤيد الحلول الوسط المطلوبة للتوصل إلى اتفاق بشأن التوصية 8 (ترخيص الطرف المتعاقد) ولكننا قلقون من أن إطار العمل أصبح مُتقادمًا للغاية. وما بدأ كمبادئ توجيهية لكيفية جواز قيام الكيان القائم بالإفصاح باتخاذ قرار أصبح صارمًا في كيفية وجوب قيام الكيان القائم بالإفصاح باتخاذ قرار. بينما تدعم السجلات مبدأ التوحيد القياسي الذي وضعته مجموعة العمل، لا توجد طريقة لهذه السياسة لمراعاة جميع الاختلافات في السلطات القضائية المحلية مع قوانين ولوائح الخصوصية المختلفة، لا سيما عند تقديم الطلبات عبر الحدود. ويجب توخي الحذر عند تنفيذ هذه التوصية وإنفاذها للتأكد من أن الكيان القائم بالإفصاح لديه ما يكفي من المرونة لمراعاة التزاماته القانونية والقضائية المحددة من أجل تجنب إلغاء هذه التوصية باعتبارها غير قابلة للتنفيذ.

الغرض 2

تحل لغة الغرض 2 الجديد في التوصية 22 محل الغرض الأصلي 2 من التوصية 1 للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التي لم يتم الموافقة عليها أو اعتمادها من قِبل مجلس إدارة ICANN. نكرر قلقنا من المرحلة 1[124] أن هذا الغرض لا يعتبر "غرضًا" قانونيًا كما هو محدد في القانون العام لحماية البيانات GDPR.[125] وليس من الواضح أنه بقول "الإسهام في الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات وفقًا لمهمة ICANN"، فإن موضوع البيانات سوف يفهم كيفية معالجة بياناته أو سبب ضرورة ذلك. بالإشارة إلى ما ورد أعلاه ودعم مجلس الإدارة لهذا الغرض[126] والروح التي نعتقد بها أنها مقصودة، وافقت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG على عدم الاعتراض على هذا الغرض.

الخاتمة

تلتزم مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG بالمشاركة بنشاط وبحسن نية لوضع توصيات سياسة توافق في الآراء مناسبة حول الوصول إلى بيانات المشترك. لقد ركزنا على ضمان أن توفر هذه التوصيات مسارًا واضحًا للامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR، وأن تكون معقولة تجاريًا وقابلة للتنفيذ، مع مراعاة نماذج

---

[121] روث بوردمان (Bird & Bird LLP)، "مشورة بشأن خيارات الموافقة لغرض إتاحة البيانات الشخصية للجمهور في خدمات دليل التسجيل RDS والمتطلبات بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR (اللائحة 2016/679 (EU))("GDPR") ،" بتاريخ أذار (مارس) 2020.

[122] روث بوردمان (Bird & Bird LLP)، "الدفعة 2" من أسئلة القانون العام لحماية البيانات GDPR بشأن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD") والخصوصية / البروكسي ورسائل البريد الإلكتروني مستعارة الأسماء"، بتاريخ 04 شباط (فبراير) 2020.

[123] "وافق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على مسوّدة نص التوصية لكل من جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهُويّة وتنقيح حقل المدينة. دعم الموظفين لتضمين مسوّدة التوصيات هذه في الملحق الخاص بعناصر الأولوية 2، الذي سيُنشر للتعليق العام." رسالة بريد إلكتروني من كيتلين توبيرغان إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة وفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بتاريخ 12 أذار (مارس) 2020.

[124] التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، بيان الأقلية للمرحلة 1 من مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG، الصفحة 166، متاح هنا.

[125] إرشاد مكتب مفوض المعلومات ICO حول تحديد الغرض: "يهدف هذا المطلب إلى التأكد من أنك واضح ومنفتح بشأن أسبابك للحصول على البيانات الشخصية، وأن ما تفعله بالبيانات يتماشى مع التوقعات المعقولة للأفراد المعنيين. ويساعدك تحديد أغراضك من البداية على أن تكون مسؤولاً عن المعالجة الخاصة بك، ويساعدك على تجنب "تمدد النطاق". كما أنه يساعد الأفراد على فهم كيفية استخدامك لبياناتهم، واتخاذ قرارات بشأن ما إذا كانوا سعداء بمشاركة تفاصيلهم، وتأكيد حقوقهم في البيانات عند الاقتضاء. ومن الضروري بناء ثقة الجمهور في كيفية استخدامك للبيانات الشخصية." متاح هنا.

[126] رسالة من مارتن بوترمان إلى كيث دريزك، بتاريخ 11 أذار (مارس) 2020، متاحة هنا.

أعمالنا المختلفة، ولا نمنع الابتكار. وتمشيا مع هذه المبادئ، ومع ملاحظة المخاوف المُفصَّلة أعلاه، نقدم دعمنا الجماعي لتوصيات التقرير النهائي. نتطلع إلى مزيد من النظر والموافقة من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC: بيان الأقلية بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD – SSAC 112

تمهيد

هذا بيان الأقلية الصادر عن اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار (SSAC) التابعة لمؤسسة ICANN بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD.

تركز اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على المسائل المتعلقة بأمن وسلامة أنظمة تخصيص تسمية وعناوين الإنترنت. حيث يتضمن هذا الأمور المتعلقة بالتشغيل (على سبيل المثال، الأمور التي تتعلق بالتشغيل الصحيح والموثوق لنظام نشر منطقة الجذر) والأمور الإدارية (مثل الأمور المتعلقة بتحديد العناوين وتخصيص أرقام الإنترنت) وأمور التسجيل (مثل الأمور المتعلقة بالسجل وخدمات المسجل). تشترك SSAC في نشاط متواصل لتقييم التهديدات وتحليل مخاطر خدمات التسمية وتخصيص عناوين الإنترنت للوقوف على مكمن التهديد الرئيسي الذي يواجه الاستقرار والأمن، وبناءً عليه، تقدم توصياتها إلى مجتمع ICANN. ولا تتمتع اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC بسلطة للتنظيم أو الإنفاذ أو إصدار القرارات. كما وتتعلق هذه الوظائف بجهات أخرى، ويجب أن يتم تقييم المشورة المقدمة هنا بناءً على مزاياها.

الملخص التنفيذي

لا تستطيع اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC المصادقة على التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات PDP بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD[127] (يُشار إليه فيما يلي باسم "التقرير النهائي") كما هو قائم حاليًا.

أولاً: نعتقد أن نظامًا أفضل بكثير ممكن ضمن القيود التي يفرضها القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، وأن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لم تقدم نتائج مناسبة بشكل معقول للأمن والاستقرار.

ثانيًا: لا يوصي التقرير النهائي بالالتزام بإنهاء بنود الميثاق التي لم تتم معالجتها. اشترطت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC مشاركتها ودعمها للمرحلة 2 EPDP بناءً على الوعد بدراسة العديد من مشكلات المرحلة 1. ولسوء الحظ لم يتم دراستها وظلت بدون معالجة.

ثالثًا: بالإضافة إلى المشكلات التي تمت مناقشتها أعلاه، هناك بعض التوصيات المحددة التي تعترض عليها اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC، وهي:

- التوصية رقم 6: مستويات الأولوية. تصنيف تهديدات الأمن السيبراني على أنه "أولوية 3" غير كافٍ لمعالجة حقيقة التهديدات الخطيرة عبر الإنترنت.
- التوصية رقم 10: تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC قلقة بشأن أوقات الاستجابة الطويلة، وأن اتفاقيات مستوى الخدمة SLA غير قابلة للتنفيذ عمليًا، وأن مشورة التنفيذ قد تسمح للأطراف المتعاقدة بالاستجابة لطلبات البيانات بشكل أبطأ بمرور الوقت.
- التوصية رقم 12: متطلب الإفصاح. تشعر اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC بالقلق من أن الأطراف المتعاقدة قد تكشف، وفقًا لتقديرها، هُويّات طالبي البيانات، بدلاً من القيام بذلك فقط عندما

[127] راجع https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-phase-2-temp-spec-gtld-registration-data-31jul20-en.pdf.

يتطلب قانون حماية البيانات. وقد يؤدي الكشف عن هويات طالبي البيانات إلى تعريضهم للخطر ويقوّض التحقيقات.

- التوصية رقم 14: الاستدامة المالية. تحتوي التوصية على لغة معيبة تنقل التكاليف بشكل غير عادل إلى الضحايا، وتتعارض مع ممارسات العمل الطبيعية، وتتعارض مع مشورة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC السابقة إلى مجلس إدارة ICANN. ولم تتم صياغة التوصية وفقًا لإجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وهي غير مدعومة بالأدلة، وقد لا تكون متوافقة مع القانون العام لحماية البيانات GDPR.

يمكن أن يصبح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) كما هو متصور في المرحلة 2 تحسينًا للوضع الراهن، إذا تم تغيير بعض التوصيات، وإذا التزمت المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بإنجاز العمل الذي كان جزءًا من ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ولكن لا يزال بدون معالجة. وحالما تضمن المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن الأشخاص الطبيعيين مقابل الأشخاص الاعتباريين، والخصوصية / البروكسي ومشكلات دقة البيانات سيتم دراستها على الفور من خلال وضع سياسات رسمي، قد تتمكن اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC من المصادقة على التقرير النهائي.

1 مقدمة

شاركت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بروح الاحتراف وحسن النية، وخصصت آلاف الساعات التطوعية على كلتا المرحلتين، وعَمِلت بجد مع زملائنا عبر مجتمع ICANN.

كما ورد في SAC111:

> لقد توصلت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC إلى حلول وسط في العديد من الأمور، كما فعل معظم المشاركين، من أجل المضي قدمًا والحصول على نظام عبر الإنترنت. ولتجنب الشك، فإن تقرير المرحلة 2 وتوصياته حاليًا أقل بكثير مما تعتقد اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC أنه ضروري وممكن لمعالجة مشكلات الأمن والاستقرار ضمن اختصاص ICANN. ولا تعتقد SSAC أن النسخة الابتدائية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) ستُقدِّم البيانات بالطريقة وبالسرعات التي تلبي العديد من احتياجات الأمن التشغيلية. نعتقد أن نظامًا أفضل ممكن ضمن القيود التي يفرضها القانون العام لحماية البيانات GDPR. ومن أجل دفع الأمور إلى الأمام اليوم، تدعم اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC بناء أساس متين يمكن تحسينه في الوقت المناسب بدلاً من التمسك بنظام مثالي.[128]

تتمسك اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC بالبيان. ولا نستطيع المصادقة على النتائج الإجمالية للمرحلة 2 كما هي حاليًا.

نعتقد أن نظامًا أفضل بكثير ممكن ضمن القيود التي يفرضها القانون العام لحماية البيانات GDPR، وأن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لم تقدم نتائج مناسبة بشكل معقول للأمن والاستقرار. علاوة على ذلك، لا يوصي التقرير النهائي بالالتزام بإنهاء بنود الميثاق التي لم تتم معالجتها. اشترطت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC مشاركتها ودعمها للمرحلة 2 بناءً على الوعد بدراسة العديد من مشكلات المرحلة 1. ولسوء الحظ لم يتم دراستها وظلت بدون معالجة.

[128] راجع SAC111، الصفحة 5، على: https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-111-en.pdf.

من بين اثنين وعشرين توصية في التقرير النهائي، تعترض اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على أربع منها، وهي:

- التوصية رقم 6: مستويات الأولوية. تصنيف تهديدات الأمن السيبراني على أنه "أولوية 3" غير كافٍ لمعالجة حقيقة التهديدات الخطيرة عبر الإنترنت.
- التوصية رقم 10: تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC قلقة بشأن أوقات الاستجابة الطويلة، وأن اتفاقيات مستوى الخدمة SLA غير قابلة للتنفيذ عمليًا، وأن مشورة التنفيذ قد تسمح للأطراف المتعاقدة بالاستجابة لطلبات البيانات بشكل أبطأ بمرور الوقت.
- التوصية رقم 12: متطلب الإفصاح. تشعر اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC بالقلق من أن الأطراف المتعاقدة قد تكشف، وفقًا لتقديرها، هُويّات طالبي البيانات، بدلاً من القيام بذلك فقط عندما يتطلب قانون حماية البيانات. وقد يؤدي الكشف عن هويات طالبي البيانات إلى تعريضهم للخطر ويقوّض التحقيقات.
- التوصية رقم 14: الاستدامة المالية. تحتوي التوصية على لغة معيبة تنقل التكاليف بشكل غير عادل إلى الضحايا، وتتعارض مع ممارسات العمل الطبيعية، وتتعارض مع مشورة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC السابقة إلى مجلس إدارة ICANN. ولم تتم صياغة التوصية وفقًا لإجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وهي غير مدعومة بالأدلة، وقد لا تكون متوافقة مع القانون العام لحماية البيانات GDPR.

لا نعترض على بقية التوصيات الواردة في التقرير النهائي. وهذا لا يعني أننا متحمسون لها جميعًا. على سبيل المثال، تدعم اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC فكرة اعتماد نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، لأن الاعتماد هو وسيلة حماية مصممة للامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR، وتوفير الثقة للطلبات المشروعة وتوثيقها. ومع ذلك، لا نعرف ما إذا كان الاعتماد سيكون أداة فعالة. في إطار السياسة المقترحة، سيعتمد ما إذا تم الإفصاح عن البيانات كليًا أم لا على عملية اتخاذ القرار لكل أمين سجل ومشغل سجل، والتي ستختلف بشكل كبير في أساليب ومعايير التقييم الخاصة بهم، وستوفر نتائج غير متكافئة وذاتية وغير متوقعة. وقد لا توفر السياسة المقترحة وسيلة انتصاف فعالة لطالبي البيانات الذين تم رفض طلباتهم المشروعة بشكل واضح. وبالتالي، وبغض النظر عن قوة برنامج الاعتماد المطبق، فقد لا يحقق نتائج، وقد لا يبرر الجهود الطيبة لطالبي البيانات. هذه ليست نتيجة موثوقة، وتقدم أقل مما يسمح به القانون العام لحماية البيانات GDPR.[129]

فشلت عدة توصيات في التقرير النهائي في الحصول على توافق في الآراء، وتلقت معارضة رسمية من عدد ملحوظ من الهيئات المشاركة. ومع ذلك، يدّعي بعض أعضاء المجتمع أنه يجب على مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO الآن إجراء تصويت واحد "بنعم أو لا" على التقرير النهائي بأكمله، بالموافقة على جميع التوصيات أو لا شيء على الإطلاق. نعتقد أن مثل هذا النهج "الكل أو لا شيء" من شأنه التحايل على عملية التوافق في الآراء. وقد ينتهك أيضًا إجراء المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، الذي ينص على أنه "في حالة احتواء التقرير النهائي على توصيات لم تحقق التوافق في الآراء [كذا] داخل فريق عملية وضع السياسات PDP، يجب على مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO مناقشة ما إذا كان سيتم تبنيها أو إعادة التوصيات لمزيد من التحليل والعمل"[130]

---

[129] بتاريخ تموز (يوليو) 2018، كتب المجلس الأوروبي لحماية البيانات إلى مؤسسة ICANN وأكد أن "البيانات الشخصية المُعالجة في سياق نظام WHOIS يمكن إتاحتها لأطراف ثالثة لديها مصلحة مشروعة في الوصول إلى البيانات، على أن تكون الضمانات المناسبة معمول بها لضمان أن يكون الإفصاح متناسبًا ومقتصرًا على ما هو ضروري ويتم استيفاء المتطلبات الأخرى للقانون العام لحماية البيانات " ... GDPR، رسالة إلى يوران ماربي من المجلس الأوروبي لحماية البيانات، https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/jelinek-to-marby-05jul18-en.pdf

[130] دليل عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، القسم 13 "مداولات المجلس،" الصفحة 8. يسري هذا الإجراء أيضًا على العمليات المعجّلة لوضع السياسات EPDP.
https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/annex-2-pdp-manual-24oct19-en.pdf

نشير إلى أنه بينما تحاول التوصيات إنشاء برنامج شامل، لا يوجد مثل هذا الترابط الوثيق فيما بينها جميعًا لتتطلب تصويت "الكل أو لا شيء". هناك بالتأكيد مجال لتعديل التوصيات. ويمكن رفض بعض التوصيات (وبالتأكيد بعض التوصيات الفرعية العديدة) مع ترك الباقي كما هو. إن الفكرة القائلة بأن العمل بأكمله سيتفسخ بدون تمرير جميع التوصيات، أو بدون تمريرها كما هي مكتوبة حاليًا، هي رواية خاطئة. تستمر إجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لتذكر أن "مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO يجوز له أن يتبنى كل أو أي جزء من التوصيات الواردة في التقرير النهائي" وقد يشرف على عمل مراجعة التوصيات. قد يكون العمل الجاد مطلوبًا، ولكن هذا هو واجب مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN، والذي سيحتاج أيضًا إلى النظر في النتائج. إن شرعية ICANN وعملية أصحاب المصلحة المتعددين الخاصة بها تحت المجهر هنا.

ويوضح الجزء المتبقي من هذا البيان المجالات الرئيسية التي تهمّ اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC.

2 بنود الميثاق غير المستوفاة

في SAC111، أعربت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC عن قلقها من أن البنود الواردة في ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لا تتلقى المناقشة واتخاذ القرار. وأشارت إلى أن "المشكلات المهمة المتعلقة بمجالات الأشخاص الطبيعيين مقابل الأشخاص الاعتباريين، وخدمة الخصوصية / البروكسي، ودقة البيانات معرضة لخطر عدم معالجتها بواسطة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP."[131] وتم تأجيل هذه الموضوعات في المرحلة 1. واشترطت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC مشاركتها ودعمها للمرحلة 2 بناءً على الوعد بدراسة العديد من مشكلات. ولسوء الحظ لم يتم دراستها وظلت بدون معالجة. على سبيل المثال،

- لم يتم ذكر الالتزامات بدراسة مشكلة الطبيعي مقابل الاعتباري عبر عملية وضع السياسات PDP في التقرير النهائي.
- يذكر التقرير النهائي: "الخلاصة – الدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات لنظام WHOIS: وفقًا لتعليمات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، لن ينظر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في هذا الموضوع مرة أخرى؛ بدلاً من ذلك، من المتوقع أن يُشكِّل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO فريق تحديد النطاق لمواصلة استكشاف المشكلات المتعلقة بالدقة ونظام التبليغ عن مشاكل دقة البيانات ARS للمساعدة في اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية المناسبة لمعالجة المشكلات المحتملة المحددة." وفريق تحديد النطاق ليس وعدًا لمتابعة أي عمل. واتخاذ القرار على مستوى عملية وضع السياسات PDP ضروري هنا.
- مشكلات الخصوصية / البروكسي: لا يعالج عمل مشكلات اعتماد خدمات الوكيل (PPSAI) لعام 2016 المشكلات المهمة التي يطرحها القانون العام لحماية البيانات GDPR وتحت اختصاص العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، ولا تزال مسارات عمل مشكلات اعتماد خدمات الوكيل PPSAI والعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP معزولة. والمزيد من العمل ضروري.
    - من الضروري مناقشة كيف يمكن للأطراف المتأثرة أن تطلب بيانات اتصال النطاق الأساسية من مُزوّدي الخصوصية / البروكسي المعتمدين من ICANN، والذين يعتبرون المُتحكمين بالبيانات. إن القدرة على طلب بيانات التسجيل هذه هي النقطة الكاملة في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ونظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. يعني التقرير النهائي أن ICANN تترك جميع النطاقات المحمية بالخصوصية / البروكسي خارج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، وخارج اتفاقيات مستوى الخدمة SLA وآليات المساءلة الخاصة بها.

[131] SAC111: تعليق اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD، 04 أيار (مايو) 2020، الصفحة 8. https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-111-en.pdf

- كان هذا ضمن ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. ينص قسم مهمة ونطاق ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على ما يلي: "يجب على فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP النظر في التوصيات الفرعية التي قد يقدمها للعمل المستقبلي بواسطة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO والتي قد تكون ضرورية لضمان إعادة تقييم سياسات التوافق في الآراء ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة ببيانات التسجيل، لتصبح متوافقة مع القانون الواجب التطبيق."[132] ولم تفعل العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ذلك بشأن هذا الموضوع.

تظل مشكلة الطبيعي مقابل الاعتباري بدون معالجة جزئيًا بسبب الفشل غير المبرر في إجراء البحث في الوقت المناسب. أوصى تقرير المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن تجري ICANN بحثًا "في أقرب وقت ممكن" يأخذ في الاعتبار جدوى وتكاليف التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، وكيف نجحت الصناعات والمنظمات الأخرى في التفرقة بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، ومخاطر الخصوصية للمالكين المسجَّلين لاسم النطاق للتمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين (التوصية 17.2).[133] بتاريخ 15 أيار (مايو) 2019، وافق مجلس إدارة ICANN على تلك التوصية ووجه العاملين في ICANN لتنفيذ المشروع كإسهام في عمل المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.[134]

هناك فشلان:

1. تم تسليم التقرير البحثي إلى العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في 08 تموز (يوليو) 2020، بعد الانتهاء من التقرير النهائي، بعد فوات الأوان في العملية لإعطاء الاعتبار الواجب للأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين.
2. لم ينظر التقرير البحثي في بعض الأمثلة الأكثر صلة ووضوحًا، مثل كيف ولماذا يتم جمع بيانات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ونشرها في سجلات العقارات وسجلات الشركات وسجلات العلامات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي؛ وكيف تتعامل هذه السجلات خارج الاتحاد الأوروبي مع بيانات الأشخاص المقيمين في الاتحاد الأوروبي. بينما ذكر التقرير أن "معظم مشغلي ccTLD في الاتحاد الأوروبي يواصلون نشر بعض (وأحيانًا كل) حقول بيانات الاتصال للنطاقات المسجلة من قِبل الأشخاص الاعتباريين،"[135] لم يقدم التقرير التفاصيل، مثل قائمة بنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD التي تنشر البيانات.

تطلب اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN تقديم تفسير لسبب تأخر التقرير ولماذا لم يتم تنفيذ قرار مجلس الإدارة للمستفيدين المستهدفين: مشاركو المجتمع في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. ولإثراء عملية اتخاذ القرار في المستقبل، قد يحتاج التقرير في النهاية إلى المراجعة لتوفير التحليل المفقود المشار إليه أعلاه والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

كما هو مذكور في SAC111: "تُنشئ المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المواثيق بشكل صريح حتى تفهم مجموعات العمل والمشاركين فيها النتائج. لدى المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO معايير وإجراءات لمجموعة العمل مصممة لتنفيذ العمل بطرق يمكن التنبؤ بها وعادلة، ويجب أن تكون المجموعات المشاركة في مجموعات العمل قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها تجاه بعضهم بعضًا ... عندما تفشل العمليات

[132] الميثاق النهائي المعتمد للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP – 19 تموز (يوليو) 2018. متاح على: https://community.icann.org/display/EOTSFGRD/EPDP+Team+Charter?preview=/88574674/90767676/EPDP%20FINAL%20Adopted%20Charter%20-%2019%20July%202018.pdf.

[133] https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-gtld-registration-data-specs-final-20feb19-en.pdf.

[134] راجع قرار مجلس إدارة ICANN بتاريخ 15 أيار (مايو) 2019، https://features.icann.org/consideration-gnso-epdp-recommendations-temporary-specification-gtld-registration-data وبطاقة أداء مجلس إدارة ICANN المصاحبة، التوصية رقم 17، الصفحة 5، https://www.icann.org/en/system/files/files/epdp-scorecard-15may19-en.pdf

[135] التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في خدمات دليل بيانات تسجيل اسم النطاق. https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/attachments/20200708/5f72ece1/Rec17.2_Legal-Natural_8jul201-0001.pdf.

المقررة ولا يتم التعامل مع العناصر الحرجة، فإنها تهدد شرعية صنع سياسة ICANN بشأن القضايا الحرجة ذات الاهتمام العالمي."[136]

3 المشكلات الشاملة لتحديد الأولويات والاستجابة للطلبات

ترتبط هاتان التوصيتان ارتباطًا وثيقًا، حيث تقدم التوصية 6 مفهومًا "لأولوية" طلبات الإفصاح عن البيانات، والتوصية 10 تحدد بدقة شديدة الاستجابة المتوقعة لمثل هذه الطلبات من قِبل الأطراف المتعاقدة ذات الصلة. يعد تقديم توصيات السياسات التي تنشئ أولويات متباينة لأنواع مختلفة من طلبات الإفصاح عن البيانات أمرًا مفيدًا، حيث قد تكون هناك حاجة إلى بعض البيانات على الفور تقريبًا للتخفيف من المشكلات الحساسة للوقت و / أو شديدة التأثير بطبيعتها، في حين أن البعض الآخر لا يمثل احتياجات عاجلة أو مُلِّحة. إن توفير إرشاد السياسة للأطراف المتعاقدة وغيرهم من المشاركين في عملية الإفصاح عن الأُطر الزمنية المتوقعة للاستجابات (بما في ذلك حالة الطلبات والبيانات المطلوبة في حالة الموافقة عليها) مفيد جدًا أيضًا لإنشاء نظام يتسم بالاتساق والمساءلة.

ولسوء الحظ، تجاوزت التوصيات الناتجة توصيات السياسات المطلوبة ووصفت تفاصيل تنفيذ محددة للغاية لتلك السياسات. هذه التفاصيل صارمة، وغير دقيقة بشكل كافٍ، ومصممة بشكل سيئ لتلبية العديد من الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للوصول إلى بيانات خدمات دليل التسجيل RDS، ولا سيما في مجال الأمن السيبراني. على الرغم من حسن النية، إلا أن وضع خطة التنفيذ التفصيلية هذه في السياسة قد يكون له تأثير شبكي لإنشاء نظام معقد يصعب إدارته ويثقل كاهل الأطراف المتعاقدة للعديد من فئات الطلبات، مع ترك العديد من طالبي البيانات بدون خدمات لأنواع أخرى من الطلبات.

تدعم اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC الأهداف عالية المستوى لإنشاء إطار عمل لتوقع الأولويات والاستجابة. ومع ذلك، ينبغي ترك أعمال التنفيذ لفريق التنفيذ. يجب أن يشمل ذلك الفريق ممثلين عن الأطراف المتعاقدة التي ستقدم البيانات للطلبات، والأطراف التي تقدم طلبات البيانات بشكل روتيني في أغلب الأحيان، والعاملين في ICANN الذين سيتم تكليفهم بإدارة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والإشراف. ويمكن لهذا الفريق تحديد الأولويات وأوقات الاستجابة، ويجب أن تعكس حالات الاستخدام التي تُرى عادةً وإلحاحها النسبي فيما يتعلق بالتوقيت، والأثر، و / أو العوامل الأخرى المتفق عليها بشكل متبادل. توفر القائمة الواردة في التوصية 6.1.1 لطلبات الأولوية 1 في التقرير نقطة انطلاق لمثل هذه المناقشات، ولكنها ليست كاملة بأي حال من الأحوال. يجب مراجعة التوصيات النهائية للتنفيذ لدعم هذا الإطار والموافقة عليه من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. بمرور الوقت يمكن إعادة النظر في هذه العوامل وتعديلها باستخدام الآلية التطورية على النحو المتصور في التوصية 18 أو ما يعادلها التي تم اعتمادها في النهاية.

4 الاعتراض على التوصية 6 بشأن مستويات الأولوية

في ظل غياب نَهج أفضل لمسألة الأولويات واتفاقيات مستوى الخدمة SLA كما هو موضح أعلاه، تعترض اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على 6.1 و6.2.

إن تصنيف تهديدات الأمن السيبراني على أنها "أولوية 3" لا يرقى إلى مستوى التصدي لتهديدات الإنترنت الحالية. وتفشل هذه التصنيفات في معالجة بعض أخطر الهجمات عبر الإنترنت التي يتم ارتكابها اليوم والتي تتطلب استجابات ذكية. تؤدي هذه الهجمات إلى إحداث أثار مالية هائلة وتفضح ملايين السجلات الشخصية الحساسة عبر الإنترنت، مثل برمجيات الدفع القسري للفدية وشبكات استخراج البيانات وهجمات الحجب المنتشر للخدمة DDoS واسعة النطاق للابتزاز. يحتاج نظام التصنيف المذكور إلى مزيد من العمل ليعكس توقيت وأثار الأشكال المختلفة للهجمات. على أقل تقدير، سيوفر هذا النظام إطارًا للسياسة يمكن أن يوجه عمليات التنفيذ العملية لمعالجة الحاجة إلى البيانات في الوقت المناسب اعتمادًا على عوامل متعددة. وإذا لم يتم تحديث التوصية 6 لمراعاة

[136] SAC111: تعليق اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD، 04 أيار (مايو) 2020، الصفحة 8 https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-111-en.pdf.

الحاجة إلى الاستجابات في الوقت المناسب للهجمات المختلفة، فحينئذٍ تكون هناك حاجة إلى قيود أكثر صرامة بموجب التوصية 10 (تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لأوقات الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD) لتوفير البيانات لدعم جهود الاستجابة لهذه الهجمات. أوضحت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC مسبقًا حيثيات كثيرة لهذا النَهج في SAC111، القسم 3.2.[137]

5 الاعتراض على التوصية 10 بشأن تحديد اتفاقيات مستوى الخدمة SLA المتغيرة لوقت الاستجابة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

في ظل غياب نَهج أفضل لمسألة الأولويات واتفاقيات مستوى الخدمة SLA كما هو موضح أعلاه، تعترض اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على التوصية 10. بينما للتوصية هدف جيد، إلا إن اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC لا تدعم هذه التوصية كما هي مكتوبة. فمنطقها معيب، ولا يوفر اتفاقية مستوى خدمة SLA معقولة للرد على التهديدات الأمنية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى تصنيف التهديدات الأمنية على أنها "أولوية 3" في التوصية 6 (مستويات الأولوية)[138]. وهذا بطيء جدًا في معالجة حوادث الأمن السيبراني.[139]

هدف اتفاقية مستوى الخدمة SLA في المرحلة 1 خمسة (5) أيام. لكن القسم 10.11 يقول: "في المرحلة 2، ستكون أهداف الامتثال للطرف المتعاقد لطلبات الأولوية 3 لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD عشرة (10) أيام عمل." لسوء الحظ، لا توجد اتفاقية مستوى خدمة SLA مُلزمة على الإطلاق في المرحلة 1، ولا تدخل اتفاقية مستوى الخدمة SLA الملزمة مع عقوبة حيز التنفيذ إلا في المرحلة 2. تسمح اتفاقية مستوى الخدمة SLA للمرحلة 2 للأطراف المتعاقدة بالاستجابة بشكل أبطأ مما كانت عليه في المرحلة 1، وليس بشكل أسرع عندما يكتسبون الخبرة. وعشرة أيام طويلة جدًا لأغراض الأمن والاستقرار. لم يتغير هذا الاقتراح بشكل كبير منذ التقرير التمهيدي، وفي ذلك الوقت، أشارت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC إلى اعتراضها على هذا النَهج المتناقض في SAC111، القسم 3.2:

> هذه الأهداف غير متوافقة مع أسباب إنشاء نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. وعادة ما تكون طلبات الأمن السيبراني ذات أولوية مرتفعة. عادةً ما تكون تشغيلية بطبيعتها وتتعلق بمنع الضرر النشط والمستمر للعديد من الضحايا من الجمهور أثناء الهجمات (مثل البرمجيات الضارة والتصيّد والاحتيال). كما أن طلبات الأمن السيبراني التشغيلية ليست أقل إلحاحًا من طلبات التعليق الموحّد السريع URS. علاوة على ذلك، يفترض النموذج العام لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أن طلبات الأمن السيبراني سيتم تقديمها من قِبل الأطراف المعتمدة، ضمن نظام مسؤول، وبالتالي التخفيف من الحاجة إلى مراجعة موسعة. توصي اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC بنقل طلبات الأمن التشغيلية (من قِبل الأطراف المعتمدة) إلى الأولوية 2. إذا كان حجم طلبات الأمن السيبراني مصدر قلق للأطراف المتعاقدة، فإن الحل الوسط للاستجابة في غضون ثلاثة (3) أيام عمل سيكون معقولاً.
>
> سيكتسب الطالبون والأطراف المتعاقدة الثقة ويحسّنون الكفاءة بمرور الوقت، وبالتالي لا يوجد سبب يجعل أوقات الاستجابة أطول وأكثر استرخاءً بمرور الوقت. وبالتالي فإنه لا معنى لزيادة طول الفترة الزمنية التي فيها سيستجيب المُتحكم بالبيانات (كما هو موضح في اتفاقية مستوى الخدمة SLA) من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 لأي مستوى أولوية للطلبات – ينبغي أن تبقى نفسها أو تنقص بين المراحل لنفس الأولوية.

اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC قلقة أن اتفاقيات مستوى الخدمة SLA غير قابلة للتنفيذ عمليًا، وأن مشورة التنفيذ تُقدِّم مشكلات. وقت الاستجابة الذي تتضمنه اتفاقية مستوى الخدمة SLA متوسط متحرك لجميع

---

[137] https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-111-en.pdf

[138] بخلاف حالات المعدل التي تتضمن تهديدًا وشيكًا للحياة أو إصابة جسدية خطيرة أو بنية تحتية حرجة (متصل بالإنترنت وغير متصل) أو استغلال الأطفال."

[139] ستصل نسبة ضئيلة فقط من المشكلات الأمنية وجرائم الإنترنت إلى الحد الأقصى للتعامل مع الأولوية 1، الأمر الذي يتطلب تهديدًا وشيكًا للحياة أو إصابة جسدية خطيرة أو بنية تحتية حرجة (متصل بالإنترنت وغير متصل) أو استغلال الأطفال."

أوقات الاستجابة. ويمكن للطرف المتعاقد رفض جميع طلبات البيانات بسرعة، أو يمكنه طلب معلومات أكثر لجميع الطلبات على الفور. وسيولد هذا متوسط وقت استجابة منخفض جدًا للطرف المتعاقد. سيسمح هذا بعد ذلك للطرف المتعاقد بتأخير الطلبات الأخرى لفترات زمنية طويلة قبل انتهاك استجابة اتفاقية مستوى الخدمة SLA. لا تحظر التوصية 8.1 هذه الإجراءات المؤتمتة. لذلك من المهم أن يكون قسم الامتثال في ICANN قادرًا على تحديد ما إذا كانت الأطراف المتعاقدة تدرس الطلبات وردت وفقًا للتوصية 8. لسنا متأكدين من الكيفية التي يمكن بها للعاملين في مؤسسة ICANN تحديد ذلك، ولذا فإننا لسنا متأكدين من أن اتفاقيات مستوى الخدمة SLA قابلة للتنفيذ عمليًا.

6 اعتراض على التوصية رقم 12 بشأن متطلب الإفصاح

ستسمح التوصية 12.2 للأطراف المتعاقدة بالإفصاح عن هُويّات طالبي البيانات متى رغبت في ذلك، وحتى السماح "بخروج" طالبي البيانات كإجراء روتيني ومؤتمت. وبالتالي قد تتجاوز التوصية أو تنتهك المشورة المقدمة إلى ICANN من قِبل المجلس الأوروبي لحماية البيانات (EDPB)، والذي قال إنه ليس من الضروري دفع هُويّات طالبي البيانات إلى موضوعات البيانات (المشتركين). سيؤدي الإفصاح عن هُويّات طالبي البيانات إلى تعريض التحقيقات للخطر وقد يعرض سلامة وحقوق طالبي البيانات للخطر، وقد يؤدي إلى تثبيط استخدام طلبات المادة 6، والتي لم تكن بالتأكيد أحد أهداف القانون العام لحماية البيانات GDPR. قد يحتاج الطرف المتعاقد إلى اجتياز اختبار موازنة من أجل الإفصاح عن هُويّة الطالب، لأن طالبي البيانات التابعين لجهات خارجية هم أصحاب بيانات ولهم حقوق بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR أيضًا.

يجب أن تحظر التوصية 12 الأطراف المتعاقدة من الإفصاح عن هُويّات طالبي البيانات ما لم وإلى أن يكون ذلك مطلوبًا بموجب القانون المعمول به. نوصي بأن يمتثل المُتحكمون بالبيانات للقانون وليس القيام بالمزيد. بتكرار SAC055 وSAC101v2، "تعتقد اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC أن ممارسي إنفاذ القانون والأمن لديهم حاجة مشروعة للوصول إلى الهُويّة الحقيقية للطرف (الأطراف) المسؤولة عن اسم النطاق. ويجب أن يتوافق هذا الوصول مع المتطلبات القانونية."

في رسالتها بتاريخ 10 أيار (مايو) 2018، طلبت ICANN من المجلس الأوروبي لحماية البيانات (EDPB):

> "أ) هل يجب أن تكون هُويّة الشخص / الكيان الذي يرسل استعلام نظام WHOIS مرئيًا للمشترك أو لأطراف أخرى؟" ...
>
> ب) هل يجب أن تكون الطلبات المقدمة من جهات إنفاذ القانون للوصول إلى نظام WHOIS غير العامة مرئية للمشترك أو لأطراف أخرى؟"

ردا على ذلك، قال المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB:

> "إن ضمان إمكانية تتبع الوصول من خلال آليات التسجيل المناسبة لا يتطلب بالضرورة اتصالًا نشطًا (دفع) لمعلومات السجل [هُويّات طالبي البيانات] إلى المشترك أو الأطراف الثالثة. الأمر متروك لمؤسسة ICANN والمُتحكمين الآخرين المشاركين في نظام WHOIS لضمان عدم الإفصاح عن معلومات التسجيل للكيانات غير المصرح لها، ولا سيما بهدف عدم تعريض أنشطة إنفاذ القانون المشروعة للخطر."[140]

يفرض القانون العام لحماية البيانات GDPR أن المُتحكمين بالبيانات، عند تقديم الخدمات، يجب عليهم إبلاغ موضوعات البيانات بشكل عام حول أنواع الأطراف التي يمكنها معالجة بياناتهم. ولا يشترط القانون العام لحماية البيانات GDPR إخطار الأشخاص المعنيين بالبيانات بشكل نشط عند طلب بياناتهم. ويجوز أن يفرض القانون

[140] رسالة من أندريا جيلينك، رئيسة المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB، إلى يوران ماربي، رئيس ICANN التنفيذي، 05 تموز (يوليو) 2018. https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/jelinek-to-marby-05jul18-en.pdf

العام لحماية البيانات GDPR فقط على المُتحكمين بالبيانات تسليم هُويّات طالبي البيانات التابعين لجهات خارجية إلى موضوعات البيانات إذا طلب موضوع البيانات هذه المعلومات وعندما يطلبها.

يطرح الإفصاح عن هُويّة طالب البيانات بعض المشكلات للأطراف المتعاقدة. ويؤدي الإفصاح عن هُويّات طالبي البيانات إلى التحيز ويثّبط استخدام طلبات المادة 6 من القانون العام لحماية البيانات GDPR. ويمكن أن يضر بشكل خطير بتدبير البيانات المطلوبة للأغراض المشروعة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR – مثل التخفيف من جرائم الإنترنت والدفاع عن الضحايا والتحقيقات التي قد تؤدي إلى دعاوى قضائية أو إجراءات إنفاذ. يبدو أن هناك استثناءً في القانون العام لحماية البيانات GDPR فيما يتعلق بحق موضوع البيانات في أن يتم إبلاغه، عندما قد يؤدي الإفصاح أو الإخطار إلى إضعاف قدرة أحد الأطراف (مثل طالب الطرف الثالث) على تحقيق أغراضه المشروعة.[141] قد يحدث هذا في سياق التحقيق.[142]

لم يتم دراسة هذه القضايا من قِبل العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، ولم تتلق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المشورة القانونية الكافية حولها. نتساءل عن الحقوق التي يحق لطالبي البيانات الحصول عليها – فهم موضوعات بيانات، كما أن بياناتهم محمية بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR. من أجل تقديم طلب بموجب المادة 6(1)و، هل يمكن أن يُجبر طالب البيانات على التخلي عن حقوق الخصوصية الخاصة به لموضوع البيانات أو للمُتحكم بالبيانات؟ (ينص القانون العام لحماية البيانات GDPR على أنه لا يمكن إجبار أي موضوع بيانات على التخلي عن حقوق الخصوصية الخاصة به كشرط من شروط العقد). ألن يكون من العدل أن يخبر الطرف المتعاقد طالب البيانات أن الطرف المتعاقد قد شارك هُويّة الطالب مع المشترك، وبذلك يتم إخطار الطرفين؟

قدمت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC أسئلة حول هذه المشكلات إلى العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وفريقها القانوني الفرعي، مقترحة إرسال الأسئلة للحصول على مشورة قانونية خارجية. رفضت العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP هذا الطلب ولم يتم إرسال الأسئلة مطلقًا إلى Bird & Bird. ونتيجةً لذلك، فإن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ليست على دراية كاملة، وتسمح بالتجاوزات غير الضرورية والتي ستكون ضارة.

7 اعتراض على التوصية 14 بشأن الاستدامة المالية

ترفض اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC التوصيتين 14.2 و14.6.

اللغة التالية في التوصية 14.2 غير مقبولة:

> الهدف هو أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مكتفي ذاتيًا من الناحية المالية بدون التسبب في أي رسوم إضافية للمشتركين. ويجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة؛ ينبغي أن يتحمل طالبو بيانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بشكل أساسي تكاليف صيانة هذا النظام. علاوة على ذلك، يجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف معالجة طلبات الإفصاح عن البيانات، التي رفضها الأطراف المتعاقدة بعد تقييم الطلبات المقدمة من مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. يجوز أن تسهم ICANN في التغطية (الجزئية) لتكاليف صيانة البوابة المركزية. وللتوضيح، يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن المشتركين هم في النهاية مصدر الكثير من إيرادات ICANN. ولا ينتهك هذا الإيراد في حد ذاته القيد الذي ينص على أنه "يجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة."

[141] المادة 14، الفقرة 5 من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

[142] مكتب مفوض المعلومات، "الحق في الحصول على المعلومات: هل هناك استثناءات"؟ https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/the-right-to-be-informed/are-there-any-exceptions/#:~:text=There%20is%20no%20automatic%20exception,a%20specific%20exception%20or%20exemption.

1) يجب ألا يتحمل طالبو البيانات في المقام الأول تكاليف صيانة النظام.[143] ينبغي أن يدفع الطالبون بالتأكيد تكلفة الحصول على الاعتماد والحفاظ على وصولهم إلى النظام. لكن اللغة الحالية للتوصية 14.2 تجعل الضحايا والمدافعين يقومون بتغطية تكاليف تشغيل النظام، وهو أمر غير عادل ومن المحتمل أن يُشكِّل خطرًا على أمن الإنترنت. كما أشارت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC في SAC101v2، "يمكن للنظام غير المجاني [حيث يتعين على طالبي البيانات دفع رسوم للاستعلامات] أن يجعل تكلفة الاستعلامات المطلوبة لتحديد موقع إساءة استخدام النطاق والتخفيف من حدتها باهظة التكلفة وصعبة للغاية من الناحية التشغيلية."

2) هذا التصريح مفرط في التعميم ولا يزال من الممكن تفسيره بشكل خاطئ: "يجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة." ثم تم تعديله بهذه اللغة: "للتوضيح، يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن المشتركين هم في النهاية مصدر الكثير من إيرادات ICANN. ولا ينتهك هذا الإيراد في حد ذاته القيد الذي ينص على أنه "[يجب] ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة."

لا تزال تلك اللغة تمنع أمناء السجلات من تمرير تكاليف برنامج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى المشتركين لديهم في سياق العمل الطبيعي. وتقوم الأطراف المتعاقدة عمومًا بتنفيذ مسؤولياتها الأساسية كتكلفة لممارسة الأعمال التجارية، وقد تنقل التكاليف إلى عملائها.[144] لكن التوصية 14.2 تحظر ذلك. لم تحمي عملية وضع السياسات PDP السابقة المشتركين من تحمل التكاليف المرتبطة بخدمات التسجيل "الأساسية" أو تنفيذ سياسات التوافق في الآراء التي يتم تمريرها إليهم. ولم تحاول أي عملية وضع سياسات PDP سابقة التلاعب بعمل قوى السوق كما هو مقترح في التوصية 14.

إذا كان الهدف هو ببساطة منع أمناء السجلات من فرض رسوم خدمة على المشترك عندما يطلب طرف ثالث بالفعل بيانات ذلك المشترك، فكل ما عليك هو قول ذلك بوضوح ودقة.

3) ينبغي بالضرورة ألا يكون نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD "مكتفيًا ذاتيًا من الناحية المالية"، وليس هناك مبرر كافٍ تقدمه العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لطلب ذلك. كما ذكرنا سابقًا،[145] تعتقد اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC أن بدء الرسوم مقابل الوصول إلى خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS، أو أي تغييرات مستقبلية مهمة في رسوم الوصول إلى خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS، يجب أن تتضمن تقييمًا رسميًا للأثار على المستخدم والآثار على الأمن والاستقرار. لم تدرس العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المشكلات المرتبطة كما هو مطلوب، ولم تبرر توصية السياسة كما هو مطلوب بواسطة إجراء المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. تتجاهل اللغة في 14.2 أيضًا مشورة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC إلى مجلس إدارة ICANN، والتي مررها المجلس إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. كل هذه العوامل تجعل التوصية 14 سابقة لأوانها.

بتاريخ 23 حزيران (يونيو) 2019، نظر مجلس إدارة ICANN في SAC101v2، وأحال توصياته إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر في إدراجها في عمل المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. نصت المشورة على ما يلي: "يجب أن يتضمن بدء فرض رسوم للوصول إلى خدمات دليل التسجيل RDS، أو أي تغييرات مستقبلية مهمة في رسوم الوصول إلى خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS، تقييمًا رسميًا للأثار على المستخدم والآثار على الأمن والاستقرار، ويجب إجراؤه كجزء من عملية وضع سياسات (PDP) رسمية. و: "ينبغي أن يضمن مجلس إدارة ICANN إجراء تقييم رسمي للمخاطر الأمنية لسياسة بيانات التسجيل كمدخل في عملية تطوير السياسة. كما ينبغي إجراء تقييم منفصل للمخاطر الأمنية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة."[146]

[143] راجع أيضًا التوصية 14.6.
[144] راجع SAC101v2، القسم 5.4.
[145] راجع SAC101v2 وSAC111.
[146] قرار مجلس الإدارة بتاريخ 23 تموز (يوليو) 2019 على: https://features.icann.org/consideration-ssac-advisory-regarding-access-domain-name-registration-data-sac101

لم يتم إجراء تلك التقييمات للأثار على المستخدم والآثار الأمنية في أي مكان. ومن غير المناسب للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تخصيص التكاليف لطالبي بيانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بدون تقييم الأثر عليهم، وبدون تقييم الأثر على أمن نظام اسم النطاق DNS.

عندما أنشأت العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التوصية 14.2، فإنها لم تتبع إجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وبالتالي فهي غير مبررة كاقتراح سياسة. ينص دليل عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO PDP تحديدًا على ما يلي: "يجب أن ينظر فريق عملية وضع السياسات PDP بعناية في الآثار على الموازنة و / أو قابلية التنفيذ و / أو جدوى طلبات المعلومات المقترحة و / أو التوصيات اللاحقة." ويفرض دليل عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO PDP أيضًا "إدراج بيان حول مناقشة مجموعة العمل WG بشأن أثر التوصيات المقترحة، والتي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار مجالات مثل الحقوق الاقتصادية والمنافسة والعمليات والخصوصية والحقوق الأخرى وإمكانية التوسع والجدوى في التقرير الابتدائي."

لكن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لم تدرس الآثار على الميزانية وقابلية التنفيذ على طالبي البيانات. لم تدرس العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الآثار على الميزانية وقابلية التنفيذ بشكل عام، بخلاف تلقي تقدير غامض وغير موثق لتكاليف بدء التشغيل للنظام المركزي المقدم من العاملين مؤسسة ICANN. لم تدرس العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مطلقًا أبعاد المنافسة والعمليات، ولم تُقيّم كيف ستؤثر رسوم الوصول على الأمن والاستقرار. لم تكن لغة التوصية 14.2 مدروسة ومبررة بشكل مناسب.

بعد تصريحات السياسة الواسعة للتوصية 14.2، ينص التقرير النهائي على أنه يجب التعامل مع جميع التفاصيل في مرحلة التنفيذ. تُعدّ مرحلة التنفيذ مكانًا غير مناسب للنظر في هذه المشكلات الأساسية المتعلقة بالسياسة، وسيتعين على أي تنفيذ أن يتبع المبادئ المعيبة وغير المبررة في 14.2 حاليًا.

4) ليس من الضروري إجبار طالبي البيانات على "تحمل تكاليف صيانة النظام بشكل أساسي." ويعد استخدام أموال ICANN بديلاً قابلاً للتطبيق.

نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD هو نظام الوصول المتدرج الذي توقعه مجتمع ICANN منذ فترة طويلة كميزة لنظام خدمات دليل التسجيل RDS.[147] ولطالما كانت خدمات بيانات التسجيل من الخدمات الأساسية التي تقدمها الأطراف المتعاقدة كمورد عام.[148] كما كان متوقعًا لبعض السنوات، أصبح الوصول المتدرج / المتمايز ضروريًا الآن حسب التغييرات في القانون. وسيخدم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD حاجة أساسية في المصلحة العامة. لذلك فمن غير المعتاد أن التوصية 14 تحظر بشكل أساسي استخدام رسوم تسجيل نطاقات ICANN لدعم تشغيل النظام.

يبدو استخدام أموال ICANN متوافقًا إلى حد كبير مع مهمة ICANN. تذكرنا المواصفة المؤقتة أيضًا بأن "ICANN ملتزمة عمومًا" بالحفاظ على نظام WHOIS الحالي إلى أقصى حد ممكن"، و"تتضمن مهمة ICANN بشكل مباشر تسهيل معالجة الطرف الثالث للأغراض المشروعة والمتناسبة المتعلقة بإنفاذ القانون والمنافسة وحماية المستهلكين، والثقة، والأمن، والاستقرار، والمرونة، والانتهاك الضار، والسيادة، وحماية الحقوق." لمعلومات أكثر حول التزامات مهمة ICANN ذات الصلة، راجع SAC101v2، القسم 5.4.[149]

[147] فكّر مجتمع ICANN في الوصول المتدرج أو المتباين كميزة قادمة لخدمات دليل بيانات التسجيل. على سبيل المثال، تم تصميم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP خصيصًا لتوفير وصول متدرج / متمايز، لأن المجتمع أدرك أن قوانين الخصوصية قد تتطلب مشاركة أنواع معينة من البيانات مع المستخدمين المرخص لهم فقط. والآن يتم التفكير في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD كطريقة لتوفير البيانات الحساسة (وقد يستخدم أو لا يستخدم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP).

[148] راجع SAC101v2، القسم 4.

[149] https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-101-v2-en.pdf

مثال مشابه هو الخدمة المركزية للوصول إلى بيانات منطقة الجذر (CZDS)، التي أنشأتها ICANN وتدعمها بأموال ICANN. تقوم ICANN بذلك لأن ملفات المنطقة مورد هام يُستخدم لأغراض مشروعة من قِبل مجموعة متنوعة من المستخدمين. وتوفر الخدمة المركزية للوصول إلى بيانات منطقة الجذر CZDS مزايا ليس فقط لمستخدميها ولكن أيضًا للأطراف المتعاقدة، الذين يتلقون طريقة ملائمة لإدارة اشتراكات ملفات المنطقة. ويعرض نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نفس الموقف، وهو مصمم لتوفير فوائد لكل من طالبي البيانات والأطراف المتعاقدة.

5) كانت هذه الجملة إضافة في اللحظة الأخيرة إلى التوصية 14: "علاوة على ذلك، يجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف معالجة طلبات الإفصاح عن البيانات، التي رفضها الأطراف المتعاقدة بعد تقييم الطلبات المقدمة من مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD." من غير الواضح سبب ضرورة هذه الإضافة، وهي تدعو إلى التساؤل عما إذا كان يمكن نقل تكاليف تقييم طلبات البيانات إلى المشتركين بأي شكل من الأشكال، حتى في سياق العمل الطبيعي.

6) تنص التوصية على ما يلي: "يجب ألا تفرض البوابة المركزية رسومًا منفصلة على موضوعات البيانات مقابل طلب بياناتهم أو الإفصاح عنها لأطراف ثالثة." لا نرى كيف يمكن للبوابة المركزية أن تفرض رسومًا على المشتركين. وليس للبوابة المركزية علاقة تجارية مع المشتركين.

7) تصرفات المشتركين بشكل عام هي التي تجعل الأطراف الثالثة تقدم طلبات البيانات.

8) لا تعرف اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ما إذا كانت التوصية 14 ستنتهك القانون العام لحماية البيانات (GDPR).

وتنص التوصية 14 (بما في ذلك 14.6) على أن طالبي البيانات سيدفعون رسومًا لتقديم طلبات البيانات. رسوم الاستخدام هي الطريقة الوحيدة لتحقيق نموذج "استرداد التكلفة" المنصوص عليه في التوصيتين 14.2 و14.6، أو لتشغيل النظام دون تحميل التكاليف على أصحاب النطاق / موضوعات البيانات.

ووفقًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR، إذا كانت موضوعات البيانات ترغب في تلقي بياناتها أو تحديثها أو طلب حذفها، فلا يمكن تحصيل رسوم منها مقابل ذلك.[150] وبموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، قد تتلقى الجهات الخارجية التي لديها مصالح مشروعة البيانات عندما يفوق حقها في الحصول عليها مصالح موضوع البيانات. في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، عادة ما تُقدِّم الأطراف الخارجية هذه الطلبات لأنها يمكن أن تُقدِّم قضية مشروعة أن حقوقهم قد انتهكها موضوع البيانات (المشترك). لم تدرس العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ما إذا كانت رسوم طلبات بيانات الجهات الخارجية جائزة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، أو تحت أي ظروف. ولم تطلب العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مشورة قانونية بشأن هذه المشكلة، حتى بعد أن اقترحت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC إرسال السؤال للحصول على مشورة قانونية خارجية.

يمكن تجنب هذه المشكلة إذا قامت ICANN بدعم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

8 تعليقات أخرى

[150] راجع المادة 15 من القانون العام لحماية البيانات GDPR، والمادة 57(4)، ومكتب مفوض المعلومات: https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/individual-rights/right-of-access/ يسمح القانون العام لحماية البيانات GDPR بفرض رسوم على موضوعات البيانات فقط عندما تكون طلباتهم "بلا أساس أو مفرطة بشكل واضح". في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، لا يُسمح بطلبات البيانات التي لا أساس لها أو المفرطة، وسيتم رفضها.

فيما يلي تعليقات على توصيات أخرى، التي لم تعترض اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC عليها، لكن يمكن تحسينها. ونوصي بهذه التعليقات إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر فيها.

فيما يتعلق بالتوصية 14:
التوصية 14.8 معيبة وربما غير ضرورية. نصها: "عند تنفيذ وتشغيل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، ينبغي تجنب العبء الثقيل بشكل غير متناسب على صغار المشغلين." لا نعتقد أن أي شخص يعرف ما تعنيه عبارة "عبء ثقيل بشكل غير متناسب على صغار المشغلين"، أو ما هي الآثار المترتبة على هذه اللغة. من الواضح أن كل أمين سجل ومشغل السجل، بغض النظر عن حجمه أو صغره، سيطلب منه استخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. وقد يكون هناك حد أدنى من الجهد المطلوب لأي "مشغل" لاستخدامه. وسيكون ذلك بمثابة تكلفة لممارسة الأعمال التجارية في فضاء gTLD والحفاظ على اعتماد ICANN. ما يثير قلقنا هو عدم استخدام 14.8 كوسيلة لتجريد نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD من الوظائف الضرورية.

كما يحتاج قسم إرشاد التنفيذ في التوصية 14 إلى المراجعة وفقًا لذلك.

تنص التوصية 18.2.3 على ما يلي: "يجب أن تحقق التوصيات المتعلقة بعمليات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD والسياسات التي وضعتها اللجنة الدائمة التوافق في الآراء لأعضاء اللجنة حتى تُرسل كتوصيات رسمية إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. ولكي تحقق التوصيات التوافق في الآراء، **سيلزم دعم الأطراف المتعاقدة**." (التشديد مُضاف)

يمكن للجنة الدائمة تقديم نوعين من التوصيات:

- أحد النوعين توصيات لإجراء تغييرات تعاقدية ملزمة. عندما يتم التصويت عليها من قِبل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، يجب أن تفي بمعيار مرتفع (أغلبية ساحقة) وفقًا للوائح ICANN. وتتطلب هذه بشكل أساسي موافقة الأطراف المتعاقدة من أجل تمريرها.
- النوع الآخر توصيات التنفيذ. لن تصبح ملزمة تعاقديًا للأطراف المتعاقدة.

وتكمن المشكلة في أن التوصية 18 تطبق شريط الأغلبية الساحقة المرتفع على كلتا الحالتين، ولكن ينبغي أن تطبق فقط على الحالة الأولى. كما هو مكتوب، تعطي التوصية 18 للأطراف المتعاقدة حق النقض على خيارات التنفيذ. وعلى حد علمنا، ليس من إجراءات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المعيارية اتخاذ القرار لمنح أي طرف أو مجلس سلطة حق النقض على هذا المستوى من القرار.[151]

هناك أيضًا مشكلة عملية: لا نعرف ما إذا كانت المنظمات الداعمة SO واللجان الاستشارية AC سترغب في المشاركة في اللجنة الدائمة إذا كان من الممكن استخدام حق النقض من جانب واحد أو اثنين من المشاركين.

ولا نرى كيف سترتفع مشكلات التنفيذ إلى مستوى عملية توجيهات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، التي تتطلب تصويتًا بأغلبية ساحقة.

9 الشكر والعرفان ورسائل بيان الاهتمام والمعارضون ووجهات النظر البديلة والانسحابات

[151] لا نرى كيف سترتفع مشكلات التنفيذ إلى مستوى عملية توجيهات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، التي تتطلب تصويتًا بأغلبية ساحقة.

من أجل تحقيق الشفافية، توفر هذه الأقسام للقارئ معلومات حول جوانب عملية اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC. يسرد قسم الشكر والتقدير أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC والخبراء الخارجيين والعاملين في ICANN الذين أسهموا بشكل مباشر في هذه الوثيقة المعينة. يشير قسم رسائل بيان الاهتمام إلى السير الذاتية لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC، التي تكشف عن أي مصالح قد تمثل تضاربًا – حقيقيًا أو ظاهريًا أو محتملًا – مع مشاركة العضو في إعداد هذا التقرير. يوفر قسم "المعارضون والآراء البديلة" مكانًا للأعضاء الفرديين لوصف أي اختلاف أو عرض بديل لمحتوى هذا المستند أو عملية إعداده. ويحدد قسم الانسحابات الأفراد الذين تنحوا عن مناقشة الموضوع الذي يتعلق به هذا التقرير. وباستثناء الأعضاء المُدرجين في أقسام المعارضين ووجهات النظر البديلة أو الانسحابات، فإن هذا المستند يحظى بموافقة إجماع جميع أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC.

9.1 الشكر والعرفان

تود اللجنة أن تشكر أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC التالية أسماؤهم على وقتهم وإسهاماتهم ومراجعتهم في إخراج هذا التقرير.

أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC
غريغ آرون
بينيديكت أديس
بين بتلر
ستيف كروكر
جيمس كالفن
جون ليفين
رود راسموسين
تارا والين

العاملون في ICANN
أندرو ماكوناتشي
دانييل روثرفورد
كاثي شنيت
ستيف تشينغ (محرر)

9.2 رسائل بيان الاهتمام

تتوفر معلومات السيرة الذاتية لأعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ورسائل بيان الاهتمام على: https://www.icann.org/resources/pages/ssac-biographies-2019-11-20-en

9.3 المعارضون والآراء البديلة

لم يكن هناك معارضون أو آراء بديلة.

9.4 الانسحابات

لم يكن هناك أية انسحابات.

الملحق "و" – إسهام المجتمع

F.1. طلب إسهام المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية ومجموعات أصحاب المصلحة والدوائر SO/AC/SG/C

طبقًا لدليل عملية وضع السياسات PDP للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، يجب على فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن يطلب رسميًا بيانات من كل مجموعة أصحاب مصلحة ودائرة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في مرحلة مبكرة من مداولاته. وقد تم تشجيع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات أيضًا على طلب الرأي من منظمات الدعم واللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN التي قد تكون لديها خبرات أو تجارب عملية أو اهتمام بهذه المسألة. ونتيجة لذلك، تواصل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مع جميع المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN بالإضافة إلى مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO مع طلب الإسهام في بداية مداولاته في المرحلة 2. ردًا على ذلك، وردت بيانات من:

- دائرة GNSO للأعمال (BC)
- مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية (NCSG) التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO
- مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات (RySG)
- مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات (RrSG)
- دائرة مُزوّدي خدمات الإنترنت ومُزوّدي الاتصال (ISPCP)

يمكن الاطلاع على البيانات الكاملة هنا: https://community.icann.org/x/zIWGBg.

أُضيف كل الإسهام الوارد إلى أداة مراجعة الإسهامات المبكرة ونظر فيه فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

F.2. منتدى التعليق العام بشأن التقرير الابتدائي

بتاريخ 7 شباط (فبراير) 2020، نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تقريره الابتدائي للتعليق العام. وحدد التقرير الابتدائي القضايا الأساسية التي تمت مناقشتها فيما يتعلق بالمقترح لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD") لنطاقات gTLD والتوصيات التمهيدية المصاحبة.

وقد استخدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP نموذجًا من نماذج Google من أجل تسهيل مراجعة التعليقات العامة. تم استلام خمسة وأربعين إسهامًا من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO واللجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN والشركات والمنظمات، بالإضافة إلى إسهامين من الأفراد. الإسهام المُقدَّم متاح على: https://docs.google.com/spreadsheets/d/1EBiFCsWfqQnMxEcCaKQywCccEVdBc9_ktPA3PU8nrQk/edit?usp=sharing.

لتسهيل مراجعته للتعليقات العامة، وضع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مجموعة من أدوات مراجعة التعليقات العامة (PCRT) وجداول المناقشة (راجع https://community.icann.org/x/Hi6JBw). من خلال المراجعة عبر الإنترنت والجلسات العامة، أنجز فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مراجعته وتقييمه للإسهام المُقدَّم ووافق على التغييرات التي تم إجراؤها على التوصيات و / أو التقرير.

F.3. التعليق العام على الملحق

وبتاريخ 26 أذار (مارس) 2020، نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP ملحقًا للتقرير الابتدائي للتعليق العام. يتعلق الملحق بالتوصيات و / أو النتائج التمهيدية لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بنود الأولوية 2 المذكورة أعلاه.

وقد استخدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP نموذجًا من نماذج Google من أجل تسهيل مراجعة التعليقات العامة. تم استلام ثمانية وعشرون إسهامًا من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO واللجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN والشركات والمنظمات، بالإضافة إلى إسهام واحد من فرد. الإسهام المُقدَّم متاح على:
https://docs.google.com/spreadsheets/d/1jN5ThNtmcVJ8txdAGw0ynl5vrGJOuEv8xeccvzjR9qM/edit#gid=2086811131.

لتسهيل مراجعته للتعليقات العامة، وضع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مجموعة من أدوات مراجعة التعليقات العامة (PCRT) وجداول المناقشة (راجع https://community.icann.org/x/Hi6JBw). من خلال المراجعة عبر الإنترنت والجلسات العامة، أنجز فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مراجعته وتقييمه للإسهام المُقدَّم ووافق على التوصيات و / أو النتائج للأولوية 2 التي كانت جاهزة لتضمينها في هذا التقرير النهائي.

الملحق "ز" – اللجنة القانونية

أسئلة المرحلة 2 المقدمة إلى Bird & Bird

1. النظر في نظام الوصول / الإفصاح الموحد حيث:

- الأطراف المتعاقدة "CP" مفروض عليها تعاقديًا من قِبل ICANN الإفصاح عن بيانات التسجيل بما في ذلك البيانات الشخصية،
- يجب الإفصاح عن البيانات عبر بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP للطالبين إما مباشرةً أو من خلال هيئة اعتماد / ترخيص وسيطة للطلب،
- يتم تنفيذ الاعتماد من قِبل طرف ثالث بتكليف من ICANN بدون مشاركة الطرف المتعاقد،
- يتم الإفصاح بطريقة مؤتمتة بدون أي تدخل يدوي،
- يتم إبلاغ موضوعات البيانات على النحو الواجب وفقًا لشروط ICANN التعاقدية للأغراض التي من أجلها يمكن معالجة البيانات الشخصية وأنواع الكيانات التي تعالجها. يتطلب عقد الطرف المتعاقد مع ICANN أيضًا أن يقوم الطرف المتعاقد بإخطار موضوع البيانات حول هذا الإفصاح المحتمل ومعالجة الطرف الثالث قبل أن يدخل موضوع البيانات في اتفاقية التسجيل مع الطرف المتعاقد، ومرة أخرى سنويًا عبر تذكير دقة بيانات التسجيل المطلوب من ICANN. أتم الطرف المتعاقد ذلك.

علاوة على ذلك، افتراض أن الضمانات التالية معمول بها

- قامت ICANN أو من ينوب عنها بالتحقق من صحة / التحقق من هُويّة الطالب، والمطلوب في كل حالة أن الطالب:
  - يُقر بأن له أساسًا قانونيًا لطلب البيانات ومعالجتها،
  - يوفر أساسه القانوني،
  - يُقر أنه يطلب فقط البيانات اللازمة لغرضه،
  - يوافق على معالجة البيانات وفقًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR، و
  - يوافق على البنود التعاقدية القياسية للاتحاد الأوروبي الخاصة بنقل البيانات.

- تسجل ICANN أو من ينوب عنها طلبات بيانات التسجيل غير العامة، وتراجع بانتظام هذه السجلات، وتتخذ إجراءات الامتثال ضد إساءة الاستخدام المشتبه بها، وتجعل هذه السجلات متاحة عند طلب موضوع البيانات.

1. ما هي المخاطر أو المسؤولية القانونية، إن وجدت، التي قد يواجهها الطرف المتعاقد فيما يتعلق بنشاط معالجة الإفصاح في هذا السياق، بما في ذلك خطر قيام طرف ثالث بإساءة استخدام الضمانات أو التحايل عليها؟

2. هل تعتبر المعايير والضمانات الموضحة أعلاه كافية لجعل الإفصاح عن بيانات التسجيل ممتثلاً؟ وفي حالة وجود أي خطر، ما هي الضمانات المُحسّنة أو الإضافية التي من شأنها القضاء[1] على هذا الخطر؟

3. في سياق هذا السيناريو، هل سيكون الطرف المتعاقد مُتحكم أم مُعالج[2]، وإلى أي مدى، إذا كان الأمر كذلك، تتأثر مسؤولية الطرف المتعاقد بتمييز المُتحكم / المُعالج؟

4. مطلوب الإجابة فقط في حالة استمرار وجود خطر على الطرف المتعاقد: في حالة استمرار وجود خطر على الطرف المتعاقد، ما هي الضمانات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لإزالة مسؤولية الطرف المتعاقد اعتمادًا على طبيعة طلب الإفصاح، أي اعتمادًا على ما إذا كانت البيانات مطلوبة، على سبيل المثال، من قِبل

الجهات الفاعلة الخاصة التي ترفع دعاوى مدنية أو سلطات إنفاذ القانون اعتمادًا على اختصاصها أو طبيعة الجريمة (جُنحة أو جناية) أو العقوبات المرتبطة بها (غرامة أو سجن أو عقوبة الإعدام)؟

الحاشية 1: "هنا من المهم تسليط الضوء على الدور الخاص الذي قد تلعبه الضمانات في تقليل التأثير غير المناسب في موضوعات البيانات، وبالتالي تغيير ميزان الحقوق والمصالح إلى الحد الذي لن يتم فيه تجاوز المصالح المشروعة للمُتحكم بالبيانات." (https://iapp.org/media/pdf/resource_center/wp217_legitimate-interests_04-2014.pdf)

الحاشية 2: https://ec.europa.eu/info/law/law-topic/data-protection/reform/rules-business-and-organisations/obligations/controller-processor/what-data-controller-or-data-processor_en

2. إلى أي مدى، إن وجد، تكون الأطراف المتعاقدة مسؤولة قانونًا عندما يلتزم طرف ثالث يصل إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة بموجب برنامج اعتماد حيث يُعتمد من قِبل القائم بالوصول للغرض المعلن، بضمانات معقولة معينة مماثلة لمدونة القواعد السلوكية فيما يتعلق باستخدام البيانات، ولكنه يُحرِّف الأغراض المقصودة لمعالجة هذه البيانات، ثم يقوم بمعالجتها لاحقًا بطريقة لا تتوافق مع الغرض المعلن. في ظل هذه الظروف، إذا كان هناك احتمال للمسؤولية تجاه الأطراف المتعاقدة، فهل هناك خطوات يمكن اتخاذها لتخفيف أو تقليل خطر المسؤولية تجاه الأطراف المتعاقدة؟

3. بافتراض وجود سياسة تسمح للأطراف المعتمدة بالوصول إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة من خلال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD (وتفرض على الطرف المعتمد الالتزام ببعض الضمانات المعقولة المشابهة لمدونة القواعد السلوكية)، فهل هذا جائز قانونًا بموجب المادة 6(1)(و) لما يلي:

- تحديد فئات معينة للطلبات من الأطراف المعتمدة (مثل الاستجابة السريعة لهجوم البرمجيات الضارة أو الاتصال بمُنتهك برتوكول الإنترنت IP غير المستجيب)، والتي يمكن أن يوجد لها عمليات إرسال مؤتمتة لبيانات نظام WHOIS غير العامة، بدون الحاجة إلى التحقق يدويًا من مؤهلات الأطراف المعتمدة لكل طلب إفصاح فردي و / أو
- تمكين عمليات الإفصاح المؤتمت عن هذه البيانات، بدون الحاجة إلى مراجعة يدوية من قِبل المُتحكم أو المُعالج لكل طلب إفصاح فردي.

بالإضافة إلى ذلك، إذا لم يكن من الممكن أتمتة أي من هذه الخطوات، فيُرجى تقديم أي إرشاد حول كيفية إجراء اختبار الموازنة بموجب المادة 6(1)(و).

للمراجع، يُرجى الرجوع إلى الضمانات المحتملة التالية:

- الإفصاح مطلوب بموجب عقد الطرف المتعاقد المُبرم مع ICANN (الناتج عن سياسة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المرحلة 2).
- يفرض عقد الطرف المتعاقد المُبرم مع ICANN أن يقوم الطرف المتعاقد بإخطار موضوع البيانات بالأغراض وأنواع الكيانات التي من أجلها يمكن معالجة البيانات الشخصية. يُطلب من الطرف المتعاقد إخطار موضوع البيانات بهذا مع فرصة الانسحاب قبل دخول موضوع البيانات في اتفاقية التسجيل مع الطرف المتعاقد، ومرة أخرى سنويًا عبر تذكير دقة بيانات التسجيل المطلوب من ICANN. أتم الطرف المتعاقد ذلك.
- تحققت ICANN أو من ينوب عنها من هُويّة الطالب، وطلبت من الطالب:
  - أن يُقر بأن له أساسًا قانونيًا لطلب البيانات ومعالجتها،
  - أن يوفر أساسه القانوني،
  - أن يُقر بأنه يطلب فقط البيانات اللازمة لغرضها،
  - أن يوافق على معالجة البيانات وفقًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR، و

- أن يوافق على البنود التعاقدية القياسية لنقل البيانات.
- تسجل ICANN أو من ينوب عنها طلبات بيانات التسجيل غير العامة، وتراجع بانتظام هذه السجلات، وتتخذ إجراءات الامتثال ضد إساءة الاستخدام المشتبه بها، وتجعل هذه السجلات متاحة عند طلب موضوع البيانات.

4. بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، يمكن للمُتحكم بالبيانات الإفصاح عن البيانات الشخصية لإنفاذ القانون من السلطة المختصة بموجب المادة (6)(1)(ج) من القانون العام لحماية البيانات GDPR على أن تتمتع سلطة إنفاذ القانون بالسلطة القانونية لإنشاء التزام قانوني بموجب القانون المعمول به. فسّر بعض المعلقين "الالتزام القانوني" لسريانه فقط على الالتزامات القانونية المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء.

بالنسبة للمُتحكم بالبيانات:

أ. بالتالي، هل يتبع ذلك أن المُتحكم بالبيانات قد لا يعتمد على المادة (6)(1)(ج) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟ بدلاً من ذلك، هل هناك أي ظروف يمكن أن يعتمد فيها المُتحكمون بالبيانات على المادة (6)(1)(ج) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟

ب. هل يجوز للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على أي أسس قانونية أخرى، إلى جانب المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR، للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟

بالنسبة لسلطة إنفاذ القانون:

بالنظر إلى أن المادة (6)(1) من القانون العام لحماية البيانات GDPR تنص على أن السلطات العامة الأوروبية لا يمكنها استخدام المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني للمعالجة التي تتم أثناء أداء مهامها، فإن هذه السلطات العامة تحتاج إلى أساس قانوني بحيث يمكن أن يتم الإفصاح بناءً على أساس قانوني آخر (على سبيل المثال، المادة 6 من القانون العام لحماية البيانات GDPR).

ج. في ضوء ذلك، هل من الممكن لسلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي الاعتماد على المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني لمعالجتها؟ في هذا السياق، هل يمكن للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية؟ إذا كان لا يمكن لسلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي الاعتماد على المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني لمعالجتها، فعلى أي أساس قانوني يمكن أن تعتمد جهات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي؟

- الملخصات التنفيذية[152]

الأسئلة 1 و2:

الملخص التنفيذي:
أرسل فريق المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP دفعة الأسئلة الأولى إلى Bird & Bird بتاريخ 29 آب (أغسطس) 2019. وأجابت Bird & Bird على هذه الدفعة من الأسئلة في سلسلة من ثلاث مذكرات. المذكرة 1 سُلِّمت بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) 2019. حللت المذكرة 1 الدور القانوني للأطراف المتعاقدة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) المقترح، وكفاية الضمانات المقترحة، وخطر المسؤولية تجاه الأطراف المتعاقدة

[152] سيتم تحديثها عندما تقوم اللجنة القانونية بالموافقة على واختتام الملخصات التنفيذية

عن الإفصاح عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. الأسئلة المُرسلة إلى Bird & Bird واردة في ملحق هذه الوثيقة وتتضمن سلسلة من الافتراضات في القسمين 1.1 و1.2 التي تعد جزءًا من الأساس الواقعي للردود أدناه.

ردًا على هذه الأسئلة، أشارت Bird & Bird إلى ما يلي فيما يتعلق بالتحكم:

1. من المحتمل أن تكون الأطراف المتعاقدة متحكمين في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نظرًا لأن المشتركين توقعوا بشكل معقول تقليديًا أن الأطراف المتعاقدة هي المُتحكم للإفصاح عن بياناتهم لأطراف ثالثة. ومن الصعب إظهار أن الأطراف المتعاقدة تخدم فقط مصالح مؤسسة ICANN، لا سيما في ضوء القرارات القضائية ذات الصلة التي تشير إلى عتبة منخفضة للتحكم.
2. إذا أراد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التوصية بسياسة يكون بموجبها الأطراف المتعاقدة مُعالجين في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، فيمكن اتخاذ خطوات لدعم هذا الهدف للسياسة. ولن تحتاج الأطراف المتعاقدة أن يكون لها أي تأثير كبير على الجوانب الرئيسية لمعالجة بيانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، مثل (أولاً) البيانات التي يجب معالجتها؛ (ثانيًا) إلى متى يجب معالجتها؛ و(ثالثًا) مَنْ يمكنه الوصول إلى البيانات. ستكون هناك أيضًا حاجة إلى إشراف "مستمر ودقيق" من قِبل مؤسسة ICANN "لضمان الامتثال الكامل للمُعالج لتعليمات وشروط العقد"، وجهود لإرشاد المشتركين بأن الأطراف المتعاقدة تعمل فقط نيابةً عن مؤسسة ICANN (على سبيل المثال، مواد موقع مؤسسة ICANN الإلكتروني، وإخطارات الخصوصية، ومعلومات في عملية تسجيل اسم النطاق).
3. ومع ذلك، فإن النتيجة الأكثر ترجيحًا وموقف البداية للسلطات الرقابية هو أن الأطراف المتعاقدة مُتحكمون ومن المحتمل أن يكونوا متحكمين مشتركين مع مؤسسة ICANN فيما يتعلق بالإفصاح عن بيانات التسجيل من خلال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

أشارت Bird & Bird إلى ما يلي فيما يتعلق بضمانات ومسؤولية نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD:

4. نظرًا لعدد الولايات القضائية المعنية، والتنوع المحتمل للطلبات التي يمكن معالجتها بواسطة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، لم تستطع Bird & Bird تأكيد أن المعايير والضمانات الموضحة في الافتراضات ستجعل الإفصاح عن البيانات في شكوى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مؤتمتة بالكامل.
5. واقترحت Bird & Bird ضمانات إضافية ينبغي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مراعاتها فيما يتعلق بـ (أولاً) الأساس القانوني والتناسب وتقليل البيانات؛ (ثانيًا) الحقوق الفردية؛ (ثالثًا) نقل البيانات الدولي؛ و(رابعًا) الأمن.
6. بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، تخضع الأطراف المشاركة في نفس المعالجة للمسؤولية تجاه الأفراد والسلطات الرقابية. والمسؤولية الفردية تكافلية وتضامنية، مما يعني أن كل طرف مشارك في المعالجة مسؤول عن جميع الأضرار التي تلحق بموضوع البيانات، مع بعض المعايير المختلفة للمُتحكمين مقابل المُعالجين. قد تُقاضي السلطات الرقابية المُتحكمين أو المعالجين، وليس من الواضح حاليًا ما إذا كانت المسؤولية التضامنية والتكافلية تسري عندما يكون هناك عدة أطراف مشتركة في نفس المعالجة (أي، إجراء الإنفاذ غير مناسب إذا كان الآخرون مسؤولين).

1. هل الأطراف المتعاقدة متحكمون أم معالجون؟

المُتحكم

- تتأثر المسؤولية بشكل كبير بما إذا كانت الأطراف المتعاقدة متحكمين أم معالجين. (1.4)
- المُتحكم هو "الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو السلطة العامة أو الوكالة أو أي هيئة أخرى تحدد، بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين، أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية." (2.2)
- ما إذا كان الكيان مُتحكمًا هو قرار واقعي يستند إلى "التحكم في قرارات معالجة البيانات الرئيسية." ولا يمكن التنازل عن دور المُتحكم أو التنصل منه. (2.3)
- قدم فريق عمل المادة 29 إرشاد ما قبل القانون العام لحماية البيانات GDPR حول أدوار المُتحكم والمُعالج. يقوم المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB حاليًا بمراجعة هذا الإرشاد مع تحديث مُتوقع في الأشهر الستة المقبلة. (2.4، 2.19)
- حدد فريق عمل المادة 29 (WP29) الذي سبق المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB أن "الدور الأول والأهم لمفهوم المُتحكم هو تحديد من سيكون مسؤولاً عن الامتثال لقواعد حماية البيانات، وكيف يمكن لموضوعات البيانات ممارسة الحقوق في الممارسة العملية. وبعبارة أخرى: تخصيص المسؤولية." إذا قرأت حرفيًا، فهذا يعني أن المُتحكم مسؤول عن معظم الالتزامات بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR؛ لكن العبارة تشير أيضًا إلى درجة من الاقتضاء الرقابي: فهي توضح الحاجة الأساسية لمساءلة شخص ما. ويمكن أن يؤثر هذا على نَهج المحكمة أو السلطة الرقابية، كما تذكر B&B. (2.4)
- الكيان الذي يتخذ قرارات أساسية (وحده أو بالاشتراك مع آخرين) حول (أولاً) البيانات التي تتم معالجتها؛ (ثانيًا) مدة المعالجة؛ و(ثالثًا) مَنْ له حق الوصول إلى البيانات، يعمل كمُتحكم وليس كمُعالج - يُشار إليها أحيانًا باسم "العناصر الأساسية" للمعالجة. (2.6)
- يمكن أن يكون الكيان مُتحكمًا ومُعالجًا. وسيكون هذا هو الحال حيث يستعمل الكيان الذي يعمل كمُعالج البيانات الشخصية لأغراضه الخاصة. (2.7)

المُعالجون

- المعالج هو "الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو السلطة العامة أو الوكالة أو أي هيئة أخرى تعالج البيانات الشخصية نيابةً عن المُتحكم." (2.5)
- يؤكد إرشاد فريق عمل المادة 29 على أهمية فحص "درجة التحكم الفعلي التي يمارسها أحد الأطراف، والصورة المعطاة لموضوعات البيانات والتوقعات المعقولة لموضوعات البيانات على أساس هذه الرؤية" في تحديد ما إذا كان الكيان مُتحكم أم مُعالج. (2.5)
- وفقًا لـفريق عمل المادة 29، يخدم المُعالج "مصلحة شخص آخر" من خلال "[تنفيذ] التعليمات المقدمة من المُتحكم على الأقل فيما يتعلق بالغرض من المعالجة والعناصر الأساسية للوسائل." (2.5)
- يمكن للمُعالج معالجة البيانات الشخصية فقط وفقًا لتعليمات المُتحكم أو وفقًا لما يقتضيه قانون المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA أو قانون الدول الأعضاء. (2.7)

التطبيق على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

افتراض التحكم

- في بعض الحالات، "ستساعد الأدوار التقليدية الحالية التي تنطوي عادةً على مسؤولية معينة في تحديد المُتحكم: على سبيل المثال، صاحب العمل فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بموظفيه، والناشر فيما يتعلق ببيانات المشتركين، والرابطة فيما يتعلق ببيانات الأعضاء أو المساهمين". ويمكن النظر إلى العلاقة بين الطرف المتعاقد والمشترك (أو جهة اتصال المشترك) بطريقة مماثلة. (2.8) بالمثل، فإن "الصورة المعطاة لموضوعات البيانات والتوقعات المعقولة لموضوعات البيانات على أساس هذه الرؤية" هي اعتبار مهم لتحديد التحكم. ويتوقع المشترك عادةً أن تكون الأطراف المتعاقدة هي المُتحكم في الإفصاح عن بياناتهم لأطراف ثالثة. (2.9)
- نظرًا لأن الأطراف المتعاقدة يُنظر إليها حاليًا على أنها المُتحكم في الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة، فإن هذا سيؤدي إلى افتراض أن الأطراف المتعاقدة تستمر في كونها المُتحكمين، حتى بمجرد تنفيذ نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. (2.9)
- ومع ذلك، لا يمكن دائمًا إجراء مثل هذا الافتراض، اعتمادًا على تحليل أنشطة المعالجة الفنية. لا يشير فريق عمل المادة 169 WP169 إلى أنه في حالة وجود افتراض بأن الشخص هو مُتحكم (المُشار إليه في فريق عمل المادة WP169 باسم "التحكم الناشئ عن الاختصاص الضمني") فإن هذا ينبغي أن يكون هو الحال فقط "ما لم تشير العناصر الأخرى إلى عكس ذلك". القضايا الأخيرة من محكمة العدل الأوروبية CJEU – ولا سيما حكمها الأخير بشأن Fashion ID – دعمت أيضًا تحليلًا أوثق خاصًا بالوقائع. (2.11)

صعوبة تقديم الأطراف المتعاقدة على أنها تتصرف "نيابةً عن" شخص آخر

- أهم عنصر في دور المُعالج هو أنه يعمل فقط نيابةً عن المُتحكم. سيكون من الصعب إثبات أن الأطراف المتعاقدة تخدم فقط مصالح ICANN وتعالج البيانات نيابةً عن ICANN. (2.10)
- من المحتمل أن يُنظر إلى الإفصاح عن البيانات على أنه نتيجة حتمية لكونك طرفًا متعاقدًا، وليس شيئًا توافق الأطراف المتعاقدة على القيام به نيابةً عن ICANN. (2.10)

التحليل الوقائعي الوثيق لأنشطة المعالجة الفنية

- العتبة الواقعية لتصبح مُتحكمًا (تحديد أغراض أو وسائل المعالجة) منخفضة. الاختبار، وفقًا لمحكمة العدل الأوروبية CJEU، هو ببساطة ما إذا كان شخص ما "يمارس تأثيرًا على معالجة البيانات الشخصية، لأغراضه الخاصة، و(...) يشارك، نتيجةً لذلك، في تحديد أغراض ووسائل تلك المعالجة". (2.12)
- في حُكم Jehovan Todistajat الصادر عن محكمة العدل الأوروبية CJEU، ذُكر أن منظمة مجتمع شهود يهوه Jehovah's Witnesses الوطنية لديها "معرفة عامة" وأنها شجعت ونسقت جمع البيانات بمعرفة أفراد المجتمع (المبشرون من الباب إلى الباب) على مستوى عام جدًا - ولكن مع ذلك تم اعتبارها قد استوفيت اختبار التحكم المشترك مع أفراد المجتمع هؤلاء. في حُكم Fashion ID الصادر عن محكمة العدل الأوروبية CJEU، كان كافيًا لمُشغل الموقع أن يتكامل مع كود منصة Facebook، بحيث يشارك المُشغل بالتالي في تحديد "وسائل" جمع بيانات Facebook، وكان مُتحكمًا مشتركًا مع Facebook. (2.14)
- لذلك من المرجح أن تأخذ المحاكم والسلطات الرقابية في الاعتبار أن الطرف المتعاقد متورط في تحديد وسائل المعالجة، ربما فقط عن طريق التنفيذ / التفاعل مع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. (2.14)

العوامل التي يمكن أن تدعم حالة المُعالج

- المفتاح لتجنب حالة المُتحكم هو القدرة على إظهار أنك غير مشترك في تحديد "العناصر الأساسية" للمعالجة (2.6).
- أيضًا، يمكن أن تكون مراقبة ICANN للامتثال لشرط تعاقدي للإفصاح عن البيانات دليلًا على علاقة معالج مُتحكم، نظرًا لأن "الإشراف المستمر والدقيق من قِبل المُتحكم لضمان الامتثال الكامل للمُعالج بالتعليمات وشروط العقد يوفر مؤشرًا على أن المُتحكم لا يزال مُتحكمًا كاملاً ووحيدًا على عمليات المعالجة." (2.16)
- اتخاذ خطوات لإبلاغ موضوعات البيانات بوضوح بأن البيانات يتم جمعها فقط نيابةً عن ICANN (على سبيل المثال، الإفصاحات في عملية تسجيل اسم النطاق، والتذكير السنوي بدقة البيانات، وإخطارات الخصوصية، ومواد موقع مؤسسة ICANN) والإقرارات الأخرى التي تصور بوضوح هذا الإجراء على أنه يتم تنفيذه بواسطة الأطراف المتعاقدة نيابةً عن ICANN فقط يمكن أن يؤدي إلى زيادة وعي الأفراد بدور ICANN كمُتحكم ودور الأطراف المتعاقدة كمُعالج. (2.17)

ملخص – من المرجح أن تكون الأطراف المتعاقدة متحكمين مشتركين مع ICANN

- والنتيجة الأكثر احتمالاً ونقطة البداية للسلطات الرقابية هي أن الأطراف المتعاقدة متحكمون. (2.18)
- يشير دور ICANN في تحديد الغرض ووسائل المعالجة إلى أنهم متحكمون مشتركون مع أطراف متعاقدة للإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة. (2.18)

2. هل الضمانات المقترحة كافية لجعل الإفصاح عن بيانات التسجيل ممتثلاً؟

ضمانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

- نظرًا لعدد الولايات القضائية المعنية، والتنوع المحتمل للطلبات التي يمكن معالجتها بواسطة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، لا يستطيع هذا الرأي تأكيد أن المعايير والضمانات الموضحة في الافتراضات ستجعل الإفصاح عن البيانات في شكوى نظام مؤتمت بالكامل. (3.8)
- تذكر B&B أنه يجب توخي الحذر عند معالجة البيانات الشخصية – يمكن للمُعالج (سواء كان ينتهك عقده مع المُتحكم أو يتصرف بطريقة غير متوافقة مع تعليمات المُتحكم) أن يصبح نفسه مُتحكمًا، وبالتالي يواجه انتهاكات (كما هو محدد في الجدول في الصفحة 7 من المذكرة). (3.6)
- تعتبر الضمانات الموضحة مفيدة، ولكنها ستحتاج إلى تضمين تدابير إضافية موصوفة أدناه. (3.8)
    - الأساس القانوني: تحتاج الضمانات إلى (أولاً) النظر فيما إذا كانت الأطراف المتعاقدة، وليس الطالب فقط، لديها أساس قانوني للمعالجة؛ (ثانيًا) تفسير الإطار القانوني المعين الساري على الطرف المتعاقد؛ (ثالثًا) التأكد من إجراء اختبار موازنة مناسب على المصالح المشروعة، إذا كان هذا أساسًا قانونيًا مناسبًا في حالة معينة[153] (وقد لا يكون من الآمن افتراض أنه بالنسبة لفئة من الطلبات، يكون توازن المصالح دائمًا في صالح الإفصاح؛ بعض القضايا، مثل التحقيقات أو الملاحقات القضائية التي قد تؤدي إلى عقوبة الإعدام، قد تكون إشكالية بشكل خاص)؛ و(رابعًا) تأكيدات بأنه لن يتم الإفصاح عن أنواع أو أحجام البيانات غير الملائمة للطالبين (على سبيل المثال، الرصد القائم على القواعد أو حظر أحجام الطلبات غير العادية، وأنظمة الترخيص). (3.12 – 3.9)
    - الحقوق الفردية: تحديد كيفية التعامل مع طلبات موضوع البيانات، بما في ذلك (أولاً) حقوق الوصول لطلب السجلات (التي قد تكون في حد ذاتها ذات خطورة عالية أو حتى بيانات شخصية "فئة خاصة")؛

[153] إذا كان الإفصاح التزامًا قانونيًا وفقًا لقوانين الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA (بما في ذلك المعاهدات التي يكون الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو ذات صلة طرفًا فيها)، فلا داعي للنظر في اختبار المصالح المشروعة.

(ثانيًا) الفترة الزمنية المناسبة للاحتفاظ بتلك السجلات؛ (ثالثًا) الطريقة التي يتم بها تقديم المعلومات لموضوعات البيانات؛ (رابعًا) كيفية التعامل مع المواقف التي يصر فيها الطالب على عدم تقديم معلومات لموضوع البيانات (على سبيل المثال، سرية إنفاذ القانون)؛ و(خامسًا) طلبات تقييد المعالجة أو حظرها. (3.13 – 3.16)

- نقل البيانات: بالنسبة لعمليات نقل البيانات الدولية، تتوخى العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الاعتماد على آلية الحماية القانونية للبنود التعاقدية المعيارية للاتحاد الأوروبي (SCC)، ومع ذلك (أولاً) لن يوافق بعض الطالبين، بما في ذلك السلطات العامة، على شروطها؛ (ثانيًا) ليس من السهل الامتثال لشروط البنود التعاقدية المعيارية SCC، خاصةً على نطاق واسع؛ (ثالثًا) إذا كانت الأطراف المتعاقدة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA مُعالجين، فلا يمكنها الاعتماد بشكل مباشر على البنود التعاقدية المعيارية SCC لنقل البيانات إلى مؤسسة ICANN أو الطالبين خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، لذلك يجب إيجاد حل بديل. (3.17)
- الأمن: يجب أن تكون الضمانات متناسبة مع المخاطر التي يتعرض لها موضوعات البيانات في حالة تعرض بياناتهم للخطر. (3.18)

3. ما هو خطر المسؤولية تجاه الأطراف المتعاقدة عن الإفصاح؟

- إذا كانت الضمانات غير كافية أو أساء استخدامها / تحايل عليها الطالبون (أو تم انتهاك جوانب أخرى من القانون العام لحماية البيانات GDPR، على سبيل المثال عدم كفاية الإخطار أو عدم وجود أساس قانوني للمعالجة)، فقد تواجه الأطراف المتعاقدة تحقيقات وأوامر إنفاذ (مثل عمليات الحظر) و(ماليًا) المسؤولية تجاه الأفراد (المدنية) والمسؤولية تجاه السلطات الرقابية (الغرامات).
- بشكل عام، تقدم B&B في الأجزاء ذات الصلة (1) حيث تكون الأطراف متحكمين مشتركين، وهذا لا يعني أن كل طرف مضطر إلى تولي بجميع عناصر الامتثال، (2) إذا كانت الأطراف المتعاقدة مُعالجين، فإنها ستكون مسؤولة فقط تجاه الأفراد (المسؤولية المدنية) بموجب المادة 82 إذا فشلوا في الامتثال للالتزامات المفروضة على المعالجين بموجب اللائحة، أو تصرفوا خارج أو مخالفين للتعليمات القانونية من المُتحكم، (3) حتى عندما يُنظر إلى الأطراف على أنها مراقبون مشتركون، فإن قرارات المحكمة الأخيرة (المتعلقة بالإنفاذ من قِبل السلطات الرقابية) أكدت على أن التحكم المشترك لا يعني مسؤولية متساوية عن انتهاكات القانون العام لحماية البيانات GDPR، و(4) ستستفيد الأطراف المتعاقدة، بصفتهم متحكمين مشتركين مع مؤسسة ICANN، من التخصيص الواضح للمسؤوليات بموجب شروط "ترتيب" التحكم المشترك الذي يجب عليهم الدخول فيه وفقًا للمادة 26 من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

المسؤولية تجاه الأفراد

- تحدد المادة 82 من القانون العام لحماية البيانات GDPR القواعد المتعلقة بالمسؤولية تجاه الأفراد. (4.2)
- المُتحكمون مسؤولون عن الأضرار الناجمة عن المعالجة التي تنتهك القانون العام لحماية البيانات GDPR. المعالجون مسؤولون عن الأضرار الناجمة عن المعالجة عندما لا يمتثل المُعالج للمتطلبات المحددة للمُعالج أو عندما يتصرف المُعالج خارج أو يخالف التعليمات الصادرة عن المُتحكم. (4.2)
- المُتحكم أو المُعالج ليس مسؤولاً إذا أثبت أنه ليس مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن الواقعة التي أدت إلى الأضرار. (4.2)
- في حالة وجود عدة مُتحكمين أو مُعالجين مشتركون في نفس المعالجة، يكون كل كيان مسؤولاً عن الأضرار الكاملة (المسؤولية التضامنية والتكافلية) تجاه الأفراد (4.2، 4.3)

- إذا كانت الأطراف المتعاقدة مُعالجين، فهي مسؤولة فقط إذا فشلت في الامتثال للالتزامات الخاصة بالمُعالج بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR أو تصرفت خارج أو خالفت التعليمات الصادرة عن المُتحكم. في هذا السيناريو، من غير المحتمل أن تنتهك الأطراف المتعاقدة تعليمات المُتحكم لأن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مؤتمتة؛ لذلك، سيكون مصدر المسؤولية الأكثر احتمالاً بالنسبة لهم هو عدم وجود تدابير أمنية كافية، أو عدم الامتثال لقواعد القانون العام لحماية البيانات GDPR الخاصة بعمليات نقل البيانات الدولية. ويمكن للأطراف المتعاقدة أن تتطلع إلى مؤسسة ICANN لتحديد ترتيبات الأمن والنقل الدولي لمنح الأطراف المتعاقدة القدرة على القول بأنها "ليست مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن الواقعة التي أدت إلى حدوث الضرر." (4.4)

- إذا كانت الأطراف المتعاقدة متحكمين، وإذا كان الإفصاح ينتهك القانون العام لحماية البيانات GDPR، فمن غير المرجح أن يتجنبوا المسؤولية تجاه الأفراد إذا لم يتمكنوا من إثبات أنهم "ليسوا مسؤولين بأي شكل من الأشكال عن الواقعة التي أدت إلى حدوث الضرر"، إذا شاركوا بفاعلية في واقعة الإفصاح.

- تؤدي أي مسؤولية إلى احتمال أن تكون الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن جميع الأضرار التي تلحق بموضوع البيانات. وهذه المخاطر هي الأعلى في سيناريو المُتحكم المشترك. (4.5، 4.6).

- يمكن للأطراف المتعاقدة التي تتحمل المسؤولية عن كامل الأضرار التي تلحق بموضوع البيانات أن تسعى للحصول على إسهامات مناسبة من الأطراف المسؤولة الأخرى. (4.7)

- كمتحكمين، سيكون على الأطراف المتعاقدة وICANN التزام إيجابي بمعالجة خطر الطالبين الذين يسعون للوصول غير المناسب إلى البيانات الشخصية. ويجب أن تكون الضمانات مناسبة لمستوى الخطر. إذا تحايل الطالب على ضمانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، فقد تقبل المحاكم أن الضمانات كافية، مما سيحدّ من المسؤولية الأساسية للأطراف المتعاقدة. (4.9، 4.10)

- حتى في حالة حدوث خرق للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) بسبب الطالب، قد يتم اعتبار الأطراف المتعاقدة وICANN والطالب "مشاركين في نفس المعالجة" مع كل طرف بالتضامن والتكافل عن الأضرار الناشئة عن هذا الانتهاك. قد تتمكن الأطراف المتعاقدة وICANN من القول بأنها "ليست مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن الواقعة التي أدت إلى حدوث ضرر" ولكن بخلاف ذلك ستحتاج إلى طلب استرداد من الطالب أو الانضمام إلى الطالب في الإجراءات الأولية من أجل تقسيم الأضرار. (4.11)

المسؤولية أمام الجهات الرقابية

- يجوز للسلطات الرقابية المضي مقاضاة المُتحكمين أو المُعالجين. (4.12)

- من غير الواضح ما إذا كانت المسؤولية التضامنية والتكافلية تسري عندما تشارك عدة أطراف في المعالجة (أي، يمكن القول إن إجراء الإنفاذ ليس مناسبًا إذا كان الآخرون مسؤولين). (4.13)

- يجب أن تكون هناك صياغة واضحة في القانون لفرض المسؤولية التضامنية والتكافلية – هذا يعزز الحجة القائلة بأن هذا كان سيُذكر صراحةً إذا كان المقصود فيما يتعلق بغرامات من السلطات الرقابية. توضح المادة 83(2)(د) أن المسؤولية التضامنية/التكافلية لا تسري على السلطات الرقابية. (4.13.2)

- حتى عندما تكون الأطراف متحكمين مشتركين، فإن قرارات المحكمة الأخيرة (حول الإنفاذ من قِبل السلطات الرقابية) تؤكد أن التحكم المشترك لا يعني مسؤولية متساوية عن انتهاكات القانون العام لحماية البيانات GDPR. (4.13.4)

- وبالتالي، ستستفيد الأطراف المتعاقدة وICANN من المسؤوليات المخصصة بوضوح بموجب ترتيب تحكم مشترك (يكون ترتيب التحكم المشترك في أي حال إلزاميًا، في جميع إجراءات التحكم المشترك، وفقًا للمادة 26 من القانون العام لحماية البيانات (GDPR)). (4.14)

- قد يكون من الممكن الاستفادة من أحكام القانون العام لحماية البيانات GDPR "السلطة الرئيسية" (المعروفة أيضًا باسم "النافذة الواحدة" أو "الاتساق") لضمان تنفيذ أي إجراء إنفاذ من خلال مؤسسة ICANN في بروكسل، وليس ضد الأطراف المتعاقدة. هذه الآلية متاحة فقط في حالة وجود معالجة عبر الحدود للبيانات الشخصية (كيانات في عدة دول أعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، أو تأثيرات على موضوعات البيانات في دول أعضاء متعددة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA). (4.17 – 4.15)
- لا تتناول أحكام "السلطة الرئيسية" في القانون العام لحماية البيانات (GDPR) على وجه التحديد عمليات التحكم المشتركة، ولكن يشير الإرشاد إلى أنه إذا قامت مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة بتعيين مؤسسة ICANN البلجيكية باعتبارها المؤسسة الرئيسية للمعالجة (أي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعالجة) فقد يؤدي ذلك إلى تقليل خطر الإنفاذ مباشرة ضد الأطراف المتعاقدة. وهذا نَهج جديد وغير مجرب. (4.20 – 4.15)

ملحق:
الأسئلة القانونية 1 و2: المسؤولية والضمانات والمُتحكم والمُعالج

أثناء مداولة فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأم بنية نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، ظهرت عدة أسئلة فيما يتعلق بالمسؤولية والضمانات. ورداً على ذلك، صاغت اللجنة القانونية للمرحلة 2 الأسئلة التالية إلى مستشار خارجي:

1. النظر في نظام الوصول / الإفصاح الموحد حيث:
   - الأطراف المتعاقدة "CP" مفروض عليها تعاقديًا من قِبل ICANN الإفصاح عن بيانات التسجيل بما في ذلك البيانات الشخصية،
   - يجب الإفصاح عن البيانات عبر بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP للطالبين إما مباشرةً أو من خلال هيئة اعتماد / ترخيص وسيطة للطلب،
   - يتم تنفيذ الاعتماد من قِبل طرف ثالث بتكليف من ICANN دون مشاركة الطرف المتعاقد،
   - يتم الإفصاح بطريقة مؤتمتة بدون أي تدخل يدوي،
   - يتم إبلاغ موضوعات البيانات على النحو الواجب وفقًا لشروط ICANN التعاقدية للأغراض التي من أجلها يمكن معالجة البيانات الشخصية وأنواع الكيانات التي تعالجها. يتطلب عقد الطرف المتعاقد مع ICANN أيضًا أن يقوم الطرف المتعاقد بإخطار موضوع البيانات حول هذا الإفصاح المحتمل ومعالجة الطرف الثالث قبل أن يدخل موضوع البيانات في اتفاقية التسجيل مع الطرف المتعاقد، ومرة أخرى سنويًا عبر تذكير دقة بيانات التسجيل المطلوب من ICANN. أتم الطرف المتعاقد ذلك.

علاوة على ذلك، افتراض أن الضمانات التالية معمول بها

- قامت ICANN أو من ينوب عنها بالتحقق من صحة / التحقق من هُويّة الطالب، والمطلوب في كل حالة أن الطالب:
  - يُقر بأن له أساسًا قانونيًا لطلب البيانات ومعالجتها،
  - يوفر أساسه القانوني،
  - يُقر أنه يطلب فقط البيانات اللازمة لغرضه،
  - يوافق على معالجة البيانات وفقًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR، و
  - يوافق على البنود التعاقدية القياسية للاتحاد الأوروبي الخاصة بنقل البيانات.
- تسجل ICANN أو من ينوب عنها طلبات بيانات التسجيل غير العامة، وتراجع بانتظام هذه السجلات، وتتخذ إجراءات الامتثال ضد إساءة الاستخدام المشتبه بها، وتجعل هذه السجلات متاحة عند طلب موضوع البيانات.

أ. ما هي المخاطر أو المسؤولية القانونية، إن وجدت، التي قد يواجهها الطرف المتعاقد فيما يتعلق بنشاط معالجة الإفصاح في هذا السياق، بما في ذلك خطر قيام طرف ثالث بإساءة استخدام الضمانات أو التحايل عليها؟

ب. هل تعتبر المعايير والضمانات الموضحة أعلاه كافية لجعل الإفصاح عن بيانات التسجيل ممتثلاً؟ وفي حالة وجود أي خطر، ما هي الضمانات المُحسّنة أو الإضافية التي من شأنها القضاء[154]1 على هذا الخطر؟

ج في سياق هذا السيناريو، هل سيكون الطرف المتعاقد مُتحكم أم مُعالج[155]2، وإلى أي مدى، إذا كان الأمر كذلك، تتأثر مسؤولية الطرف المتعاقد بتمييز المُتحكم / المُعالج؟

د. مطلوب الإجابة فقط في حالة استمرار وجود خطر على الطرف المتعاقد: في حالة استمرار وجود خطر على الطرف المتعاقد، ما هي الضمانات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لإزالة مسؤولية الطرف المتعاقد اعتمادًا على طبيعة طلب الإفصاح، أي اعتمادًا على ما إذا كانت البيانات مطلوبة، على سبيل المثال، من قِبل الجهات الفاعلة الخاصة التي ترفع دعاوى مدنية أو سلطات إنفاذ القانون اعتمادًا على اختصاصها أو طبيعة الجريمة (جُنحة أو جناية) أو العقوبات المرتبطة بها (غرامة أو سجن أو عقوبة الإعدام)؟

2. إلى أي مدى، إن وجد، تكون الأطراف المتعاقدة مسؤولة قانونًا عندما يلتزم طرف ثالث يصل إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة بموجب برنامج اعتماد حيث يُعتمد من قِبل القائم بالوصول للغرض المعلن، بضمانات معقولة معينة مماثلة لمدونة القواعد السلوكية فيما يتعلق باستخدام البيانات، ولكنه يُحرّف الأغراض المقصودة لمعالجة هذه البيانات، ثم يقوم بمعالجتها لاحقًا بطريقة لا تتوافق مع الغرض المعلن. في ظل هذه الظروف، إذا كان هناك احتمال للمسؤولية تجاه الأطراف المتعاقدة، فهل هناك خطوات يمكن اتخاذها لتخفيف أو تقليل خطر المسؤولية تجاه الأطراف المتعاقدة؟

[154] "هنا من المهم تسليط الضوء على الدور الخاص الذي قد تلعبه الضمانات في تقليل التأثير غير المناسب في موضوعات البيانات، وبالتالي تغيير ميزان الحقوق والمصالح إلى الحد الذي لن يتم فيه تجاوز المصالح المشروعة للمُتحكم بالبيانات."
https://iapp.org/media/pdf/resource_center/wp217_legitimate-interests_04-2014.pdf

[155] https://ec.europa.eu/info/law/law-topic/data-protection/reform/rules-business-and-organisations/obligations/controller-processor/what-data-controller-or-data-processor_en

السؤال 3

الملخص التنفيذي:
أرسل فريق المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP دفعة الأسئلة الأولى إلى Bird & Bird بتاريخ 29 آب (أغسطس) 2019. وأجابت Bird & Bird على هذه الدفعة من الأسئلة في سلسلة من ثلاث مذكرات. المذكرة 2 سُلِّمت بتاريخ 10 أيلول (سبتمبر) 2019 وحللت الأسئلة المتعلقة بكيفية تطبيق "اختبار موازنة" المصالح المشروعة المطلوب بموجب المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، إما بطريقة مؤتمتة تمامًا (السؤال "أ") أو إذا لم يكن من الممكن أتمتة هذا القرار، فكيف ينبغي إجراء اختبار الموازنة (السؤال "ب"). وترد الأسئلة الكاملة في الملحق "أ" لهذا الملخص وتتضمن سلسلة من الافتراضات التي تشكل جزءًا من الأساس الوقائعي للإجابات أدناه.

ردًا على السؤال "أ"، أشارت Bird & Bird إلى ما يلي فيما يتعلق بالأتمتة:

1. يمكن أن ترقى العملية المؤتمتة تمامًا التي وصفها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إلى اتخاذ قرارات مؤتمتة فقط ولها تأثير قانوني أو تأثير هام بالمثل على موضوعات البيانات (ستكون "موضوعات البيانات" هنا أهدافًا لطلبات بيانات gTLD غير العامة).
2. هذا غير جائز عمومًا ما لم يكن أحد الأسس / الإعفاءات القانونية المحدودة بموجب المادة 22(1) من القانون العام لحماية البيانات GDPR يبرر الإفصاح. وهذا أضيق بكثير من المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR. وسيكون من الصعب على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، كما هو مقترح، تلبية إعفاءات المادة 22(1) من القانون العام لحماية البيانات GDPR؛ لذلك يجب هيكلة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بحيث لا يقع ضمن نطاق المادة 22 في المقام الأول.
3. ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري قصر الوصول / الإفصاح الأوتوماتيكي على المواقف التي لن يكون فيها "تأثيرات قانونية أو ذات أهمية بالمثل" على موضوع البيانات. وتتضمن الأمثلة الواردة في المذكرة إصدار تفاصيل الاتصال بالمسؤول للمشتركين غير الطبيعيين ردًا على هجمات البرمجيات الضارة أو انتهاك بروتوكول الإنترنت IP. لا ينبغي أن تكون عملية التعامل مع الطلبات عالية المخاطر مؤتمتة بالكامل؛ يجب أن يكون هناك بعض المشاركة البشرية الهادفة (على الأقل، الإشراف).
4. بدلاً من ذلك، يمكن هيكلة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بحيث لا يتخذ قرارًا بناءً على معالجته الأوتوماتيكية للبيانات الشخصية المتعلقة بأهداف الطلب. على سبيل المثال، يمكن لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نشر فئات الطلبات التي سيتم قبولها ويطلب من الطالبين تأكيد استيفائهم للمعايير ذات الصلة. ومن خلال مطالبة الطالب بإجراء التحليل اللازم ثم المصادقة على النتيجة إلى نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بدلاً من ذلك، يمكن القول إن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لن يتخذ قرارًا (لإصدار البيانات) بناءً على معالجته المؤتمتة للبيانات الشخصية، لذا فإن المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR لن تسري. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الشهادة الذاتية من قِبل الطالبين ربما يخلق مجالاً لإساءة استخدام النظام من قِبل الطالبين، الذي (كما أوضحت الإجابات السابقة) قد يعني المسؤولية تجاه ICANN والأطراف المتعاقدة.
5. فيما يتعلق بمصادقة الطالب (كخطوة مميزة عن تقييم الأسباب أو غيرها من معايير الطلب)، ترى Bird & Bird أنه سيكون من الممكن بالتأكيد أتمتة العملية لمصادقة الشخص الذي قدم الطلب. وقد يكون من الممكن أيضًا أتمتة جوانب أخرى من عملية الطلب.

ردًا على السؤال "ب"، Bird & Bird:

1. أوضحت الإرشاد الرسمي الأوروبي لفريق عمل المادة (WP29) بشأن كيفية إجراء اختبار موازنة للمصالح المشروعة وفقًا للمادة 6(1)(و)؛

2. أشارت إلى أنه إذا كانت ICANN والأطراف المتعاقدة متحكمين مشتركين، فلا بد أن كلاهما يؤسس مصلحة مشروعة في المعالجة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأطراف المتعاقدة، فمن المحتمل أن تكون المصلحة ذات الصلة هي مصلحة الطرف الثالث، الطالب. على النقيض من ذلك، قد تكون ICANN قادرة على إثبات مصلحتها في أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق بالإضافة إلى مصلحة الطالب الطرف الثالث؛ و
3. قدمت مناقشة عالية المستوى حول الضمانات التي يمكن نشرها من أجل زيادة ترجيح كفة الميزان لصالح المعالجة المتوخاة كجزء من نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

1. السؤال "أ"

يسأل السؤال "أ" عما إذا كانت المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR (الأساس القانوني "للمصالح المشروعة" للمعالجة) ستسمح لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بمعالجة الطلبات أوتوماتيكيًا (على الأقل في فئات محددة مسبقًا)، بدون الحاجة إلى طلب يدوي أو طلب حسب الطلب (أولاً) التحقق من أن الطلب يفي بمعايير الإفصاح ذات الصلة؛ و(ثانيًا) الإفصاح عن بيانات التسجيل ذات الصلة.

يمكن أن يقع نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD ضمن نطاق المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR، بدلاً من مجرد الاهتمام بالمادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR

- تسمح المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR بالمعالجة المؤتمتة ما لم يكن ذلك بمثابة "اتخاذ قرارات فردية مؤتمتة" لها آثار قانونية أو ذات أهمية بالمثل على موضوع البيانات ("اتخاذ القرار المؤتمت فقط")، وهو أمر غير جائز عمومًا ما لم يبرر أحد الأسس القانونية / الإعفاءات المحدودة بموجب المادة 22(1) من القانون العام لحماية البيانات GDPR الإفصاح.

- بينما تنص المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات (GDPR) على أن موضوع البيانات لديه "الحق في عدم الخضوع" لهذا القرار، فقد فسرت الهيئات الرقابية المادة 22 عمليًا على أنها حظر عام (أي لا يحتاج موضوع البيانات أن يخضع لاتخاذ قرار المذكور).

- يمكن أن ترقى العملية التي وصفها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إلى مستوى اتخاذ القرار المؤتمت الذي يؤثر على هدف الطلب (على سبيل المثال، عندما يريد إنفاذ القانون رفع دعوى ضد الأفراد الذين يديرون مواقع ويب غير قانونية).

- إذا كانت المادة 22 تسري على المعالجة الموصوفة في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، أي **إذا كانت معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تمثل قرارًا فرديًا مؤتمتًا له تأثيرات قانونية أو تأثيرات مهمة بالمثل، فلن يُسمح بذلك بموجب المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR (أساس "المصالح المشروعة" للمعالجة).** تحدد المادة 22(1) مجموعة الأسس الخاصة بها والأكثر تحديدًا التي يمكن أن تقوم عليها عملية اتخاذ القرار بموجب المادة 22.

- تنصح B&B بأنه **سيكون من الصعب على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تلبية الإعفاءات في المادة 22(1)؛ لذلك، ينبغي للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن تضمن أن معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لا تندرج ضمن نطاق المادة 22.**

استراتيجية التخفيف 1: تجنب القرارات إذا كان من الممكن أن يكون لها "تأثيرات قانونية أو ذات أهمية بالمثل" للأفراد الذين يتم الإفصاح عن بياناتهم

- يمكن أن تكون إحدى طرق تحقيق ذلك من خلال تقييد الوصول الأوتوماتيكي والإفصاح عن الحالات التي لن يكون فيها "تأثيرات قانونية أو تأثيرات مهمة بالمثل" لموضوع البيانات.

- لن يكون لقرار إصدار البيانات عبر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD في حد ذاته "تأثير قانوني" على موضوع البيانات. الاختبار الأكثر صلة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD هو "تأثيرات مهمة بالمثل." يعني هذا شيئًا مماثلاً للتأثير القانوني - شيء يستحق الاهتمام (على سبيل المثال، يؤثر بشكل كبير على ظروف أو سلوك أو خيارات الأفراد المعنيين).[156]

- قد يكون من الممكن تحديد فئات الطلبات التي ليس لها تأثير "قانوني أو مهم بالمثل" على الفرد، مثل إصدار تفاصيل الاتصال بالمسؤول للمشتركين غير الطبيعيين (شركة / منظمة / مؤسسة). قد يكون للإفصاحات الأخرى التي تتضمن بيانات المشترك الخاصة بشخص طبيعي "تأثير مهم بالمثل." يجب توخي قدر كبير من الحذر في هذا التحليل.

- لأن القرارات من المرجح أن يكون لها "تأثير كبير"، ستكون المراجعة البشرية أو الإشراف ضروري. ولن تكفي المشاركة البشرية "الرمزية". لكي يكون لعنصر المراجعة البشرية اعتبار، يجب على المُتحكم ضمان إشراف هادف من قِبل شخص لديه السلطة والكفاءة لتغيير القرار.

استراتيجية التخفيف 2: تجنب تصميمات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي تتضمن معالجة البيانات الشخصية حول هدف الطلب من أجل تقرير الامتثال للطلب

- قد يكون من الممكن أيضًا هيكلة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بحيث لا تتضمن "قرارًا يعتمد فقط على المعالجة المؤتمتة." تتطلب المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات (GDPR) أن يستند القرار إلى معالجة البيانات الشخصية. وإذا كانت القرارات تستند إلى شيء آخر غير البيانات الشخصية، فإن المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR لا تسري.

- لذلك، بدلاً من طلب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD للتفاصيل من الطالبين (على سبيل المثال، معلومات حول هدف الطلب، على سبيل المثال المشترك، وسبب طلب بياناتهم)، ثم تحليل تلك المعلومات (أوتوماتيكيًا) من أجل تقييم استيفاء المعايير ذات الصلة بإصدار بيانات التسجيل غير العامة، يمكن لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بدلاً من ذلك نشر فئات الطلبات التي سيتم قبولها، وتطلب من الطالبين تأكيد استيفائهم للمعايير ذات الصلة. في هذه الحالة، لن يقوم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بمعالجة البيانات الشخصية حول الهدف من الطلب، من أجل الوصول إلى قرار بإصدار البيانات – لذلك لن تسري المادة 22.

- كما لوحظ بالنسبة للأسئلة السابقة، تتحمل الأطراف المشاركة في نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مسؤولية اتخاذ "تدابير فنية وتنظيمية مناسبة" للحماية من خطر إساءة استخدام نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD من قِبل الطالبين.

- وبالتالي، فإن أي قرار بالاعتماد على الشهادة الذاتية، بدلاً من تقييم الطلبات، سيحتاج إلى الموازنة بعناية مع التزامات تخفيف المخاطر؛ هذا من شأنه أن يضيق على الأرجح المناسبات التي يمكن فيها استخدام نَهج الشهادة الذاتية هذا. تشير Bird & Bird إلى أنه في ظل هذه الخطة، لا يزال بإمكان نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أن يطلب من الطالبين تقديم معلومات إضافية حول طبيعة طلبهم لأغراض التدقيق – ولكن لن يتم استخدامها لتقييم الطلب نفسه (أي لن يتم استخدامها لأتمتة اتخاذ القرار).

2. السؤال "ب"

في هذا السؤال، **يطلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا بشأن كيفية إجراء اختبار الموازنة بموجب المادة 6(1)(و) (بافتراض أنه لا يمكن أتمتة الخطوات الموضحة).**

[156] وفقًا للإرشاد الرسمي، فيما يلي أمثلة كلاسيكية للقرارات التي يمكن أن تكون مهمة بدرجة كافية: (أولاً) القرارات التي تؤثر على الظروف المالية لشخص ما؛ (ثانيًا) القرارات التي تؤثر على الوصول إلى الخدمات الصحية؛ (ثالثًا) القرارات التي تحرم فرص العمل أو تضع شخصًا في وضع غير مؤات؛ (رابعًا) القرارات التي تؤثر على وصول شخص ما إلى التعليم.

- الإرشاد الرسمي هو أن اختبار الموازنة ينبغي أن يُقسم إلى أربع خطوات:
  1. تقييم المصلحة التي تستوفيها المعالجة
  2. النظر في الأثر على موضوع البيانات
  3. إجراء اختبار موازنة مؤقت
  4. النظر في أثر أي ضمانات إضافية منشورة لمنع أي أثر لا داعي له على موضوع البيانات.

1. تقييم المصلحة المشروعة للمُتحكم

- تنص المادة 6(1)(و) على أنه يمكنك إجراء معالجة قانونية إذا كان ذلك "ضروريًا لأغراض المصالح المشروعة التي يتبعها المُتحكم أو طرف ثالث."
- هناك ثلاثة عناصر فرعية لهذا: (أولاً) الشرعية؛ و(ثانيًا) وجود مصلحة؛ و(ثالثًا) الضرورة.

الشرعية

- يبدو أن "الشرعية" ليست اختبارًا عاليًا – ذكر فريق عمل المادة 29 WP29 "يمكن اعتبار المصلحة مشروعة طالما أن المُتحكم يمكنه متابعة هذه المصلحة بطريقة تتوافق مع حماية البيانات والقوانين الأخرى."

إنشاء "مصلحة" في المعالجة

- تشير B&B إلى أنه إذا كانت ICANN والأطراف المتعاقدة متحكمين مشتركين، فلا بد أن كلاهما يؤسس مصلحة مشروعة في المعالجة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأطراف المتعاقدة، فمن المحتمل أن تكون المصلحة ذات الصلة هي مصلحة الطرف الثالث، الطالب. على النقيض من ذلك، قد تكون ICANN قادرة على إثبات مصلحتها في أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق بالإضافة إلى مصلحة الطالب الطرف الثالث.
- تختلف "المصلحة" عن "الغرض".
  - "الغرض" هو سبب محدد لمعالجة البيانات
  - "المصلحة" هي الحصة الأوسع التي قد يمتلكها المُتحكم في المعالجة، أو الفائدة التي يجنيها المُتحكم، أو قد يستمدها المجتمع من المعالجة. (هذا يعني أيضًا أن المصالح يمكن أن تكون عامة أو خاصة؛ على سبيل المثال، في حالة الإجراءات لمنع انتهاك العلامة التجارية، يمكن أن تكون هناك مصلحة خاصة للشخص الذي تم انتهاك علامته التجارية ومصلحة عامة أوسع في منع خطر الالتباس من قِبل الجمهور. ويمكن ملاحظة هذا العامل بشكل مفيد في توثيق اختبار الموازنة.)
- يجب أن تكون المصلحة "حقيقية ومحددة"، وليست "غامضة وتتطلب التوقع."
- في الصفحة 25، يوفر فريق عمل المادة 217 WP217 قائمة غير شاملة للسياقات التي قد تنشأ فيها المصالح المشروعة، بما في ذلك:
  - "ممارسة الحق في حرية التعبير أو الإعلام، بما في ذلك في وسائل الإعلام والفنون"
  - إنفاذ الدعاوى القانونية
  - منع الاحتيال وإساءة استخدام الخدمات،
  - الأمن المادي وأمن تكنولوجيا المعلومات والشبكات

- المعالجة لأغراض البحث

- تقترح العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن الضمانات المحتملة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يمكن أن تشمل مطالبة الطالب بإثبات أن لديه أساسًا قانونيًا لتقديم الطلب وأنه يمكنه "توفير أساسه القانوني". ومع ذلك، في حالة إصدار البيانات وفقًا للمادة 6(1)(و)، سيكون من المفيد للطالب تأكيد مصلحته في تلقي البيانات الشخصية.

الضرورة

- فيما يتعلق بالضرورة، تنصح B&B أن المعالجة المقترحة (الإفصاح) يجب أن تكون "ضرورية" لهذه المصلحة.

- وتعرّف قضية Oesterreichischer Rundfunk لمحكمة العدل الأوروبية CEJU هذا على أنه: "... صفة "ضروري" ... تعني ضمنيًا وجود "حاجة اجتماعية مُلِحة" وأن التدبير المستخدم "يتناسب مع الهدف المشروع المنشود"."

- وبالمثل تشير محكمة الاستئناف البريطانية أن الضرورة تعني "أكثر مما هو مرغوب فيه ولكن أقل من لا غنى عنه أو ضروري تمامًا."

- تقترح B&B أن أحد العوامل ذات الصلة التي يجب مراعاتها للضرورة يمكن أن يكون ما إذا كان الطالب قد حاول الاتصال بالفرد بأي طرق أخرى (على الرغم من أن هذا قد يكون غير مناسب في حالة طلبات إنفاذ القانون).

- تشير B&B إلى أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يقترح مطالبة الطالبين بتأكيد أنهم يطلبون البيانات الضرورية فقط لغرضهم.

2. تقييم الأثر على الفرد

- تذكر B&B أن المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB يقترح مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند تقييم الأثر على الفرد:

  - **تقييم الأثر.** النظر في الأثر المباشر على موضوعات البيانات بالإضافة إلى أي عواقب محتملة أوسع نطاقًا لمعالجة البيانات (على سبيل المثال، بدء إجراءات قانونية).

  - **طبيعة البيانات.** النظر في مستوى حساسية البيانات وكذلك ما إذا كانت البيانات متاحة بالفعل للجمهور.

  - **وضع موضوع البيانات**. النظر في ما إذا كانت حالة موضوع البيانات تزيد من قابلية تعرضها للهجوم (مثل الأطفال وطالبي اللجوء والفئات المحمية الأخرى).

  - **نطاق المعالجة.** النظر في ما إذا كان سيتم الاحتفاظ بالبيانات بعناية (مخاطر أقل) مقابل الإفصاح عنها علنًا، أم إتاحتها لعدد كبير من الأشخاص، أو دمجها مع بيانات أخرى (مخاطر أعلى).

  - **التوقعات المعقولة لموضوع البيانات**. النظر في ما إذا كان موضوع البيانات يتوقع بشكل معقول معالجة بياناته / الإفصاح عنها بهذه الطريقة.

  - **وضع المُتحكم وموضوع البيانات.** النظر في القوة التفاوضية وأي اختلالات في السلطة بين المُتحكم وموضوع البيانات.

- قد يكون من الممكن لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أن يأخذ هذه العوامل في الاعتبار، من خلال تحديد الطلبات التي من شأنها أن تشكل خطرًا كبيرًا على الأفراد بحيث تحظى تلك الطلبات باهتمام إضافي.

- يمكن استخدام منهجية المخاطر الكلاسيكية (النظر في الخطورة والاحتمالية) في تقييم المخاطر.
- هذه ليست ممارسة كمية بحتة؛ في حين أن مؤشرات الطلب (على سبيل المثال، عدد مواضيع البيانات المتأثرة) ذات صلة، فهي ليست حاسمة – لا يزال ينبغي النظر في الأثر الكبير المحتمل على موضوع بيانات واحد.

3. التوازن المؤقت

- بمجرد النظر في المصالح المشروعة للمُتحكم أو الطرف الثالث وتلك الخاصة بالفرد، يمكن موازنة هذه المصالح. إن ضمان الوفاء بالتزامات حماية البيانات الأخرى يساعد في الموازنة ولكنه ليس حاسمًا (على سبيل المثال، ضمان نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD العمل بالشروط التعاقدية القياسية المعمول بها مع الطالبين فيما يتعلق بالحماية الكافية للبيانات مفيد، لأنه ربما يقلل من المخاطر على الأفراد، لكنه ليس حاسمًا).

4. الضمانات الإضافية

- تفيد B&B بأنه إذا لم يكن من الواضح كيف ينبغي تحقيق التوازن، فيمكن للمُتحكم النظر في ضمانات إضافية لتقليل أثر المعالجة على موضوعات البيانات.
- وتشمل هذه على سبيل المثال:
  - الشفافية
  - تعزيز حقوق الموضوع للوصول إلى البيانات أو مَنفذها
  - الحق غير المشروط في الانسحاب
- يوفر فريق عمل المادة 217 WP217، الصفحتان 42-41، مزيدًا من التفاصيل حول الضمانات التي يمكن أن تساعد في "ترجيح كفة الميزان" لصالح المعالجة (هنا، لصالح عمليات الإفصاح)، في اختبار موازنة المصالح المشروعة

ملحق: السؤال القانوني 3: المصالح المشروعة وعمليات الطلب و / أو الإفصاحات المؤتمتة

بافتراض وجود سياسة تسمح للأطراف المعتمدة بالوصول إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة من خلال نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD") (وتفرض على الطرف المعتمد الالتزام ببعض الضمانات المعقولة المشابهة لمدونة القواعد السلوكية)، فهل هذا جائز قانونًا بموجب المادة 6(1)(و) لما يلي:

- تحديد فئات معينة للطلبات من الأطراف المعتمدة (مثل الاستجابة السريعة لهجوم البرمجيات الضارة أو الاتصال بمُنتهك برتوكول الإنترنت IP غير المستجيب)، والتي يمكن أن يوجد لها عمليات إرسال مؤتمتة لبيانات نظام WHOIS غير العامة، بدون الحاجة إلى التحقق يدويًا من مؤهلات الأطراف المعتمدة لكل طلب إفصاح فردي و / أو
- تمكين عمليات الإفصاح المؤتمت عن هذه البيانات، بدون الحاجة إلى مراجعة يدوية من قِبل المُتحكم أو المُعالج لكل طلب إفصاح فردي.

ب) بالإضافة إلى ذلك، إذا لم يكن من الممكن أتمتة أي من هذه الخطوات، فيُرجى تقديم أي إرشاد حول كيفية إجراء اختبار الموازنة بموجب المادة 6(1)(و).

للمراجع، يُرجى الرجوع إلى الضمانات المحتملة التالية:

- الإفصاح مطلوب بموجب عقد الطرف المتعاقد المُبرم مع ICANN (الناتج عن سياسة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المرحلة 2).
- يفرض عقد الطرف المتعاقد المُبرم مع ICANN أن يقوم الطرف المتعاقد بإخطار موضوع البيانات بالأغراض وأنواع الكيانات التي من أجلها يمكن معالجة البيانات الشخصية. يُطلب من الطرف المتعاقد إخطار موضوع البيانات بهذا مع فرصة الانسحاب قبل دخول موضوع البيانات في اتفاقية التسجيل مع الطرف المتعاقد، ومرة أخرى سنويًا عبر تذكير دقة بيانات التسجيل المطلوب من ICANN. أتم الطرف المتعاقد ذلك.
- تحققت ICANN أو من ينوب عنها من هُويّة الطالب، وطلبت من الطالب:
  - يُقر بأن له أساسًا قانونيًا لطلب البيانات ومعالجتها،
  - يوفر أساسه القانوني،
  - يُقر أنه يطلب فقط البيانات اللازمة لغرضه،
  - يوافق على معالجة البيانات وفقًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR، و
  - يوافق على البنود التعاقدية القياسية الخاصة بنقل البيانات.
- تسجل ICANN أو من ينوب عنها طلبات بيانات التسجيل غير العامة، وتراجع بانتظام هذه السجلات، وتتخذ إجراءات الامتثال ضد إساءة الاستخدام المشتبه بها، وتجعل هذه السجلات متاحة عند طلب موضوع البيانات.

السؤال 4

الملخص التنفيذي:
أرسل فريق المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP دفعة الأسئلة الأولى إلى Bird & Bird بتاريخ 29 آب (أغسطس) 2019. وأجابت Bird & Bird على هذه الدفعة من الأسئلة في سلسلة من ثلاث مذكرات. سُلِّمت المذكرة 3 بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) 2019 وتُحلِل الأسئلة حول الأسس القانونية التي بموجبها يمكن الإفصاح عن البيانات الشخصية الواردة في بيانات تسجيل نطاقات gTLD إلى سلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات.

على وجه التحديد، تردّ المذكرة على الأسئلة التالية:

- هل يمكن للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على المادة 6(1)(ج) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟
- وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل يجوز للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على أي أسس قانونية أخرى، إلى جانب المادة 6(1)(و) للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟
- هل من الممكن لسلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي الاعتماد على المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني لمعالجتها؟ وفي هذا السياق، هل يمكن للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية؟ إذا كان لا يمكن لسلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي الاعتماد على المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني لمعالجتها، فعلى أي أساس قانوني يمكن أن تعتمد جهات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي؟

بشكل عام، نصحت Bird & Bird بما يلي:

1. لتسري المادة 6(1)(ج)، يجب أن يكون هناك "قانون اتحاد أو قانون دولة عضو يخضع له المُتحكم" وبالتالي فإن هذا الأساس له تطبيق محدود حيث تكون طلبات سلطات إنفاذ القانون LEA خارج نطاق اختصاص المُتحكم.
2. بموجب الأسس القانونية الستة لمعالجة البيانات الشخصية، المواد 6(1)(أ) – الموافقة، 6(1)(ب) – العقد، 6(1)(د) – المصالح الحيوية للشخص، 6(1)(هـ) – المصلحة العامة أو السلطة الرسمية غير قابلة للتطبيق على طلبات سلطات إنفاذ القانون LEA.
3. المادة 6(1)(و) – المصلحة المشروعة، قد تكون أساسًا قابلاً للتطبيق للمُتحكم حيث تقدم سلطة إنفاذ القانون من خارج الاتحاد الأوروبي طلبًا للحصول على بيانات شخصية من مُتحكم في الاتحاد الأوروبي.
4. إذا كانت طلبات سلطات إنفاذ القانون LEA خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، فإن الأساس القانوني للمعالجة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR لا يكون ذا صلة لأنه لا يخضع للقانون العام لحماية البيانات GDPR. وستظل المنظمات التي تفصح عن طلبات سلطات إنفاذ القانون LEA خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA بحاجة إلى أساس صالح للقيام بذلك، والذي سيكون عادةً مصلحة مشروعة في حالة ICANN.
5. عندما يخضع الطرف المتعاقد للقانون العام لحماية البيانات GDPR ولكنه يقع خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، فإنه يخضع أيضًا للقانون المحلي. وهذا يعني أن المُتحكمين قد يواجهون تضاربًا في القوانين.

1. هل يمكن للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على المادة 6(1)(ج) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟

- المعالجة اللازمة للامتثال للالتزام القانوني الذي يخضع له المُتحكم متاح فقط حيث يكون الالتزام القانوني محددًا في قانون الاتحاد الأوروبي أو قانون الدول الأعضاء.

- وحيث يخضع المُتحكم لالتزامات الإفصاح التي تنشأ عن قوانين في ولايات قضائية خارج الاتحاد الأوروبي، لا يمكن للمُتحكم الاعتماد على المادة 6(1)(ج).

- قد يخضع المُتحكم لالتزام قانوني بموجب قانون الاتحاد الأوروبي أو قانون الدول الأعضاء للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطة إنفاذ قانون خارج الاتحاد الأوروبي.

- قد تغطي اتفاقيات المساعدة القانونية المشتركة MLAT، ولكن عندما يأتي طلب حيث توجد اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة MLAT، يجب على المُتحكم رفض الطلب والرجوع إلى اتفاقية المساعدة القانونية

المتبادلة MLAT. في حالة عدم وجود اتفاقية للمساعدة القانونية المتبادلة MLAT أو أي اتفاقية أخرى، يحتاج المُتحكم إلى التأكد من أن الإفصاح لدولة ثالثة لن يكون خرقًا للقانون المحلي.

2. هل يجوز للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على أي أسس قانونية أخرى، إلى جانب المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR، للإفصاح عن البيانات الشخصية لسلطات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص المُتحكم بالبيانات؟

- قد تسري المادة 6(1)(و) والمادة 6(1)(ج) ولكن من المحتمل ألا تسري الأسس القانونية الخمسة الأخرى لمعالجة البيانات الشخصية.

- عندما تُقدِّم سلطة إنفاذ القانون من خارج الاتحاد الأوروبي طلبًا للحصول على بيانات شخصية من مُتحكم في الاتحاد الأوروبي، فقد يكون المُتحكم قادرًا على إظهار مصلحة مشروعة (6)(1)(و) في الإفصاح عن البيانات.
  كما اقترح المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB أيضًا هذا النَهج في المراسلات مع ICANN (مثل EDPB-85-2018).

3. هل من الممكن لسلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي الاعتماد على المادة (6)(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني لمعالجتها؟ في هذا السياق، هل يمكن للمُتحكم بالبيانات الاعتماد على المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR للإفصاح عن البيانات الشخصية؟ إذا كان لا يمكن لسلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي الاعتماد على المادة 6(1)(و) من القانون العام لحماية البيانات GDPR كأساس قانوني لمعالجتها، فعلى أي أساس قانوني يمكن أن تعتمد جهات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي؟

- بصفتها كيانات في بلد ما، فإن سلطات إنفاذ القانون مشمولة بحصانة الدولة، وبالتالي فإن سلطات إنفاذ القانون غير التابعة للاتحاد الأوروبي لا تخضع للقانون العام لحماية البيانات GDPR.

- وحتى بافتراض أن القانون العام لحماية البيانات GDPR يمكن أن يسري على سلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي، فمن غير المرجح أن تنظر سلطات إنفاذ القانون خارج الاتحاد الأوروبي في تبرير معالجتها بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR.

- لذلك لا تحتاج سلطات إنفاذ القانون غير التابعة للاتحاد الأوروبي إلى تقييم الأساس القانوني للقانون العام لحماية البيانات GDPR الذي تعتمد عليه لمعالجة البيانات.

- ومع ذلك، سيحتاج المُتحكم الذي ينقل البيانات إلى سلطات إنفاذ القانون LEA خارج الاتحاد الأوروبي إلى النظر في كيفية الوفاء بالالتزامات الواردة في الفصل الخامس (نقل البيانات الشخصية إلى دول ثالثة أو منظمات دولية).

السؤال 5 (عناوين البريد الإلكتروني مُستعارة الأسماء)

ناقشت المجموعة خيار استبدال عنوان البريد الإلكتروني المقدم من موضوع البيانات بعنوان بريد إلكتروني بديل لا يحدد في حد ذاته هُويّة موضوع البيانات (مثال: 'sfjgsdfsafgkas@pseudo.nym'). من خلال هذا النَهج، ظهر خياران في المناقشة، حيث (أ) سيتم استخدام نفس السلسلة الفريدة لتسجيلات متعددة بواسطة موضوع البيانات ("استخدام الاسم المستعار")، أو (ب) ستكون السلسلة فريدة لكل تسجيل ("إخفاء الهُويّة"). بموجب الخيار (أ)، قد تصبح هُويّة موضوع البيانات – ولكن ليس بالضرورة - قابلة للتحديد عن طريق الإحالة المرجعية إلى محتوى جميع تسجيلات اسم النطاق التي يتم استخدام السلسلة لها.

ومن هذه الخيارات، نشأ السؤال التالي: بموجب الخيارين (أ) و / أو (ب)، هل يجب اعتبار العنوان البديل بيانات شخصية لموضوع البيانات بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR وما هي العواقب والمخاطر القانونية لهذا القرار فيما يتعلق بالنشر المقترح لهذه السلسلة في الجزء المتاح للجمهور من خدمة بيانات التسجيل (RDS)؟

إجابة Bird & Bird الموجزة

نعتقد أن الخيار ((أ) أو (ب)) سيستمر التعامل معه على أنه نشر للبيانات الشخصية على الويب. قد يبدو أن هذه قضية مشمولة ببيان صادر في رأي فريق عمل المادة 29 لعام 2014 بشأن تقنيات إخفاء الهُويّة [ec.europa.eu]: "عندما لا يحذف المُتحكم بالبيانات الأصلية (المحددة للهُويّة) على مستوى الواقعة، ويقوم المُتحكم بالبيانات بتسليم جزء من مجموعة البيانات هذه (على سبيل المثال بعد إزالة البيانات التي يمكن تحديد هُويّتها أو إخفاءها)، فإن مجموعة البيانات الناتجة تظل بيانات شخصية." يُفترض أن الغرض من إتاحة عنوان البريد الإلكتروني هذا، على الرغم من أنه مخفي، هو السماح لأطراف ثالثة بالاتصال مباشرةً بموضوع البيانات (على سبيل المثال، لإبلاغها بأمر استدعاء للمحكمة، أو طلبات حذف، وما إلى ذلك) – لذلك من الواضح تمامًا أنه مرتبط بموضوع بيانات معين، على الأقل فيما يتعلق بمؤسسة ICANN / الأطراف المتعاقدة. ومع ذلك، يمكن اعتبار أي من الخيارين بمثابة تقنية قيّمة لتعزيز الخصوصية (OPET) / تدبير الخصوصية حسب التصميم.

السؤال 6 (الموافقة)

قد تحتوي بيانات التسجيل المقدمة من المشتركين من الأشخاص الاعتباريين على بيانات الأشخاص الطبيعيين. ذكرت مذكرة المرحلة 1 على أنه يمكن لأمناء السجلات الاعتماد على التعريف الذاتي للمشترك كشخص اعتباري أو طبيعي إذا تم تخفيف الخطر من خلال اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان دقة تحديد المشترك. وإلحاقًا بهذه المذكرة: ما هي خيارات ومتطلبات الموافقة المتعلقة بهذه التحديدات؟ على وجه التحديد: هل يحق للمُتحكمين بالبيانات الاعتماد على بيان يُلزم المشتركين من الأشخاص الاعتباريين بالحصول على موافقة من شخص طبيعي يعمل كجهة اتصال ويمكن عرض معلوماته علنًا في خدمات دليل التسجيل RDS؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الإقرارات، إن وجدت، التي ستكون مفيدة للمُتحكم للحصول عليها من الشخص الاعتباري المشترك في هذه الحالة؟

كجزء من تحليلكم، يُرجى الرجوع إلى سياسات وممارسات القانون العام لحماية البيانات GDPR الخاصة بسجل بروتوكول الإنترنت (عنوان IP) مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE-NCC (السجل الخاص بأوروبا، ومقره هولندا). عملاء مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE-NCC (المشتركون) هم أشخاص اعتباريون يتم عرضهم علنًا في نظام WHOIS. ويضع مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE-NCC المسؤولية على عاتق المشتركين من الأشخاص الاعتباريين للحصول على إذن من أولئك الأشخاص الطبيعيين، وتوفر الإجراءات والضمانات لذلك. يذكر مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE-NCC تبريرات المهمة وأغراض جمع البيانات المشابهة لتلك الواردة في المواصفة المؤقتة لمؤسسة ICANN. فهل يمكن استخدام سياسات وإجراءات مماثلة في ICANN؟

راجع أيضًا سياسات السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت ARIN، سجل عناوين IP لأمريكا الشمالية. لدى السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت ARIN بعض العملاء الموجودين في الاتحاد الأوروبي. وينشر السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت ARIN أيضًا بيانات الأشخاص الطبيعيين في مخرجات نظام WHOIS الخاص به. وعملاء السجل الأمريكي لأرقام الإنترنت ARIN هم أشخاص طبيعيون يقدمون بيانات الأشخاص الطبيعيين.

إجابة Bird & Bird الموجزة

يحلل هذا المستند متطلبات الموافقة المنصوص عليها في القانون العام لحماية البيانات GDPR ويفحص خيارات الموافقة لغرض النشر في البيانات الشخصية لخدمات دليل التسجيل RDS المقدمة في سياق تسجيل المشتركين من الأشخاص الاعتباريين.

متطلبات الموافقة

وفقًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR، يجب منح الموافقة بحرية وتكون محددة ومستنيرة ولا لبس فيها. أيضًا، يجب الحصول عليها قبل إجراء المعالجة. يجب أن يكون المُتحكمون قادرين على إثبات أنه تم منح الموافقة الصالحة وأن للأفراد الحق في سحب الموافقة في أي وقت. وبموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، يقع الالتزام بالحصول على الموافقة على عاتق المُتحكم. يجوز للمُتحكم أن يطلب من طرف ثالث الحصول على موافقة من الأفراد نيابةً عنه؛ ومع ذلك، فإن القيام بذلك لن يعفي المُتحكم من التزاماته بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR.

خيارات الموافقة

على أساس المتطلبات المذكورة أعلاه، تفحص هذه الوثيقة الخيارات التالية للحصول على موافقة لجعل البيانات الشخصية عامة في خدمات دليل التسجيل RDS وتحدد اعتبارات الامتثال لكل خيار:

1. يسعى المُتحكمون للحصول على موافقة صالحة مباشرةً من الأفراد
   - جعل البيانات الشخصية عامة في خدمات دليل التسجيل RDS أمر اختياري.

- قبل نشر البيانات الشخصية للجمهور، يتصل المُتحكم بالأفراد مباشرةً للحصول على الموافقة بما يتماشى مع القانون العام لحماية البيانات GDPR.
- في حالة رفض الموافقة أو عدم الرد، لن يتم نشر البيانات الشخصية

2. يحصل المشترك على موافقة صالحة ويقدم الدليل للمُتحكم
- جعل البيانات الشخصية عامة في خدمات دليل التسجيل RDS أمر اختياري.
- قبل نشر البيانات الشخصية للجمهور، يطلب المُتحكم من المشترك: (أ) الحصول على موافقة الأفراد؛ و (ب) تقديم دليل للمُتحكم على الحصول على الموافقة.
- في حالة رفض الموافقة أو عدم تلقي الدليل، لن يتم نشر البيانات الشخصية

3. يحصل المشترك على موافقة صالحة ويؤكد المُتحكم ذلك مع الفرد
- قبل نشر البيانات الشخصية للجمهور، يطلب المُتحكم من المشترك: (أ) الحصول على موافقة الأفراد؛ و (ب) تقديم دليل للمُتحكم على الحصول على الموافقة.
- يتابع المُتحكم مع الفرد مباشرةً: يُعلمهم أن المُسجل قد أكد أنه قد منح الموافقة.

4. يلتزم المشترك بالحصول على الموافقة
- يُسمح للمشتركين بتقديم تفاصيل اتصال غير شخصية.
- يتم نشر بيانات التسجيل بشكل افتراضي (بغض النظر عما إذا كانت البيانات الشخصية مُدرجة أم لا).
- من خلال البيان، يتعهد المشتركون بضمان حصولهم على موافقة الأفراد إذا اختاروا تقديم البيانات الشخصية.

السؤال 7 (الدقة)

السؤال 1أ

مَنْ الذي يتمتع بصلاحية الاحتجاج بمبدأ الدقة؟ نُدرك أن الغرض من مبدأ الدقة حماية موضوع البيانات من الضرر الناتج عن معالجة المعلومات غير الدقيقة. هل يتمتع الآخرون، مثل الأطراف المتعاقدة وICANN (كمُتحكمين) وجهات إنفاذ القانون وأصحاب حقوق الملكية الفكرية IP، وما إلى ذلك، بصلاحية الاحتجاج بمبدأ الدقة بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR؟ للإجابة على هذا السؤال، يُرجى توضيح الأطراف / المصالح التي يجب أن نأخذها في الاعتبار بشكل عام، وخاصة عند تفسير المقاطع التالية من المذكرات السابقة:

- تشير المذكرتان إلى "الأطراف ذات الصلة" في عدة أقسام. هل تقتصر "الأطراف ذات الصلة" على المُتحكم (المُتحكمين) أم ينبغي علينا حساب مصالح الأطراف الثالثة أيضًا؟
  - "قد تكون هناك أسئلة حول ما إذا كان من الكافي للمالك المسجَّل لاسم النطاق RNH أو صاحب الحساب تأكيد دقة المعلومات المتعلقة بجهات الاتصال الفنية والإدارية، بدلاً من طلب معلومات عن جهات الاتصال هذه مباشرةً. لا يتطلب القانون العام لحماية البيانات GDPR بالضرورة، في الحالات التي يجب فيها التحقق من صحة البيانات الشخصية، أن يتم التحقق من صحتها من قِبل موضوع البيانات نفسه. قد تعتمد ICANN والأطراف ذات الصلة على أطراف ثالثة لتأكيد دقة البيانات الشخصية إذا كان من المعقول القيام بذلك. ولذلك، لا نرى أي سبب مباشر لاكتشاف أن الإجراءات الحالية غير كافية." (التشديد مضاف) (الفقرة 19 – الدقة)
  - "اختصارًا، ولأن الامتثال لمبدأ الدقة يقوم على معيار المعقولية، فستكون ICANN والأطراف المتعاقدة في موقف أفضل بتقييم ما إن كانت الإجراءات كافية أم لا. ومن نقطة الأفضلية بالنسبة لنا، وحيث إن الإجراءات تتطلب خطوات تأكيدية من شأنها تأكيد الدقة، ما لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأنها غير كافية، ولا نرى أي مطلب واضح بمراجعتها". (التشديد مضاف) (الفقرة 21 – الدقة)
  - "إذا لم يكن لدى الأطراف ذات الصلة سبب للشك في مصداقية التعريف الذاتي للمشترك، فمن المحتمل أن يكونوا قادرين على الاعتماد على التعريف الذاتي وحده، بدون تأكيد مستقل. ومع ذلك، فإننا نتفهم أن الأطراف قلقون من أن بعض المشتركين لن يفهموا السؤال وسيخطئون في تعريف أنفسهم. لذلك، سيكون هناك خطر المسؤولية إذا لم تتخذ الأطراف ذات الصلة خطوات أخرى لضمان دقة تحديد المشترك." (التشديد مضاف) (الفقرة 17 – الاعتباري مقابل الطبيعي)

1.ب بالمثل، تشير مذكرة الشخص الاعتباري مقابل الطبيعي إلى "أهمية" البيانات في تحديد مستوى الجهد المطلوب لضمان الدقة. هل يقتصر تقييم "أهمية" البيانات على النظر في الأهمية لموضوع البيانات والمُتحكم (المُتحكمين)، أم أنه يشمل أهمية البيانات للأطراف الثالثة أيضًا (في هذه الحالة، إنفاذ القانون، أصحاب حقوق IP وغيرهم ممن قد يطلبون البيانات من المُتحكم لأغراضهم الخاصة)؟

- "كما هو موضح في إرشاد مكتب مفوض المعلومات ICO، كلما زادت أهمية دقة البيانات الشخصية، زاد الجهد الذي يجب أن تبذله لضمان دقتها. لذلك إذا كنت تستخدم البيانات لاتخاذ قرارات قد تؤثر بشكل كبير على الفرد المعني أو الآخرين، فأنت بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لضمان الدقة." (الفقرة 14 – الاعتباري مقابل الطبيعي)

ملخص Bird & Bird التنفيذي

تفحص هذه الوثيقة مزيد من الاعتبارات فيما يتعلق بمبدأ الدقة (الأطراف المُلزمة بالامتثال لهذا المبدأ، والأشخاص الذين يتمتعون بالصلاحية للاحتجاج به، والأساس الذي يتم على أساسه تقييم دقة البيانات). وتحدد العوامل التي يجب مراعاتها عند تقييم دقة البيانات وتقدم توصيات بشأن التدابير اللازمة لتعزيز دقة بيانات التسجيل التي تحتفظ بها الأطراف المتعاقدة.

الأطراف الخاضعة لمبدأ الدقة و"الأطراف ذات الصلة"

يقع الالتزام بالامتثال لمبدأ الدقة الخاص بالقانون العام لحماية البيانات GDPR على عاتق المُتحكم (المُتحكمين). كانت الإشارات إلى "الأطراف ذات الصلة" في المذكرات الخاصة بالدقة والاعتباري مقابل الطبيعي إلى المُتحكم (المُتحكمين) ذي الصلة ببيانات نظام WHOIS.

الأطراف التي يحق لها الاحتجاج بمبدأ الدقة

يوفر القانون العام لحماية البيانات GDPR مجموعة من سبل الانتصاف: الشكاوى المقدمة للسلطات الرقابية، وسبل الانتصاف القضائية، والحق في الحصول على تعويض من المُتحكم أو المُعالج. يحق لموضوعات البيانات (وحيثما يجيز القانون الوطني، ممثلوهم) ممارسة جميع سبل الانتصاف المنصوص عليها في القانون العام لحماية البيانات GDPR. وفي بعض الحالات، يمكن أيضًا ممارسة هذه الحقوق من قِبل أشخاص آخرين - طبيعيين أو اعتباريين، على سبيل المثال، أولئك الذين تأثروا بقرار سلطة رقابية أو أولئك الذين تعرضوا لأضرار نتيجة انتهاك القانون العام لحماية البيانات GDPR.

مصالح الأطراف المختلفة عند النظر في الدقة

الغرض الذي تُعالج البيانات الشخصية من أجله وثيق الصلة بتحديد التدابير المطلوبة لضمان دقة البيانات. ويجب مراعاة مصالح موضوع البيانات عند تقييم دقة البيانات. وفي بعض الظروف، ستكون مصالح المُتحكم أيضًا ذات صلة. على الرغم من وجود بعض الإشارات إلى حقوق "الآخرين" في إرشاد الدقة الخاص بمكتب مفوض المعلومات ICO، لم يتم توضيح هذه النقطة بشكل أكبر في مراجعتنا للإرشاد أو السوابق القضائية أو الأدبيات. ونظرًا لقلة الإرشاد، لا نوصي بوضع الكثير من التركيز على هذه النقطة.

تدابير معقولة لدقة البيانات

لم يُدرس مبدأ الدقة على نطاق واسع في الأدبيات والسوابق القضائية والإشارات إليه محدودة. ينبغي النظر في الطابع المعقول والملائم لتدابير الدقة في ضوء النهج القائم على المخاطر للقانون العام لحماية البيانات GDPR، مع الأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، الغرض من المعالجة وأثرها. وُضعت قائمة بتدابير الدقة المقترحة في هذا المستند.

السؤال 8 (حالات استخدام الأتمتة)

معلومات أساسية

1. في ظل السيناريو الأول، سيتم تنفيذ الأتمتة داخل بوابة مركزية مُكلَّفة بتلقي الطلبات من المستخدمين المعتمدين. وستقدم البوابة المركزية توصية مؤتمتة بشأن ما إذا كان يجب الإفصاح عن البيانات المطلوبة أم لا، في حين أن القرار النهائي بالإفصاح عن البيانات سيكون على عاتق الأطراف المتعاقدة، والتي يمكن أن تراعي التوصية أم لا (السيناريو 1.أ.). وقد تختار الأطراف المتعاقدة التي لديها ثقة كافية بالبوابة أتمتة قرار الإفصاح عن البيانات (السيناريو 1.ب.).

2. بموجب السيناريو الثاني، ستتخذ البوابة المركزية قرار الإفصاح عن بيانات المشترك بدون أن يتمكن الطرف المتعاقد من مراجعة الطلب. وستتخذ البوابة المركزية هذا القرار إما (أولاً) بعد الحصول على البيانات ذات الصلة من الطرف المتعاقد وتقييم البيانات كجزء من عملية اتخاذ القرار (السيناريو 2.أ.)، أو (ثانيًا) بدون الحصول على بيانات المشترك (في هذه الحالة، سيستند القرار فقط على معلومات حول الطالب والتأكيدات الواردة في الطلب) (السيناريو 2.ب.). سيكون أحد الأمثلة المعطاة للسيناريو الأخير هو الإفصاح المؤتمت عن بيانات التسجيل الخاصة بـ microsoft-login.com إلى المالك المعتمد للعلامة التجارية MICROSOFT، استجابةً لطلب يدعي انتهاك العلامة التجارية وتأكيد نية معالجة البيانات الخاصة بإنشاء أو ممارسة أو الدفاع عن المطالبات القانونية. لقد طُلب منا أن نفترض أن كل سيناريو سيخضع لمجموعة من الضمانات المضمنة في هذه المذكرة كملحق 1.

أ. حالات الاستخدام في السيناريو 1:

في ضوء المشورة المقدمة مسبقًا في المذكرات المتعلقة بالسؤال 1 و2 (المسؤولية) والسؤال 3 (الأتمتة)، يُرجى تقديم التحليل التالي لكل حالة استخدام في الشكل التوضيحي 1:

1. يرجى وصف مخاطر المسؤولية التي تتحملها البوابة المركزية والأطراف المتعاقدة ("CP") فيما يتعلق بأتمتة هذه التوصية، وأتمتة قرار الإفصاح عن المعلومات الشخصية لطرف ثالث. وإذا كانت هناك معلومات إضافية مطلوبة لتقييم المخاطر، فيُرجى الإشارة إلى المعلومات الإضافية المطلوبة.

2. هل قرار الإفصاح عن المعلومات الشخصية لطرف ثالث هو قرار "ينتج عنه آثار قانونية تتعلق [بموضوع البيانات] أم يؤثر بشكل كبير عليه" في نطاق المادة 22؟

3. هل هناك تدابير أو ضمانات إضافية من شأنها أن تخفف من خطر المسؤولية؟

4. هل تؤثر عملية اتخاذ القرار المؤتمت التي يتم إجراؤها بهذه الطريقة على تحليلكم لأدوار / مسؤولية الأطراف الموضحة في مذكرة السؤال 1 و2 (على سبيل المثال، تظل الأطراف المتعاقدة متحكمين وعليهم المسؤولية حيث "يتم الإفصاح بطريقة مؤتمتة، بدون أي تدخل يدوي." 1.1.4).

ب. حالات الاستخدام في السيناريو 2:

في السيناريو البديل الثاني، حيث تتمتع البوابة المركزية بالقدرة التعاقدية على مطالبة الأطراف المتعاقدة بتقديم البيانات إلى البوابة المركزية:

1. كيف تؤثر السيناريوهات البديلة على التحليل الوارد في الأسئلة من 1 إلى 4 أعلاه؟

2. ما السيناريو الذي ينطوي على أقل خطر مسؤولية للأطراف المتعاقدة؟ وردًا على ذلك، يُرجى تحديد افتراضاتكم فيما يتعلق بالأدوار الخاصة بمؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة، بما في ذلك السيناريو الذي تقوم فيه البوابة المركزية بالاستعانة بمصادر خارجية لاتخاذ القرار إلى مُزوّد خدمة قانونية مستقل.

ج. توضيحات إضافية عن الأتمتة

1. إذا كان قرار الإفصاح عن البيانات الشخصية لطرف ثالث مؤتمتًا، فبأي طريقة يجب على المُتحكم (المُتحكمين) تزويد المشترك بالمعلومات المتعلقة بإمكانية اتخاذ القرار المؤتمت في معالجة معلوماته الشخصية؟ وكيف ينبغي إرسال هذه المعلومات إلى المشترك، وما هي المعلومات المتعلقة باتخاذ القرار المؤتمت التي يجب إرسالها إلى المشترك من أجل ضمان المعالجة العادلة والشفافة وفقًا للمادة 13؟

2. هل يؤثر توفير المعلومات في الإجابة على السؤال ج.1 أعلاه من قِبل المُتحكم (المُتحكمين) على حق المشترك في الحصول على تأكيد بشأن ما إذا كان قد تم اتخاذ القرار المؤتمت للإفصاح عن معلوماته الشخصية إلى طرف ثالث أم لا؟ وهل يؤثر على حق المشترك في الحصول على معلومات هادفة مرتبطة وفقًا للمادة 15.1(ح)؟

3. هل الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرار أعلاه تؤثر على الطريقة التي يجب أن تُقدَّم بها هذه المعلومات؟

4. ما هو الدور الذي يلعبه السبب المباشر في تحديد ما إذا كان قرار الإفصاح ينتج عنه تأثير قانوني أم تأثير مهم بالمثل (أي ما مدى ارتباط قرار الإفصاح عن البيانات الشخصية للمشترك بالتأثير القانوني النهائي أو التأثير المهم بالمثل لمعالجة البيانات الشخصية)؟ يُرجى وصف خطر المسؤولية تجاه البوابة المركزية أو الطرف المتعاقد إذا شارك الطالب، بعد تلقي البيانات الشخصية، في المعالجة الخاصة به والتي لها تأثير قانوني أو هام بالمثل.

5. في القسم 1.12 في المذكرة السابقة حول الأتمتة، ذكرت Bird & Bird ما يلي: قد يكون من الممكن أيضًا هيكلة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بحيث لا يتضمن "قرارًا يعتمد فقط على المعالجة المؤتمتة". وللاستفاضة، بدلاً من طلب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD للمعلومات من الطالبين وتقييم ما إذا تم استيفاء المعايير ذات الصلة لإصدار بيانات التسجيل غير العامة، يمكن لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نشر فئات الطلبات التي سيتم قبولها وتطلب من الطالبين تأكيد أنهم يستوفون المعايير ذات الصلة. وفي هذه الحالة، لن تكون هناك معالجة مؤتمتة تؤدي إلى قرار إصدار البيانات. يمكن أن يطلب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD من الطالبين تقديم معلومات إضافية حول طبيعة طلبهم لأغراض التدقيق – ولكن لن يتم استخدامها لتقييم الطلب نفسه. هل يمكنكم توضيح كيفية (أولاً) نشر فئات الطلبات التي ستتم الموافقة عليها و(ثانيًا) مطالبة الطالب بتحديد الفئة المناسبة يدويًا والتأكيد على أنه يستوفي معايير هذه الفئة من الطلبات، الأمر الذي من شأنه أن يتخذ قرار الإفصاح "غير المؤتمت"؟

ملخص Bird & Bird التنفيذي

يفحص هذا المستند السيناريوهات وحالات الاستخدام التي قدمها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP فيما يتعلق بالقرارات المؤتمتة للكشف عن بيانات المشترك غير العامة. ويحدد حالات القرارات المؤتمتة بالكامل التي تقع ضمن نطاق المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR، والطعون المرتبطة بالمادة 22 والبدائل المتاحة. وتقترح الوثيقة كذلك ضمانات حماية البيانات وتفحص اعتبارات الشفافية في سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. وأخيرًا، تفحص حالة الأطراف بموجب كل سيناريو وخطر المسؤولية المرتبط به.

قرارات المادة 22 والبدائل

تسري المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات GDPR على القرارات المؤتمتة بالكامل التي تنتج تأثيرات قانونية أو تأثيرات مهمة بالمثل. لا يُسمح بـقرارات المادة 22 إلا في حالات محدودة، التي من غير المرجح أن تسري على سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. ولن يُسمح بالقرارات المؤتمتة بالكامل إلا إذا كانت: (أ) لا تشمل معالجة البيانات الشخصية؛ (ب) لا ينتج عنها آثار قانونية أو آثار مهمة بالمثل؛ (ج) مصرح بها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي أو قانون الدول الأعضاء المعمول به الذي يحدد التدابير المناسبة لحماية الأفراد؛ أو (د) مشمولة باستثناء وطني من المادة 22 (على سبيل المثال، لغرض الإفصاح عن الجرائم الجنائية). وفي جميع الحالات الأخرى، يجب أن تكون هناك مشاركة بشرية هادفة في عملية اتخاذ القرار.

هل معايير المادة 22 تسري على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD؟

(أ) المعالجة المؤتمتة وحدها: لكي تسري المادة 22، يجب أن يكون هناك معالجة ما للبيانات الشخصية، ولكن لا يوجد متطلب بمعالجة البيانات الشخصية فقط لاتخاذ القرار. سيتضمن القرار الذي تم فحصه هنا في معظم الحالات معالجة البيانات الشخصية – سيكون هذا هو الحال بغض النظر عما إذا كانت البوابة المركزية لديها حق الوصول إلى البيانات المطلوبة أم لا وتأخذ هذه البيانات في الاعتبار عند اتخاذ القرار. بصرف النظر عن السيناريو 1.أ حيث سيصدر نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD توصية مؤتمة فقط، فإن جميع السيناريوهات الأخرى ستتضمن قرارًا (للإفصاح عن بيانات المشترك لأطراف ثالثة) يعتمد فقط على المعالجة المؤتمتة.

(ب) التأثير القانوني أو التأثير المهم المماثل: المصطلح غير مُعرَّف في القانون العام لحماية البيانات GDPR؛ ومع ذلك، فإنه يشير إلى عتبة مرتفعة. وسواء كان الإفصاح عن بيانات المشترك له هذا التأثير أم لا، فسوف يعتمد على ظروف الطلب: يقوم المستند بتقييم طبيعة تأثيرات الإفصاح بموجب كل حالة استخدام. قدمنا إجابات واضحة بنعم ولا حيثما أمكن: ستستفيد بعض حالات الاستخدام من مناقشة أكبر. لم يُفحص دور السبب المباشر في تحديد آثار القرار من قِبل المحاكم أو السلطات الرقابية. هناك بعض النقاش في الأدبيات الألمانية؛ ومع ذلك، نظرًا لعدم وجود نقاش أوسع، يمكن أن تكون آراء السلطات الرقابية حول هذا الموضوع مفيدة، حيث قد يسمح ذلك بأتمتة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD على أساس أن البوابة المركزية / الأطراف المتعاقدة تتخذ قرارًا تحضيريًا فقط.

الضمانات

عُرضت قائمة بالضمانات المقترحة لحماية البيانات في الملحق "2" لهذه الوثيقة. وهذا يشمل من بين أمور أخرى: التعامل مع السلطات الرقابية، وتحديد نطاق كل حالة استخدام بوضوح، وإنشاء أساس قانوني، وفرض شروط الإفصاح المناسبة على الطالب، وتنفيذ التدابير الأمنية المناسبة، واتخاذ تدابير للامتثال لمبدأ المساءلة، ووضع سياسات للوفاء بحقوق الأفراد، والدخول في بنود حماية البيانات المناسبة مع المُعالجين.

الشفافية

لا تتأثر طريقة تقديم المعلومات بوجود اتخاذ قرار مؤتمت؛ لكن بمحتوى المعلومات.

- وعادةً ما سيتم توفير المعلومات من خلال إخطار الخصوصية؛ نظرًا لأهمية نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD في نظام أسماء النطاقات، وسيكون من المناسب عرضها بطريقة بارزة.
- وسيكون من الأكثر فاعلية لأمناء السجلات تقديم المعلومات ذات الصلة (نظرًا لعلاقتهم المباشرة مع المشتركين)، بغض النظر عما إذا كانوا لا يُعتبرون متحكمين في سياق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. وإذا لم يكونوا متحكمين، لكنهم قدموا المعلومات نيابةً عن المُتحكم، فيجب توضيح ذلك للمشتركين.
- من حيث المحتوى، بالنسبة لقرارات المادة 22 فقط، يجب أن يتضمن الإخطار أيضًا معلومات حول: وجود القرار المؤتمت، والمنطق المتضمن والأهمية والعواقب المتصورة للمعالجة.
- يلزم تقديم عناصر المادة 15 من القانون العام لحماية البيانات GDPR (حق الوصول) عند الطلب حتى إذا تم تضمينها بالفعل في الإخطار.
- يتطلب حق الوصول من المُتحكمين تقديم معلومات عن المستلمين الذين "تم أو سيتم الإفصاح عن البيانات لهم": يشير هذا إلى أنه في حالة عدم وجود استثناءات قابلة للتطبيق، يجب إبلاغ المشتركين الذين يمارسون حقهم في الوصول بشأن عمليات الإفصاح عن بياناتهم إلى أطراف ثالثة.

وضع الأطراف

(أ) بموجب السيناريو 1، فإن القرار النهائي للكشف عن بيانات المشترك يقع على عاتق الأطراف المتعاقدة. سينطبق التحليل الذي تم إجراؤه في مذكرة المسؤولية هنا أيضًا وعلى الأرجح سيتم اعتبار الأطراف المتعاقدة من قِبل السلطات الرقابية كمتحكمين مشتركين جنبًا إلى جنب مع ICANN.

(ب) في إطار السيناريو 2، الوضع أقل وضوحًا. واعتمادًا على ما إذا كان قد تم اعتماد نَهج على المستوى الكلي أو الجزئي، يمكن إيجاد أن الأطراف المتعاقدة متحكمين (مشتركين) لاتخاذ القرار المؤتمت والإفصاح عن البيانات للطالبين أو لمجرد الإفصاح عن البيانات للبوابة المركزية. ونعتقد أن الخيار الثاني (المُتحكمين فقط للإفصاح عن البيانات للبوابة المركزية) هو التحليل الأفضل، لكن النقطة ليست واضحة. من غير المحتمل أن يؤدي الاستعانة بمصادر خارجية في اتخاذ القرار إلى مزود خدمة قانونية مستقل إلى تغيير الموقف أعلاه.

وفي كلا السيناريوهين، لن يكون من المعقول الدفع بأن الأطراف المتعاقدة مُعالجون.

تُدرس مسؤولية الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) وضع الأطراف المتعاقدة: حيث تكون الأطراف المتعاقدة مُتحكمين مشتركين، من المهم أن يتم توزيع المهام والمسؤوليات بوضوح عن طريق اتفاقية؛
(ب) نوع المسؤولية:

- المسؤولية تجاه الأفراد: القاعدة هي المسؤولية التضامنية والتكافلية ويمكن أن تتحمل الأطراف المتعاقدة المسؤولية عن الضرر الكامل الناجم عن المعالجة التي يشاركون فيها، بغض النظر عن وضعهم. ولا يمكنهم تجنب ذلك إلا من خلال إثبات أنهم لم يشاركوا بأي شكل من الأشكال في الواقعة التي أدت إلى حدوث الضرر. خلاف ذلك، يحق لهم الرجوع على المُتحكمين الآخرين بجزء من التعويض يتوافق مع مسؤوليتهم.
- المسؤولية أمام السلطات الرقابية: المسؤولية التضامنية والتكافلية أقل وضوحًا هنا وهناك مجال للدفع بأنه ينبغي فرض إجراء الإنفاذ على أساس "درجة مسؤولية" الطرف.

وفيما يتعلق بالخطر، يبدو أن السيناريو 2 يمثل خطرًا أقل للمسؤولية فيما يتعلق بالتعويض للأفراد وإجراء الإنفاذ من قِبل السلطات الرقابية.